(الحرف ٣)

(٣)

Süleymaniye U Kütüphanesi
Kısm. Hacı Mahmud Efendi Ef
Yeni Kayıt No 6059
Eski Kayıt No

HACI MAHMUD EFENDİ
BEŞİKTAŞ
Vakıf Kütüphanesi

T.C. Kültür Bakanlığı İstanbul Müftülüğü Süleymaniye Kütüphanesi 1983

٢٠٩٩

حاشية على المرّي

فهرس ما في هذه الحاشية من الفوائد والمهمات

في بيان التوفيق بين حديثي الابتداء ١ في بيان باء البسملة وجملتها واصلها ٢ في بيان لفظة اسم واشتقاقها ٣
الرحمن الرحيم ٤ اسم التفضيل وبيان استعماله بمعنى الكمال والزيادة ٥ في تجرد افعل التفضيل عن معنى التفضيل ٦
في حذف المفضل عليه ٧ في لفظي الزهر والرياض ٨ في بيان الكلام على التفصيل ٩ في الفرق بين الكلام واللفظ والقول ١٠
في الفرق بين المصدر واسم المصدر ١١ في الفرق بين الفعل واسم الفعل ١٢ في فرق آخر بين المصدر واسمه ١٣
الحكم والحكمة ١٤ ابهى وفعله ١٥ في الجبر والجبرات ١٦ في لفظة برد يمان ١٧ في البيان والتبيان والتبيان ١٨
في الحمد وسببه والشكر والمدح ١٩ في بيان سبحانه ٢٠ في اتباع التعظيم عند ذكر الله وكتب لفظة عز وجل ٢١
والمحافظة على الصلوة والسلام عند ذكر النبي عليه السلام ٢٢ وكتبه وكراهة الرمز في الكتابة ٢٣ في التواتر ٢٤
في التعاور والالاء ٢٥ في المتواتر والمتظافر ٢٦ في بيان لفظة ثم على التفصيل ٢٧ في الصلوة ٢٨ في النبي ٢٩
في الرسول ٣٠ في بيان عدد الرسل والكتب المنزلة ٣١ في بيان لفظة محمد ٣٢ في ان العلم بغير واجب ٣٣
في الانام ٣٤ في الفرق بين الاسم بمعنى الجمع ٣٥ واسم الجمع والجمع ٣٦ في الال ٣٧ في عطف الخاص على العام ٣٨
والعكس واختصاصها بالواو ٣٩ في اعلال الال ٤٠ في الاصحاب ٤١ في الصحابة ٤٢ في التابعين ٤٣
في الاحلام والازمنة ٤٤ في الايمان ٤٥ في بيان بعد ٤٦ في لفظ الغرة ٤٧ في لما ٤٨ في لفظ الا ٤٩
في لفظ المختصر ٥٠ في لفظ صنف ٥١ في الامام ٥٢ في الدين ٥٣ في الانطواء ٥٤ في البحث ٥٥ في التقصي ٥٦
في كون التضعيف والحذف والابدال سماعيا لا قياسيا ٥٧ في القواعد والاصل والقانون ٥٨ في اللطيفة ٥٩
والكثافة ٦٠ في السنوح والتذليل والصعب ٦١ في النقاب والمكنون ٦٢ في الفاضح والسر والجهر ٦٣
في قولهم كل مصدر عند العرب باذل مع الفعل ٦٤ في الحلو والمحض ٦٥ في الاضافة والفائدة ٦٦ في الفرق ٦٧
بين الفكر والنظر ٦٨ في الفرق بين القادر المختار ٦٩ في الفرق بين الرجاء والامل والتمني ٧٠ في معرفة الغالب ٧١
في مصنفات الشارح التفتازاني ٧٢ في الاستعانة في التوكل ٧٣ في حسبي وامرأة ٧٤ في الفرق بين الواو والحتة ٧٥
والاعتراضية ٧٦ في وجه تخصيص تقدير القول في نادي بلال الآيات بالاضماريات ٧٧ في لفظ بها انا ٧٨
في الملك والمالك والملك والملك ٧٩ في لفظة العبادة والعبودية على التفصيل ٨٠ في جبريا الخاص عند تصوير الكتب بالقدة ٨١

في البصيرة والبصر ٢٧ في الغاية والنهاية والفائدة والغرض والعلة والحكمة والمصلحة ٢٨ في التذكير
باعتبار الخبر ٢٩ في الشعور ٣٠ في الفاء العاطفة وعطف تفصيل المجمل ٣١ في معرفة الخطاب العام
فيكون كلما علم خطابا بطريق التجريد ٣٢ في تقديم كلمة العلم ٣٣ في الفرق بين العلم والمعرفة ٣٤
في ان الكلام يفسر بانا كما يفسر بان ٣٥ في ان كل وضع يصح فيه وضع الملزوم يصح فيه وضع اللازم ٣٦
في بطلان جمع المفسر والمفسر ٣٧ في كون كلمة ما من الالفاظ العام ٣٨ في اختلاف واضع اللغة واول من تكلم
في لفظ اللغة ٣٩ في بطلان الجمعية باللام ٤٠ في اللهجة ٤١ في اعلال لفظ اللغة ٤٢ في استعمال لفظ انا ٤٣ بالعربية
في الصناعة ٤٤ في الفرق بين الواحد والاحد ٤٥ في الاصل ٤٦ في الامثلة والشواهد ٤٧ في الكلام والكلمة ٤٨
في اطلاق لفظ العام على الخاص ٤٩ وكون المصدر بمعنى المفعول ٥٠ في تغيير صيغ المصدر والعامل ٥١
في المدلول والمعنى والمفهوم والمسمى ٥٢ في الاجل ٥٣ في الكلام الوارد لامر خطابي ٥٤ في التعريف ٥٥
في التناسب بين ما لا يعقل وبين الاناث ٥٦ في كتاب الصحاح في الفرق بين التحويل والتغيير ٥٧
في كتاب المغرب للمطرزي ٥٨ في لفظ الامر بفتح الهاء ٥٩ في التناسب بين ما لا يعقل وبين الاناث ٦٠
في كتاب الصحاح وبيان مصنفه الجوهري ٦١ في كلمة ايضا ٦٢ في استعمال الفعل في موضع متعديا وفي آخر لازما ٦٣
في الحول ٦٤ في كون التفسير على قسمين ٦٥ في التعريف على الاربع ٦٦ في بيان علل الاربع ٦٧
في بيان ام المتصلة وهل والهمزة ٦٨ في جواز تقديم المضاف على المضاف اليه في الفارسية دون العربية ٦٩
في بيان العرف والعادة ٧٠ في معنى التحقيق ٧١ في الوضع وانواعه ٧٢ في الاشتقاق وانواعه ٧٣
في عدم الاشتقاق من الحرف ومجيء قرب متعديا ولازما ٧٤ في تسمية الجواب جوابا ٧٥
في الاتصالية ٧٦ في اطلاق الجواز على معان مختلفة ٧٧ في الاوان والرجوع ٧٨ في بيان التقسيم والترديد ٧٩
في لفظي الفعل بالكسر والفعل بالفتح ٨٠ في تصحيح نسبة الثلاثي والرباعي ٨١ في كلمة اذ وحيث وحين ٨٢
في التتبع والاستقراء ٨٣ في اعراب اياما كان ٨٤ في تحقيق العام في ضمن الخاص في ٨٥
في مطلق الفعل والفعل المطلق ومطلق الامر والامر المطلق ٨٦ في اصل الكلام الى حذف المضاف ٨٧
في جواز حذف المعطوف وابقاء العاطف ٨٨ في جواز تعدد الخبر فيما اذا كان المبتدا في تقدير النكرة لابد الواو ٨٩

المعنى بحيث يمنع الواجب دون الجواز الى اللائق والحق في هو المراد اذ ليس الى الله تبليغ الا ما يجب عليه شيء من ما يملك

الفهرس سيأتي بعض الأشياء وهو لقرويته وزينة لهلال والفهرست غلط فاحش بحرب اللغة

في ترك العاطف بين الاخبار ١٤٣ في جواز حذف واو العطف ١٤٤ في كفاية الدليل الظاهر المفيد للظن ١٤٥
في مباحث الالفاظ ١٤٦ في وجوه القلة والكثرة ١٤٧ في اوزان القلة والكثرة ١٤٨ في استعارة استعمال
القليل في الكثير وعكسه ١٤٩ في ان اكثر استعمال العناية في ارادة المعاني بالالفاظ ١٥٠ في اعتبار المفهوم المخالف للقيود
في معرفة تعريف المفهوم وشرائطه ١٥١ في اقسام المفهوم ١٥٢ في كون اللقب حرفا هوائيا ١٥٣ في فائدة كلمة ١٥٤
في معرفة الاصول والزوائد ١٥٥ في استعمال كلمة ينبغي ١٥٦ في اشتقاق الاستثناء ولغته واصطلاحه
في تاويل لفظ الام ١٥٨ في مجيء لفظة جعل لمعان كثيرة ١٥٩ في كون اما للشرط وتفصيل كلام المجمل
في تجويز بعضهم الابتداء باب كنين ١٦٠ في مجيء فعل بكسر العين وعينه حرف حلق على اربع لغات
في ان الشرطية ١٦١ في معنى الاعانة ١٦٢ في معاني ضرب ١٦٣ في المثل والنظير والشبيه والمساوي والكفل
في اصل ضرب المثل ١٦٤ في لفظ يجيب بالباء الموحدة وتحت بالتاء المثناة من فوق ١٦٥
في استعمال جار متعديا ولازما ١٦٦ في كون متى من الظروف وكونه بمعنى من وفي ١٦٧
في اختلاف حروف الحلق ستة او سبعة ١٦٨ في تعريف الحرف ١٦٩ في كون حروف الهجاء والحروف المقطعة اسماء ١٧٠
في كون البواقي جمع باقية او باق ١٧١ في ان فاعلا اذا كان صفة فغير ذوي العقول يجمع على فواعل
في اطلاق على الاعتراض ١٧٢ في الفرق بين الشاذ والنادر والضعيف ١٧٣ في ان القياس والاتباع
ثابتان عند البلغاء كثبوتهما عند الفقهاء ١٧٤ في ان اسم التفضيل لا يضاف الى معرفة مفردة وكذا لفظ وای
في ان لفظة كل الدالة على المعرفة بوجب العموم الافرادي ١٧٥ في معاني لفظة دون ١٧٦
في المشاكلة ١٧٧ في ذكر التطهير بلفظ الصبغ ١٧٨ في تغيير العرب كثيرا من كلامهم عن قوانينه لاجل الاذدواج ١٧٩
في الدور واقسامه في ان باب يفعل بالكسر اصل الابواب ١٨٠ في الاستثناء المفرغ وتسميته مفرغا ١٨١
في تضمين المشت معنى النفي ١٨٢ في كون الاحرف عطف ١٨٣ في كون فضل منا الفضلة لانه الفضيلة ١٨٤
في الطباع والطبيعة والطبع ١٨٥ في الكرم ومعانيه ١٨٦ في الرباعي وتفصيل احواله ١٨٧
في عدم مجيء مصدر فعلل على فعلال ١٨٨ في اللحاق ١٨٩ في الفرق بين الاصل والملحق في
في كون اللام عوضا عن المضاف اليه ١٩٠ في ان زيادة الحرف تكون لافادة معان كثيرة ١٩١ في الحروف الزوائد ١٩٢

في كون كان تامة ١٩٣ في لفظ الاول واعلاله ١٩٤ في معنى تسمية الاسماء بالغايات ١٩٥
وعدم مجيء مصدر اذى منه الافعال على افزاد ١٩٦ في اطلاقات المصنفين ومساهلاتهم في ١٩٧
في تعريف الاناية ١٩٨ في كون افعل للتعدية غالبا وبيان معنى التعدية ١٩٩ في معنى العجمة وعرف اللغم ٢٠٠
في تسمية حروف المقطعة عجمة ٢٠١ في معاني افعل غير التعدية ٢٠٢ في لفظة قد ودلالته على جزئية الحكم ٢٠٣
في تصحيح لفظ سيبويه واسمه وكنيته وفضله وما يلزم به ٢٠٤ في ان كثرة الفاعل والمفعول ٢٠٥
يستلزم كثرة الفعل وكثرة الفعل والفاعل لا تستلزم كثرة المفعول ٢٠٦ في معاني التفعيل على التفعيل ٢٠٧
في مجيء مصدر فعل على غير صيغة التفعيل ٢٠٨ في معاني باب فاعل ٢٠٩ في اعراب فصاعدا وما يلزم ٢١٠
في عدم كتابة الواو في عمرو حال النصب لعدم صرفه ولوجوه آخر ٢١١ في كون التهجد من الاضداد ٢١٢
في نصب مرة وشذوذا وقليلا ٢١٣ في معاني باب تفعل ٢١٤ في مجيء مصدر تفعل على فعلة كطيرة وحيرة وثالث لهما ٢١٥
في جواز التعريف والتنكير في وصف الالفاظ ٢١٦ في الفرق بين فاعل وتفاعل ٢١٧ في دخول اللام على الغير ٢١٨
في قول صاحب المفصل انعدم فظاء ٢١٩ في ان الخطاء المستعمل خير من الصواب النادر عند الفقهاء ٢٢٠
في استعمال الفاقة الارتباط بمعنى المفاوضة ٢٢١ في الفرق بين الكب والاكتئاب ٢٢٢ في ط في باب اكتفى ٢٢٣
في ان احكام الابواب كلها موكولة الى السماع ٢٢٤ في بيان اخذ استفعل من افعل ٢٢٥
في الفرق بين العشب والكلاء والحلاء والحشيش بوجه ٢٢٦ في استعمال لفظ السؤال بمعنى الالتماس والاستفتاء ٢٢٧
في ان السوال ضربان جدلي وتعلمي ٢٢٨ في الفرق بين الطلب والسؤال والاختبار والاستفهام والاستعلام ٢٢٩
في ترجمة المازني ٢٣٠ في معنى النظم ٢٣١ في بين واستعمالها مع الواو الذي للجمع ٢٣٢ في اشتقاق بعض الكلم من الجمل ٢٣٣
في عدم جواز الادغام والاعلال في الملحق ٢٣٤ في لفظ تنبيه ٢٣٥ في معنى التعدية ٢٣٦ في سيبان ٢٣٧
في عد المفاعيل وترتيبها ٢٣٨ في عود الضمير في به وفيه ومعه وله الى الالف واللام او الى الموصول الحرفي بكونا ٢٣٩
في التسمية ٢٤٠ في الفرق بين المستعمل فيه والمطلق عليه ٢٤١ في معنى الوقوع ٢٤٢ في اللزوم ٢٤٣
في الافعال التي تتعدى بنفسها مرة واخرى بحرف الجر ٢٤٤ في كون تميز التعدية واللزوم بحسب المعنى ٢٤٥
في حمل النظير على النظير والنقيض على النقيض في كل حسب ٢٤٦ في بلوغ اسباب التعدية الى العشرة وجرها ٢٤٧

في كون كان

في عدم تغير الباء معنى الفعل ٢٥٥ في الفرق بين ذهبت بزيد واذهبته ٢٥٦ في ذكر الجمع واراده الواحد ٢٥٧
في عدم جواز تعلق حرف الجر بمعنى واحد بفعل واحد ٢٥٨ في مجئ البعض بمعنى الجميع والكل ٢٥٩ في
في استعمال لفظ الحق لمعان مختلفة ٢٦٠ في الفرق بين المرور والذهاب ٢٦١ في معنى الفصل واقرائه ٢٦٢
في جواز تنكير المبتداء عند حصول الفائدة عند المتقدمين ٢٦٣ في قبل ٢٦٤ في الانعكاس ٢٦٥ في سوار وامراته ٢٦٦
في ان اول العدد ٢٦٧ في التمثيل ٢٦٨ في حذف ضمير الجمع والندرة ٢٦٩ في النكرة ٢٧٠ في كون الضمير عائدا على
في كون الالف على نوعين ٢٧١ في الاستدراك ٢٧٢ في معنى الخارجي ٢٧٣ في همزة الوصل ٢٧٤ في تاويل الشرط والجزاء
في حذف تنوين الموصوف عند كون ابن صفة وحذف الف ٢٧٥ في عدم حذف الف لفظة ابن اذا وقعت ٢٧٦ بين علمين
في لفظ الابد ٢٧٧ في لزوم التعميم والتبعيض في اسماء الشهور اذا لم يضف اليها اسم الشهر ٢٧٨
في معنى ليس لشيء ٢٧٩ في القرطب واسمه ٢٨٠ في الافعال التي لا تستعمل الا مبنية للمفعول اذا كانت بمعنى الفاعل ٢٨١
في استعمال نون المتكلم للتعظيم وغيره ٢٨٢ في لفظة مع ومعانيها الثلثة ٢٨٣ في استعمال النون للمتكلم ومع غيره للتعظيم ٢٨٤
في ورما خوطبت المراة الواحدة بخطاب الجماعة الذكور ٢٨٥ في ان اسماء الله تعالى توقيفية وما يتعلق ٢٨٦
في لا سيما واعرابه ووجوب تشديد الياء ودخول الواو عليها ولا وحذف ما بعد لا سيما ٢٨٧ في تسمية حروف اللين ٢٨٨
في الغنة ٢٨٩ في حذف نون لم يكن وسبحى بقية هذا في الورق ٢٩٠ في تعريف الفارعة ٢٩١ في معاني اللين ٢٩٢
في كون لفظ السائر بمعنى الجميع وبمعنى البقية بعيد هذا في الورق ٢٩٣ في ان سائر ما ذكر والبقية فاعل ٢٩٤
في مقدار الحال والزمان والان ٢٩٥ في اشتقاق الان ٢٩٦ في نقل الفعل الى اسماء الاجناس ٢٩٧
في لفظة الجزاءة ٢٩٨ في تفسير هذا بانواع التفسير ٢٩٩ في اختصاص المضارع بزمان الاستقبال ٣٠٠
في حرف النفيس ٣٠١ في لام التاكيد ٣٠٢ في ان العرب ربما خالفت الواحد بلفظ الاثنين لغرض المبالغة ٣٠٣
في فلا وطالما وحالما ٣٠٤ في ضمير الشان ٣٠٥ في الفرق بين ما ولا ٣٠٦ في لفظ السماع وتعدية ٣٠٧
في معنى الجزم وحروفه ٣٠٨ في الاسماء التي بمعنى ان تكن وما ومهما ٣٠٩ في تشبيه الجوازم بالدواء والمركب بالفعل ٣١٠
في عدم العموم لكاف التشبيه ٣١١ في اصل لفظة بعلبك ٣١٢ في كل جامد اذا اول اشتق ٣١٣ في اصول الفقه ٣١٤
في ان الابدال والبدل اذا استعملا بالباء لا تدخل الا على المتروك ٣١٥ في كون معنى ان لتاكيد النفي وما فيه من القيل ٣١٦

في تصحيح سليم

في تصحيح سليم بضم السين قبيلة من العرب ٣١٥ في كون قراءة فلنفرحوا المخصوصة بالنبي عليه السلام في بعض الكتب ٣١٦
في تاويل قوله تعالى ونحمل خطاياكم ٣١٧ في لفظ النص ومعناه وتعديته بالباء وعلى ٣١٨ في عدم استغناء الة بالحديث على المسائل العربية ٣١٩
في معاني النفس ٣٢٠ في الجزم بعد الامر ٣٢١ في عدم لزوم كون الشرط جملة تامة ٣٢٢ في اضمار الجازم ولما ٣٢٣ في اختلاف العلماء في النهي ٣٢٤
في لفظ الاتيان ٣٢٥ في المجاز العقلي ٣٢٦ في اختلاف العلماء في ان صيغة الامر لما اذا وضعت ٣٢٧
في استعمال الجريان في الاصطلاح لمعان ٣٢٨ في لفظ الاتيان وتعديته ٣٢٩ في استعمال لفظ الجمع للواحد ٣٣٠
في جواز ذكر الوجه المرجوح في معرض الجواب ٣٣١ في رويه الشيخ الاكبر في امام النبي عليه السلام ٣٣٢
في تسمية همزة الوصل ٣٣٣ في تسمية حروف الصفير ٣٣٤ في حروف هوى مشفر ٣٣٥ في اجابي الضمير المفرد الى اشياء كثيرة بوجوه من التاويل ٣٣٦
في لحوق نون التاكيد الماضي ٣٣٧ في معنى التوكيد والوكد والوكادة وان التوكيد بالواو افصح ٣٣٨
في الاشياء التي جرها معنى الاستقبال ٣٣٩ في استعمال القلة بمعنى النفي ٣٤٠
في ان الاختصاص والتخصيص والخصوص يقتضي بحسب مفهومه الاصلي ان يدخل الباء على المقصور ٣٤١
في مختار الشريف في دخول الباء على المقصور هو الاستعمال الاصلي ٣٤٢ في ترجمة يونس وما بعده من تراجم الجزء النحو ٣٤٣
في ان اول واضع النحو على ما قيل علي رضي الله عنه ٣٤٤ في قراءة لا يتبعان بالتخفيف ٣٤٥ في لفظ ايها ٣٤٦
في الفقر واصله ٣٤٧ في الدهر واختلافه ٣٤٨ في الوضع ٣٤٩ في امتناع ادخال اللام في جواب اذا الشرطية ٣٥٠ في ان المصنفين فعلوه ٣٥١
في انما للحصر ٣٥٢ في جواز التقاء ثلاث سواكن خصوصا في الفارسية ٣٥٣ في بيان الوقف وانواعه ٣٥٤
في مواضع جواز الوقف ومواقع عدمه ٣٥٥ في بيان حرف التعريف ٣٥٦ في ان لام ذلك في الاستعمال ٣٥٧
في جار الله العلامة واسمه ومصنفاته ٣٥٨ في الفرق بين في الجملة وبالجملة ٣٥٩ في تسمية اسم الفاعل بالفاعل ٣٦٠
في تسمية المفعول ٣٦١ في بيان صيغ المبالغة من الفاعل ٣٦٢ في الصفة المشبهة ٣٦٣
في جواز تقديم الفاعل ٣٦٤ في مجئ فعيل بمعنى مفعل ٣٦٥ في مجئ فعيل بمعنى مفاعل ٣٦٦ في استواء الذكر والمونث في فعيل بمعنى مفعول ٣٦٧
في تعريف الضابط ٣٦٨ في جواز كون الفاء جوابا لاذا ٣٦٩ في عدم جواز عطف المضارع على الماضي ٣٧٠
في الفاء الفصيحة ٣٧١ في اشتقاق الخليل ٣٧٢ في اسناد الفعل الى ضمير مصدره ٣٧٣ في لفظ الضعيف ٣٧٤
في الاصم ٣٧٥ في رجبا شهر الله ٣٧٦ في لفظة كما ٣٧٧ في الاشهر الحرم ٣٧٨

في بيان اسماء الحروف مشهور الاهلة وايام الاسبوع في صدر الجاهلية ٣٧٦ في التعقعة ٣٧٧
في كون الكاف في كامر بمعنى على ٣٧٨ في كون مقول القول جملة ٣٧٩ في كون الخبر مع الواو ٣٨٠
في تجويز بعضهم انتحاة انتصاب الحال ٣٨١ في اختلاف عامل الحال ٣٨٢ في الجملة الاعتراضية ٣٨٣
في بيان حذف الخبر والمبتداء ٣٨٤ في الاتيان بالاستدراكية ٣٨٥ في الابدال ٣٨٦ في حرف الابدال ٣٨٧
في ان لفظة كل ليست نصا في الاستغراق بل يجيء للتكثير ٣٨٨ في معرفة المس والسماع وكيفية استعمالها ٣٨٩
في كلمة بات ٣٩٠ في الدليل ٣٩١ في تعريف الهداية ٣٩٢ في كلمة خلا ٣٩٣ في الفرق بين من وهي وما ٣٩٤
في ان ما بعد من لا يصلح ان يكون مفصلا ٣٩٥ في وقوع الذي مصدرية ٣٩٦ في وقوع ان بمعنى الذي ٣٩٧
في التاويل على التاويل ٣٩٨ في الرمز والايماء والاشارة ٣٩٩ في النصب بنزع الخافض ٤٠٠ في الكوفة ٤٠١
في البصرة ٤٠٢ في التقاعد المفرط والتقارب المفرط ٤٠٣ في ان الاعتذار بالاولوية على معنى الخ
في الخلق ٤٠٥ في القوم ٤٠٦ في الامتناع ٤٠٧ في المجاز ٤٠٨ في ان جماعة النحويين ذهبوا الى ان الفعل انما قصد ابدا على الخ ٤٠٩
في اللهم ٤١٠ في الحركة والسكون ٤١١ في الاضافة والاضافة ٤١٢ في ان الكسر لقلته يتبع العلم ٤١٣
في الجرعلى الجوار ٤١٤ في ان حقا المترادفين صحة حلول كل منهما محل الاخر ٤١٥ في ان الكسر اصل في تجريد الكاف ٤١٦
في المنزل والدار ٤١٧ في اولئك واولاء ٤١٨ في اليوم والوقت ٤١٩ في الفضل والنعمة ٤٢٠ في الخير ٤٢١
في الفرق بين الجزء والكمال ٤٢٢ في نون العظمة ٤٢٣ في وجه تسمية حروف العلة ٤٢٤ في الما وجوابها ٤٢٥
في الاسماء المتمكنة وغير المتمكنة ٤٢٦ في كون كاف كامر بمعنى المثل او للتعليل ٤٢٧ في الوجه والوجاهة ٤٢٨
في الاستعجاب والتعجب ٤٢٩ في الفرق بين الوقت والمدة والزمان ٤٣٠ في الفرق بين انعام والكمال ٤٣١
في كون لفظ تعيدك يمينا للعرب ٤٣٢ في اختلاف لزوم كون صلة الموصول الحرفي جملة خبرية ٤٣٣
في الاسماع ٤٣٤ في معنى العوارض الاختلاف ٤٣٥ في ان الاصل في كل كلمة ان تكتب بصورة لفظها بتقدير الابتداء والوقوف عليه ٤٣٦
في كلمة لا ما سوا زاد ظاهر في الجر ٤٣٧ في لفظ وجه ٤٣٨ في حمل الامانة على قلة الاستعمال ٤٣٩ في معنى التبع ٤٤٠
في لفظ الحب ومعناه ٤٤١ في مراتب المحبة ٤٤٢ في اطلاق لفظ السوال على الاعتراض في العرف ٤٤٣
في اشتقاق الميسر ٤٤٤ في القمار ٤٤٥ في الاجحاف ٤٤٦ في كون مادة وجد تحمل الماضي والمضارع مختلفة المصادر بحسب المعنى ٤٤٧

في كون الجزم

في كون الجزم والحزم بمعنى الانقطاع ٤٥٨ في اعراب لفظ ابدا ٤٥٩ في بيان البيع ٤٦٠ في
في تعدية البيع بلفظة من كتعدية الرضاء بلفظة على ٤٦١ في تعدية العلم بالباء ٤٦٢ في ان لفظة الا
في تعارض المجاز والاشتراك او النقل والاشتراك او المجاز والاضمار ٤٦٣ في بيان شرط نصب المفعول له ٤٦٤
في اعراب لفظ اصلا ٤٦٥ في الفرق بين السباق والسياق ٤٦٦ في الفرق بين السكك والخيط والسمط ٤٦٧
في الاشمام ٤٦٨ في الاهالة ٤٦٩ في نصب قليلا ٤٧٠ في فاء فقط وفحسب ٤٧١ في مجيء كلمة زاد متعديا تارة ومفعولين ٤٧٢
في ان كون حذف الجار والمجرور في الصلة تصحيحا للامر العائد خطاء ٤٧٣ في جعل مضمون الجار والمجرور شيئا ٤٧٤
في ان المعازف اذا كتب فيها القرآن واسماء الله تعالى فلا بأس بها ٤٧٥ في اصل وضع اسنوق الجرفالة ٤٧٦
حكاية معجبة في خطاء الكتابة فيما يتعلق بكتابة الهمزة على التفضيل ٤٧٧ في نصب كثيرا ما ٤٧٨
في معنى تذكر ٤٧٩ في وجه اصابة العين ٤٨٠ في تدسيم النونة ٤٨١ في بيان الكلمة التي في آخرها الفاو واو اويا وبيان كتابتها على التفصيل ٤٨٢
في الشراء والاشتراء والبيع والابتياع ٤٨٣ في ترجمة اليزيدي ونسبته ٤٨٤ في استعمال لفظة رضي ايا وعن وعلى ٤٨٥
في ان محل الشرط لا يتقدم عليه ٤٨٦ في لفظة فكا ٤٨٧ في السهجود والسهجاء ٤٨٨ في كتابة الالف بعد واو اسم الفاعل ٤٨٩
في همزة الاستفهام واستعمالها ٤٩٠ في الضحك والقهقهة والتبسم ٤٩١ في معنى يكسره ٤٩٢
في اليماني ٤٩٣ في تعارض اللفظين ٤٩٤ في معنى الشاعر ٤٩٥ في لفظة حيث ٤٩٦ في السنعة ٤٩٧
في اليد ٤٩٨ في عطف احد المترادفين ٤٩٩ في معنى الايلاء ٥٠٠ في لفظة محد ٥٠١ في سوى وشذ وتحوا ضافتها ٥٠٢
في معنى الاطائل تحته ٥٠٣ في لفظة انفا ٥٠٤ في الاهلال ٥٠٥ في التعطي ٥٠٦ في النار وما يجيء ٥٠٧
في النبل ٥٠٨ في كون عيشة راضية من قبيل الاسناد المجازي ٥٠٩ في لفظ فحدوه ٥١٠ في اختلاف نسوة مصاحف ٥١١
في تعريف المطر ٥١٢ في لفظ الديوان وسبب تسميته به ٥١٣ في كون لفظة اذا كان ولو واو ٥١٤
في سور الكلية والجزئية ٥١٥ في ضمير الفصل ٥١٦ في لفظ العدو ٥١٧ في ترجمة ابن جني ٥١٨ في لفظ ابيا وشية ٥١٩
ولفظ الصبي ٥٢٠ في لفظ الرشوة ٥٢١ في لفظ النقل ٥٢٢ في لفظي قبائل وشتى ٥٢٣
في لفظي الجود والتو ٥٢٤ في توجيه النفي في الكلام الى القيد وغيره ٥٢٥ في دلالة صيغة فاعل على المداومة ٥٢٦
في دلالة الصفة المشبهة على الثبوت ٥٢٧ في كون لو للشرط في الماضي ودخولها على المضارع لوجوه شتى ٥٢٨

فان كتابة الصلوة والزكوة بالواو على لفظ المفخم في التفخيم في الربوا
في ثبوت كتابة المصحف بخط واحد على الاحرف السبعة في ان ما طعن في شيء منه مجانة كالطاعن في تلاوته
في الحامة في ان لفظ الفوارس من الجموع الشاذة في كون انواع الموت بحسب انواع الجبوة
في معنى الدهر في الاعتباط في ويل وويح وويس في اقسام المعتل الفاء والعين واللام
في بين بين في معنى الاستفهام في معنى الباب وما سبب استعماله
في الجملة الاسمية التي وقعت حالا في الاحوال المترادفة والمتداخلة
في التقاء الهمزتين في كلمة واحدة في ان اهل الرجل زوجته عند الامم في التمثال
في بيان نقش خاتم دانيال عليه السلام بالاسدين في قفصة في الجواز والحوار
في معنى الرافة في معنى السوء والسوء في الزند والمرخ والعفار في انعدام النار في شجر العناب
في ترجمة ابي علي الفارسي الفسوي في استعمال عليك في التدبر والتفكر
في معنى لم تر في الترجمات في عدم تعدي علم الى مفعولين اذا كان بمعنى عرف في الاوقات
في كون قرى بمعنى جمع وفي ترضيم صالح في كون فاء فانفجرت فاء الجواب
في اختلاف كتابة لفظ مرى في لفظ ائتزر في لفظ اتخذ في بيان الفصول والابواب والمقدمات
في تجويز المتاخرين اعمال اسمي الزمان والمكان في الظروف في ابن السكيت في التسوية
في حذف الالف من الاسماء الاعجمية في لفظ الموصل في وجوب تقديم خبر كان في مقام
في بلوغ مسائل ابي حنيفة الى خمسمائة الفسئلة في مصنفات الامام الاعظم
في كون الهاء في الوصف للمبالغة في الطرب في اختلاف اشتقاق لفظ الانام
في معنى الدواري في لفظي المطهرة والمسعاة في لفظ السعوط في مدهن
في بيان تاء التانيث الموقوف عليها بهاء في لفظي الطعم والطعم في
في فرق النكرة واسم الجنس والمطلق منهم

عن الفهرس

مطلب ١
في الابتداء بالتسمية وبيان التوفيق بين حديثي الابتداء

قوله بسم الله الرحمن الرحيم ابتداء بالتسمية اقتداء بكتاب الله تعالى العليم واتباعا بقول رسول الكريم كل امر ذي بال لم يبدأ بسم الله فهو ابتر اي كل شيء له خطر واعتبار وشرف لم يبدأ بسم الله فذلك الشيء ابتر اي ناقص لا يعتد به لا يقال هذا معارض لقوله عليه السلام كل امر ذي بال لم يبدأ بحمد الله فهو اجزم وايضا مستلزم للتسلسل لان الابتداء محمول على العرفي المتداول واحدهما على الحقيقي والاضر على الاضافي والباء للملابسة والمصاحبة نحو دخلت بثياب السفر او للالة والاستعانة نحو كتبت بالقلم وان المراد بالابتداء الكلام المعتد به في بال بليغ حتى انه كذلك ويقصد بالابتداء ولا يجعل وسيلة الى الابتداء آخر او ان المراد بالابتداء ما يكون في درس العبد وربما يعترض بان الابتداء بالتسمية ليس ابتداء باسم الله ويجاب بان اسم مضافا الى الله تعالى يراد به اسمه فقد ذكر ههنا اسمه لكن لا بخصوصه بل بلفظ دال عليه مطلقا فيستفاد ان الترك بجميع اسمائه واما الباء فهو وسيلة الى ذكره على وجه يؤدي الى جعله مبتدأ للفعل فهو من تتمة ذكره على الوجه المطلوب ومحل البسملة امية ان قدر ابتدائي بسم الله وهو قول البصريين وفعلية ان قدر ابتدء بسم الله وهو قول الكوفيين وهو المشهور في التفاسير والاحاديث والاعاريب ولم يذكر الزمخشري غيره الا انه يقدر الفعل متاخرا او مناسبا لما جعلت التسمية مبدأ له فيقدر بسم الله اقرأ بسم الله اصل بسم الله ارتحل ويؤيده الحديث باسمك ربي وضعت جنبي والاصل عند البصريين سمو بدليل جمعه على اسماء وتصغيره على سمي فكلمة على سمين وسم وسمت ولو كان اصله كما قاله الكوفيون وسما كان كلها على العكس وفيه خمس لغات اسم واسم بضم الهمزة وكسرها والكسر اجود وسم وسم بكسر السين وضمها وسمى كهدى والقياس المحض فيه ان لا يحذف الف في حال الدرج في الخط كما لا يحذف في باسمك ولكا لا يحذف في حال الابتداء في اللفظ الا انهم اتبعوا في حذفها حكم الدرج في اللفظ لاحكم الابتداء في اللفظ فحذفوها في بسم الله لكثرة الاستعمال قال ابو البقاء ولو قلت لاسم الله او باسم ربي اثبت الالف واما لفظة الله فهل هو لفظ عربي كما هو مذهب الاكثر

مطلب ٢
في كون باء البسملة للملابسة وغيرها

مطلب ٣
في بيان لفظ الله

مطلب ٤
في بيان جملة البسملة على الاختلاف

مطلب ٥
في بيان اصل البسملة على الاختلاف

الاكثر او عبراني او سرياني كما هو مذهب طائفة وعلى الاول هل هو علم كما هو قول الخليل وسيبويه ومختار الاصوليين والفقهاء او صفة كما هو مذهب طائفة وعلى الاول هل هو من الاعلام الموضوعة كما هو مذهب قوم او الغالبة كما هو مذهب طائفة وعلى الاول هو منقول كما هو مذهب قوم او مرتجل كما هو مذهب طائفة وعلى الثاني هل هو مشتق كما هو مذهب الجمهور وغير مشتق كما هو مذهب البعض واختاره الغزالي وجم غفير من المحققين وعلى الثاني هل له اصل اخذ منه كما هو مذهب قوم اولا كما هو مذهب بعض فهذه عدة وجوه ذكرها الشيخ اكمل الدين مع عالمها وما عليها في شرح المشارق والتقرير في شرح البزدوي اوردناها منها فاصله الرعلا اختاره القاضي فحذفت الهمزة فصارت لاه ثم ادخل الالف واللام المختص في الشائع ثم ادغم فصار الله وقطع همزة مختص بالبدا لمحضها للتعويض وقيل اصله الاله على ما اختاره صاحب الكشاف وابو البقاء فحذفت الهمزة الثانية فنقلت حركة الهمزة الى اللام فصار الاه ثم ادغمت اللام الاولى في الثانية فصار الله وفي نقل حركة الهمزة الثانية الى اللام في هذا الاصل تسامح لانه عند ادغامها يحتاج الى اعادتها ثم جعلت علما للذات الواجب الوجود الخالق لكل شيء وقال الخليلي انه اسم لمفهوم الواجب لذاته او المستحق للعبودية له وكل منهما كلي انحصر في فرد فلا يكون علما لان مفهوم العلم جزئي وفيه نظر لانا لم نم انه اسم لهذا المفهوم الكلي كيف وقد اجمعوا على ان قولنا لا اله الا الله كلمة التوحيد ولو كان الله اسما لمفهوم كلي لما افادت التوحيد لان الكلي من حيث هو كلي يحتمل الكثرة ولان المراد بالاله في هذه الكلمة اما المعبود بالحق فيلزم استثناء الشيء عن نفسه او مطلق المعبود فيلزم الكذب لكثرة المعبودات الباطلة فيجب ان يكون اله بمعنى المعبود بحق والله علما للفرد الموجود منه والمعنى لا مستحق للمعبودية له في الوجود او موجودا الا الفرد الذي هو خالق العالم وبهذا معنى صاحب الكشاف ان الله تعالى مختص بالمعبود بالحق لم يطلق على غيره اي بالفرد الموجود الذي يعبد بالحق فان قيل اذا جعل علما لا يظهر فائدة لجعل الاحد عليه كما ذهب اليه صاحب الكشاف في قوله تعالى قل هو الله احد حيث قال الضمير للشان والله احد جملة خبره لان يكون بمنزلة ان يقال زيد احد ولا شك انه احد فانه احد لا اثنان واما اذا اريد به المفهوم الكلي فيكون مفيدا بمنزلة قولنا الواجب لذاته او المستحق

مطلب ٦
في بيان كون لفظة الله علما للذات الواجب الوجود

مطلب ٧
في بيان معنى لفظة الله

مطلب ٨
في بيان كيفية جعل الاحد على لفظة الله

مطلب ٩
في بيان اعلال لفظة الله

للعبودية احد قلنا بقيد الاحدية بحسب الوصف بمعنى انه احد فى وصف مثل الوجوب
واستحقاق العبادة او بحسب الذات اى لا تركيب فيه اصلا فيفيد ولا يكون
مثل زيد احد وذكر فى اشتقاقه وجوه ترتقى الى احد عشر على ما فى التبيير فاكتفينا
بالاشهر فقيل انه من اله الرجل اذا تحير وسمى البارى تعالى به لان العقول تتحير فى
معرفته وقيل انه من اله بالفتح الاهة اى عبد عبادة وقيل انه من ولد الرجل اذا اشتد
شوقه ووجده وسمى به لكون كل مخلوق والها نحوه الرحمن الرحيم قيل هما بمعنى
واحد وهو ذو الرحمة مثل ندمان ونديم ومنهم من فرق بينهما بان الرحمن عام والرحيم
خاص فالرحمن بمعنى الرزاق فى الدنيا فيعم الكافر والمؤمن وغيرهما من الحيوانات
والرحيم بمعنى المعافى فى الاخرة وهو للمؤمنين خاصة فلذلك قيل فى الدعاء يا رحمن
الدنيا ورحيم الاخرة فالرحمن خاص اللفظ وعام المعنى والرحيم عام اللفظ وخاص
المعنى لانه يقال لغير الله تعالى رحيم ولا يقال رحمن وامارحمان اليمامة لمسيلمة
الكذاب فمن باب تغنتهم ومعنى وصف الله تعالى بالرحمة ومعناها لغة الحنو
والعطف مجاز على انعامه تعالى على عباده من قبيل ذكر الملزوم واراده اللازم لان
واحدا من الملوك اذا عطف على رعيته من رعاياه انعم عليه واصابه بمعروف وكذا
يؤل الكيفيات النفسانية المنسوبة الى الله تعالى فى القرآن كالغضب والحيا
وغيرهما بالحمل على غاياتها قوله ان اردى زهرا ردى اسم تفضيل من رويت
بالماء بالكسر اردى رياً وروى ايضا مثل رضى وارتويت كله بمعنى وهو ضد التعطش
وهو ههنا كناية عن النضارة والطراوة لان الزهرة اذا رويت ظهرت نضارتها
وزادت طراوتها وههنا فائدة جليلة لا بد ان ينتبه لها وهى ان المشاركة
المستفادة من تقدير افعل التفضيل مشاركة تحقيقية وقد تكون تقديرية وفرضية
اعتقادية وعليه قوله تعالى اصحاب الجنة يومئذ خير مستقرا واحسن مقيلا وقوله
عليه السلام اللهم ابدلنى بهم خيرا منهم اى فى اعتقادهم وابدهم لى شرا اى فى
اعتقادهم والا فليس منه عليه السلام شر ومن هذا القبيل قولهم زيد اعلم من الحمار
وعمرو افصح من الاشجار اى لو كان للحمار علم وللاشجار فصاحة وفائدة هذا
النمط التشريك فى شئ معلوم الانتفاء قطعا لان الغرض الزيادة بعد ثبوت
الاصل وقد يستعمل افعل لبيان الكمال والزيادة فى وصف الخاص وان لم يكن
الوصف الذى هو الاصل مشتركا وعليه قولهم الصيف ابرد من الشتاء اى الصيف

مطلب
فى بيان وجوه اشتقاق لفظ احد

مطلب
فى بيان الرحمن الرحيم

مطلب
فى بيان اسم الفضل

الى الصيف الكامل فى حرارته من الشتاء فى برودته وقد يقصد تجاوز صاحبه وتباعده
من الغير فى الفعل لا بمعنى تفضيله بالنسبة اليه بعد المشاركة فى اصل الفعل
بل بمعنى ان صاحبه متباعد فى اصل الفعل متزايد الى كماله قصدا الى تمايزه عند فى اصل
مع المبالغة فى اتصافه بحيث يفيد وجود اصل الفعل فى الغير ووجوده الى كماله فيه
على وجه الاختصاص فيحصل كمال التفضيل وهو المعنى الاوضح فى الافاعل فى صفاته
تعالى اذ لم يشاركه احد فى اصلها حتى يقصد التفضيل نحو الله اكبر واضاله قيل
وبهذا المعنى ورد قوله تعالى حكاية عن يوسف عليه السلام رب السجن احب
الى مما تدعونني اليه وقول على كرم الله وجهه لان اصوم يوما من شعبان احب
الى من ان افطر من رمضان ومثله كثير وقد يجرد افعل التفضيل عن المعنى التفضيلى
ويأول بالوصف وذلك مشروط بان يكون مجردا عن الامور الثلثة اللام والاضافة
ومن وهذا قياس عند المبرد وسماع عند غيره وانه لا يفصل بينه وبين من التفضيلية
وقد يفصل بينهما بلو وفعله نحو اى احسن لو انصفت من الشمس ولا تقدم
عليه من فلا يقال عمرو من زيدا فضل وما ورد من هذا القبيل فهو من قبيل الاضمار والتفسير
ولا بأس باجتماع الاضافة ومن التفضيلية اذا لم يكن المضاف اليه مفضلا عليه
كما يقال زيد افضل البصرة من كل فاضل فالاضافة الى البصرة للتوضيح وحذف من
افعل شايع فى الخبر دون الوصف لان الخبر كما يجوز حذفه باسره لقيام الدلالة
عليه يجوز حذف بعضه ايضا وقد يحذف المفضل عليه اما لاجلال المفضل عليه
من ان ينسب اليه كما قال القاضى فى تفسير قوله تعالى لمثوبة من عند الله خير وللتعميم
كما قال ابن كمال پاشا فى قول الفرزدق بنى لنا بيتا وعالم اعز والطول اى من سمك
كل بيت قال ابن رشيق فى العمدة قال الطرماح يوما للفرزدق انت القائل ان الذى
سمك السماء البيت اعزما ذا والطول ما ذا واذن المؤذن فقال له الفرزدق
بالكرم الا تسمع ما يقول المؤذنون الله اكبر ما ذا فانقطع الطرماح وانقطعا
فاضحا وبهذا الصحح ان مازعم بعضهم من ان مراد الفرزدق عزيز وطويل ولكنه
بناه على افعل مثل احمر وابيض وما شاكلهما فجعله لازما لما فى ذلك من الفخامة
فى اللفظ ليس بذلك والظاهر ان حذفه فى الله اكبر للتعظيم فتنظير الفرزدق
من مجرد حذف المفضل عليه لنكتة والزهر بفتح الزاء والهاء جمع زهرة بفتح الزاء
وسكون الهاء نور النبت بالفتح والرياض جمع روضة وهى موضع فيه النبل

مطلب
فى بيان اسم التفضيل
لبيان الكمال والزيادة

مطلب
فى بيان فجر افعلا التفضيل
عن المعنى التفضيلى

مطلب
حذف المفضل عليه

مطلب
فى بيان لفظ الزهر والرياض

والعشب اى الكلاء الرطب وزنه الجبل والاصل رواض قلبت الواو ياء لكثرة ما قبلها

مطلب ٩
فى بيان الكلام على التفصيل

الكلام فى اللغة يطلق على قسم الدوال الاربع الخط واللاشارة وما يفهم من حال الشئ مجازا وعلى التكلم كذلك وعلى التكليم كذلك وعلى ما فى النفس من المعانى التى يعبر عنها وعلى اللفظ المركب افادا ولم يفد مجازا على ما صرح به سيبويه فى مواضع من كتابه من انه لا يطلق حقيقة الا على الجمل المفيدة وهو مذهب ابن جنى فعلى هذا هو مجاز فى النفسانى وهو احد المذاهب وقيل حقيقة فى النفسانى مجاز فى تلك الجمل وحقيقة فيهما على مذهب بعض وعلى الخطاب وعلى جنس ما يتكلم به كلمة على حرف واحد كواو العطف او اكثر من كلمة مهملا كان او لا وعرفه بعض الاصوليين بانه الملتظم من الحروف المسموعة المتميزة وقد زاد قيدان اخران فيقال المتواضع عليها اذا صدرت عن قادر واحد وقال الرضى الكلام واللفظ والقول من حيث

مطلب ١٠
فى بيان الكلام واللفظ والقول

اصل اللغة بمعنى يطلق على كل حرف ومن حروف المعجم او المعانى وعلى اكثر منه مفيدا كان او لا لكن الكلام اشتهر لغة فى المركب من حرفين فصاعدا فاللفظ خاص بما يخرج من الفم من القول فلا يقال لفظ الله كما يقال كلام الله وقوله والقول اشتهر فى المفيد وقال ابن الانبارى ويطلق بمعنى قيل ومال واستراح وغلب وبمعنى الراى والمذهب وبالمعنى المتصور فى العقل وقال صاحب النهاية العرب تطلق القول على غير الكلام بالاثبات واشد وقالت لرعيان سمعا وطاعة اى اوماءت ومنه الحديث سبحان الذى تعطف بالعزة وقال بها اى اصبه واخصه بنفسه ثم جعلوه عبارة عن جميع الافعال فنقول قال بيده اى اخذه وقال برجله اى ضرب برجلا او مشى وقال برأسه اى اشار وقال بالماء على يده اى قلب وقال بثوبه اى رفعه قال ابن الخباز واختلف فى مصدريته وعدمها فقال بعض هو

مطلب ١١
فى بيان الفرق بين المصدر واسم المصدر

مصدر كلم وقال بعض هو اسم المصدر وليس بمصدر وههنا فائدة ينبغى ان يتنبه بها وهى ان الفرق بين المصدر واسم المصدر ان المصدر موضوع للحدث من حيث اعتبار تعلقه بالمنسوب اليه على وجه الابهام ولذا يقتضى الفاعل والمفعول ويحتاج الى تعيينهما فى استعماله واسم المصدر موضوع لنفس الحدث من حيث هو هو بلا اعتبار تعلقه بالمنسوب اليه وان كان له تعلق فى الواقع ولذا لا يقتضى الفاعل والمفعول وتعيينهما واما الفرق بين الفعل واسم الفعل فهو ان الفعل موضوع

مطلب ١٢
الفرق بين الفعل واسم الفعل

لحدث ولمن يقوم به ذلك الحدث على وجه الابهام فى زمان متعين والنسبة تامة بينهما

بينهما على وجه كونها مرآة لملاحظتهما وكل من هذه الامور جزء من مفهوم الفعل والحوظ فيه على وجه التفصيل واسم الفعل موضوع لهذه الامور ملحوظة على وجه الاجمال وتعلق الحدث بالمنسوب اليه على وجه الابهام معتبرة فى مفاهيمه ايضا ولذا يقتضى الفاعل والمفعول وتعيينهما ولك ان تفرق بين المصدر واسم المصدر بهذا الفرق وقال بعض المغاربة الفرق بين المصدر واسم المصدر هو ان المعنى الذى تعتبر

مطلب ١٣
فى بقية بيان الفرق بين المصدر واسم المصدر

عنه بالفعل المفيق ومبدا الفعل الصناعى ان اعتبر فيه تلبس الفاعل به وصدوره منه وتجرده فاللفظ الموضوع بازائه مقيد بهذا القيد يسمى مصدرا وان لم يعتبر فيه ذلك فاللفظ الموضوع بازائه مطلقا عن هذا القيد المذكور هو اسم مصدر كذا ذكره شهاب الدين الطيبى فى حواشى الكشاف وقيل المصدر عبارة عن فعل خارجة اللسان واسم المصدر عبارة عما هو عبارة عن فعل خارجة اللسان وعليه الجمهور فظاهر كلام ابن مالك انه لا فرق بينهما من جهة المعنى وقيل الفرق بين المصدر واسم المصدر هو ان المصدر له معنى مفعول نسبى لا يكون الخارج ظرفا لوجوده وقال المحاصلى واسم المصدر له معنى حاصل فيمن قام به المصدر ليس بامر نسبى يكون الخارج ظرفا لوجوده يقال له الحاصل بالمصدر كذا فى بعض حواشى الكشاف فى سورة الزلزال فان قيل قد صرح الرضى فى بحث المصدر ان معنى المصدر عرض لا بد من محل يقوم به ومن البين ان العرض من قبيل ما يكون الخارج ظرفا لوجوده اجيب بعد تسليم كون كلامه حجة فى مثله ان الحاصل بالمصدر قد يسمى ايضا مصدرا اشار اليه التفتازانى فى التلويح وبقى ههنا بحث وهو ان الحاصل بالمصدر قد لا يكون الخارج ظرفا لوجوده كالامكان والامتناع فتامل

مطلب ١٤ ١٥
الكم والكمامة وابهى وفعله

والكم والكمامة بكسر الكاف وعاء الطلع وغطاء النور وغلافه والجمع كام واكمة واكام والكامين وابهى اسم تفضيل من البهاء وهو الحسن اللطيف الفائق وفى فعله ثلث لغات بهى وبهو وبها بالكسر والضم والفتح نقله ابن مالك فى كتابه المثلث والخبر

مطلب ١٦
فى الخبز والخبز

وكذا الخبرات بكسر الحاء المهملة وفتح الباء جمع الخبزة على وزن الغيبة بريمان بضم الباء وهو كساء اسود مربع يلبس الاعراب والجمع برد بفتح الراء واليمان منسوب الى اليمن والفه عوض من ياء النسبة فلا يجتمعان تحاك اى تنسج والبنائق

مطلب ١٧
فى بيان لفظ بريمان

اطراف الاصابع واحدتها بنانة والمراد به الاصابع والبنان فى الاصل مصدر من

مطلب ١٨
فى البنان والبيان والبنائق

من بان بمعنى تبين وظهر او اسم من بين كالكلام والسلام من كلم وسلم يطلق على
الظهار الشيئ وعلى ما به الاظهار وكذا التبيان وهو مصدر بين على الشذوذ
اذ القياس فتح الفاء ولم يجئ بالكسر الا تبيان وتلقاء وقد يفرق بينه وبين
التبيان بان التبيان يحتوى على كد الخاطر واعمال القلب وقريب منه ما قيل التبيان اظهر
مع دليل وبرهان فكانه مبنى على ان زيادة البناء لزيادة المعنى وهذا الحكم اكثرى
لا كلى او هو مشروط بعد كون البنائين مشتقين من اصل واحد باتحادهما
فى النوع فلا ينتقض بالصفة المشبهة التى تدل على زيادة المعنى وهو الثبوت
والجبلية مع انه اخصر من اسم الفاعل كحذر وحاذر وحسن وحاسن وربما
يجاب بان حذرا انما يكون ابلغ لالحاقه فى الثبوت بالامور الجبلية فجاز ان
يكون حاذر ابلغ منه لدلالته على زيادة الحذر وان لم يدل على لزومه وثباته
والمراد ههنا المنطق الفصيح المعرب عما فى الضمير والاسنان جمع سن **قوله**
١٩ **مطلب فى الحمد وسببه والشكر والمدح وفرقه منهما**
حمد الله لما انعم الله تعالى عليه بافاضته نفسه الناطقة المتحيلة بالعلوم والمعارف
التى تاليف هذه الرسالة اثر من اثارها وفيض من انوارها وكان شكر المنعم
واجبا اردف التسمية بحمد الله تعالى اداء لبعض شئ من ذلك والا فالتوفيق
بالحمد والاقتداء عليه ايضا مما يقتضى شكر وهلم جرا فلا تفى بجملة قوة الحامد
الحمد هو الوصف بالجميل مطلقا سواء كان الجميل اختياريا او غيره على الجميل الاختيارى
مطلقا انعاما كان ذلك الجميل او غيره على جهة التعظيم والحاصل ان الحمد يقتضى
كون المحمود ذا وهو ظاهر ويقتضى ايضا محمودا به ضرورة ان يكون اختياريا
او غيره ومحمودا عليه اختياريا وبه يمتاز عن المدح اعم من ان يكون انعاما
او غيره وبه يمتاز عن الشكر ان قيل كيف يصح قولهم الحمد لله على ارادته الكاملة
وقدرته الشاملة وحمدت زيدا على حسنه وشجاعته وعلمه وكرمه ومحمدت
اللؤلؤ على صفائها مع ان المحمود عليه فى هذه الامثلة غير اختيارى لان الصفاة
الذاتية غير اختيارية لكون كل اختيارى حادثا وكذا البواقى غير اختيارى
مطلب فى الحب والشجاعة
اما الحب فلانه ما يعده المرء من المفاخر سواء كان مفاخر نفسه او اباءه وهو
اعم من ان يكون فعلا اختياريا او لا واما الشجاعة والعلم والكرم والصفوة
فلان كلها من قبيل الكيفيات لانها الافعال الصادرة بالاختيار قلنا الجواب

• الجواب اما عن المثال الاول فهو انا لا نسلم انه محمود بل ممدوح كما قال فى اول باب التفاسير
ان الحمد يختص بالفعل لانه يجوز المدح على صفات الله تعالى كالقدرة والعلم وعلى
صفات فعله كالخلق والرزق ولا يجوز الحمد الا على صفات الفعل ولو سلم انه محمود
فنقول تلك الصفات اما اختيارية كما ذكره بعض المحققين ومنع اقتضاء الاختيارى
للحدوث بناء على جواز قصد مستمر ازلا وابدا ولا يتقدم على الاثر الا بالذات او
هى بمنزلة افعال اختيارية لابنائها عن الافعال الاختيارية او يكون الذات كافية
فيها كما يستعمل فاعل الافعال الاختيارية فيها او نقول ان تلك الصفات مبداء
للافعال الاختيارية والمحمود عليها باعتبار تلك الافعال فالمحمود عليه فعل اختيارى
فى الحاصل واما عن المثال الثانى فهو ان الحسب وان كان اعم من ان يكون فعلا
اختياريا او لا لكن متعلق الحمد بالحقيقة هو افعاله الاختيارية لا كلها اللهم الا
على التغليب وان الشجاعة تطلق على الكيفية النفسانية التى هى مبداء القاء النفس
فى الحرب والمهالك وعلى نفس الالقاء فيها فيحمد على الثانى بلا تاويل وعلى
الاول بتاويل دلالتها على الافعال الجميلة الاختيارية ومنه يعلم ههنا قيل ان الجميل الحسب
ان يكون نفسه اختياريا كما قد يكون نفسه اختياريا كذلك يجوز ان يكون طريقه
وسبب تحصيله اختياريا كما فى العلم وان يكون لمراته واثاره اختيارية كما فى الكرم
والشجاعة واما عن المثال الثالث فانه من الامثلة المصنوعة وليس من كلام
العرب العرباء فاعلم ذلك فانه غاية التلخيص فى هذا المقام الذى تزل فيه الاقدام
٢٠ **مطلب فى بيان سبحانه واستعماله**
الا قوام **قوله** سبحانه علم للتسبيح مصدر سبحه بمعنى نزهه تنزيها بليغا من سبح اذا
ذهب وبعد لانك ابعدت من سبحته عما نزهته عنه او من السبح بمعنى الفراغ من الشغل
كانك جعلته فارغا عنه ولما قصد ان يكون لتنزيه الله تعالى لفظ براسه مخصوص به
جعل بمعنى التنزيه البليغ من جميع القبايح لازم الاضافة اليه تعالى لا يقطع عنها فى
اللغة الفصيحة وقول العلامة فى الكشاف والمفصل يدل على انه علم سواء اضيف
ام لا وانه غير منصرف للالف والنون مع العلمية وزعم ابن الحاجب وموافقوه
انه اذا استعمل مضافا فلا يكون علما بل اسم مصدر اذ الاعلام لا تضاف وانا
افرد عن الاضافة كان علما غير منصرف وقد يستعمل هذا اللفظ عند التعجب والسر فيه
ان التنزيه البليغ يستلزم التعجب من بعد مانزه عنه من نزه فكانه قيل ما ابعده
من هذا ثم استعمل عند كل تعجب من شئ فتارة يقصد به التنزيه البليغ اصالة

والتعجب تبعا كما في قوله تعالى سبحان الذي اسرى بعبده وتارة يقصد به التعجب
ويجعل التنزيه ذريعة له كما في قوله تعالى سبحانك هذا بهتان عظيم اذ المقتضي
للتعجب من عظم امر الافك وانتصابه بفعل مضمر متروك اظهاره تقديره اسبح
الله سبحانه ثم نزل منزلة الفعل وسد مسده ودل على التنزيه البليغ من جميع
القبايح التي يضيفها اليه اعداء الله تعالى اي تبارك وتعالم وههنا فائدة
وهي انه اذا كتب اسم الله تعالى وتقدس اتبع بالتعظيم كعز وجل ونحوه وكما
على كتبه الصلوة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم فيسلم والايام من غير
وان لم يكن في الاصل ومن غفل عن ذلك مرم حفاظا ويصلي بلسانه فكما كتبه
ايضا وكذلك التعرض والترحم على الصحابة والعلماء ويكره الاختصار على الصلوة
دون السلام وبالعكس ويكره الرمز بالصلوة والترضي في الكتابة بل يكتب ذلك
بكماله واما تقطيع المصنفين الحديث في الاحتجاجات فالى الجواز اقرب وقد فعله
مالك والبخاري ومن لا يحصى من الائمة وقال ابن صلاح هو لا يخلو من كراهية
ويعلم منه ان تقطيع الاية للاحتجاج اشد كراهة التواتر التتابع من قولهم
تواترت الكتب اي جاء بعضها في اثر بعض من غير ان ينقطع وفي النعماء لغتان
فتح النون وضمها فان فتحت النون مددته كما هو في الرسالة وان ضممت قصرته وقلت
نعمى الدافرة الكثيرة الترادف والتتابع والالاء جمع الى بالفتح والكسر وهما اي
الالاء والنعماء لغتان مترادفان وقيل الالاء بالى النعم الظاهرة والنعماء الباطنة
المتوافرة المتكاثرة في قولهم هم متوافرون اي هم كثيرون متوفر ونحوه يجيئان بمعنى
اوانهم من الوفور بمعنى التمام المظافرة السريعة من ظفر بالطاء المهملة يظفر اذا فاز

قوله ثم الصلوة على نبيه وثم للترتيب مع التراخي وهو هنا عطف المفرد على المفرد
دون الجملة على الجملة صرح به الامام المرزوقي وقد يجيء ثم لمجرد الاستبعاد كقوله
تعالى يعرفون نعمة الله ثم ينكرونها فان الانكار مستبعد جدا بعد المعرفة وقد يجعل
تفاير المجتبين والكلامين بمنزلة التراخي في الزمان فيستعمل له لفظة ثم ذكره
في حاشية الفنواء وقد يجيء للتنبيه على ان ينبغي ان يتأدب السامع في تحقيق ما تقدم
حتى يصير على ثقة وطمانينة ذكره في حواشي الكشاف وقد يجيء فصيحة كما قيل في قوله
المفتاح ثم شفرع في حال الوصول لافصاحها عن محذوف اي فيحصل الايماء
ثم شفرع وقد يجيء لمجرد الترقي كقوله ان من ساد ثم ساد ابوه ثم قد ساد قبل

مطلب ٢١
في بيان اشتراط التعظيم عند ذكر الله وكتبه والثناء فطنة على الصلوة والسلام عند ذكر النبي عليه الصلوة والسلام وكتبه وكراهة الرمز

مطلب ٢٢
في الترضي والترحم على الصحابة والعلماء وكراهة الرمز

مطلب ٢٣
في الاتواتر

مطلب ٢٤ ٢٥
في بيان النعماء والترادف والالاء والمتوافرة والمتظافرة

مطلب ٢٦
في بيان ثم على التفصيل

قبل ذلك جده فان لحق بهما الظهار الترقي بذكر درجات فضيلة المدوح
من سيادة ابيه وسيادة جده فبدا بالاخص ثم الاخص وقد يجيء للترتيب
في الاخبار كما يقال بلغني ما صنعت اليوم ثم ما صنعت امس العجب يزاد
ثم اخبرك ان الذي صنعت امس اعجب وقد يجيء لمجرد استفتاح الكلام
ذكره في شرح المشارق وقد يجيء لزائدة انبه الاخفش والكوفيون وهما
كل سعادة دينية او دنيوية عاجلة او اجلة واصلة الينا بوسيلة النبي عليه
الصلوة والسلام وقد امر الله تعالى بان يصلى عليه حيث قال يا ايها الذين
امنوا صلوا عليه وسلموا تسليما اخذ في الصلوة عليه الصلوة والسلام
الصلوة لغة الدعاء وابقي عليه فيما صدر عن الملائكة والمؤمنين للمؤمنين
واما الصلوة من الله تعالى على عباده فقيل هي بمعنى الرحمة يراد بها الانعام
وقيل هي ايضا بمعنى الدعاء فمعنى يصلي عليهم يدعو لهم ويدعوه وابقاء شريعته
في الاخرة بتشفيعه في امته وتضعيف اجره ومثوبته وقيل هي بمعنى الرحمة
الرحمة من الله تعالى والدعاء من عباده والاستغفار من ملائكته وشرعا للاركان
المخصوصة ولكن المذكور في الكشاف في اول سورة البقرة ان الصلوة في
حقيقتها تحريك الصلوين سميت الاركان بها لتحريك الصلوين فيها ثم
سمي الدعاء صلوة تشبيها للداعي بالمصلي في تخشعه فيكون الصلوة في الدعاء
استعارة وفي الاركان حقيقة او مجازا مرسلا واما ما قيل ان الله وملائكته
يصلون على النبي فمحمول على ان المراد به معنى مجازي اعم من المعنى الحقيقي وهو
ايصال النفع والايصال واحد والاختلاف في طريقه وقال بعض الاعلام
الصلوة تطلق على عشرة معان وعند اهل المعرفة على اربعة معان ولما
عرفتها الى التحقيق لا يقال الدعاء اذا استعمل بكلمة على يكون للمضرة لانا
نقول ذلك لا يقتضي ان يكون لفظ الصلوة اذا استعمل بهذه الكلمة
للمضرة كيف وقد قال النبي عليه السلام اللهم صل على ال ابي اوفى
فان قيل ان النبي عليه السلام مغفور ومعصوم فما فائدة الصلوة عليه قلنا
فيه فائدتان احدهما راجعة الى المصلي كما يدل عليها قوله عليه السلام من
صلى علي مرة صلى الله عليه عشر مرات الثانية راجعة الى النبي عليه السلام فان

مطلب ٢٧
في بيان ان الصلوة

وانه لا يصال الخير اليهم فصلاته على النبي
عليه السلام تعظيم شانه في الدارين بلعلاء
ونشر وارتفاء

الصلوة على غير الانبياء جائزة على سبيل التبع

فان الدرجات غير متناهية فيزيد فرحة على السلام بالصلوة اعلم ان الصلوة على غير الانبياء جائزة على سبيل التبع اما بالاصالة فكرهه قبل كراهة تحريم وقيل تنزيه ولكن القياس يجوز ذلك على كل مؤمن بدليل قوله تعالى وهو الذي يصلي عليكم الاية وبدليل ما ذكر من قوله عليه السلام اللهم صل على ال ابي اوفى الان العلماء كرهوا افراد غير الانبياء بذلك لان ذلك صار شعار الانبياء ولانه يؤدي الى الايهام بالرفض وقد يقال الصلوة بمعنى التعظيم لا يقال لغيره عليه السلام وبمعنى الدعاء يقال وان لصاحب الحق ان يتبرع حقه لمن يشاء وبالجملة ان لفظة الصلوة في لسان السلف مخصوصة بالانبياء عليهم السلام وان كان بمعنى الرحمة والدعاء بالرحمة جائز لكل مسلم كما يقال قال النبي عز وجل وان كان عزيزا جليلا عند الله تعالى واما السلام الذي بمعنى الصلوة فلا يستعمل في الغائب فلا يقول به غير الانبياء فيقال على جبريل السلام وسواء هذا في الاحياء والاموات هذا عند البعض وعند البعض الاخر يجوز واما الحاضر فيخاطب ولكن يستحب الترضي للصحابة والترحم للتابعين ومن بعدهم من العباد والعلماء وسائر الاخيار وقيل هل يجوز عكسه امم لا قال بعض العلماء لا يجوز لان الترضي مخصوص بالصحابة وقال في غيرهم رحمه الله عليس كما قاله وذكر الطيبي في تفسير سورة الاحزاب من شرح الكشاف وما قاله بعض العلماء من ان قوله رضي الله عنه مخصوص بالصحابة ويقال في غيرهم رحمه الله عليس كما قاله بل الصحيح الذي عليه الجمهور استحبابه ودلائله كثيرة من ان يحصى وذكر في المحيط والزخيرة ان عند ذكر الصحابة لا يقال لهم رحمه الله لان في ذكر الرحمة نوع ظن بتقصيرهم فان احدا لا يستحق الرحمة الا باتيان ما يلام عليه والغفران عند توهم العصيان ونحن امرنا بتوقيرهم وتعظيمهم قال صاحب الفتاوى الصوفية ولهذا ذكر الائمة في كتبهم عند ذكر الاساتذة والفقراء عند ذكر المشايخ رضي الله تعالى عنهم لتعظيمهم وتوقيرهم واما اذا ذكر منه اختلف في نبوته كالقمان وذي القرنين فقال بعض العلماء لا يجوز الصلوة عليه الا بالتبعية بان يقال صلى الله على الانبياء وعليهم وسلم وقال النسوي لا بأس بان يقال لقمان وذي القرنين

وذي القرنين صلى الله عليه وسلم والاصح عندي ان لا يجوز لان هذا مرتبة الانبياء ولم يثبت نبوتهما بعد حتى يجوز الصلوة عليهما النبي فعيل بمعنى فاعل من النبأ وهو الاخبار يقال نبأ وانبأ ونبأ اي اخبر وجمعه انباء كعلماء ويجمع على انبياء وتصغيره نبي على غير قياس نبيء ذكره الجوهري وهي نص عليه سيبويه واقتفته القاعدة او بمعنى مفعول او فاعل من النبوة بمعنى الرفع على معنى انه مشرف على سائر الخلايق او الارتفاع ومنه يقال تنبأ فلان اذا ارتفع وعلا وقيل من النبوة وهو الطريق ومنه يقال الرسل من الله تعالى انبياء لكونهم طريقا للعباد الى الله تعالى والنبي انسان بعثه الله تعالى الى الخلق لتبليغ ما اوحاه اليه وعلى هذا لا يشمل من اوحي اليه ما يحتاج لكماله في نفسه من غير ان يكون مبعوثا الى غيره كما قيل في زيد بن عمرو بن نفيل اللهم الا ان يتكلف والرسول قد يستعمل مرادفا له وقد يخص بمن هو صاحب كتاب او امر محكم لم يكن قبله وان لم ينزل عليه كتاب او نزل عليه جبرائيل وامر بالتبليغ والنبي غير الرسول من سمع صوتا او قيل له في المنام انك نبي فبلغ الدعوة اعطي المعجزة او من لا كتاب معه ولا يلزم كون احاد الناس نبيا لان المراد نبي لا كتاب معه فيه تامل ثم يلزم ان يكون من بحكم من الانبياء بدون كتاب ولا متابعة من قبله خارجا عن النبي والرسول معا الا ان يبين ان لا وجود لمثله ودونه خرط القتاد ولم نكتف بما قيل قوله او نزل عليه الى اخره كما اكتفى القاضي في سورة الحج باشتراط الشريعة المجددة في الرسول لانه نفسه صرح في سورة مريم ان بني ابراهيم عليه السلام كانوا على شريعة نوح ان كان عليه السلام رسولا بصريح النص وقد يراد القدر المشترك بينهما وهو المرسل من عند الله لدعوة عباده كان صاحب شريعة اولا وعليه ورد قوله عليه السلام الايمان ان تؤمن الحديث لوجوب الايمان بالانبياء عليهم السلام مطلقا ويحتمل ان يكون الاكتفاء وتصديقا لهم بالرسل عليهم السلام لان الانبياء تابعون لهم يكونون بشرا بعدهم فكان الايمان بهم ايمانا بالانبياء عليهم السلام وتصديقا لهم وبقي ههنا شيئ وهو ان ظاهر كلام الكشاف في سورة الحج مشعر بان الرسول اخص من النبي بكونه صاحب كتاب والنبي بعده وظاهر كلامه في سورة مريم مشعر بان النبي اعم فان قيل ان عدد الرسل ثلثمائة وثلثة عشر وعدد الكتب مائة واربعة فالاربعة منها الزبور لداود عليه السلام والتوراة لموسى عليه السلام والانجيل لعيسى عليه السلام

٢٨ مطلب في بيان الانبياء

٢٩ مطلب في بيان ان الرسول اخص من النبي

٣٠ مطلب في بيان عدد الرسل والكتب المنزلة

والفرقان لمحمد عليه السلام والمائة منها عشرة لادم عليه السلام وخمسون لشيث عليه السلام وثلثون لادريس عليه السلام وعشرة لابراهيم عليه السلام فلا يصح الاشتراط اجيب بانه يحتمل ان يشترط مع الرسول كتاب سواء نزل عليه اولا ويحتمل ان يتكرر نزول بعض الكتب كما في الفاتحة وبهذا يندفع اعتراض علاء الدين السمرقندي على ان صاحب الكشاف في شرح الارشاد ان كثيرا من الرسل كاسماعيل والياس ويونس ولوط لم يكونوا ذوي كتاب قال الثعلبي المذكورون في القرآن باسم العلم ثمانية وعشرون نبيا ومحمد معناه الوصفي اولا هو البليغ فمحمود ايقال محمد الرجل فهو محمد اذا كثرت خصاله المحمودة قالهم الله تعالى اهله عليه السلام تسمية به لما علم من خصاله الجميلة ثم قوله محمد عطف بيان لنبيه لا صفة له لتعريفهم بان العلم نبعت ولا ينعت به وما ذكره صاحب الكشاف في سورة الملائكة في قوله تعالى ذلكم الله ربكم من انه يجوز ان يكون في حكم الاعراب ايقاع اسم الله تعالى صفة لاسم الاشارة او عطف بيان وربكم خبرا نما يصح بناء على تاويله بالمعرف باللام وما ليس بموصول مما اجمع النحاة على بطلانه وقد صرح هو ايضا بامتناع كل من الامرين في مفصله وايضا صرح في اوائل الكشاف بان هذا الاسم لا يوصف واستدل بذلك على علميته واما ما ذكره في سورة ص حيث قال في توجيه قراءة نصب تخاصم من قوله تعالى ان ذلك لحق تخاصم اهل النار انه صفة لذلك فهو مخالف لذلك الاجماع قطعا وانما هو مجرد قياس بان تعريف المضاف كتعريف المضاف عند الجمهور وبرفع الابهام كما برفع دون الكلام مع ان القياس مع الفارق لان الالبيق بالحكمة ان يرفع ابهام المبهم بما هو متعين في نفسه كالمعرف باللام لا بالمضاف الذي يكتسب التعريف من معرفة غيره ثم يكتسب المبهم تعريفه المستفاد فاقتضى على المعرف باللام والموصول الحق به بشهادة النقل والاستعمال على ان فيما ذكره الفصل بالاجنبي بين اسم الاشارة ووصفه وقد صرحوا بامتناعه بخصوصه لما بين صفة المبهم معه من شدة الاتصال وشبه الاتحاد ثم البدلية وان جوزوها في قوله تعالى ذكر رحمة ربك عبده زكريا لكن الاظهر ان المقصود الاصلي ههنا ايضاح الصفة السابقة وتقرير النسبة ونبوة والبدلية يستدعي العكس اشرف العلوم الحرام

٣١ مطلب في بيان لفظ محمد

٣٢ مطلب في بيان ان العلم ينعت به ولا ينعت به

المراتيم جمع مرثومة وهي اصل الانام كل ما على الارض من دابة وقيل الجن والانس وقال الامام الربيدي الانام الخلق ويجوز الانيم قال الامام الواحدي قال الليث الانام ما ظهر على الارض من جميع الخلق وقيل اسم بمعنى الانا سي وههنا فائدة جليلة وهي الفرق بين اسم بمعنى الجمع واسم الجمع والجمع الاول لا يكون له مفرد مناسب من لفظه ويكون فيه كثرة كالقوم والرهط والثاني وان كان له مفرد من لفظه الا ان وضعه للاحاد من حيث هو هو بلا ملاحظة كونها كثيرة لو احد مفهوم من لفظه يصح ان يكون مفردا له والثالث ما يكون موضوعا للاحاد المنكرة باعتبار كونها كثيرة لواحد مفهوم من لفظه يصح ان يكون مفردا له لا سما الجموع سماعية صرح به المحققون فلا وجه لقول الشريف في شرح المفتاح ان الخواص اسم جمع للخاصة اذ لم يقل به احد من علماء اللغة قوله وعلى اله واصحابه ولما امر النبي عليه السلام اذا صليتم على فعموا الخ في الصلوة وعلى اله واصحابه في الصحاح ال الرجل اهله وعياله وال ايضا اتباعه والمراد ههنا المعنى الاول بدليل ذكر الاصحاب بعده ههنا قيل كلما ذكر الال وحده يكون المراد به اهل البيت اعني الثاني واذا ذكر مع الاصحاب يراد به اهل بيته لكن الحق ان المراد به المعنى الثاني اعني بمعنى الاتباع فهو تخصيص بعد التعميم لاجل التعظيم وههنا فائدة جليلة وهي ان عطف العام على الخاص وبالعكس مختص بالواو ونص عليه ابن مالك في التسهيل والتفتازاني في حواشي الكشاف عند الكلام على قوله تعالى ليس لك من الامر شيئ الاية وغيرها ويخالفه ابن هشام في المغني قال بعض الفضلاء الا بنبي بنو هاشم وبنو المطلب هذا اختيار الشافعي وقيل عترته واهل بيته وقيل جميع امته وهو قول مالك قالوا ولا يستعمل مفردا غير مضاف الا نادرا كقوله نحن ال الله في بيت شامخ نزل الال عند ادم والصحيح جواز اضافة الال الى المضمر وقال جماعة من اهل العربية لا يصح اضافته الا الى المظهر ويختص الال بالاشراف دنيويا واخرويا عند العقلاء والذكور فلا يقال ال الاسكاف ولا ال مكة ولا ال فاطمة وعن الاخفش انهم قالوا ال المدينة وال البصرة لا يقال اضافته بالاشراف يستلزم استعماله بالشريف وعدم تصغيره لانا نقول يجوز قصد تحقير له خطرا وتقليله على ان الخطر في نفسه لا ينافي التصغير بالاضافة الى ذي الاخطار العظيمة واما القول بان التصغير يجوز ان يكون للتعظيم فلا يمنع

٣٣ مطلب في الانام

٣٤ في الفرق بين اسم بمعنى الجمع واسم الجمع والجمع

٣ وهم المؤمنون لا بمعنى النفس والاعم اهل البيت خاصة واما ذكر الاصحاب صح

اختصاصه بالاشراف ولذلك فقد بنا فتش فيه بان تصغير التعظيم فرع تصغير
التحقير كما مر جوابه وقال المرزوقي في شرح الحماسية ذكر البصريون ان الال في
معنى الاهل فلا فرق بينهما اعلم ان في اصله وجوبها اهيل لان تصغيره اهيل قلبت
الهاء الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار ال وهذا قاعدة عند بعضهم يقول
ابدل الهاء همزة ثم صلا الى الالف ثم ابدلت الهمزة الفا لان قلب الهاء
ابتداء الفا مرجح في موضع اخر وقلبها همزة متحقق كما ر اصله هاء بدليل هياه
وقلبت الهمزة الفا شايع وايل لان تصغيره اويل اعلاله مثل عامر واول
لان تصغيره اويل اعلاله ظاهر ووول قلبت الواو همزة فصار اول ثم قلبت
الواو الثانية الفا فصار ال واول بسكون الهمزة الثانية اعلاله ظاهر والالف
على الاول والثالث الاصحاب جمع صحب بالكسر مخفف صاحب كتمر واتمار او صحب
بالسكون اسم جمع كنهر وانهار لا صاحب لان فاعلا م يثبت جمعه على افعال
كذا ذكره الشارح في حاشية الكشاف وفي مختار الصحاح وجمع الصاحب
صحب كراكب وركب وصحبه وصحاب وصحبان والاصحاب جمع صحب
كفرخ وافراخ فلا وجه لما ذكر في بعض الكتب لان الاصحاب جمع صاحب كالنهار
جمع طاهر كما لا وجه لقول الشارح في المطول ان الاظهار جمع ظاهر كصاحب
واصحاب اللهم الا ان يقال مراده كون الاظهار جمع ظاهر بسبب المعنى لا انه جمع
صيغة وقد يقال هذا الجمع ثابت بشهادة الائمة في اللغة صاحب القاموس
حيث قال طهر كنصر وكرم وهو طاهر وطهير والجمع اطهار وصاحب الكشاف
حيث قال في تفسير سورة الشعراء ان اتباع جمع تابع كشاهد واشهاد
وقال في الفائق الامجاد جمع ماجد كشاهد واشهاد والميداني حيث قال
في مجمع الامثال ان هذا الجمع عزيز في الكلام وهذا يرجح في ثبوته فان القلة
لا تنافي الصحة بل لا تنافي في الفصاحة ايضا انما المنافي لها الشذوذ
والفرق واضح والصحابة في الاصل مصدر اطلق على اصحابه عليه السلام لكنها
اضعف من الاصحاب لكونها بغلبة الاستعمال في اصحاب الرسول عليه السلام
كالعلم لهم ولهذا نسب الصحابي اليها بخلاف الاصحاب ثم المختار عند

مطلب ٣٧
في بيان اعلال الال

مطلب ٣٨
في الاصحاب

مطلب ٣٩
في لفظ الصحابة

عند جمهور اهل الحديث ان الصحابي كل مسلم راى النبي صلى الله عليه وسلم السلام
مفيقة او حكما فيدخل ابن ام مكتوم وقيل وطالت صحبته وقيل
وروى عنه الحديث وقيل او راه وقيل من راى النبي عليه السلام وقد
ادرك العلم واسلم وعقل امر الدين ولو ساعة ومن ثبت له مجرد الرؤية
للنبي عليه السلام كمن كان مع ابيه فراه النبي عليه السلام من بعد من الصحابة
عند ائمة الحديث وكذا من تخللت الردة بين صحبته وموته على الاسلام
عند من يقول الردة لا تحبط العمل الا بالموت على الردة والذي عليه ابو حنيفة
ومالك ان مجرد الردة محبط للعمل فالصحابي على قولهما من لقي النبي عليه السلام
مسلما ومات على الاسلام من غير تخلل ردة والاصح ان اللغوي لا يحتاج
الى ما عدا الرؤية مما ذكر والعرفي بحسب العرف والظاهر ان المراد كل مسلم
صحب النبي عليه السلام ولو ساعة واما الملازمة المفهوم من نحو
اصحاب الجنة واصحاب النار فبعرف متجدد وقيل كان اهل الردة عند
وفاته عليه السلام وقيل من راى او سمع منه عليه السلام مائة الف او اربعة
عشر الفا ولا يكون ولده وليته منه واما التابعي فلم يشترط فيه ان يكون ولادته
في زمانه عليه السلام شرط وادراك الجاهلية لا يقدح في كونه تابعيا اذا لم يكن
له صحبة به عليه السلام فالتابعي هو الذي راى الصحابي ولقيه روى منه او لا
يقال للواحد تابعي وتابع الاعلام جمع علم وهو الراية والجبل والعلامة
الازمة جمع زعم وهو المقود الاسلام شهادة ان لا اله الا الله وان محمدا
عبده ورسوله واقام الصلوة وايتاء الزكوة وصوم رمضان وحج البيت
ان وجب والايمان الاعتقاد بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الاخر
وبالقدر خيره وشره وكل هذا من مسلم لان معنى الايمان عبارة عما بطن من
الاعتقادات الحقة ومعنى الاسلام عبارة عما يظهر من الاعمال الصالحة والاول
الاعتقادات هما الاعمال الصالحة دون العكس اذ رب شخص يرى مسلما
في الظاهر وهو غير منقاد ومنعقد وعند اكثر المتكلمين هما لفظان مترادفان
فكل مؤمن مسلم وبالعكس هذا هو معناهما الاصطلاحي واما اللغوي فالايمان
هو التصديق والاذعان والقبول والاسلام هو الدخول في السلم في الوصول

مطلب ٤٠
في بيان التابعي

مطلب ٤١
في بيان الاعلام

مطلب
في شرط الاسلام

مطلب ٤٢
في الايمان

مطلب ٤٣
في بيان لفظ بعد

قوله وبعد فنقول وهو من الظروف الزمانية المقطوعة عن المضاف اليه منويا
وان كان في الاصل من الجهات الست لانه استعير للزمان اذا كان مضافا
فالتقدير بعد وقت الفراغ من حمد الله كذا قيل وفيه بحث لان اصحاب اللغة
قالوا هو من الظروف الزمانية التي لا يتمكن ولو كان في الاصل من الجهات بمنزلة
سماع صاحب الصحاح والقاموس وقد يعترض في مثله بانه شهادة على النفي
في غير محصور بانه استقراء على النفي وبانه نقل على النفي والكل غير مقبول للمقدمة
القائلة ان عدم الوجدان لا يدل على عدم الوجود ويجاب بان هذه مقدمة
ذكرت في المطالب العلمية ومعناها لا يدل دلالة قطعية فقيما يكتفي بالظن
لا تفر هذه المقدمة ذكره في بعض حواشي التلويح وبان العالم بفن اذا علم
منه التفحص والتحقيق قيل منه النفي فيه ذكر في شرح المنهاج للاسنوي وبان
هذا ليس بشهادة النفي انما هو اخبار مبني على الظن الغالب المستند الى الاستقراء
ممن هو اهل لذلك ذكره في حواشي جمع الجوامع وبانه لا يدعى العدم بل يمنع
الورود ذكره العبري وبان هذا كلام في مقابلة من يدعي الوجود والكثرة ذكره
في حواشي الشريف فتامل ثم هو اما ان يكون معطوفا على ما قبله عطف قصة على
قصة والجامع ان ما سبق تمهيد للتضعيف وهذا بيان لسببه فان وقع ما قيل
في الكتب ان الواو لو جعلت عاطفة لخفة لاعوضا يلزم عطف الاخبار
على الانشاء لان الكلام السابق انشاء للحمد والصلوة واللاحق اخبار
واما الجواب بان الكلام السابق اخبار وتحصيل منه انشاء للحمد لانه
ثناء عليه بجهة التعظيم فلا يتاتى مثله في الصلوة لانه لا يلزم من الاخبار
بانه عليه السلام متعلق الصلوة او مستحق لها الصلوة عليه اعني الدعاء
له والعامل في الظرف يقول ودخول الفاء على توهم اما اجراء للموهوم
مجرى المحقق او لدفع توهم الاضافة او لكون بعد قائما مقام اما الشرطية واما
ان يكون مفصولا عنه فصل الخطاب وهو نوع من الاقتضاب قريب من
التخلص واما مقدرة والفاء من قرائنها ودالة عليه مكانها وهي العاملة
في الظرف والواو مزيدة تعويضا عن صورة اما وترتيبا للفظ وقد يقال
كون الواو عوضا يقتضي مناسبة بين الواو ولما مصححة لتعويضها عنها والجامع
الجمع بينهما وبين اما وما وقع في عبارة المفتاح من قوله واما بعد فان فصلة

مطلب ٤٤
في لفظ العزة

مطلب ٤٥
في لما

خلاصة الاصلين فليس من الاقتضاب في شيء بل ذلك فذلكة لما سبق وضبط
اجمالي بعد بيان تفصيلي بمنزلة ان يقال وبالجملة الواو وفيه للعطف فائدته
اما تاكيد مضمون الكلام واستدراك اصغاء السامع وتفصيل المحل الواقع
في ذهنه لا يقال الفاء تكرار في معنى البديعة لانا نقول كون هذه الفاء للتعقيب
ممنوع ولو سلم ففيه تفصيل لما اجل العزة مثلث بالضم بياض في جبهة الفرس
فوق الدرهم ثم استعير لكل بياض ومعنى بيض الله غرته احواله اي كثر بياضها
اللائق جواب اما وهو الرجاء قوله لما رايت اه لما ظرف بمعنى اذ وقيل بمعنى حين
يستدعي استعمال الشرطية يليه فعل ماض لفظا او معنى قال سيبويه لما لوقوع
امر لوقوع غيره وانما يكون مثل لو فتوهم منه بعضهم انه حرف شرط كلو الا ان لو
لانتفاء الثاني لانتفاء الاول ولما للثبوت الاول والوجه ما تقدم ورد
ابن حروف على السمعية لجواز ان لما اكرمتني امس اكرمتك اليوم لانها اذا
قدرت ظرفا كان عاملها الجواب والواقع في اليوم لا يكون امس والجواب
ان هذا مثل ان كنت قلته فقد علته والشرط لا يكون الا مستقبلا ولكن
المعنى ان ثبت ان كنت قلته وكذا هذا المعنى لما ثبت اليوم اكرامك لي امس اكرمتك
وقال الشارح في شرح الكشاف وليست كلمة لما للزمان المتضايق بل للممتد
فلا يلزم ان يقع مضمون الشرط والجزاء في يوم واحد او شهد واحد او سنة
واحدة بل يختلف ذلك باختلاف الامور نقول لما ظهر الاسلام ظهر البلاد
من الشرك والالحاد ولما ركب السلطان فر فار الشر والفساد ويكون
جوابها فعلا ماضيا لفظيا او معنى انتفاء وماضيا مقرونا بالفاء وجملة اسمية
مقرونة باذا الفجائية او بالفاء عند مالك وفعلا مضارعا عند ابن عصفور
ويكون حرف استثناء بمعنى الا فتدخل على الجملة الاسمية نحو قوله تعالى ان
كل نفس لما عليها حافظ وهذا لما ماض لفظا لا معنى نحو نشدك الله لما فعلت
اي ما اسلمك الا فعلك وقول الجوهري ان لما بمعنى الا غير معروف في اللغة
ليس على ما ينبغي ويكون فعلا نحو لم لما لو او جازمة اذا دخلت على المضارع

مطلب ٤٦
في كون لما حرف استثناء

مطلب ٤٧
في لفظ المختصر

قوله مختصر التعريف الاضافة بمعنى قولي مختصرا في علم التعريف والمختصر
ما قل لفظه وكثر معناه ماخوذ من الخصر وهو المجتمع فوق الورك بين ومنه
الخصر فان الجوهري ذكره في مادة خصر فيكون وزنه فعلا قال الخليل

مطلب ٤٨ في صنف

الكلام بسط ليفهم ويختصر بحفظ يقال صنفت الشيئ اذا جعلته اصنافا
وميز بعضها من بعض ويقال صنفت الشجرة اذا افرخت ورقها فمعنى
صنفه على الاول ميزه وعلى الثاني افرخ والامام الذي يقتدى به ذكرا كان او
انثى ومنه قيل لخيط البناء امام وامام كل شيئ قيمه والمصلح له والقرآن امام
المسلمين والنبي امام الامة والخليفة امام الرعية والجمع ايمة ذكره في القاموس
ونظيره هجان فعلم بهذا ان ما ذكره الجوهري والقاضي تبعهما في قوله تعالى
واجعلنا للمتقين اماما بل لا ضرورة اليه وكثير يجمع على ائمة والاصل امنة على
وزن افعلة والقدوة بضم القاف وكسرها والاسوة المقتدى به والتحقيق
اثبات الشيئ بالدليل والدين لغة الطاعة والعادة بدليل قول الغراء وعمرو
دين الرجل عادته والحساب قوله تعالى ذلك الدين القيم اى الحساب
المستقيم وعرفا وضع الهي سائق لذوي العقول باختيارهم المحمود
الى ما هو خير بالذات ويقال له اى لهذا الوضع الهي من حيث انه يجمع
عليه ملة ومن حيث انه يظهر الشارع اياه شرع وشريعة فالكل واحد بالذات
ومغاير بالاعتبار ثم الدين يقع على الحق والباطل جميعا لانه عبارة عما
يعتقد فيه به سواء كان حقا او باطلا ولهذا يقال دين اليهود والنصارى
باطل ودين الاسلام حق والملة لا تضاف الى الله ولا الى احاد امة النبي
عليه السلام الذي هو صاحب ذلك الدين ولا يطلق على احاد الشرايع
بل على جملتها فلا يقال ملة الله ولا ملة زيد ويقال دين الله ودين زيد
وقال الشارح في شرح تلخيص الجامع الدين والجزاء والطاعة والملة تأتي
الطريق الثابت من النبي عليه السلام المعبر عنه بوضع الهي سائق الى الخيرات
الحقيقة والسعادة الابدية يضاف الى الله تعالى لصدوره عنه الى النبي
عليه السلام لظهوره منه والى الامة لتدينهم به وانقيادهم له والانطواء

مطلب ٥١ في الانطواء، مطاوع طوى

مطاوع طوى يقال طواه فانطوى طيا فطوى وتعديته بعلى لتضمين معنى
الاشتمال وقد يجعل حرف الجر في امثاله من صلة معناه لا من صلة لفظه
كما قيل في قول المفتاح ثم يترك الى غير معين لفظه الى صلة ما في التركيب
من معنى العدول لا صلة لفظه وقال الامام الواحدي في شرح قول المتنبي
له اياد الى البيت يقول لساحان الى والى من صلة معنى الايادي لا من صلة

مطلب ٥٠ في الدين

صلة لفظها لانه يقال لك عندي يد ولا يقال لك الى يد لكن لما كان معنى
الايادي الاحسان وصلها وقال علاء الدين البسطامي في حاشيته
المطول وقد يجعل بعض اجزاء مفهوم اللفظ عاملا في اللفظ ان لم يصح كون
اللفظ عاملا باعتبار سائر الاجزاء وهذا من بديع القواعد وقال البيضاوي
في قوله تعالى الذين عاهدت منهم ومن لتضمين المعاهدة معنى الاخذ فالغير
في امثال ذلك الى التقدير بزيد التضمين ناشئ من عدم الوقوف لهذا النوع من التركيب
وصاحب الكشاف مع كونه عالما بالوقوف على اسرار كلام العرب ودقايق اللغة
الا انه قال في تفسير قوله تعالى سئال سائل بعذاب واقع ضمن سئل معنى
دعا فتعدى تعديته كانه قال دعا داع بعذاب واقع وتعديته بالباء باعتبار

مطلب ٥٢ في التضمين

جانب المعنى لا باعتبار التضمين لان السؤال المشتمل على معنى الدعاء فلا حاجة الى
التضمين والبحث لغة التفتيش والتفحص واصطلاحا هو اثبات المجهولات
للموضوعات والشرف العلو والارتفاع الجوهري قال الجوهري هواه يهواه
هيا اى احبه واهتواه مثله فاستعماله بعلى باعتبار تضمينه معنى الاشتمال

مطلب ٥٣ في التضمين

اعلم ان التضمين ان يقصد بلفظ فعل معنى الحقيقة ويلاحظ معه معنى
فعل اخر يناسبه ويدل عليه بذلك شيئ من متعلقاته كقولك احمد اليك فلانا
فانك لاحظت مع الحمد معنى الانهاء ودللت عليه بذكر صلته اعني كلمة الى اى
انهى حمده اليك وفائدة التضمين اعطاء مجموع المعنيين حقهما فالفعلان
مقصودان معا قصدا وتبعا قال صاحب الكشاف غاية ما في الباب انهم يضمنون
الفعل معنى فعل اخر فيجرونه مجراه فيقولون هيجني شوقا معدى الى مفعولين
وان كان هو يتعدى الى الثاني بالى يقال هيجه الى كذا لتضمنه معنى ذكر وقال ابن
جني لو جمعت تضمينات العرب لاجتمعت مجلدات فان قلت اللفظ ان كان
مستعملا في المعنيين جميعا كان جمعا بين الحقيقة والمجاز وان كان مستعملا في احدهما
ولم يقصد بالآخر فلا تضمين قلت هو مستعمل في معناه الحقيقي والمعنى
الآخر مراد بلفظ محذوف آخر مرادف يدل عليه ذكر ما هو من متعلقاته فقارة
يجعل المذكور اصلا والمحذوف تبعا كما قيل في قوله تعالى ولتكبروا الله على ما
هديكم وتارة بالعكس فيجعل المحذوف اصلا والمذكور مقصودا لكن مرادا تبعا
كما قيل في قوله تعالى الذين يؤمنون بالغيب انه ضمن معنى الاعتراف الذي يقترن

به مؤنثي فان قلت اذا كان المعنى الاخير مدلولا عليه بلفظ محذوف لم يكن
في ضمن المذكور فكيف قيل انه متضمن اياه قلت لما كانت مناسبة المعنى
المذكور بمعونة ذكر صلته قرينة على اعتباره جعل كانه في ضمنه ومن ثم كان
جعله حالا او تبعا للمذكور اولى من عكسه وقيل ذكر صلته المتروك يدل على
انه المراد وربما ان يدل على انه مراد في الجملة اذ لولاه لم يكن مرادا وربما
يقال اريد المعنيان معا في التضمين بلفظ واحد على انه كناية اذ يراد بها معناها
الاصلي ليتوصل بفهمه الى ما هو المعنى الحقيقي فلا حاجة الى تقدير الا التصوير
المعنى واجرائه وفيه ضعف لان المكنى به في الكناية قد لا يقصد ثبوته
وفي المتضمن يجب القصد الى ثبوت كل من المتضمن والمتضمن فيه والاظهر ان
يقال اللفظ في معناه الاصلي فيكون هو المراد اصالة لكن قصد بتبعيته
معنى اخر يناسبه من غير ان يستعمل فيه ذلك اللفظ او يقدر لفظ اخر
فلا يكون من باب الكناية ولا من الاضمار من قبيل الحقيقة التي يقصد بها
الحقيقة بمعنى غير مناسبة ويتبعه في الاخبار ارادة وحينئذ يكون معنى التضمين
واضحا بلا تكلف كذا في حاشية الكشاف للشريف واعلم ايضا ان التضمين

مطلب ٥٤ في ان التضمين والحذف خلاف الاصل سماعي لا قياسي

وكذا الحذف والايصال وقد سمي بهذا بالنصب على نزع الخافض سماعي
لا قياسي صرح به في معنى اللبيب وحواشي شرح المفتاح ولكنها شيوعها
صار كالقياسي حتى كثر للعلماء والتصرف والقول بها فيما لا سماع فيه ونظيره

مطلب ٥٥ في القواعد والاصل والقانون

ما ذكروا الفقهاء ان ما ثبت على القياس اذا كان مشهورا يكون كالثابت
بالقياس وجواز القياس عليه ذكره في التسهيل في شرح المنار والقواعد
جمع قاعدة هي الاصل والقانون ايضا امر كلي ينطبق على جميع جزئياته

مطلب ٥٦ اللطيفة واللطافة والكثافة

متعرفة كلية يصح ان يكون كبرى لصغرى سهلة الحصول ليخرج ما هو
بالقوة الى الفعل واللطيفة الدقيقة من كل شيء اذا دق وصغر
اللطف في العمل الرفق ومنه الله اللطيف للعصمة واللطافة تطلق على
اربعة معان رقة القوام وقبول الانقسام الى اجزاء صغيرة جدا وسرعة

مطلب ٥٧ السفوح

انبات الخير عن الملاقي والسعاية والكثافة تطلق على مقابلات هذه المعاني
قوا السفوح بالظهور والنزول قال الجوهري الذل بالكسر اللين
فهو ضد الصعوبة والتصعاب هو صعب نقيض ذلول والنقاب

مطلب ٥٨ النقاب والمكنون

والنقاب ما يستره المرأة على وجهها والمكنون المستور من كنت الشيء
اي سترته والغامض من الكلام خلاف الواضح والسر ما يكتم والجهر مقابله
كما ذكروا وذكر البيضاوي ايضا وان كانا مصدرين في الاصل فقوله في تفسير سورة

مطلب ٥٩ الغامض والسر والجهر

الانعام وليس في السموات والارض متعلق بالمصدر وهو السر والجهر لان
صلة المصدر لا يتقدم عليه ليس على ما ينبغي على انهم على ما ذكره علاء الدين

مطلب ٦٠ في قولهم كل مصدر عند العلماء دال بان مع الفعل

البسطامي في شرح اللباب قالوا قولهم كل مصدر عند العلماء دال بان مع
الفعل ليس على الاطلاق بل قد يكون عاملا بدونه وقولهم لا يصح تقديم شيء مما
فمميز عليه لانه في تاويل ان مع الفعل ليس على ظاهره اذ قد يعمل بدونه فيصح
التقديم فقول البيضاوي ايضا في تفسير سورة الرعد ان بما صبرتم متعلق
بعليكم لا بسلام فان الخبر فاصل ليس على ما ينبغي على ان صاحب الكشاف

مطلب ٦١ الحلو والحامض

قد ذكر ان عليكم نظرا الى الاصل ليس بأجنبي فجاز ان يفصل نعم قد ذكر علماء
الدين المذكور في شرحه للهداية الفصل بين المبتدا ومعموله بالظرف ممنوع عند
النحاة والحلو ضد المر والحامض من حمض الشيء من باب سهل نادر مثل

مطلب ٦٢ الاضافة والفائدة

فاره وقياسه حميض وقريه مثل صغر فهو صغير وعظم فهو عظيم ذكره في
مختصر اللغة والاضافة الضم يقال اضفت اليه اي ضممت اليه والفائدة
اسم ما استفدته من علم او مال وشرعليه يعشر من باب نصر اي اطلع عليه والفكر

مطلب ٦٣ في الفرق بين الفكر والنظر

بالكسر اسم وبالفتح مصدر والفتور الضعف والنظر في المشهور مرادف
للفكر وقيل الفكر حركة النفس نحو المبادي والرجوع عنها الى المطالب
والنظر ملاحظة المعلومات الواقعات في ضمن تلك الحركة ويطلق الفكر
على حركة النفس في المعقولات اي حركة كانت وهذا هو الفكر الذي يعد من
خواص الانسان وبقابله التخيل وهو حركتها في المحسوسات وعلى الحركة

مطلب ٦٤ في الفرق بين القادر والمختار

الاولى من الحركتين وحدها والعون الظهير على الامر والجمع اعوان والمعونة
الذي اذا شاء فعل وان لم يشاء لم يفعل فهو المختار ولا يلزم ان يكون قادرا
جوازا ان يكون مشيه الفعل لازما لذاته وصحة الشرطية لا يقتضي وجود المقدم

مطلب ٦٥ في الفرق بين الرجاء والامل والتمني

والرجاء بالمد هو الظن فيما يمكن حصوله ويرادفه الامل ويفرق بينه وبين
الرجاء بعض الحذاق باستعمال الاول في الايجاب والنفي كقوله تعالى وترجون

من الله مالا يرجون والثانى فى النفى فقط نحو مالكم لا ترجون لله وقارا وبينه
وبين التمنى بانه فى ممكن غلب والتمنى فى ممكن ومستحيل وقال بعضهم
لا يختص الرجاء بمعنى الخوف بالنفى قوله تعالى وارجوا اليوم الاخر قال
ابن الجنى الرجاء الطمع فيما يمكن حصوله بخلاف التمنى ويتعارضان والتوقع
اقوى من الطمع ويستعمل فى المتوقع فيه لعل وفى المطموع فيه عسى العثرة الزلة
والدرء الدفع والحسنة والسيئة من الصفات الغالبة التى تجرى مجرى
الاسماء فى الاستعمال من غير موصوف كالصالحة وبهما تطلقان على كل ما يحمد
ويذم والصالحة من الاعمال ما سوغه الشرع وحسنه وقال صاحب الكشاف
كل ما استقام من الاعمال بدليل العقل والكتاب والسنة اشار الى مذهبه
من ان الحسن عنده ما حسنه العقل وتابعها على تاويل الخصلة او الخالة
وقيل جاز كون تانيثهما للنقل وافرغته من فرغ الماء بالكسر يفرغ فرغا شئل
صب سمعا اى انصب وافرغته اناء وفرغته اى صببته والثالب الذى يعيب
فيها الاجسام المذابة حتى تاخذ شكله وتقدر بقدره لا يكون ناقصا ولا زائدا
والمراد من الاستعارة التمثيلية انما هو القيد الاخير والترتيب فى اللغة
جعل كل شئ فى مرتبه وفى الاصطلاح جعل الاشياء بحيث يطلق عليها
اسم الواحد ويكون لبعضها نسبة الى البعض بالتقدم والتاخر والترصيف
من رصفت الحجارة فى البناء رصفا اذا ضممت بعضها الى بعض وقوله
مختصرا على لفظ اسم الفاعل حال من فاعل افرغته وما قارنته مفعوله وكان
الشارح يوم تاليف هذا الشرح ابن ست عشرة سنة وفى تلك السنة ولد
الشريف الجرجانى ذكر فى روضة ابن القاسم ومن مصنفاته المطول شرح
التلخيص فى المعانى قد صنفه حين كان من الطلبة ولذا ذكره الاقسرائى
فى شرح ايضاح المعانى بقوله قال بعض الطلبة حيث نقل اغراضه فى المطول
والمختصر الذى اختصره منه بعد سنين وشرح المفتاح فى المعانى والارشاد
فى النحو وشرح الكافية فيه وشرح الشمسية فى المنطق وشرح العقايد والمقاصد
وشرحه فى الكلام وشرح البزدوى والتلويح وحاشية مختصر ابن الحاجب
فى الاصول وشرح غاية القصوى فى فقه مذهب الشافعى وشرح الفرائض

مطلب ٦٦ فى معرفة الثالب

مطلب ٦٧ فى مصنفات الشارح التفتازانى

السجاوندى وشرح الجامع الكبير الاطلاطونى فى فقه الحنفية وشرح
الكشاف وهو اخر تصنيفه والاستعانة طلب المعونة وهى ضرورية وبها
ما لا يتاتى الفعل دونه كاقتدار الفاعل وتصوره وحصول الة ومادة يفعل فيها
وعند استجماعها يوصف الرجل بالاستطاعة ويصح ان يكلف بالفعل وغير
ضرورية وهو تحصيل ما يتيسر به الفعل ويسهل كالراحلة فى السفر للقادر
على المشى او تقرب الفاعل ومحثه عليه وبهذا القسم لا يتوقف على صحة التكليف
والزلف وكذا الزلفة القربة والمنزلة ومنه قوله تعالى عندنا زلفى وهو اسم
مصدر كانه قال عندنا ازلافا والتوكل لغة تفويض الامر الى الغير واصطلاحا
طرح البدن فى العبودية وتعلق القلب بالربوبية فى البداية والنهاية
وقيل التوكل تفويض الامر الى الله تعالى بالاعتماد عليه مع رعاية الاسباب
لكن لا يقال بقلبه عليها بل يقول على عصمة الله وامر الله تعالى بالمشاورة

مطلب ٦٨ فى الاستعانة

مطلب ٦٩ فى التوكل

٧٠ قوله وهو حسبى ونعم الوكيل الحسب بمعنى المحسب بدليل انك تقول هذا
رجل حسبك بوصف النكرة لان اضافته لكونه بمعنى المحسب غير حقيقة
ذكره فى الكشاف يقال احسبه الشئ اذا كفاه قيل ردا شارح فى بعض
كتبه هذا العطف بان الجملة الثانية انشائية فلا يعطف على الاولى
الاخبارية وللاعلى حسبى باعتبار تضمنه معنى يحسبنى لانه خبر ايضا واجيب
بان المراد بالجملة الاولى انشاء التوكل لا الاخبار عنه تعالى بانه كافيه
وبانه يجوز ان يعتبر عطف القصة على القصة بدون ملاحظة الاخبارية
والانشائية وردبان حسبى لو كان انشاء لكان الاثبات معنى الكفاية
لله تعالى كما فى بعت اذا كان انشاء يكون لاثبات معنى البيع والعبد لا يقدر
على اثبات معنى الكفاية له تعالى واجيبان المعتبر فى عطف القصة على القصة
ان يكون كل منهما جملا متعددة كما صرح به المحقق الشريف فى شرح المفتاح
وهو اشبه للمطول ويمكن ان يقال المتوكل اظهار معنى التوكل وهو مقدور
للعبد والخبر مقصود مثل هذا لا يبقى على الخبرية بل يصير انشاء صرح به
صاحب الكشاف فتامل والمتبادر فى عبارة القصة وان كان كونها
زائدة على جملة واحدة ذكره المدقق ابن كمال باشا فى شرح المفتاح وما
اعتبره المحقق الشريف فى مثال زيد يعاقب بالقيد والارهاق وبشترا

مطلب ٧٠ حسبى وما يتعلق باعرابه من جهة العطف

بالعفو والاطلاق جوابا عن الاعتراض بان ليس فيه عطف على جملة موقوفة
لغرض على جملة اخرى موقوفة لغرض بل هناك جملتان مختلفتان خبرا وانشاء
عطف احديهما على الاخرى منزلا بذلك المنزل عطف قصة عمرو الدالة
على حسن حاله على قصة زيد الدالة على سوء حاله فيوافق حاصل به ما في الاية
لكنه اختصر من القصتين على ما هو العمدة فيهما فيفهم منه الباقي فكانه قال
زيد يعاقب بالقيد والاذهاق اذا اساء حاله وما احسن الى غيره ذلك
وبشر عمرا بالعفو والاطلاق اذا احسن حاله وما امله لا يخفى عليك
امكان اعتباره فيما نحن فيه على تقدير لزوم التقدير وقد اجاب المحقق
الشريف عن اصل الرد بانه يجوز ان يقدر مبتدا في المعطوف اي وهو نعم
الوكيل فيكون اخبارية كالاولى وبانه لا حاجة الى اعتبار تضمن معنى
يحسن لان المحل التي لها محل من الاعراب واقعة موقع المفردات
وعكسه اذا ورد عرى النقض نكتة وبانه يجوز عطف الانشاء على الاخبار
فيما له محل من الاعراب ويدل عليه قطعا قوله تعالى حسبنا الله ونعم الوكيل
لان هذه الواو من الحكاية لانه الحكي اذ لا مجال للعطف الا بتاويل
بعيد لا يلتفت اليه وهو ان يقال تقديره وقلنا نعم الوكيل وليس
هذا مختصا بما بعد القول بحسب قولنا زيد ابوه صالح وفاسقه
ورد عليه بانه يحتمل ان يكون الواو في الاية من الحكي بتقدير المبتدا
في المعطوف يكون اخبارا وبان حسن المثال المذكور بدون التقدير
ممنوع وبعد تقدير المبتدا في المعطوف يكون اخبارا كالمعطوف عليه
وبانه يجوز ان يقدر في المعطوف فعل بقرينة ذكره في المعطوف عليه
اي قالوا حسبنا الله وقالوا نعم الوكيل ومع هذا الاحتمال الظاهر كيف
يكون حاذكر حجة قاطعة على جواز عطف الانشاء على الاخبار وبان مذهبه
لما كان وجوب تقدير القول في الانشائية الواقعة خبرا لم يكن عطف
على ما فهمه من عطف الانشاء على الاخبار اصلا والعطف جملة نعم الوكيل
على نفس حسبي من عطف جملة لها محل من الاعراب على المفرد بل من عطف
المفرد الذي متعلقه جملة انشائية واجيب عن الاول والثالث بان هذه
الحجة الزامية قصد بها تبكيت الشارح وبان التقدير خلاف الظاهر لكن

لكن كون الحجة قطعية بهذا التقدير محل تامل وقد يجاب عن الاول بان تقدير المبتدا
على وجه الذكر تاويل بعيد اذ المشهور تقدير المخصوص مؤخرا كقولنا حسبنا
الله ونعم الوكيل الله كما في قوله نعم العبد ايوب وبان بعد التاويل الذي لا يلتفت
اليه فيما ذكر ليس كون المقدر لفظة قلنا بل مجرد ان فيه تقدير بلا ضرورة
فلو عطف الجملة المذكورة على حسبنا مع ان كون الانشائية خبرا يقتضي التقدير
عنده لكان تكلفا مثله او بحسب المعنى اذ لا يوجد بين الاخبار بانهم قالوا
نعم الوكيل هو مناسبة مقتضية لما يحسن بها العطف وهذا البعد موجود في
تقدير المبتدا ايضا لان المعنى صح وهو مقول في حقه نعم الوكيل وهذا مؤول
قولهم وقلنا نعم الوكيل وعن الثاني بان الجواز كاف في الغرض ولا يفيد منع
الحسن فتامل وعن الرابع بان مراده تصحيح عطف الانشائية على الاخبارية
ظاهرا بالكفاية في توجيه التركيب الذي رده الشارح رد مثل هذا التركيب
مطلقا كيف وقد اشار في شرح الكشاف في تفسير قوله تعالى يا ليتنا نرد ولا
نكذب بايات ربنا الى جواز عطف الاخبار على الانشاء باقتضاء المقام
وانما مقصوده الاعتراض على صاحب التلخيص اذ تحقيق لوجه العطف
وتبيين لطريق التركيب غير مستقيم كيف وقد وقع نظيره في القرآن حيث
قال الله تعالى وماويهم جهنم وبئس المصير لكن قيل الحق ان الدوق السليم
يفهم من عبارة الشارح نوع فوج في التركيب وقال بعض الافاضل يجوز
ان يكون الواو في قوله تعالى ونعم الوكيل استينافية واعتراضية في اخر
الكلام وحالية اي مقولا في حقه نعم الوكيل لكن وقوعه في اخر الكلام مذهب
ضعيف قال الشارح في شرح المفتاح ومما يجب التنبه له الفرق بين الواو
الاعتراضية والحالية ثم قال وهو ان لا يكون القصد في الاعتراضية الى تقييد الكلم
ولا يعتبر معنى الاختصاص بما قبله واشار صاحب الكشاف والى الحالية
فيه لعامل الحال ووصف له في المعنى بخلاف الاعتراضية فانها تعلق بما
قبلها لكن ليست بهذه المرتبة وبقي ههنا فائدة مهمة وهي وجه تخصيص
تقدير القول في تاويل الانشائيات بالاخباريات وذلك كونه من قبيل الخطاب
العام فكان الخطاب يقتضي ان يتحمل في الامر الخطير الذي حقه ان لا يخص
به احد دون احد كذلك من فحاويته ينبغي ان يكون كل من يتاتى منه القول تعلم من

مطلب ٧١
في الفرق بين الواو الحالية والاعتراضية

مطلب ٧٢
في وجه تخصيص تقدير القول في تاويل الانشائيات بالاخباريات

من هذا ان العدول من الاضمار الى الانشائي انما يكون في امر ذي بال فنحو
قولك زيدا ضربته انما يقال في حقه اذا كان مستحقا للضرب واللام ان فعل
من اراد يقول الصاحب في حقه اضربه لا استحقاقه له قوله فيها انا وفيه ارحمه
ها التنبيه على ضعيف الرقم المنفصل مع ان خبرها ليس باسم اشارة وقد صرح
ابن هشام في معنى اللبيب وهو شيخ التسهيل بعدم جوازه والملك
هو المتصرف بالامر والنهي في المأمورين من الملك والمالك هو المتصرف في
الاعيان المملوكة كيف شاء من الملك والملك بضم الميم يعم التصرف في ذوي
العقول وغيرهم وبكسر الميم يختص بغير العقلاء ذكره في شرح المشارق وقال
الطيبي نقلا عن الراغب هو بالضم ضبط الشيء المتصرف فيه بالحكم فكل ملك
بالضم ملك بالكسر وليس كذلك المكنس والعبادة اسم لفعل يعبر عن غاية
ابتلى الادمي بفعله تعظيما لله تعالى واختيار الطاعة على الهوى وفي الكشاف
هي اقصى غاية الخضوع والذلل ووجه بعض المحققين بان الخضوع عرضا
ونهايات ولفظة الغاية شاملة لها لكونها اسم جنس مضافا فيعم اضافته
اقصى اليها كانه قيل اقصى نهايات وقيل فعل يؤتى به تعظيما لامر الله تعالى
او تركا فعل ومن قال فعل يوتى به المكلف على خلاف هوى نفسه تعظيما
لامر ربه فقيه ان العبادة غير مختصة بالمكلف وانه ترك احد قسمي العبادة
وهو ترك فعل فانها غير مشروطة بان يكون على خلاف هوى النفس والاولى
ان لا يكون افعاله من ساس نفسه وجعلها منقادة لامر ربه فيخرج لا يهوى
غير رضاه عبادة نعم ذلك غالب فيها لكن المعتبر فيما ذكر في الحدود والاطراد
وفيه نظر قال الراغب العبودية اظهار التذلل والعبادة ابلغ منها لانها
غاية التذلل وقيل العبادة لها ثلث درجات الاولى ان يعبد الله طمعا في
الثواب وهو باعث العقاب وهو المسمى بالعبادة والثانية ان يعبد الله
تعالى لاجل ان يتشرف بعبادته او بقبول تكاليفه او بالانتساب اليه وهذه
اعلى من الاولى لكونها غير خالصة وهو المسمى بالعبودية والثالث ان
يعبد الله تعالى لكونه اهلا لان يعبد اله والالهية توجب الهيبة والعزة وهي
توجب الخضوع والذلة وهذا اعلى الدرجات وهو المستحق بان يسمى العبودية
فالعبادة لعوام المؤمنين والعبودية لخاص الخاص من المقربين وقيل العبادة

مطلب ٧٣
في لفظ ها انا

مطلب ٧٤
في الملك والملك والمالك والملك

مطلب ٧٥
في لفظ العبادة والعبودية والتعبد

العبادة لمن لم علم اليقين والعبودية لمن له عين اليقين والعبودة لمن له
حق اليقين كذا في شرح المشكاة للطيبي قوله لما كان من الواجب اه جرت
عادتهم بتصدير كتبهم بالمقدمة وهي في المشهور عبارة عن ثلثة امور غاية
ذلك العلم وبيان الحاجة اليه وموضوعه وقد يكتفى بالاولين والمصنف اشار
بهما وحاصل توجيه الشارح انه وان لم يبدأ بهما ظاهرا لكنه بدأ بما فيه تنبيه
عليهما فانه يعلم من تفسير لفظ التعريف هذا غاية العلم كانه ابتداء لعادتهم
صرح به ومعرفة غاية العلم مساق الى معرفته بالرسم فابتداوه بتفسير لفظ
التعريف كانه ابتداء بماهية العلم وبيان الحاجة ولم يلتفت شارح الى ان
فيه اشارة الى موضوعه حيث ذكر الامثلة وبهنا توجيهات اخر منها ما يقال
اراد بالتعريف علم الاشتقاق فعرفه بالغاية كما تعرف الحكمة بغاياتها ويقال
الحكمة استكمال النفس الناطقة او انما فعله بناء على ان الياء في بين عينين
او الجزئية ومنها ان المراد بالتعريف هو علم الصرف كما هو الظاهر لكن على تقدير بعضها
اي التعريف معرفة احوال التحويل اه وهو ايضا تعريفه بالغاية ومنها عرف
العلم بما هو كثير الوقوع في ذلك العلم اهتماما بشانه كما يقال الحج عرفة و
التعرف كلمة الادب فان قيل لفظ قوله من الواجب يدل على ان المراد بالتصور
التصور بوجه ما لكن قوله ليكون على بصيرة في طلبه يدل قوله يمكن الشروع
يدل على انه اريد به التصور بوجه مخصوص قلنا يمكن ان يقال المراد بالواجب
العرفي المستحسن عقلا ما دل عليه من التبعيضية لان الواجب العقلي الذي
لا يمكن الشروع بدونه التصور بوجه ما والتصديق بالغاية او المراد بالبصيرة
اصل البصيرة التي لا يمكن الشروع بدونها ومن بيان ان يتصوره اه قدمت
للاهتمام فان قيل يفهم من تعليق امكان الشروع بالتصور بوجه ما كونه به
وقد قالوا الوجوب يكون بالذات وبالغير وكذا الامتناع واما الامكان
لا يكون الا ذاتيا قلنا المراد بالامكان الامكان الوقوعي المتعارف عادة
لا الذاتي فيصح توقفه على الغير وكذا الامتناع في استعمالات الادباء ما
بالمقابلة التحقق والوجود قوله على بصيرة البصيرة في القلب كالبصر
الانسان كما ان البصر في العين ما يبصر به وقيل البصيرة نور القلب كما ان
البصر نور العين قوله وان يتصور غايته اراد بتصور الغاية التصديق

مطلب ٧٦
في بيان العبادة عند تصدير الكتب بالمقدمة

مطلب ٧٧
في البصيرة والبصر

مطلب ٧٨
في الغاية والنهاية والفائدة والوجه والعلة والحكمة والمصلحة

بدا لان تصورها ليس من المقدمات ثم الفعل ونهاية وفائدة من حيث ترتبه عليه فتختلفان اعتبارا وتتحدان الافعال الاختيارية وغيرها فان كان له مدخل في اقدام الفاعل على الفعل يسمى غرضا بالقياس اليه وعلة غائية وحكمة ومصلحة بالقياس الى الغير وقد يخالف الغرض فائدة الفعل كما اذا اخطأ في اعتقادها وهو اذا كان مما يتشوقه الكل طبعا يسمى منفعة وقد يطلق الحكمة والمصلحة على غاية الفعل ونهايته مطلقا ولا شك ان الغاية بمعنى نهاية الفعل وطرفه تعم الافعال الاختيارية وغيرها بخلاف الغرض فانه يختص بالاختيارية ولهذا يقال افعال الله تعالى معللة بالحكم والمصالح والغايات والمنفعة لا يقال معللة بالاغراض. وقد يقال الامر المرتب على الفعل يسمى غاية ونهاية باعتبار انه طرف الفعل وفائدة اذا كان مشتملا على نوع اتقان وصلاح وهذه كلها تعم الاختيارية وغيرها لكن الاخيرين لا ينفكان من الغير الاختيارية الا لما كان فيه الايجاب نا شيا عن علم اتقاني كافعال الله تعالى على اصل الحكيم دون الافعال الطبيعية والاختيارية وهذه للذكر رات قد توافق العلة الغائية والغرض وقد يخالفها فبينهما وبين العلة الغائية والغرض عموم من وجه وقد يستعمل الغاية بمعنى العلة الغائية وقد يكون بمعنى الفائدة وقد يستعمل الغرض بمعنى الباعث سواء تصور ترتبه او لا بل قد يكون حاملا للفعل فقط مقدما الوجود عليه قوله لانه هو السبب الغير ان رجع الى تصور الغاية فلا شيء وان رجع الى الغاية فالتذكير باعتبار الخبر واما قول القاضي في تفسير قوله تعالى فلما راى الشمس بازغة قال هذا ربي ان تذكير المبتدا بالنظر الى الخبر ففيه تامل لانه مقتضى لتانيث المبتدا حتى يحتاج الى جعل التذكير بالنظر الى الخبر فان الاشارة الى ذات الشمس والغائب انما هو في لفظها ولذا يقال هو نث لفظي ويمكن ان تقال اذا اشتهر المسمى في ضمن اطلاق لفظ عليه بلاحظ ذلك المسمى في ضمن هذا اللفظ فهذا الاعتبار يعتبر التانيث في الاشارة اليه ورجوع الضمير ونظيره كثير واما ما يقال من ان تانيث الغاية ليس بتحقيقي كتانيث الرجعة والمعرفة والنكرة فخارج عن قانون النحاة لانهم لم يفرقوا بين ان يكون المونث حقيقيا او غير حقيقي الا ان يقال ان من اعتبر كون التاء من نفس الكلمة لم يجعل

مطلب ٧٩
في التذكير باعتبار الخبر

ان يجعل مثله مؤنثا لفظيا قوله على وجه يتضمن فائدة اي معرفة غائية حيث قال لمعان مقصوده لا تحصل الا بها قوله معترضا المعناه اللغوي اي فاكرا له بقوله في اللغة التغيير قوله اشعارا بالمناسبة والشعور ادراك استنباطي وهو اول مراتب العلوم وكانه ادراك متزلزل ولذلك لا يطلق في حق الله تعالى وقيل الشعور من الشعر ومنه الشعار وهو ما يلي الجلد من الثياب وشعرت كذا وقد يؤخذ من مس الشعر ويعتبر به عن اللمس ومنه استعمل المشاعر للحواس فاذا قيل فلان لا يشعر فذلك ابلغ في الذم من قولهم لا يسمع ولا يبصر لان حس اللمس اعم من حس البصر والسمع ذكره في شرح التبيان واعلم ان تعيين بعض الالفاظ باداء بعض المعاني في اللغة يصح من غير ان يراعى بينهما مناسبة كذلك يصح في الاصطلاحات الا ان الغالب فيها رعاية المناسبات واعتبار المرجحات قوله فقال اه الفاء قد يفيد كون المذكور بعدها كلاما مرتبا في الذكر على ما قبلها من غير قصد الى ان مضمونها قبلها في الزمان وهو التعقيب الذكري ومن هذا القبيل عطف تفصيل المجمل نحو ونادى نوح ربه فقال فمحى توضا فغسل وجهه ويديه ورجليه ومسح راسه وقد يقال في مثله المراد بالفعل المجمل اراداته قال الشارح في شرح الكشاف والعجب ان صاحب الكشاف حمل قوله تعالى ونادى نوح ربه فقال على ارادة النداء ليصح الفاء مع ان القول تفصيل لهذا الله وههنا فائدة وهي ان الفاء قد يكون بمعنى الواو وبمعنى ثم وبمعنى الى وللاعتراض وللاستيناف وللتعليل وللتفصيل وزائدة قوله الخطاب العام اعلم ان ضمير المخاطب موضوع بالوضع العام لكل معين مانع عن ارادة الغير حين اراد به على ما هو المختار او موضوع لمعنى كلي بشرط استعماله في جزئياته المعينة فالخطاب اذا لم يقصد به المعين يكون مجازا على كلا التقديرين لان عموم الخطاب عبارة عن ارادة كل شخص ممن يصلح ان يخاطب لا عن ارادة مفهوم كلي شامل لهم ولهذا كان اصل الخطاب وحقه ان يكون للمعين واحدا كان او اكثر وقد يترك الى غيره ليعم الخطاب كل مخاطب على سبيل البدل كقوله تعالى ولو ترى اذ المجرمون ناكسوا رؤسهم وقوله عليه السلام

مطلب ٨٠
في الشعور

مطلب ٨١
في الفاء العاطفة

مطلب ٨٢
في معرفة الخطاب العام

بشر المشائين الى المساجد في الظلم بالنور التامة يوم القيامة وقول
الشاعر اذا انت اكرمت الكريم ملكته واذا انت اكرمت اللئيم تمردا
ومثله كثير فلا يراد مخاطب بعينه بل كل من يتاتى منه الرؤية وكل من
يتاتى منه البشارة وكل من يتاتى منه الاكرام فله مدخل في هذا الخطاب
ثم ان كون العموم على سبيل البدل ظاهر اذا كان ضمير المخاطب واحدا
او مثنا فاذا كان جمعا فالظاهر اذا قصد غير معين ان يعم جميع المخاطبين
على سبيل الشمول لكن قيل لم يوجد في القرآن ولا في كلام العرب العرباء
خطاب عام بصيغة الجمع وفيه نظر قوله اعلم ذكر في بعض حواشي الكشاف
ان اعلم خطاب من المتكلم لنفسه بطريق التجريد كانه جرد عن نفسه شخصا
وخاطبه فان قيل هل يجوز كونه التفاتا على مذهب من لم يشترط سبق
التعبير بطريق آخر كالسكاكي والزمخشري ومن تبعهما قلنا نعم للتفاوت
بينهما كما اشار اليه الشارح في شرح الكشاف والكرماني في شرح البخاري
وقد يقال معنى التجريد على مغايرة المنتزع للمنتزع منه بتنزيل عليه ما
قصد به من المبالغة في الوصف ومدار الالتفات على اتحاد المعنى ليحصل
ما يريد به من ارادة المعنى في صورة اخرى غير ما يستحقه بحسب الظاهر شان
القوم اذا عتنوا بامر واهتموا شانه يقدمون قبل الشروع فيه كلمة اعلم
تنبيها للسامع على ان ما يلقى اليه من القول كلام يلزم لحفظه وجب
ضبطه فيتنبه له ويصغي اليه ويحضر قلبه وفهمه ويقبل عليه بكليته
ولا يضيع الكلام وفي معناه حرف التنبيه فاذا اراد الاعتناء يؤخرون
ويضمون اليه الفاء تقدير وتثبيتا يعني اذا تقرر هذا ووجب عليك
علمه فاعلم ذلك وليكن على بال منك او فتامل او اعرفه فانه وفيق والعلم
يقال لادراك الكلي او المركب والمعرفة للجزئي او البسيط ولهذا يقال
عرفت الله وعلمته وايضا المعرفة للادراك المسبوق بالعدم او
للاخير من الادراكين بشيء واحد يخلل بينهما عدم بان ادرك اولا
ثم ذهل منه ثم ادرك ثانيا والعلم للادراك المجرد من هذين الاعتبارين
ولهذا يقال الله عالم ولا يقال عارف فان قيل قوله عليه السلام ان من
من العلم كهيئة المتكنون لا يعلم الا العلماء بالله ينافيه اجيب بعد تسليم

مطلب ٨٣
وكون كلمة اعلم خطابا بطريق التجريد

مطلب ٨٤
في تقدم كلمة اعلم

مطلب ٨٥
في العلم والمعرفة

تسليم ثبوت هذا الكلام من رسول الله صلى الله عليه وسلم او من علي رضي الله عنه
الباء بمعنى اللام مجازا لاصلة العلم اي العلماء المخلصون كما اشار اليه بقوله
عليه السلام من اخلص لله اربعين صباحا ظهرت ينابيع الحكمة من قلبه ولسانه
واما قولهم العلماء ثلثة عالم بالله وعالم باحكام الله وعالم بايام الله فلا يجري
فيه التوجيه المذكور للزوم التفكيك قوله تقول عرفت الشيء اي غيرته
اعلم ان الكلام قد يفسر بازا كما يفسر بای لكن قال الشارح البهاري اذا فسرت
جملة فعلية مسندة الى ضمير المتكلم بای ضممت تا الضمير استكتمته سري اي
سالته كتمان سري بضم تا سالته لانك تحكي كلام المعبر عن نفسه واذا
فسرتها باذا فتحت وقلت اذا سالته كتمانه لانك تخاطبه اي لتقول ذلك
اذا قلت ذلك قيل في شرح الكشاف السر فيه ان اي مفسرة فينبغي ان يطابق
ما بعدها لما قبلها والاول مفهوم والثاني مثله ويجوز في صدر الكلام
في موضع الجزاء على البناء للمفعول قال الفاضل مولانا عبد الحكيم
وح لا يستقيم ان يكون صدر الكلام على لفظ يقال الا اذا قدر ان القائل
هو المخاطب وقال العلامة الرازي في شرح الكشاف يقال لقيته ولاقيته
اذا استقبلته غير مستقيم لان يقال غائب فالصواب بقول واعترض
عليه ان اراد بعدم الاستقامة فوت المناسبة فالتعبير به عنه غير مستقيم
وان اراد عدم صحة المعنى فلم لا يقال لازم يقول وكل موضع يصح فيه
وضع اللازم واجيب بان ما قاله العلامة صحيح بالاعتبارين اما الاول فلان
المراد بالاستقامة ليس معنا الحقيقي وهو ضد الاعوجاج بل مجازا من المناسبة
بعلاقة المشابهة في تناسب الاجزاء والحسن فعدم الاستقامة مجاز عن
عدم المناسبة واما الثاني فلان لفظ يقال ليس بلازم ليقول بل
بينهما تباين وان كان المراد معنا لازما لمعناه فقوله كل موضع يصح
فيه وضع الملزوم يصح فيه وضع اللازم لانه يصح ان يقال كل انسان
ناطق ولا يصح كل حيوان ناطق وقد يجاب عن اعتراض العلامة بمنع
لزوم المناسبة ثم بتسليمه وجعل قوله استقلت بعد قوله يقال التفاتا
على مذهب من لم يشترط سبق التعبير بطريق آخر كالزمخشري والسكاكي
ومن تبعهما وهو ظاهر على مذهب الجمهور ايضا بدليل ما ذكره بعض المحققين

مطلب ٨٦
وان الكلام يفسر بازا كما يفسر بای

مطلب ٨٧
وكل موضع يصح فيه وضع الملزوم يصح فيه وضع اللازم

مطلب ٨٨
في بطلان جمع المصدر والمصدر

من شرح المفتاح من ان مثل انا الذى سمعتمونى صيدره ومثل انتم قوم تجهلون مما سلف فيه طريق الغيبة الى المتكلم او الخطاب من باب التفات فتامل فيه ليظهر ما فيه فان قيل قد نص بعض الادباء على ان جمع المصدر والمصدر هنا قد جمعا حيث قال عرفت الشيئ اى غيرته فلنا بطلان الجمع فيما لم يشا الابهام في المفسر الا بحذفه واما المفسر الذى فيه ابهام بدون حذفه فيجوز الجمع بينه وبين مفسره كقولك جائنى رجل اى زيد كذا ذكره الشريف في الحواشى الوافية وابنه في الرشاد شرح الارشاد قوله وهو ما وضعه له واضع العرب اى المعنى اللغوى ما وضع واضع لغة العرب لفظ التعريف لذلك المعنى اللغوى وقس عليه الصناعى قيل استعمال كلمة ما في التعريف مع انه بالعرض العام اشبه كما صرح به بعض المحققين اما لانه بنى الكلام على اختيار المتقدمين واما لانه من ذكر العام وارادة الخاص وقد يقال كلمة ما من الالفاظ العامة فلا يصدق التعريف على البعض بل على الكل كما يقال ان كان ما في بطنك غلاما فانت حرة فولدت غلاما وجارية لم يعتق لان الشرط ان يكون جميع ما في البطن غلاما لكون ما عامة لا يقال فعلى هذا يفهم من قوله تعالى فاقرؤا ما تيسر وجوب قراءة جميع ما تيسر وليس كذلك لانا نقول بناء الامر على التيسر دل على ان المراد ما تيسر بصفة الانفراد لانه عند الاجتماع ينقلب متعسرا والجواب ان هذا ممنوع ما ليس بلازم فلا يرد شئ

مطلب ٨٩
في كون كلمة ما من الالفاظ العامة

اختلفوا في واضع لغة العرب فذهب المحققون كابى الحسن الاشعرى الى ان الواضع هو الله تعالى ويسمى هذا المذهب مذهب التوقيف وذهب الاخرون الى ان واضعها هو الانسان وهذا مذهب الاصطخرى ومنهم من ذهب الى التوزيع وقالوا بتوقيف البعض الاخر وقيل اول من تكلم بالعربية اسماعيل بن ابراهيم الها ما من الله تعالى قوله واللغة الالفاظ الموضوعة قال صاحب القاموس هى اصوات يعبر بها كل قوم عن اغراضهم قال الرازى في شرح الكشاف اللفظ الموضوع لا يقبل لام التعريف تبطل جمعية الجمع والمفرد سواء الا نا نقول هذا عند امتناع الاستغراق وعدم العهد وانتفاء الامرين هم دلوسلم فاستووا هذا الجمع والمفرد مما في لفظ الجمع من الاشعار بالتعدد وان بطل معنى الجمعية

مطلب ٩٠
في اختلاف واضع اللغة

مطلب ٩١
في لفظ اللغة

الجمعية كيف وهذا الجمع لا يكاد يستعمل فيما لا يتعدد غايته انه يصدق على الواحد والكثير فان بطلان الجمعية باللام اذا لم يكن للاستغراق والعهد اذا كان في موضع النفى واما اذا كان في موضع الاثبات فلا كما ذهب اليه البعض ونص عليه المحقق ابن كمال باشا في اوائل شرح الهداية لما قالوا في مسئلة الخلع والاقرار والوصية في قولها اخلعنى على ما في يدى من الدراهم وقوله لفلان على مائة الدراهم وقوله اوصيت لفلان بالدراهم من انه ينصرف الى ثلثة دراهم في هذه الصور الثلاث لانها اقل الجمع قلنا ما ذكر في الاصول من الدليل على بطلان معنى الجمعية باللام لا يفرق بين ان يكون في موضع النفى او الاثبات نص عليه في الهداية والنهاية والبسوط في كتاب الشهادة وذلك ان تقول اللفظ في الاصل مصدر فيحتمل القليل والكثير كالمصدر فانهم قالوا في قوله تعالى وجعل لكم السمع والابصار وفي قوله تعالى كانتا ترقا لم يجمع السمع ولم يثن رتقا وان كان بمعنى مرتوقتين لكونه في الاصل مصدرا بين قوله من لغى بالكسر يلغى لغيا على وزن فعل بفتح الفاء والعين لان مصدر باب علم اذا كان لازما يجئ على فعل غالبا كفرح يفرح فرحا وان كان متعديا يجئ على فعل بكسر الفاء وسكون العين نحو علم علما وفعل بفتح الفاء وسكون العين نحو جهل جهلا وان سلمت حقيقة الحال فتتبع الاقوال واصل لغى لغوا ولغى فاعل اعلال معصور وفى قوله اذا لمهج بالكلام اى تلفظ به والمراد بالكلام ههنا الالفاظ اعم من ان يكون مستقلا كالكلمتين او غيره وفي شرح البديع للاصفهانى اللغة في اللغة التلفظ بما لا يعنى يقال لغى يلغى لغا اذا تكلم بما لم يفد ومنه اللغة بسكون الهاء اللسان وقد يحرك لغى لغو لغة ويقال فلان فصيح اللهجة وسميت الالفاظ الموضوعة لغة لان الانسان يلهج بها قوله واصلها لغى او لغو والهاء عوض وجمعها لغى بضم اللام ولغات وقال بعضهم سمعت لغاتهم بفتح التاء لانه شبهها بالتاء التى يوقف عليها بالهاء وليها لغوى ولا يقال بفتحها كذا في الصحاح قوله مثل برة وبرى البرة حلقة يجعل في لحم انف البعير وقال الاصمعى يجعل في احد جانبى المنخرين قال وربما كانت البرة بروة جمعت على برى مثل قربة وقرى وقال ابن

مطلب ٩٢
في بطلان الجمعية باللام

مطلب ٩٣
اللهجة

مطلب ٩٤
في اعلال اللغة

مطلب
البرة

القطاع اصلها بروة نحو خصلة وخصل وغرفة وغرف فاذا عرفت هذا
فراد التحرير بقوله مثل برة وبرى انه مثله وزنا لا اصلا قوله والاشارة
بقوله وفي الصناعة جعل المعنى الصناعي للتعريف مشارا اليه مع انه صرح
به تنبيها على جلالة قدره وعلو مرتبته عرفا لانهم يقولون للعظماء قد
اشرتم الى كذا مع انه مصرح به على ان استعمال الاشارة في الصريح اذا
لم يقع في مقابلة كثير ولفظ اشار ان استعمل بعلى يكون المراد الاشارة
بالراء وان استعمل بالى يكون المراد الاشارة باليد ففي استعماله ههنا
بالى تنزيل المشار المعقول بمنزلة المحسوس تنبيها على قوة ظهوره وكمال
انكشافه قوله وفي الصناعة اه الصناعة بفتح الصاد يستعمل في الحرث
وبالكسر في المعاني وقيل هي اخص من الحرفة لانها تحتاج في حصولها الى
المزاولة والصنعة بالفتح عمل والصناعة قد يطلق على ملكة يقدر بها
على استعمال موضوعات على وجه البصيرة لتحصيل غرض من الاغراض
بحسب الامكان وانما اطلقت عليها لانها المطلوبة من العلوم العملية
قوله وهي العلم الحاصل من التمرن على العلم ربما ان شئ يعرف بالفتح
في الماضي والضم في الغابر مرونا ومرانة يعوده واستمر عليه وقيل الصناعة
في عرف الخاصة علم يتعلق بكيفية العمل كعلم الخياطة او لا كعلم الطب
والاول هو المسمى بالصناعة في عرف العامة وقد يقال كعلم مارسه الرجل
حتى صار كالحرفة له يسمى صناعة سواء كان حصوله بمزاولة العمل او لا
قوله والمراد ههنا صناعة التعريف هذه الاضافة بيانية كشجر
الاراك ان اريد بالتعريف علم التعريف ولامية ان اريد به التحويل
المخصوص قوله وفي الاصطلاح اشارة الى ان المراد بالصناعة الاصطلاحية
فان قيل فلم لم يقل في الاصطلاح قلنا لانه يستعمل غالبا في العلم الذي
يحصل معلوماته بالنظر والاستدلال والصناعة في الذي يحصل معلوماته
بتتبع كلام العرب ومعلومات هذا العلم يحصل بالتتبع هو لغة الاتفاق
وعرفا اتفاق طائفة على تسمية شئ باسم ينتقل عن موضعه الاول
وقيل هو كلام متعارف بين طائفة مخصوصة قوله تحويل الاصل
الواحد الواحد فاعل بمعنى المتوحد وقد يطلق على الواحد الذي

مطلب ٩٥
في استعمال اشار بعلى والى

مطلب ٩٦
الصناعة

مطلب ٩٧
في الفرق بين الواحد والاحد

الذي هو مبدأ العدد والفرق بين الواحد والاحد ان الواحد اسم لمن لا يشاركه شئ في صفاته والاحد اسم لمن لا يشاركه شئ في صفاته
ذاته واصل احد وحد حذفت الواو وابدلت منها الهمزة والاصل الواحد
ما جعل ماخذا للمعاني المختلفة والمراد المصدر عند البصريين والفعل
عند الكوفيين وانما سمي اصلا لان اصل الشئ ما يبتنى عليه ذلك
الشئ والاشياء الماخوذة مبتنية عليه وواحد لان العلة حقها ان
يكون واحدة بالنسبة الى المعلول قوله الاصل ما يبتنى عليه الشئ اما

مطلب ٩٨
في الاصل

صيغة المجهول لانه بحسب استعمالهم قال في الصحاح ابتنى دارا وبنى بمعنى
واما على صيغة المعلوم يقال بنى عليه فابتنى ولو قيد بقوله فرعيته بنى
عليه لكان اولى لان رب اصل يكون مبنيا على غيره ثم الابتناء شامل
للحسي كابتناء السقف على الجدار وانعصان الشجر على وجه والمعقول
كابتناء الافعال على المصادر والحكم على دليله والاحكام على القواعد
الكلية والمعلومات على علمها فان قلت ابتناء الشئ على الشئ اضافة
بينهما وهو امر عقلي قطعا قلت المراد بالابتناء الحسي كون الشيئين
المحسوسين وعرفه الامام في المحصول بالمحتاج اليه ورد بانه لا يطرد لعدم
صدقه على العلة الفاعلية والصورية والغائية والشروط واجيب
بمنع اشتراط الطرد في مطلق التعريف لاسيما الاسمي فان كتب اللغة
مشحونة بتفسير الالفاظ بما هو اعم من مفهوماتها وقد صرح المحققون
بان تعريفات الناقصة يجوز ان يكون تمييز عن شئ معين فيكتفى
بما يفيد الامتياز عنه ورد بان الامام من يشترط المساواة كما صرح به
في شرح الاشارات وبان المذكور في كتب اللغة انما هو التعريف اللفظي
للاسمي غالبا قوله الى امثلته اه وهو الجزئيات التي يذكر لا يضاح القواعد
وايصالها الى فهم المستفيد واما الشواهد فهي الجزئيات التي يستشهد

مطلب ٩٩
في الامثلة والشواهد

بها في اثبات القواعد لكونها من القرآن والحديث وكلام من يوثق به
من العرب فهي اخص من الامثلة والمراد بها ههنا الابنية الجزئية
قوله وهي الكلم باعتبار هيئات الكلم جنس كما ذهب اليه الجمهور
حقه ان يقع على القليل والكثير كالماء لكن غلب على الكثير ولم يقع

الاعلى ما فوق الاثنين لا الجمع كما ذهب اليه صاحب المفتاح والمصباح واللباب
والكلمة والكلم في لغة العرب يقع على جزء من الكلام اسما او فعلا او حرفا
وعلى الالفاظ المنظومة وعلى المعاني المجموعة وعلى القصيدة والجملة وبعد
الرضى اشتقاق الكلمة من الكلم بمعنى الجرح واراد بالكلم المشتقات افعالا
كانت او اسماء لا الجوامد والحروف وبطريق ذكر العام واراده الخاص فيه
انه لا يجوز اذا العام لا يدل على الخاص باحدى الدلالات الثلث ذكره في
المفتاح وحاشية تفسير القاضي وفيه انه يجوز مع القرينة للدلالة معها
ذكره في حاشية المطول لعلاء الدين وفيه ح لا يبقى عاما وقال الشارح
في المطول اذا اطلق لفظ العام على الخاص لا باعتبار خصوصه بل باعتبار
عمومه فهو ليس من المجاز في شيء كما اذا رايت زيدا فقلت رايت انسانا
او رايت رجلا فلفظ انسان او رجل لم يستعمل الا فيما وضع له لكنه قد
وقع في الخارج على زيد وكذا اذا قال قائل اكرمت زيدا والطمته وكسوته
فقلت نعم ما فعلت لم يكن لفظ فعلت مجازا وكذا لفظ الحيوان في
في قولنا الانسان حيوان ناطق ثم قال وهذا بحث يشتبه على
كثير من المحصلين حتى انهم يتوهمون انه مجاز باعتبار ذكر العام واراده
الخاص ويعترضون بانه لا دلالة للعام على الخاص بوجه من الوجوه ولا
عدم التفرقة بين ما يقصد باللفظ من الاطلاق والاستعمال وبين ما يقع
عليه باعتبار الخارج ثم المراد بالكلم حروف الكلم اذ الكلم انما يكون كلما
بعد عروض الهيئة وسماعها كلما باعتبار ما يؤل اليها وباعتبار التجريد
كما في قوله تعالى سبحان الذي اسرى بعبده ليلا والحروف مع الهيئة
بعدها تنصيص للتاكيد كما في قولهم العلم صفة قائمة بغيره فان الصفة
قائم بغيره قوله من الحركات والسكنات اراد بهما الجنس المتناول
للقليل والكثير والواو بمعنى او بمعنى مع الخلو لئلا ينتقض بنحو ضرب
والمعتبر في شخص الصيغة شخص الحركات فيختلف الصيغة بالشخص
باختلاف اشخاص الحركات كاختلافها في ضرب ولعلب مثلا مع اتحادها
بالنوع والمعتبر في نوعها نوع الحركات كاختلافها في ضرب وضرب فيختلف
الصيغة بالنوع باختلاف انواع الحركات كاختلافها في ضرب وضرب وتقديم

مطلب ١٠٠
في الكلام والكلمة

مطلب ١٠١
في اطلاق لفظ العام على الخاص فليحفظ

وتقديم بعض اعتبار التقديم والتاخير في مفهوم الهيئة للاحتراز عن هيئة
ضرب اذا صدر عن ثلثة اشخاص دفعة على وجه يصير لفظا واحدا كانها
ليست صيغة اصطلاحا وان كانت تلك الهيئة حاصلة للحروف باعتبار الحركات
واعترض عليه بانها لو كانا معتبرين في مفهوم الهيئة لكان تقديم الحرف
المتاخر على الحرف المتقدم موجبا لاختلاف الصيغة بالنوع كما ان اختلاف
الحركة كذلك فيلزم ان يكون صيغة ضرب مخالفا بالنوع لصيغة ربض
وليس كذلك واجيب بان المعتبر في مفهوم صيغة النوع التقديم والتاخير
لا شخصهما والمقدم والمؤخر ههنا لا يختلف باختلاف نوع التقديم والتاخير
وان اختلف شخصهما وبقي ههنا شيء وهو ان صيغة فاعل مخالفة
بالنوع لصيغة افعل مع ان الهيئة الحاصلة لهما باعتبار نوع التقديم
والتاخير ونوع الحركات والسكنات متحد الا ان يمنع اختلاف الصيغة
بالنوع فيهما ثم كل واحد من التقديم والتاخير يستلزم الاخر لانك اذا قدمت
شيئا على شيء فقد اخرت المتقدم عليه عن المقدم وينفصل احدهما عن الاخر
بالقصد دون الحقيقة فكانه اعتبر القصد او ذكره تاكيدا كما في قوله تعالى كتاب
ساعة ولا يستقدمون قوله وهو في الاصل مصدر بمعنى المعنى يمكن ان يعتبر مصدرا
للمعلوم او المجهول ووضع موضع المفعول كما وضع لفظ موضع اللفظ
وضرب الامير موضع مضروب الامير وان يعتبر اسم مكان او مفعول وان يعتبر
اسم مفعول بتخفيف معنى بالتشديد والجد وان في منع كونه اسم مفعول بناء
على انه ليس بمشدد وهو ليس بقوي واما مناقشة جمال الدين الافسرائي
بان صحة اطلاق المصدر على المفعول انما سمعت في غير الميمي من المصادر والا فهي
منه صحته في غير الميمي صحته فيه وما في شرح اللب للسيد عبد الله من ان المعهود
في هذا الاستعمال المصدر الغير المجرد وبالتاء فليس بشيء لان المعتبر في صحته
التجوز وهو العلاقة وسماع نوعها من العرب لا سماع شخصها وقال
جمال الدين الافسرائي لا تحول بمعنى المصدر بناء الفعل للمفعول وذكر في تفسير
الفاتحة لمولانا المحقق الفناري ان صيغ المصادر تستعمل اما في اصل النسبة
ليسمى مصدرا واما في الهيئة الحاصلة منها للمتعلق معنوية كانت او حسية
كهيئة المتحركة الحاصلة منها للمتعلق من الحركة ويسمى الحاصل بالمصدر وذلك

مطلب ١٠٢
في كون المصدر بمعنى المفعول

مطلب ١٠٣
في استعمال صيغ المصادر في اصل النسبة وفي مصدرا
في استعمالها في الهيئة الحاصلة منها وبين الحاصل بالمصدر

الهيئة للفاعل فقط في اللازم كالمتحركية والقائمية من الحركة والقيام او
للفاعل وللمفعول وذلك في المتعدي كالعالمية والمعلومية من العلم
وباعتباره يتسامح اهل العربية في قولهم المصدر المتعدي قد يكون مصدرا
للمعلوم وقد يكون مصدرا للمجهول يعنون بهما الهيئتين اللتين بهما
معنيا الحاصل بالمصدر والا كان كل مصدر متعد مشتركا ولا قائل به بل
استعمال المصدر في المعنى الحاصل بالمصدر استعمال الشيء في لازم معناه
قوله وهو ما يراد من اللفظ وقيل كثيرا ما يطلق المعنى على عالم يستفد
من اللفظ اعلم ان اللفظ اذا وضع بازاء شيء فذلك الشيء من حيث
يدل عليه اللفظ يسمى معنى ومن حيث يحصل منه يسمى مفهوما ومن
حيث كون الموضوع له اسما يسمى مسمى والمسمى اعم من المعنى في الاستعمال
تناولا للافراد والمعنى قد يختص بنفس المفهوم مثلا يقال لكل من زيد
وبكر وعمرو مسمى للفظ الرجل ولا يقال انه معناه المدلول فنعم مسمى
تناولا للمدلول التضمني والالتزامي دون المسمى ثم وصف المعاني بالحق
مع ان المعنى هو الحق اما بالتجريد في الاول والتخصيص في الثاني
للتاكيد قوله لاجل هو في الاصل مصدر اجل شرا اذا جفاه استعمل في
تعليل الجنايات كقولهم من جراك فعلته اي من اجرته اي جنيته ثم
اتسع فيه فاستعمل في كل تعليل قوله لا تحصل تلك المعاني الا بها اي
لا تحصل افادة تلك المعاني اذا تحققها الواقعي غير موقوف على الامثلة
فكان الظاهر ان يقال لا يستفاد الا بها للدليل على ما ذكرتم انه لا يخفى ان هذا
الحصر ادعائي لا حقيقي فلا يرد انه يمكن التعبير عنها بغير ذلك هو سلوب
الدلالة عنه الى معنى يناسب المقام نبه على ذلك صاحب الكشف حيث
في شرح قول صاحب الكشاف على الجم الغفير في الناس في تفسير قوله
تعالى اني فضلتكم على العالمين اراد به سلوب الدلالة عن معناه
الاصلي الى المبالغة في الكثرة والمعتبر في الصدق والكذب المعنى الحق
في الكلام لا المعنى الذي وضع له وان كان قد يلاحظ لا لانه مقصود
بل للانتقال منه الى ما هو الحق وبذلك يندفع الشكوك والاوهام من الايات
الكريمة والاحاديث النبوية المشعرة للمبالغة لا مر خطابي يناسب

١٠٤ مطلب
والمدلول والمعنى والمفهوم والمسمى

١٠٥ مطلب
في معنى الاجل

١٠٦ مطلب
في الكلام الوارد لامر خطابي

يناسب المقام كقوله تعالى يجعلون اصابعهم في اذانهم فان ما يجعل في الاذان
رؤس الاصابع والالفاظ المبالغة كما يفوت اذا كان لفظ القول مجازا
عن العامل في قولك رجل عدل وكقوله عليه السلام فازنا نصف العلم في
قوله تعلموا الفرائض الحديث فان المراد المبالغة في الكثرة كما في قوله تعالى
واني فضلتكم على العالمين قوله وفي هذا تنبيه على ان هذا العلم يحتاج اليه
لان حصول المعاني المقصودة المحتاج اليها كلها اذا كان مقصورا على حصول
اصول الابنية التي هو الرباعي مسائل هذا العلم كان هذا العلم محتاجا اليه
قوله من الضرب الحادث في الزمان الماضي اشارة الى ان دلالة الفعل على
الزمان ليس مجرد اقتران الحدث اعني مصدر الفعل بالزمان بل معنى ان
مصدر الفعل حادث في هذا الزمان ولا يرد مثل علم الله تعالى يعلم الله
تعالى من الافعال المستقبلة في حق الله تعالى لان الحدوث هناك راجع
الى التعلق وهو حادث اذ الحال تقديمه لتقدمه في الوجود او تبادر
الفهم اليه عند الاطلاق والميلة الى بحثان كون المضارع حقيقة فيه
كما يشير اليه في بحث المضارع قوله والمناسبة بينهما ظاهرة اي بين
التصريف بمعنى التغيير والتحويل لان في التحويل تغيير فالتغيير قد يوجد
مع التحويل هذا ما ذكرا نقلا منه ان التعريض للمعنى اللغوي اشعار بالمناسبة
بين معنيين قوله والمراد بالتعريف هنا غير علم التصريف لانا نظاهر
ان الغرض قصد تعريف لفظ التصريف لغة واصطلاحا وقطع النظر
عن تعريف علم التصريف تسهيلا للمتعلم فلا يرد ان التعريف ليس بجامع
لخروج المسائل التي لا يتعلق بتحويل الاصل الواحد ولا مانع للزوم كون
تحويل المصدر المعين كالضرب مثلا تصريفا لصدق التعريف عليه وهو
باطل لامتناع كون الجزء عين الكل وقيل انما يقال والمراد بالتصريف
هنا غير علم التصريف بالمواطات لان العلم من قبيل الانفعال والتحويل
من مقولة الفعل والتعريف ينبغي ان يحمل على المعرف وفيه بحث
لان تقدير التصريف علم بتحويل الاصل الواحد اه ولما لم يكن تعريف علم
من العلوم الا باعتبار متعلقه اقتصر في التعريف عليه تعويلا الى فهم الطالبين
قوله الذي هو معرفة احوال الابنية قال بعض الفضلا في تعريف التصريف

١٠٧ مطلب في تعريف التصريف

علم باصول يعرف بها احوال ابنية الكلم التي ليست باعراب وانما قال احوال ابنية الكلم ليكون الحد جامعا اذ يخرج منه بعض احكام الادغام نحو انا امرب بدرك وانما قيدنا بالبعض لان بعضها في البنية وهو الادغام في كلمة واحدة نحو سديد واما اذا كان في كلمتين فهو يكون داخلا في الاحوال لانه حال يطرء على الكلمة من كلمة اخرى ويخرج ايضا بعض احكام التقاء الساكنين مثل امرب الرجل وانما قيدنا بالبعض لان البعض داخل في البنية وهو الذي يكون في كلمة واحدة اذ هو راجع الى ابنية الكلم لا الى احوالها نحو انطلق بسكون اللام وفتح القاف في انطلق ويخرج ايضا بعض احكام الوقف لانها ليست راجعة الى ابنية الكلم لان الوقف على جعفر وزيد واشباعهما بالسكون او بالروم او بالاشمام ليس راجعا الى بناء الكلمة واورد على هذا الحد ان زيادة قوله احوال وان افاد ما ذكرتم لكن اخل به من وجه آخر لانه خرج به معرفة ابنية الكلم لانه لا يلزم من استناد المعرفة الى المضاف استنادها الى المضاف اليه فيلزم ان لا يكون ابنية الكلم من التعريف وهي منه وجوابه ان يقال ان اريد بابنية الكلم موادها فلا بأس بخروجها اذ هي من مباحث التصريف وان اريد ما يطرء على الكلمات من الهيئات والاحوال فهي نفس ابنية الكلم والاضافة كما في قولهم شجر الاراك فمعنى قوله احوال ابنية الكلم على هذا التقدير احوال هي ابنية الكلم هكذا ذكروه وللمتأمل التحقيق في هذا الموضع ان يقال بابنية الكلم هي الهيئات باعتبار حروفها وحركاتها وسكونها الموضوعة هي لها باعتبار كونها مادة للكلمة واحوال الابنية العوارض التي يلحقها تحت كل عرض كما ذكره بعض الفضلاء في تعريفه واذا كان كذلك فلا بد من زيادة قولنا احوال لينطبق الحد على علم التصريف ويخرج عنه ما ليس منه از معرفة الابنية ليست منه فانما هو علم بقواعد يعرف بها احوال الابنية اي الماضي والمضارع والامر الى غير ذلك فان جميع ذلك راجع الى احوال الابنية لا الى نفس الابنية هذا تفصيل فانظر فيه ليظهر لك ما فيه قوله واختار التحويل على التغيير قيل الفرق بين التحويل والتغيير ان التغيير لا يكون الا متعديا يقال غيرت الشيء فتغير والتحويل يكون لازما ومتعديا وقيل التحويل يستعمل في الذات والتغير

١٠٨ مطلب في الفرق بين التحويل والتغيير

والتغير في الصفات وقيل التحويل اخص من التغيير كما في الشرح قوله

١٠٩ مطلب في كتاب المغرب للمطرزي

قال في المغرب هو بالعين المعجمة كتاب في اللغة للمطرزي المعتزلي صاحب المفتاح في النحو واكثر تعليقه باللغة الفقهية ولكتاب في اللغة ايضا المؤلف منه سماه بالمغرب بالعين المهملة بخيل بان بعض اللغات اليه قوله الى

١١٠ مطلب في لفظ الاخر

موضع آخر وهو في اصل الوضع افعل التفضيل بشهادة العرف نحو اخر الزمان اخرون اخرى اخريان اخريات واخر فمعناه اخر في الاصل شد تاخيرا ثم نقلا الى معنى غير فمعنى جاءني زيد ورجل اخر غير زيد ولا يستعمل الا فيما هو من جنس المذكور اولا فلا يقال جاءني زيد وحمار آخر ولا امرأة اخرى فاذا قيل جاءني زيد واخر يفهم منه ان المراد رجل اخر بخلاف جاءني زيد وغيره ويستعمل اخريات واخر في المعنى الاول مع اللام او الاضافة كما هو حقها نحو جاءني زيد في اخريات الناس اي في الجماعة المتاخرة فلما خرج اخر وسائر تصاريفه عن معنى التفضيل استعملت بدون لوازم افعل التفضيل اعني من واللام والالف فان قيل اخر في قوله تعالى فعدة من ايام أخر جمع اخر لانه لليوم واخر لا يجمع على فعل وانما يجمع عليه اخرى فما وجهه قلنا لما كان اليوم مما لا يعقل اخرى مجرى المؤنث لما كان من التناسب بين ما لا يعقل وبين الاناث مما يعقل لانهن ناقصات العقل فكان اخر اخرى فيجمع على اخر كذا في الاطيل

١١١ مطلب في التناسب بين ما لا يعقل وبين الاناث

قوله وقال في الصحاح التحويل للتنقل الواقع في الصحاح التحول التنقل من موضع الى موضع وما وقع فيه حول قاصرا جاز للشارح ان ينسب اليه ورود التحويل الذي هو مصدر حول قاصرا بمعنى التنقل ثم الصحاح بفتح الصاد اسم مفرد بمعنى الصحيح يقال صحه فهو صحيح وصحاح بالفتح والجاري على السنة الاكثرين كسر الصاد على انه جمع صحيح وبعضهم ينكره بالنسبة الى تسمية هذا الكتاب ولا مستند له الا ان يثبت روايته عن مصنفه وهو اسماعيل ابو نصر بن حماد الجوهري تلقى الامة كتابه بالقبول ولا بن برى عليه حواش مفيدة توفي سنة ثلث وسبعين وثلثمائة قال ياقوت في معجم الادباء كان من فاراب وهي من بلاد الترك وكان من ازكى العالم اخذ من خاله ابراهيم الفارابي وعن السيرافي والفارسي ودخل بلاد ربيعة ومضر فاقام بها مدة في طلب اللغات ثم عاد الى خراسان فانزله ابو

١١٢ مطلب في الصحاح ومصنفه اسماعيل الجوهري

ابو الحسين الكاتب عنده واكبر جهده فاقام بنيشابور مدة برز في اللغة
وتعلم الكتابة وحسن الخط جدا يذكر مع ابن مقلة وانظاره قال الفطويات
مترددا من سطح داره وقيل انه تغير عقله وعمل له دفتين وشدهما كالجناحين
وقال اني اريد ان اطير وقع من علو فهلك قال وقيل انه كان بقي عليه من الحج
بقية غير قبيضة فبيضها تلميذ له يقال له ابراهيم بن صالح فغلط في شيء
كذا في شرح المغني للشمني قوله وهول ايضا لا يستعمل الامر الشيئين بينهما
توافق ويمكن استغنا كل منهما عن الاخر فخرج بالشيئين نحو عالم وفاضل ايضا فانه
يطلب لفظا او تقديرا وبالتوافق نحو عالم وفاضل وجاءني زيد وعمرو ايضا وبامكان الاستغنا
نحو اختصم زيد وعمرو ايضا فلا يقال شيء من ذلك ثم هو مفعول مطلق
حذف عامله وجوبا سماعا او حال حذف عاملها وصاحبها واعلم انه قد
يستعمل الفعل الواحد في موضع متعديا بنفسه وفي الاخر لازما ومثل هذا
كثير في كلام العرب يرتقي الى مائة وستين مثلا فاذا وانار دامرواوسع وقبل
واوحش واصحن واظلم واثقل وصير واطيل واصوح اه فاطلب البواقي
في الدستور في كتب اللغة قوله والاسم منه الحول اه قال الازهري الحول مصدر
كالصنع ويجوز ان يكون الاسم والمصدر على وزن واحد كالسيل ولكن الحمة
التفسير قالوا انه في الاية مصدر كذا في جامع اللغة قوله ولا يخفى انك تنقل
صروف الضرب الى ضرب ويضرب وغيرها ولا يوجد صورة خالية عن النقل فيلزم
التغيير ضرورة استلزام الخاص العام فيكون التحويل اولى من التغيير لانه لو
استعمل التغيير بدل التحويل لذهب الوهم الى ان تغيير الضرب الى ضرب وغيره
قد يكون خاليا عن النقل لانه اعم منه فينبغي ان يوجد فيها النقل تحقيقا لمعنى
العموم قوله لانه اخص من التعريف اي بعض التغيير فالتغيير بالاخص اعم فيبحث
لانهم قالوا التفسير على قسمين تفسير اسمي وتفسير حقيقي والاول يكون للماهية
الاعتبارية والثاني للماهية الحقيقية ولا يشترط فيه الطرد والعكس بقسميه
ويفهم منه قطعا جواز التفسير بالاعم والاخص فان قيل فينبغي ان لا يجوز تفسير
التصريف اصطلاحا بالتحويل بل بالعين ما ذكرتم قلنا ليس التفسير الاصطلاحي
لفظ التحويل فقط بل هو مع ما بعده وهما متساويان يظهر بالتامل قوله
ثم التعريف يشتمل على العلل الاربع اعترض عليه بان العلل مباينة للمعلول فلا يعرف

١١٣ مطلب في كلمة ايضا

١١٤ مطلب في استعمال الفعل الواحد في موضع متعديا وفي موضع اخر لازما

١١٥ مطلب الحول

١١٦ مطلب في كون التفسير على قسمين

١١٧ مطلب في استعمال التعريف على العلل الاربع

فلا يعرف بها وبان مادة الشيء وصورته لا بد وان تكونا داخلتين فيه والاصل
الواحد وهيئته ليسا كذلك بالنسبة الى التعريف لانه على ما عرفه هو الفعل
المخصوص وهو التحويل وليس للفعل مادة وصورة واجيب بان المراد من
التعريف بالعلل الاربع ان يكون هي بانفسها معرفة بل المراد انه يوخذ في تعريف
تعريف للمعلول بالقياس الى العلل محمولات اي مما يصلح ان يحمل عليه لان
الحمل لا يتحقق بين المعرف والمعرف فيعرف بها ورد عليه بان هذا هو الحق لو كان
التعريف بتلك المحمولات لكن التعريف الواقع ليس بالماخوذات من العلل
المحمولة على المعرف وقد يقال ليس المراد انه يوخذ في كل تعريف بالهيئات الى
العلل محمولات بل المراد انه يوخذ في كل تعريف محمول واحد فيه اشارة الى
العلل او مجموع الامور من تتمة التحويل ولو اريد بالتحويل بالتعريف ما وقع
فيه التحويل اعني الابنية والصيغ لظهر المادة والصورة للاصل وهيئته
وقد اجيب عن الاعتراض الاول بان المعرف مجموع العلل لا كل واحدة
على حدة كذلك وبان كون المعرف محمولا انما هو في بعض الماهيات الحقيقية
المعرفة بحسب الحقيقة اما في الكل فلا كالمجنون والبيت ورد عليه بان العلل
ان اخذت مجموعة يكون علة تامة وان اخذت بخلافها يكون علة ناقصة وكل
منهما لكونه مغايرا للمعلول بحسب الذات لا يحمل عليه وبان المعرف على ما قيل
كما يجب ان يكون محمولا كذلك اجزاء المعرف يجب ان يكون محمولا على
المشهور وبانه مخالف لما هو المشهور بين الجمهور من ان المعرف يجب ان
يكون مساويا للمعرف في العموم والخصوص كما هو مذهب المتاخرين
او متحدا قاله في الجملة كما هو مذهب المتقدمين وكون الفاعل هو المحول
والغاية هو حصول المعاني المقصودة تحقيق وكون الاصل الواحد هي
المادة والتحويل هي الصورة على سبيل التشبيه لان الغرض للمادة ليه
ولا صورة له وقد ناقش فيه بالمنع ثم ترك التاء في اربع علامات التانيث
واثباته قيل للتذكير ذكره في شرح اللباب وهو بخلاف ما ذكروه في وضع سوال
الانعكاس في الحاق علامة التانيث من الثلثة الى العشرة بالمذكر دون
المؤنث من ان المعدود المذكر جمع فيكون مؤنثا فيلزم الحاق التاء بعدده
فاذا الحقه لم يلحق المؤنث للفرق بينهما فهذا صريح في ان التاء للتانيث وقال

مطلب ١١٨
في بيان العلل الاربع

صاحب الكشاف في تفسير قوله تعالى ولا هم ينصرون انث ثلثة
انفس علما وبل الشخص واعلم ان ما يتوقف عليه الشيء اما ان يكون
جميعه اولا والاول العلة التامة والثاني اما ان يكون داخلا في المعلول
اولا والاول اما ان يكون منه الاجزاء الذهنية اولا والاول الجنس والفصل
والثاني الصورة والمادة وغير الداخل اما ان يكون المعلول منه اولا جله
اولا منه ولا لاجله والاول الفاعل والثاني الغاية والثالث اما ان يكون
المعلول حالا فيه قائما به اولا والاول الموضوع والمحل والثاني اما ان
يكون المعلول موقوفا على وجوده او عدمه او كليهما والاول الشرائط
والاياب والثاني ارتفاع الموانع والثالث المعدات قوله وبل
بالالتزام على الفاعل يريد به الالتزام العرفي المعتبر عند اهل العربية لعلها
حتى يرد بمكن تعقل التحويل مع الذهول عن الفاعل قوله وحصول المعاني
المقصودة هي الغاية كالجلوس في السرير على ما قالوا وفيه ان الجلوس يحصل
المعاني متاخر فلا يكون علة الا ان يقال المراد تصورها قوله المحمول هو الوضع
ام غيره فان قيل الظاهر ان لم متصلة ولا يقع قبلها الا همزة الاستفهام او
صارت في الاكثر بقي معنى الاستفهام او صارت بمعنى التسوية وهل في الاقل
وبلها احد المستويين والاخر الهمزة على معنى ان كان بلها اسما مفردا كان
ما يلي الهمزة كذلك وان كانت جملة اسمية او فعلية كان ما يلي الهمزة كذلك
وههنا ليس كذلك قلنا يقدر الهمزة في المعطوف عليه والمبتدا في المعطوف
ان عطف الجملة والافلا على ان الرضي قال يجوز المخالفة بين ما ولي الهمزة
وام فتقول عندك زيد ام عمرو وازيد عندك ام في الدار والقيت زيدا
ام عمرا جوازا حسنا كما قال سيبويه لكن المعادلة احسن وجاز كرنامي
وقوع هل قبل ام ظهر انه لا وجه لما قيل على قول الشارح في المحمول هل اي
واقعة ام لانه انما منع قبيل اطلاقات المصنفين ومسامحاتهم في تراكيبهم
قوله قلت الظاهر كل ما يصلح لذلك وهكذا الهيئة التركيبية في المركبات
فانك ترى ظاهرا انها ليست بموضوعة بناء على انها لو كانت موضوعة لمعنى
لما كانت تركيب المفردات بمجرد ارادة معنى تركيبها بل يوقف كل تركيب على موضوعة
وضعه بخصوصه كما في المفردات لكنه ليس كذلك فانا نركب تركيبات مختلفة

مطلب ١١٩
في ام المتصلة وهل والهمزة

قد تقدم في النحو ان الاستفهام انما يدخل على ما هو الجواب
واجيب بانه

مختلفة ولا نعرف ان الواضع وضعها او لا بل ربما نجزم بانه لم يضع هذا
التركيب المخصوص والجواب انا لا نسلم الملازمة وانما يصح اذا كانت الهيئة
التركيبية موضوعة بالشخص وليس كذلك بل هي موضوعة بالنوع الا ترى
ان هيئات تراكيب المفردات تختلف باختلاف اللغات فان تقديم المضاف
اليه على المضاف جائز في الفارسية دون العربية فلولا اعتبار الواضع قواعد
في تاليف المفردات في كل لغة لجاز تاليفها في جميع اللغات على اي وجه يراد
واذا كان وضع الهيئات نوعيا كان لارادة المتكلم مدخل في خصوصيات
التراكيب اذ له ان يطبق تاليف هذه المفردات على قاعدة وان يطبقها
على قاعدة اخرى لكن لم يكن ذلك التاليف مفوضا اليه بالكلية اذ لا بد
من رعاية القواعد العربية قوله في العرف وهو خاص ان لطائفة مخصوصة
وعام ان لطائفة غير مخصوصة والعادة وهي تستقر في النفوس من
الامور المتكررة المعقولة عند الطبايع السليمة يشتملهما وقد يفرق
بينهما باستعمال العادة في الافعال والعرف في الاقوال ثم العرف على نوعين
لفظي كخروابته بقيد لفظا بالفرس وعملي اي العرف من حيث الاستعمال
لا من حيث اللفظ كالحكم فانه لا يقيد لفظا بالمحكوم به وانجب الاستعمال
مخصوص به والمتبادر عند الاطلاق العرف العام كما ان المتبادر من الوجود
الوجود الخارجي قوله في التحقيق هو رجوع الشيء الى محض التحقيق
والثبوت في نفس الامر بحيث لا يشوبه شيء من المباهلة والاخذ بالظن
وما يشبه الحقيقة وليس بمحض حقيقة قوله هو الواضع وههنا
فائدة جليلة وهي ان الوضع اما شخصي ان اعتبر الخصوص في جانب اللفظ
بان يكون مخصوصا وح اما ان يكون الوضع والموضوع له خاصين بان
يتصور معنى جزئيا ويعين اللفظ بازائه كالاعلام الشخصية او يكون ظاهرين
بان يتصور معنى كليا ويعين اللفظ بازائه كعامة النكرات او يكون الوضع
عاما والموضوع له خاصا بان يتصور معنى كليا ويلاحظ به جزئياته ويعين
بهذه الملاحظة الاجمالية اللفظ دفعة واحدة لكل واحدة من تلك الجزئيات
كالمضمرات والموصولات واسماء الاشارات واسماء الافعال والحروف
وبعض الظروف كاين وحيث وغيرها مما يتضمن معنى الحرف فاطلاقها

مطلب ١٢٠
في جواز تقديم المضاف اليه على المضاف
في الفارسية دون العربية

مطلب ١٢١
في بيان العرف والعادة

مطلب ١٢٢
في معنى التحقيق

مطلب ١٢٣
في الوضع

على تلك الجزئيات المخصوصة بطريق الحقيقة ولا يطلق كذلك على تلك
المعاني الكلية ان لم يوضع له وبهذا الوجه امكن تعدد معاني ولفظ واحد
من غير اشتراك وتعدد اوضاع ومن لم يعرف الوضع العام لمعنى خاص
وقع في حبص بيص وقال ان الضمائر واسماء الاشارات موضوعات
لمعان كلية الا ان الواضع شرط ان لا يستعملها المستعمل الا في جزئيات
تلك الكليات ولو صح ما قاله لكان انا وانت وهو مجازات لاضافتها
اذ لا يصح استعمالها فيما وضعت لبهامة المفهومات الكلية ولو كانت
كذلك لما اختلف ائمة اللغة في عدم استلزام المجاز للحقيقة ولما اصح
نفي الاستلزام الى الان يتمسك في ذلك باشلة نادرة واما كون الوضع
خاصا والموضوع له عاما فغير معقول واما نوعي ان اعتبر العموم في جانب
اللفظ وهو قد يكون بثبوت قاعدة دالة على ان كل لفظ يكون بكيفية كذا
فهو متعين للدلالة بنفسه على معنى يفهم منه بواسطة تعيينه له مثل الحكم
بان كل اسم اخره الف او ياء مفتوح ما قبلها ونون مكسورة فهو
للمثنى من مدلول ما الحق باخره هذه العلامة وكل اسم غير المحور جال
وسلمين وسلمات فهو لجمع من مسميات ذلك الاسم وكل جمع عرف
باللام فهو لجميع تلك المسميات الى غير ذلك ومثل هذا من باب الحقيقة
بل اكثر الحقايق من هذا القبيل كالمصغر والمنسوب وعامة الافعال
والمشتقات والمركبات وبالجملة كل ما يكون دلالته على المعنى الهيئة
وقد يكون بثبوت قاعدة دالة على ان كل لفظ متعين للدلالة بنفسه
على معنى فهو عند القرينة المانعة عن ارادة ذلك المعنى متعين لما يتعلق
بذلك المعنى تعلقا مخصوصا ودال عليه بمعنى انه يفهم منه بواسطة القرينة
لا بواسطة هذا التعيين حتى لو لم يثبت من الواضع جواز استعمال اللفظ
في المعنى المجازي لكانت دلالته عليه وفهم منه عند قيام القرينة بحالها
ومثله مجاز يتجاوزه المعنى الاصلي ثم الوضع النوعي ثلثة انواع كالمخ
الاول وضع خاص مع خصوص الموضوع له كوضع اعلام اجناس الصيغ
من فعل يفعل وغيرهما من جميع الهيئات الممكنة الطرفان على تركيب
نوع ل فانها كلها اعلام لاجناس الصيغ الموزونة بها وقد وضعت

وقد لوحظت حين الوضع بعنوان كلي هو ما يطرأ على تركيب فعل فوضع كل
منها وضعا نوعيا في ضمن ذلك العنوان على الجنس ما يوزن به من الصيغ
فالوضع في كل منها خاص مع خصوص الموضوع له وخصوصه لا ينافي
الوضع النوعي لان العموم في الوضع النوعي في جانب اللفظ وخصوص
الوضع انما هو باعتبار الوضع لان مقابله عموم الوضع ولا شبهة ان
ذلك العموم ليس الا باعتبار ملاحظة المعنى حين الوضع على وجه العموم
والثاني وضع عام مع عموم الموضوع له كوضع عامة المشتقات والثالث
وضع عام مع خصوص الموضوع له كوضع عامة الافعال فانها موضوعة
بالنوع بملاحظة عنوان كلي شامل لخصوصية كل نسبة جزئية من النسب التامة
فالموضوع له تلك النسب الجزئية الملحوظة بذلك العنوان الكلي فالوضع
عام والموضوع له خاص فالوضع عند الاطلاق يراد به تعيين اللفظ للدلالة
على معنى بنفسه سواء كان ذلك التعيين بان يفرد اللفظ بعينه بالتعيين
او يدرج في القاعدة الدالة على التعيين وهو المراد بالوضع للماضي في تعريف
الحقيقة والمجاز ويشمل الشخصي والقسم الاول من النوعي المذكورا ولا
فاعلم ذلك فانه ينفعك في مواضع قوله اي مشتق الاشلة منه الاشتقاق
في اللغة اخذ شق الشيء فهو متعد وفي الاصطلاح الى العلم به الى عمله فاعجبا
الى تحديده باعتبار العلم وان اعتبرناه فحيث يحتاج اخذنا الى عمله عرفوه
باعتبار العلل اما تعريفه باعتبار العلل فهو ان يؤخذ من اللفظ ما يناسبه في
التركيب فتجعله دالا على معنى يناسب معنا واما تعريفه باعتبار العلم فهو
ان تجد اي عملك بين اللفظين تناسبا في اللفظ اي في تركيب حروفه الاصول
والمعنى وله ثلثة انواع صغير وهو ان يكون بينهما تناسب في الحروف والترتيب
نحو ضرب من الضرب وكبير وهو ان يكون بينهما تناسب في اللفظ دون
الترتيب نحو جبذ من الجذب واكبر وهو ان يكون بينهما تناسب في اللفظ
المخرج نحو نعق من النهق واذا اطلق يتبادر منه الاشتقاق الصغير ثم الاشتقاق
قيل كما يكون في الاحداث قد يكون في الاعيان كما يستوف ونجر واستجر ونجوهر
ونجسر وهو خلاف القياس سمعيا في الثلاثي المجرد فانه نادر كقولهم بل ابالة
على وزن سكين كناسة اذا اتى في رعية الابل واحسن القيام بمصالحها واما

مطلب ١٢٥
في الاشتقاق من الحروف

واما الحروف فلا يجوز الاشتقاق منه والمشبهة مفعلة من ان التاكيدية غير مشتقة من لفظها والمراد انه موضوع لان يؤكد بان كذا قال صاحب الكشاف وقال الكمال الدبوسي في شرح المشارق لو قيل انها اشتقت من لفظها بعد ان جعلت اسما لكان قولا واعترض عليه من وجهين الاول انه لابد من دليل على ان الاشتقاق لا يجوز من الحروف والثاني انه لا معنى للاشتقاق الا الاتيان بحرف لفظ في لفظ للدلالة على اشتماله على معناه وهو متحقق فيما نحن فيه والثالث ان اهل العربية قالوا التسويف مشتق من سوف وهو حرف اجماعا واجيب بان الدليل على ان الاشتقاق لا يجوز من الحروف اتفاق بعض النحويين على ان اصل المشتقات المصدر واتفاق بعضهم على اصلها الفعل والاقائل بكون الحرف اصلا وقولهم التسويف مشتق من سوف معناه كونه ماخوذا منه ومثله قول بعض العربية المضارع مشتق من الماضي وفيه بحث لانه يقتضي عدم جواز الاشتقاق في غير المصدر والفعل قوله واقرب الى الضبط قرب يجي من باب علم فيكون متعديا بنفسه نحو قوله تعالى ولا تقربوا مال اليتيم وقد يجي من باب حسن فيكون لازما فلا يستعمل الا بمن بمعنى الى وقد اطرد استعمالهم افعل التفضيل من قرب بالى للملابسة بهم في اول الوهلة التباس من العلة بمن التفضيلية عند عدم التفضيلية او تعلق من في جر بمعنى واحد بعامل واحد حيث لا يصح الامدال عند وجودها مثل مررت بزيد بعمرو مع ذلك وذلك باطل وقوله تعالى اقرب للتقوى اللام فيه للاختصاص يعني غناء نحو مررت بزيد صلة القرب وهي من في الفعل والى في افعل التفضيل المستغل بمن كدفع الالتباس ذكره الثقاني في حواشي الكشاف نعم يخدش الوجه الثاني قوله تعالى كلوا من ثمره اذا اثمر وقولهم من ثمرة رزقا وقولهم مررت بزيد بارض كذا فان توهم هذا التعلق ثابت فيها للفهم الا ان يقال ان ما ذكر نكتة والنكتة لا تطرد واستعماله بالى في حالة الاضافة ودخول اللام مع عدم التوهم للاطراد ووجه الفصة في الاول تعلق الظرف الاول بالمطلق والثاني بالمقيد ذكره صاحب الكشاف وهكذا تعبير امثاله مثل فوكك اكلت من بستانك من العنب قوله والعذرة وهي بضم العين ما يعتمد عليه قوله واجيب ماخوذ من اجاب القلادة اذا قطعت سمي

مطلب ١٢٧
في تسمية الجواب جوابا

الجواب جوابا لقطعه كلام القائل قوله وتاخير الفعل عن نفس المصدر هذا جواب عن سوال مقدر تقديره ان يقال اذا سلمتم كون الفعل متعديا فلا يلزم ان يكون مشتقا منه والا لزم كون الفعل متاخرا فاجاب بقوله وتاخير الفعل اه قوله فتامل ولعل الكوفيين يقولون ما ذكرتم من ملاحظة الذات والصفات ليس بحجة لنا او نحن نقول على طريق القياس كما انه اصل في الاعلال بالاتفاق فليكن هو ايضا اصلا فيما فيه اختلاف وعلى هذا لا يرد علينا اعد ونعد ونعد اذ ليس فيها جهة الاختلاف والكلام فيه جهة اتفاق وجهة اختلاف فنقيس المختلف فيه على المتفق عليه فامر المحقق بالتامل فان هذا القياس مع الفارق وان جعل احدهما اصلا في محل والاخر في محل اخر اولى بغاية للتعادل قوله واعلم ان مرادنا بالمصدر هو المصدر المجرد لان المصدر المزيد فيه مشتق من الفعل وفيه التعليل بقوله لموافقته اياه بحروفه ومعناه نظرا لان موافقة المصدر المزيد فيه الفعل بالحرف والمعنى ممنوعة لان حروف المصدر ازيد من حروف الفعل ومعنى المصدر الحدث فقط بخلاف معنى الفعل فان معناه الحدث مع الزمان ولو سلم فليكن المصدر المجرد مشتقا من الفعل بهذه العلة بل هو اولى بها من المزيد فيه لان حروفه مساوية لحروف فعله وان اريد ان المصدر المزيد فيه مشتق من المصدر المجرد لموافقة اللفظية مشتقية فلو قيل ان المراد الموافقة في اصل الحروف وح يستقيم قلنا ان اصل حروف الاكرام مثلا هو بعينه الكرم فيكون بالحقيقة الكرم موافقا للاكرام وهو باطل وبالجملة المعنى الثاني ولى بالارادة من المعنى الاول وان اورد عليه هذه المناقشة فتامل لا يقال ذكر بعض شروح العروض ان الفعل بقسميه المزيد مشتق من المصدر المزيد والمجرد من المجرد والمفهوم من كلام الشارح اشتقاق الكل من المجرد لان مادتهما واحد لان اشتقاق المصدر المزيد من المصدر المجرد اشتقاق الفعل المزيد من المصدر قيل لا قاعدة كلية مقتضية لوجوب اشتقاق فعل من كل مصدر وقيل اذا اشتمل الثلاثي على معنى المزيد وزيادة يشتق من المزيد كالتقدير بمعنى التقدير والوجه من المواجهة والبرج من التبرج بمعنى الظهور واليم من التيمم كذا في حواشي الكشاف وذكر في حاشية تفسير القاضي لمولانا خسرو وقيل لفظة من اتصالية كما في قوله عليه السلام انت مني بمنزلة هرون

مطلب ١٢٦
في مجيء قرب متعديا ولازما

مطلب ١٢٦
في من الاتصالية

من موسى عليه السلام اى هما من جنس واحد يجمعهما الاشتقاق من اصل
واحد ومن خطاء صاحب الهداية فى قوله الوجه مشتق من المواجهة حيث
جعل اللائى مشتقا من المشعبة والامر بالعكس فهو مخطئ لان معنى
الاشتقاق ان يتنظم الصيغتان فصاعدا معنى واحدا وفى هذا توقيت
بان يكون المشتق منه ثلاثيا وقد قال العلامة صاحب الكشاف اشتقاق
اليم من اليم لان الناس يقصدونه للاشتقاق واشتقاق البرج من التبرج
والجن من الاجتنان لاستتارهم من العيون وهذا لان غرضهم من ذلك الاشتقاق
بيان حقيقة تلك الكلمة فجاز ان يكون المشعبة اشهر واقرب الى
الفهم من اللائى كما فى الضمائر فصح ذكر الاشتقاق لايضاح معنى
وان لم يكن المشعبة اصلا له وحاصله ان الاشتقاق ههنا ليس على طبق
اهل الصرف وصاحب الهداية انه ليس بمخترع فى اطلاق الاشتقاق على
المعنى المذكور بل مقلد لامام العربية تابع له ومنه وفق وقال الكل فى الاشتقاق
الصغير واما فى الاشتقاق الكبير وهو ان يكون بين كلمتين تناسب فى
اللفظ والمعنى فهو جائز فقد اخطأ بين الاشتقاقين منه عند نقد اذ لا
نقل فيه عن ائمة العربية وغلط فى تفسير الاشتقال الكبير فان ما ذكر
انما يكتفى فى الاشتقاق الاكبر وفى الكبير لا يكفى التناسب فى اللفظ والمعنى
بل لا بد من الاشتراك فى الحروف الاصول بلا ترتيب اشار اليه الشريف فى شرح
الكشاف ذكره ابن كمال باشا فى حواشى الهداية **قوله** والكل مشتق منه
اما بواسطة قال الشريف الجرجانى فى شرح الكشاف ومعنى قولهم ضارب
مشتق من ضرب انه مشتق من مصدره وانما اختار واصيغة الماضى تنبيها
على الحروف المعتبرة فى الاشتقاق فان بعض المصادر كالخروج والقبول تحل
على حروف لا يعتبر فيه **قوله** ويجوز الجواز قد يستعمل بمعنى الامكان
الذاتى وقد يستعمل بمعنى الاحتمال العقلى وقد وصى الشيخ فى الشفاء
بالمحافظة على التمييز بينهما واشار الى الذى نشاء منه عدم التمييز خلل كثير
وفى حاشية التلويح للقرمى الجواز يطلق على ستة معان احدها مباح
والثانى ما لا يمتنع شرعا سواء كان واجبا او مندوبا او مكروها والثالث
ما لا يمتنع عقلا واجبا او راجحا او متساوى الطرفين او مرجوحا والرابع

١٢٩
مطلب
فى اطلاق الجواز على معان
محصله

والرابع ما استوى الامران فيه شرعا كالمباح او عقلا كفعل الصبى
ما يشك فيه شرعا او عقلا والمشكوك اما بمعنى استواء الطرفين او بمعنى عدم
الامتناع والجواز الشرعى من هذه المعانى هو الاباحة ويجوز ان يكون
وجه اختياره الاخذ بمذهب ابى جعفر فانه جمع بين قولين منه قال ان بعض
الامثلة مشتق من الفعل كالشيخ عبد القاهر وابى على وغيرهما وقولنا
قال انه مشتق من المصدر **قوله** وبخوذلك يجوز جره عطفا ان يكون معطوفا
على الملتى ويكون ذو من قبيل المحول عليه ويرادبه مثله تحويل الاسم المذكر الى المؤنث
ويجوز نصبه على ان يكون معطوفا على تحويل الاسم ويرادبه تحويل المعلوم الى
المجهول والغائب الى المتكلم والمخاطب **قوله** وهذا اقرب اى التوجيه الثانى
اقرب الى الحق من الاول لان مذهب الكوفى غير ملتفت اليه **قوله** اوان يرجع فى
الصحاح الاولان للين والجمع اوتة كرمان وآزمنة ورجع يكون متعديا مثل تاب
فلع ومصدره يجى رجعا ولازما يجى مصدره رجوعا ورجعى **قوله** فى بيان تقسيم
التقسيم ان يضم الى مفهوم كلى قيود مخصوصة بجامعها اما متقابلة او غير متقابلة
ليحصل بانضمام كل قيد اليه قسم منه فلا بد وان يكون مشتركا بين اقسام بخلاف
الترديد فانه لا يستلزم اشتراكا كما فى المنفصلات وقد يجرى فى الجزئيات
الحقيقية كما فى الحمليات الشبيهة بها كقولك زيد اما ان يكون قائما او
قاعدا وههنا فائدة وهى ان الترديد الانفصالى لا يشتبه بالتقسيم فانه دائر
بين القضايا بحسب صدقها وتحققها فى نفس الامر وكذا لا يشتبه بالترديد
الحملى اذا كان متعلقا بجزئى حقيقى او بكلى مسور اما ان يتعلق بكلى غير مستور
فانه يشتبه به الا يرى ان العدد اما زوج او فرد يحتمل التقسيم والحمل والعرف
انه اذا قصد به الحمل كان بالحقيقة قضية حكم فيها باحد الامرين على ما صدق
عليه مفهوم العدد الا انه اهمل فيها السور ولو سورت لم يخرج عن كونها حملية
مشبهة بالمنفصلة واذا قصد به التقسيم براد بالعدد مفهومه ويعتبر انضمام
كل من الامرين الى ذلك المفهوم ليحصل به قسم فلا يكون قضية فى الحقيقة
بل فى الصورة واذا قصد الحكم باحد القسمين على ذلك المفهوم او بانقسام
اليهما فقد خرج عما هو حقيقة التقسيم فصار قضية طبيعية على قياس ما
عرف فى العرف والتعريف الحقيقى الكاسب للتصور واما التعريف

١٣٠
مطلب
فى الاوان والرجع

١٣١
مطلب
فى بيان التقسيم والترديد

اللفظى فالمقصود به التصديق دون التصور ثم الترديد لا يكون الا بين المعانى
المختلفة فلا يقال المراد بالانسان الحيوان الناطق او الحجر وقد يقال قد يقع الترديد

مطلب ١٣٢
فى لفظ الفعل بالكسر والفعل بالفتح

بين المعانى الغير المختلفة لفائدة سد باب كلام الخصم لئلا يكون له مجال الى قسم
وان كان بعيدا فى الواقع وعند العقل قوله ثم الفعل بكسر الفاء اه قال الشريف
فى حاشية شرح المفتاح الفعل بفتح الفاء هو المصدر حقيقة وبكسرها اسم
لا مصدر حقيقى بل الحاصل من المعنى المصدرى وقال الشارح فى المطول الفعل
الفعل بكسر الفاء للفظ والحدث واعترض عليه بان الذى للحدث هو الفعل
بالفتح لا غير والفعل بالكسر الاسم كما صرح به الشارح فى غير هذا الكتاب وصرح
به الجوهرى ايضا واجيب بان هذا انما يراد لو كان المراد بالحدث هو مدلول
مصدر فعل يفعل وانما المراد الضرب مثلا فتدبر فان قلت فلم عطف اى شئ
قوله ثم الفعل قلت على محل اسم ان فان قلت العطف على محل اسم ان المفتوحة
غير جائز سواء كان قبل مضى الخبر او بعده قلت ان هذه مكسورة حكما وان
كانت مفتوحة لفظا لوقوعها موقع مفعولى اعلم على الاصح ويجوز ان يكون
عطفا على متوهم اى الاسم اما ثلاثى واما رباعى ثم الفعل وهذا سايغ شايع

مطلب ١٣٣
فى تصحيح الثلاثى والرباعى

قوله اما ثلاثى واما رباعى وهما بضم التاء الاولى وقيل انهما واو والراء
شاذ ان لانهما منسوبان الى ثلثة واربعة والقياس ان يقال ثلاثى
واربعى بفتح الياء الاولى وقيل انهما منسوبان الى ثلاث وربع الذين
لا يكون فيهما خلط ما هو مذهب سيبويه ولو بنى الامر على مذهب غير سيبويه
فيهما مجازان من قبيل الاستعمال فى هذا المعنى لانه تكلف وهكذا الخماسى
والسداسى قوله حروفه الاصلية ثلاثة او اربعة فيه اشارة الى رد ما
يقال يجوز ان يكون الفعل ثنائيا نحو صن وبع واما نحو هما لان الحروف
الاصلية فيهما ثلثة قوله اذ لم يبن منه الخماسى ولا الثنائى اما الثنائى
فلان الاصل فى كل كلمة ان يكون على ثلثة احرف حرف يبتدا بها وحرف يوقف
عليها وحرف يكون واسطة بين المبتدا والموقوف عليه اذ يجب ان يكون
المبتدا متحركا والموقوف عليه ساكنا فلما تنافيا كرهوا مواليتهما فقصلوا
بينهما فان قلت المتوسط لا يخلو من ان يكون متحركا او ساكنا وايا ما كان
يلزم التنافى مع احدهما قلت لما جاز الحركة والسكون على المتوسط نظرت

من حيث هو متوسط فلا يتحقق التنافى لعدم وجوب شئ مع الحركة والسكون
واما الخماسى فلكثرة تعرفه لانه يتصل به الضمير المرفوع المتصل ويصير كالجزء منه
بدليل اسكان ما قبله فالخماسى فيه كالسداسى فى الاسم وهو مرفوض قياسيا
وكلمة اذ لمجرد التعليل كما ذهب اليه جماعة منهم ابن هشام وقيل لظرف زمان يستفاد منه التعليل من قوة الكلام لا من اللفظ
ولا معنى للظرفية ههنا واما كلما حيث وحين فاستعملتا لمجرد التعليل

مطلب ١٣٤
فى كلمة اذ وحيث وحين

بواسطة وقوعها موقع اذ قوله بشهادة التتبع والاستقراء بقول قرون
البلاد قروا وقريها واستقريتها اذا تتبعتها يخرج من ارض الى ارض كذا فى الصحاح

مطلب ١٣٥
التتبع والاستقراء

فالاستقراء عطف تفسير للتتبع وان كان بالواو قليلا تقتضى المغايرة وهو
غير المفسر واما بالفاء فقيل يجوز وقيل لا يجوز ذكره فى حواشى الكشاف
قوله ولم يمنع الخماسى فى الاسم اى جوز وانى الاسم رباعيا وخماسيا للتوسيع
ولم يجوز وا سداسيا لخروجه عن الاعتدال ولئلا يتوهم انه كلمتان اذ الاصل

مطلب ١٣٦
فى اعراب ايا ما كان

كما ذكرنا ان يكون على ثلثة احرف قوله وايا ما كان فايا نصب على انه ضرب كان
وما زائدة وفاعله مستتر راجع الى الفعل وقد يقال هو منصوب بمضمر يفسره
الظاهر قوله لانا نقول الفعل الذى هو مورد القسمة اعم فان قيل العام لا يتحقق الا

مطلب ١٣٧
فى تحقق العام فى ضمن الخاص

فى ضمن الخاص فيلزم المحذور قلنا فرق بين ارادة مفهوم العام وبين تحققه فانه لا يلزم
من عدم تحققه ولا يلزم من عدم تحققه الا فى ضمن الخاص عدم ارادته الا فى ضمنه
بل يجوز ان يلاحظ مفهوم العام ويراد منه حيث هو مع قطع النظر عما هو فى
ضمنه وقد يقال الحكم بان العام لا يتحقق الا فى ضمن الخاص انما يصح فى الامور
الخارجية فان الانسان مثلا لا يوجد فى الخارج الا فى ضمن فرد من افراده مع انه
يوجد فى الذهن مجردا عن خصوصيات الافراد واما الموجودات الذهنية
فليس كذلك لان العام يتحقق هناك فى ضمن الخاص تارة ومتجردا عنه اخرى
وفيه بحث لان تحقق العام فى الخارج هو حصوله فيه بنفسه وذلك لا يكون الا
فى ضمن الخاص وليس علما به وتحققه فى الذهن انما هو حصوله فيه بصورته
التى هى علم به وكذا الحال فى العام الذهنى فان له تحققا فيه بنفسه وليس
علما به وهذا بالنسبة اليه كالوجود الخارجى بالقياس الى ما يوجد فى الخارج
وتحقيقا بصورته التى هى علم به وهذا بالقياس اليه كالوجود الذهنى

للموجودات الخارجية فالعام سواء كان خارجيا او ذهنيا له تحققان تحقق حصوله بنفسه ولا يكون الا في ضمن فرد من افراده وتحقق هو حصول بصورته وذلك قد يكون مجردا عن خصوصيات الافراد الا ان كلا حصولي الذهن لما كان في ضمن امر تشبه احدهما بالاخر قوله فان المراد به مطلق الفعل لا يقال ذكر في بعض شروح المنار ان بين مطلق الامر والامر المطلق فرقا واضحا فان الاول عبارة عما صدق عليه الامر والثاني عن الامر الخالي عن القرينة وبينهما بون بعيد فكذا مطلق الفعل والفعل المطلق لانا نقول هذا الفرق لا يطرد ذكره في شرح المغني قوله لانه اما ان يكون باقيا الضمير فلانه راجع الى كل واحد فصحة الحل اما بتقدير مضاف في الثاني على ما هو الاولى كما قال صاحب المغني اذا احتاج الكلام الى حذف مضاف يمكن تقديره مع اول الجزئين ومع ثانيهما فتقديره مع الثاني اولى اى اما ذوان يكون او في الاول اى حال كل واحد واما بتاويل ان مع الفعل بالمصدر والمصدر بالوصف اى كائن كما صرحوا به في قوله تعالى وما كان هذا القرآن ان يفترى وقوله تعالى وما كان هذا ثم يعودون لما قالوا حيث حيث قالوا ان التقدير ما كان افتراء بمعنى مفتري وان المعنى ثم يعودون للقول بمعنى المقول فهمن لفظ الظهار وقد نص ابن هشام على هذا الفائدة في الباب الثاني من مغني اللبيب واشار البيضاوي في تفسير قوله تعالى ولا تنكحوا ما نكح حيث قال ما مصدرية على ارادة المفعول من المصدر وصاحب الكشاف في تفسير قوله تعالى فاصدع بما تؤمر ون حيث قال اى امركم بمعنى مامور كم على ان ما مصدرية لكن قال التفتازاني في جعل ما مصدرية والمصدر بمعنى المفعول اى لما مور به بمعنى المامور به قليل جدا وانما كثر في صيغة المصدر وكلام ابي البقا حيث قال في قوله تعالى حتى تنفقوا مما تحبون يجوز عندي على كون ما مصدرية والمصدر في تاويل اسم المفعول يقتضي عدم تجويز ذلك بغير اي على وكذا قول بعض شراح القاضي ان الباب في اصله ليس بقياسي وانه في المصادر الحقيقة لانه من باب الاقتصار واما الفعل المصدر بما وان تطويل فلما عدل عن صريح المصدر الى الفعل بما سلم ان ليس الاقتصار مطلوبا وفيه نظر وقال ابو حيان في تفسير قوله تعالى فاصدع بما تؤمر والصحيح ان ذلك لا يجوز ورد عليه في الحواشي السعدية لتفسير القاضي بان هذه دعوى صرح النحاة بخلافها

مطلب ١٣٨
في مطلق الفعل والفعل المطلق ومطلق الامر والامر المطلق

مطلب ١٣٩
في اصلاح الكلام الى حذف المضاف

مطلب
في تاويل ان مع الفعل بالمصدر

وقال في بعض شروح الكشاف ذكر المحققون من النحاة ان ما هو في حكم شيء لا يلزم ان يكون مثله من جميع الوجوه ولذا قال صاحب الافلية في بحث لام كي امتناع وقوع المصدر ضرا عن الجثة لعدم كونه دالا على فاعل وزمان والفعل المصدر بان يدل عليهما فيجوز الاخبار به وان لم يجر بالمصدر مع ان الفعل المصدر بان في حكم المصدر والصورة معتبرة عندهم فان قيل قوله اولا يدبره اولا يكون ففيه حذف المعطوف وابقاء العاطف وهو باطل صرح به في معنى اللبيب وغيره قولهم الفعل هذا ام لا لانا اصله ام لا يفعل قلنا المحكوم عليه بالبطلان عند محقق النحاة حذف المعطوف وحاله من المتعلق ان كان لا جزءه والمحذوف هنا جزءه لا نفسه فلا يرد شيء من مثل قوله تعالى والذين تبوؤا الدار والايمان وقول الشاعر رجحنا الحواجب والعيونا وقول الاخر علفتها تبنا وماء باردا وقولهم اشتريته بدرهم فصاعدا لان المحذوف في الجميع هو المعطوف بدون المتعلق قوله وكل واحد منهما اما سالم او غير سالم قال البهشتي في شرحه لقائل ان يقول لو قال كل واحد منهما اما سالم او غير سالم وكل واحد منهما اما مجرد او مزيد فيه لكان اولى لان تحقق المزيد فيه سالما او غير سالم متوقف على زيادة حرف من حروف اليوم تنساه على اصله وزيادة الشيء على الاصل فرع وجود الاصل وفيه نظر فتامل قوله والامثلة نصر وعدا كرا وعداه وهذا كقول السكاكي وهي المصدرات الاعلام المبهمات ولا بد من الواو الجامعة ولهذا في بها ابن الحاجب حيث قال وهي المفردات والاعلام اه وصاحب اللب حيث قال حروف العطف الفاء والواو وقال فعال الغلوب صبت ولمنت اه لانهم صرحوا فيما كان المبتدا متعددا حقيقة والخبر متعددا لفظا نحو زيد اكل يديه تجئ واخرى لاعدائه غائصة بان حكم هذا القسم ان لا يجوز ترك العطف فيه لان المبتدا في تقدير الفك والفصل اى احدى يديه كذا والاخرى كذا وقال الرضي ونحو هما عالم وجاهل لا بد فيه من الواو لان المبتدا مفكوك في التقدير اى احدهما عالم والاخر جاهل وقال الشريف في حاشيته عليه مراده تصوير الفك لا انه من قبيل العطف فيما بين الجمل وكذا قولهم هم عالم وجاهل اى بعضهم عالم وبعضهم جاهل فقول المحقق الشريف ترك العاطف بين

مطلب ١٤٠
في جواز حذف المعطوف وابقاء العاطف

مطلب ١٤١
في جواز تعدد الخبر

مطلب ١٤٢
فيما اذا كان المبتدا في تقدير الفك لا بد من الواو والعاطفة

مطلب ١٤٣
في ترك العاطف بين الاخبار

الاخبار تنبيها على ان المجموع بحسب الحقيقة خبر واحد للاقسام كانه قيل اقسام
المعرفات هذه الاشياء وقوله اما ما يقابل منه ان الخبر اذا تعدد لفظا
لتعدد المبتدا حقيقة او حكما وجب الواو بين الفاظ الخبر فلم يلتفت اليه
المص لان اشعار العاطف باستقلال كل خبر على حدة اظهر الا ترى ان تركه
الواو في جملة ما مضى اولى منه ادخاله الذي جوزه ابو علي ليس على ما ينبغي على انه
قد صرح في تعليقاته على التلويح بخلاف ما ذكره حيث قال انهم يقولون في جملة
ما مضى ان ضمير المبتدا ليس في شيء منها والا لزم التناقض بل في المجموع حيث
هو مجموع وان اردت ان تعبر عن ذلك المجموع بلفظ واحد قلت مرقانهم
اعتبروا المتعدد في صورة المتحد حكما والفرق بالواو وعدمه لا يجدي نفعا
لدلالة الواو على تاكيد امر الاتحاد وهو الجمعية وفي حاشية شرح العضد
حيث قال وفي مجيء الصفات هكذا مردودة اشعار بالاستقلال لان تقديم
الخبر اعني قوله وفي مجيء اه ظاهر في الحصر وقال المحقق ابن كمال باشا منه انه
لا اشعار في الواو باستقلال كل خبر على حدة وكذلك اثره واحكمه او عليها
عند القصد الى الاشعار المذكور على ما اعترف به الشريف حيث قال في بحث
تنكير المسند اليه من شرح المفتاح واختار او على الواو اشعارا بانه كل واحد
من الثلاثين كاف في التنبيه على ما ذكر ولا يخفى ما فيه وقد صرحوا بان كلا من
العطف وتركه يحتمل كلا من الاستقلال وعدمه والتعيين الى القرائن وبهذه
النكتة وبملاحظتها صح القول تارة بان العطف مشعر بالاستقلال والاخرى بان
تركه مشعر بعدمه الاستقلال وما قيل من ان الوجه ان يجعل ما ذكر من قبيل حذف
واو العطف على نمط قوله تعالى وجوه يومئذ ناعمة وهو معطوف على وجوه
يومئذ خاشعة وقولك اشتريت ما بين الموضع الفلاني الى دار عمرو والى
دار خالد بحذف الواو فقد رد بان حذف حرف العطف بابه الشعر بل قيل
انه غير ثابت والايات التي يدل ظاهرها على ذلك تحتمل وجها اخر كما فعله
ابن هشام في مغني اللبيب وحاكى ابو زيد من اكلت خبزا لحما تمرا وحاكى ابو
الحسن من اعطه درهما درهمين ثلثة فقد قيل على بدل الاضراب ذكره في المغني
ولك ان تقول الاستدلال بما ذكر تمسك بالظاهر المفيد للظن الكافي في
مباحث الالفاظ فلا يقدح فيه الاحتمالات البعيدة على ما قاله الشريف

مطلب في ان لا مانع من العطف وتركه يحتمل كلا من الاستقلال وعدمه

مطلب في وجوه حذف واو العطف

مطلب في تجاهة الدليل الظاهر المفيد للظن في مباحث الالفاظ

الشريف في موضع من شرح المفتاح وقال في موضع اخر منه والدليل الظاهر
يكتفى به في مباحث الالفاظ وقال علاء الدين في حاشيته والتمسك بالاول
ابعج يكفي في مباحث الالفاظ سيما في التنزيل وان حذف العاطف سائغ
شايع في مقام التعديد وابن رجح ايضا جوزه في التلويح وقال الكرماني في
شرح البخاري قد جوز بعض النحاة حذف العاطف اذا قام قرينة عليه وفي جمع
الشروح للبزدوي حذف العاطف قرينة جائزة عند صاحب التيسير وقول
الدماميني ان حذف العاطف ليس بمقيس ممنوع قوله من حروف العلة فان
قيل قد صرح الادباء ان جمع الكثرة يتناول ما فوق العشرة لا الى نهاية بلا قرينة
وما دونه الى الثلثة بقرينة وهي العدد والحروف جمع كثرة اطلقت على ما دونه
بلا قرينة قلنا جمع الكثرة يطلق على ما دونه الى الثلثة من غير قرينة لما قال صاحب
التلخيص من انه لا فرق بين جمع القلة والكثرة في الاطلاق على الثلثة الى العشرة
من غير قرينة وانما الفرق في الاطلاق على ما فوق العشرة من غير قرينة حيث يصح
اطلاق جمع الكثرة على ما فوق العشرة دون جمع القلة وقولهم جمع الكثرة يطلق
على العشرة الى ما لا نهاية له لا يلزم منه ان لا يصح اطلاقه على الثلثة الى العشرة
اذ هو مسكوت عنه لشهرة كون اقل كل جمع للقلة كان او للكثرة ثلثة وقد اجمعوا ان
العشرة داخل في القلة فقول ابن كمال باشا في شرح التنقيح جمع الكثرة يراد به كل عدد
فوق تسعة وقول صاحب التلخيص وقولهم جمع الكثرة يطلق على العشرة ليس
على ما ينبغي فان قيل ما اوزان جمع القلة والكثرة قلنا اوزان القلة كل جمع مصحح
مذكرا كان او مؤنثا وافعل لفعال افعلة وفعلة من المكسر وزاد الفراء فعلة
وبعضهم افعلاء والكوفيون فعلا بضم الفاء وكسرها والكثرة ما عداها وظاهر
كلام اللباب مشعر بان جمعي التصحيح للقلة مطلقا سواء كان معرفا او منكرا والمذكور
في كتب القوم انهما انما يكونان للقلة اذا كانا منكرين واما المعرف باللام فقد قال
بعض النحاة الجمعان يشتركان بين القلة والكثرة وذكر بعض المحققين من النحاة
ان الظاهر انهما مطلق الجمع من غير نظر الى القلة والكثرة ثم المذكور في كتب القوم انه
قد يستعار احدهما للاخر من استعمال الدليل في الكثير وعكسه وبقي ههنا فائدة
نفيسة وهي انه اذا لم يات للاسم الا بناء القلة كرجل في الرجل او بناء الكثرة
كرجال في الرجل فهو مشترك بين القلة والكثرة ولك ان تقول الجمع المضاف

مطلب في اوزان القلة والكثرة

مطلب في استعارة واستعمال الدليل في الكثير وعكسه

قد يكون للجنس فيشمل القليل والكثير وللعهد لان الاضافة كاللام في كونها للجنس
والعهد والاستغراق صرح به الشريف في بحث تعريف المسند منه وانتي المطول
فاندفع به اعتراض بعض الفضلاء على ما قاله القاضي البيضاوي في تفسير
قوله تعالى اصلها ثابت وفرعها في السماء يجوز ان يريد فرد منها على الاكتفاء
بلفظ الجنس لاكتسابه الاستغراق من الاضافة بان مثل غلام زيد لا يستغرق

مطلب ١٤٩
فان اكثر استعمال العناية في ارادة المعاني من الالفاظ

قوله ونعني في صناعة التصريف قال زين العرب في شرح المصابيح اكثر
استعمال العناية في ارادة المعاني من الالفاظ يقال فلان عني بما تكلم بهذا
المعنى ومثله الارادة انما قال هكذا لان السالم في صناعة النحو ما ليس
في آخره حرف علة ويظهر اثر الخلاف في نحو زيد فانه سالم عند النحويين
وغير سالم عند العرفيين ثم السالم اخص من الصحيح مطلقا عند بعض العرفيين
ومنهم المصنف لان الصحيح ما سلمت اصوله من حروف العلة وان وجد التحرك
والتضعيف في احدها والسالم ما سلمت اصوله منها ايضا كما ذكر الملخص
ههنا وعند بعض العرفيين لا فرق بينهما ومنهم صاحب المراح لان الصحيح
والسالم عندهم ما ليس في اصوله حرف علة وتضعيف وهمزة كما ذهب
صاحب المراح قال صاحب القرينة انما قال نعني ولم يقل اعني مع انه مفيد
للحق لانه يفهم منه الخلاف ايضا بين اهل العرف ثم قال وفيه نظر لان ذلك
لو كان المفهوم المخالف معتبرا وليس كذلك افول نص ابن كمال باشا في غير
موضع من كتبه ان المفهوم معتبر في الروايات والقيود والخلاف انما هو

مطلب ١٥٠
في اعتبار المفهوم المخالف في التعليقات والقيود

في النصوص وصدر الشريعة في باب المهر بانه لا خلاف في ان التخصيص بالذكر
في الروايات يدل على نفي الحكم عما عداه وقال في شرح الاصبكتي نقلا عن
شيخه لان التخصيص يدل على نفي ما عداه في العقليات وفي متفاهم الناس
وفي الروايات وقال في شرح المنار العلماء قالوا التخصيص في الروايات يوجب
نفي الحكم عما عداه وصرح في العناية وغاية البيان في فصل العلماء وقالوا التخصيص
الجنايات من كتاب الحج ان التخصيص يدل على النفي بالاتفاق وهكذا صرح
صاحب المفتاح في صيغة الاستغراق فان قيل لما اعتبر المفهوم في غير النصوص
دونما ظنا لان التخصيص لو لم يكن للنفي لما كان له فائدة اخرى بخلاف كلام
الرسول عليه السلام فانه عليه السلام اوتي جوامع الكلم فلعله قصد فائدة لم يدركها

مطلب ١٥١
في معرفة تعريف المفهوم وشرائطه

الا بري ان الخلف قد يستفيد من كلام عليه السلام احكاما وفوائد لم يبلغ
اليها السلف بخلاف امر الرواية فانه فلما يقع التفاوت فيه ثم القائلون
وعرفوه بان يكون المسكوت عنه مخالفا للمنطوق في الحكم ولا حاجة نفيا
واثباتا وشرطوا لسان لا يظهر اولوية المسكوت عنه عن المنطوق في الحكم ولا مساواته
المنطوق في الحكم حتى لو ظهر اولويته او مساواته ثبت الحكم في المسكوت عنه
بدلالة نص او قياس ولا خرج المنطوق مخرج العادة ولا يكون للكشف او المدح
او الذم او التاكيد ولا يكون المنطوق سؤال او حادثة ولا تقدير جهالة او
خوف او غير ذلك مما يقتضي تخصيصه بالذكر وبالجملة ان لا يظهر لتخصيص
المنطوق بالذكر فائدة غير نفي الحكم عن المسكوت عنه وسموه الى مفهوم اللقب
وهو نفي الحكم عما لم يتناوله اسم الجنس او العلم منعه الجمهور وقال به ابو بكر

مطلب ١٥٢
في اقسام المفهوم

الدقاق وبعض الحنابلة والاشعرية والى مفهوم الصفة ولا يراد النعت بل كل
قيد في الذات نحو سائمة الغنم والى الواحد وظرف الزمان والمكان وغيرها قال
به الشافعي ومالك واحمد والاشعري والى مفهوم الشرط وهو اقوى من مفهوم
الصفة ولذا قال به كل من قال بمفهوم الصفة لانه صفة معنى وبعض من لا يقول
به كالكرخي وابي الحسن البصري وعبد الجبار من المعتزلة وابن شريح من الشافعية
والى مفهوم الغاية وهو اقوى من مفهوم الشرط لقوة دليل يخصص ولذا قال به كل من
قال بمفهوم الشرط وبعض من لم يقل به كالقاضي ابي بكر وعبد الجبار قال صاحب البدائع
هو عندنا منه قيل الاشارة الا المفهوم ولعل هذا هو المحل الكلام التلويح في بحث العام
والترجيح ان مفهوم الغاية متفق عليه والى مفهوم الاستثناء فانه يفيد حكما للمستثنى
مخالفا لحكم المستثنى عند جمهور الشافعية واكثر منكر المفهوم والى مفهوم اللقب
القاضي ابو بكر والقرافي وجماعة من الفقهاء الى انه ظاهر في الحصر وان اصل التعريف انما يفيد
والى مفهوم العدد والمذهب الى القول بمفهوم العدد والفعل بنفيه مرويان عن مشايخنا
كما اشار صاحب الهداية اليه في جنايات الحج والى مفهوم الحصر ويراد به عرفا النفي
عن الغير ويحصل بتصرف في التركيب كتقديم ما حقه التاخير من متعلقات الفعل والفعل
المعنوي والخبر وتعريف المسند والمسند اليه والمراد به بعض انواعه وهو ان يعرف المسند
بحيث يكون ظاهرا في العموم سواء كان صفة او اسم جنس ويجعل الخبر ما هو اخص منه
بحيث المفهوم سواء كان علما او غيره مثل العالم زيد والرجل بكر والكريم في العرب

وصديق خالد ولا خلاف في ذلك بين علماء المعاني تمسكا باستعمال الفصحاء ولا في عكسه ايضا مثل زيد العالم حتى قال صاحب المفتاح المنطلق زيد وزيد المنطلق كلاهما يفيدان حصر الانطلاق على زيد الا ان اعتبار ائمة الاصول غير اعتبارهم فانهم يبحثون عن احوال التركيب من حيث افادتها خواص يختلف باختلاف المقامات والاعتبارات ليختاروا ما اختاروه ولما اختاره بعض **قوله** والالف يعني الحرف الهوائي الممتنع الابتداء لعدم قبول الحركة وابن جني يرى ان اسمه لا وانه الحرف الذي يذكر قبل الياء وعند عد الحروف وانه لما لم يمكن ان يلفظ به في اول اسم كما في خواتم اذا قيل صاد وجيم توصل الى اللفظ اليه باللام كما توصل الى اللفظ بلام التعريف بالالف حين قيل في الابتداء الغلام ليتعاطى وان قول المتعلمين لام الف خطاء لان كلامنه اللام والالف قد مضى ذكرهما ليس الغرض بيان كيفية تركيب الحروف بل سرد اسماء الحروف البسائط ثم اعترض على نفسه بقوله الى النجم اقبلت من عند زياد كالحرف تخط رجلاه بخط مختلف يكتبان في الطريق لام الف واجاب بانه لعلة تلقاه من افواه العامة لان الخط ليس له تعلق بالفصاحة **قوله** قل ربع وامثال ذلك لا يكاد يقع في بذكر مثل هذا اذا قصد التعميم فلا حاجة الى قوله وامثال ذلك لانا نقول مثل ذلك للاشارة الى تكثير الامثلة اسلوب شائع قال المحقق ابن كمال باشا وسائر شراح المفتاح في قوله كنحو الجمع بين اداتي التمثيل اشارة الى كثرة الامثلة ومنه بهذا التعميل قول صاحب التوشيح كالعين مثلا فلا وجه لما قال المحقق ابن كمال باشا كانه غافل عن ان الكاف للتمثيل وقد قيل فائدة لفظ مثلا في مثله تاكيد ارادة التمثيل وان الكاف في مثله قد يكون مخلا كما قيل في قولهم المضعف المطلق كالنار **قوله** وكذا ما ابدل من حروفه الصحيحة حرف علة كصفادي وتعالى اصلهما صفادع وتعالب جمع صفدع وثعلب وسادى وثالى في سادس وثالث **قوله** واشار بقوله تقابل اه الى تفسير حروف الاصول ليس المراد من قوله الى تفسير حروف الاصول ان معرفة الزائد والاصلي موقوفة على المقابلة بالفاء والعين واللام لان مقابلة الاصول بها موقوف على معرفة الاصول لا محالة فلو توقف معرفة الاصول لزم الدور بل المراد انه اذا علم الاصول الزوائد بطريق من الطرق مثل ان يقال الحرف الاصلي ثابت في سائر تصاريف الكلمة بابرها

مطلب ١٥٣
في كون الحرف الالف حرفا صوائيا

مطلب ١٥٤
في فائدة كلمة مثلا

مطلب ١٥٥
في معرفة الاصول والزوائد

باسرها لفظا كبقاء حروف الغرب في متصرفاته او تقديرا كعين قلت وبعت فان الواو ساقط في بعضها ولم يعتبر لافظا ولا تقديرا كواو قعود فقد في قعد ثم اريد تعليم المتعلمين واطلاعهم على الاصلي والزوائد وجب ان يقال اذا وزنا لفظا فما كان في مقابلة الفاء والعين واللام فهو اصلي وما ليس كذلك فهو زائد **قوله** لكن ينبغي ان يستثنى الزائد في مختصر الصحاح قولهم ينبغي لك ان تفعل كذا من افعال المطاوعة يقال بغاه فانبغى وفي شرح الكشاف للطيبي روى عن صاحب الكشاف انه قال في كتاب سيبويه كل فعل فيه علاج باتي مطاوعته على الانفعال للغرب وطلب وعلم وما ليس فيه علاج كعدم وفقد لا ياتي في مطاوعته الانفعال البتة وقال القاضي البيضاوي معنى وما ينبغي له وما يصح ويتسهل له وقال ابن الحاجب ما ينبغي بمعنى لا يستقيم عقلا كقوله تعالى وما ينبغي للرحمن ان يتخذ ولدا ذكره الطيبي وفي حد علم ما فيه علاج نظر وتقدير اد من لفظ ينبغي كل ما يراد من لفظ لا ينبغي لا يحل ذكره في فتح القدير وحواشي التلويح ثم ان الاستثناء وشقيقه من ثنيت فلانا عن الامر اذا صرفته عنه والمستثنى مصروف عن المستثنى منه او شقيق من ثنيت الشيء اذا ضاعفته فسمي الاستثناء لان الاول مضاعف بالثاني فان كان مثبتا كان مضاعفا بالنفي وان كان منفيا كان مضاعفا بالنفي بالاثبات وفي الاصطلاح اخراج الشيء من الشيء بالا او ما في معناها فعلى قوله يستثنى الزائد اه يخرج الزائد المكرر للتضعيف كالراء في كرم واحمر او للالحاق كالباء في جلبب من حروف الاصول لان الزائد لها حكم حكم الاصلي في التغيير وليس باصلي اما في التضعيف فللتنبيه على اراده وتكرير ما قبلها اصل فقصدوا التنبيه بوزنها بما قبلها على ان غالبتهم بالثاني جي بالاول فوجب التعبير عن الثاني بما عبر به عن الاول واما في الالحاق فلان غرضهم بالزيادة جعل الكلمة على مثال باب موزونها في ذلك الباب اصل كدحرج في باب فعلل مثلا حرفا راد ولو في الزنة ان يشبهط على ذلك الغرض وانما ترك الاستثناء المشهورة وقيدنا الزائد بالمكرر لا يقابل بالفاء والعين واللام لكن تركه لظهوره **قوله** والى ان الميزان هو الفاء والعين واللام وانما فك تركيبه ليمكن جعله وزنا للمتحركات بالحركات المختلفة من نحو ضرب وعلم وحسن **قوله** لانه اعم الافعال

مطلب ١٥٦
في استعمال كلمة ينبغي

مطلب ١٥٧
في اشتقاق الاستثناء ولغته واصطلاحه

مطلب ١٥٨
في تاويل لفظ الاعم

يحتمل معنيين ابعدهما انه لا اعم منه كالاشياء بمعنى انه لا اعم منه وان كان له
مساو والثاني انه اعم من الجميع وهو الظاهر فقول الراغب جعل لفظ عام في الافعال
كلها وهو اعم من فعل بنا في كلا معنييه الا ان يقال اراد نفي اهميته فعل وفيه بعد
لا يخفى **قوله** لخفته اي لخفة فعل لان الفاء حرف رخو يجري فيه النفس حال
خروجه عن مخرجه بخلاف الجيم فانه حرف شديد يحتبس فيه النفس عند خروجه
عن مخرجه **قوله** وللجمي جعل بمعنى اخر اعلم ان جعل يجي في لغة العرب لمعان
بمعنى الخلق كقوله تعالى وجعل الظلمات والنور اي خلق وبمعنى التصيير
كقولك جعلت ثوبا اسود اي صيرته اسود وبمعنى التسمية كقوله تعالى
واجعلوا الملائكة الذين هم عباد الرحمن اناثا اي سموهم وبمعنى اخذ شرع
كقولك جعلت الشيء اي اخذته وشرعته وبمعنى اوجب كقولهم جعلت
للعامل كذا وكذا وبمعنى القى كجعلت بعض متاعي على بعض وبمعنى بعث
كقوله تعالى وجعلنا معه اخاه هرون وزيرا وبمعنى قال كقوله تعالى
واجعلوا لله اندادا وبمعنى بين كقوله تعالى انا جعلناه قرانا وبمعنى ايجاد
شيء من شيء وتكوينه منه قوله تعالى جعل لكم من انفسكم ازواجا وبمعنى الحكم
بالشيء على الشيء حقا كقوله تعالى وجاعلوه من المرسلين او باطلا كقوله تعالى
ويجعلون لله البنات وبعضهم يدرج بعض هذه المعاني في بعض **قوله** ولما
فيه من حروف الشفة والوسط والحلق وهي المخارج الكلية والافضل كل حرف
مخرج مخالف لمخرج الاخر والا لكان اياه اعلم ان هذا وجه مستقل لاختصاص فعل
للوزن ولا ينافيه شمول غيره اياها لكن اذا طلب لهذا الوصف مرجح على نحو علم
جعل الوجه الاخر مرجحا كعلمه على نحو جعل واما اذا طلب المرجح على فعل فيحصل
كثرة الاستعمال وفتح العين منها لان فعل من باب فتح وعلم من باب علم

قوله واما الثلاثي المجرد كلمة اما حرف شرط وتفصيل كلام مجمل وتوكيدا ما بشرط
فدليل لزوم الفاء بعدها لا يقال قد استغني عنها في قوله فاما القتال لا القتال لديكم
لانا نقول هو ضرورة كقوله من يفعل الحسنات الله يشكرها ولا يقال قد حذفت
في التنزيل في قوله تعالى فاما الذين اسودت وجوههم اكفرتم لانا نقول الاصل
فيقال لهم اكفرتم فحذفت القول استغناء عنه بالمقول فتبعته الفاء في الحذف
ورب شيء يصح تبعا ولا يصح استقلالا كالحاج عن غيره يصح عنه ركعتي الطواف

في كون اما للشرط وتفصيل الكلام مجمل

الطواف ولو صح احد عن غيره ابتداء لم يصح على الصحيح وقال بعضهم ان فاء
جوابه اما لا يحذف في غير الضرورة اصلا وان الجواب في الاية فذوقوا العذاب
والاصل فيقال لهم ذوقوا فحذف القول وانقلبت الفاء الى المقول وما ذكرناها
اعتراض واما التفصيل فغالب حالها وقد يترك تكرارها استغناء بذكر
احد احد القسمين عن الاخر او بكلام يذكر بعدها في موضع ذلك القسم الاول
نحو قوله تعالى فاما الذين امنوا بالله واعتصموا به فسيدخلهم في رحمة منه وفضل
اي واما الذين كفروا بالله فلهم كذا وكذا والثاني نحو قوله تعالى فاما الذين في
قلوبهم زيغ فيتبعون ما تشابه منه ابتغاء الفتنة وابتغاء تاويله اي واما غيرهم
فيؤمنون به ويكلون معناه الى ربهم ويدل على ذلك والراسخون في العلم
يقولون امنا به كل من عند ربنا وكانه قيل واما الراسخون فيقولون قيل والصحيح
انه لا يلزم ذكر المتعدد لا لفظا ولا تقديرا لصحة ان يقال اما انا فقد قلت كذا
فسكت ولوره دهاني اوائل الكتب وقد ياتي تفصيلها في نفس المتكلم من الجمل واما
ما في وافع الاسئلة والتوبيخات المقدرة فتفصيل المجمل السامع لا المتكلم
والكلام ذكره علاء الدين البسطامي في شرح اللباب وقد ياتي لغير تفصيل اصلا
نحو اما زيد فمنطلق واما التوكيد فقل من ذكره ولم ار من احكم شرحه غير الزمخشري
فانه قال فائدة اما في الكلام ان يعطيه فضل توكيد يقول زيد ذاهب فاذا
قصدت توكيد ذلك وانه لا محالة ذاهب وانه يصدر الذهاب وانه منه
عزيمة قلت اما زيد فذاهب ولذلك قال سيبويه في تفسيرها كان من شيء فزيد
ذاهب وبهذا التفسير دخل بفائدتين بيان كونه توكيدا وانه في معنى الشرط
قوله وينافيه التمثيل اه اجيب عنه بان قيد السالم في بعض النسخ فكانه
من الناسخ وبان المراد بجرد التمثيل بما فيه حرف الحلق مع قطع النظر عن سكونه
وعدمها فلا منافات وفيه شيء كعدم انحصار حرف الحلق فيه **قوله** لرفضهم الابتداء
بالساكن لان الحرف المنطوق به اما معتمد على حركته كباء بكرا او على حركة مجاورة
كميم عمرو او على ما قبله بجري مجرى الحركة كباء دابة وصاد هو بصة فمتى فقد هذه
الاعتمادات تعذر التكلم دليله التجربة ومن انكر ذلك فقد انكر العيان وكابر
المحسوس وبعضهم جوزوا الابتداء بالساكن على ما هو مختار السكاكي لان اللفظ
بالحركة انما يحصل بعد اللفظ بالحرف وتوقيف الشيء على ما يحصل بعده محال

وتجوز بعضهم الابتداء بالساكن

وجوابه منع انها بعده بل هي معه والا لامكننا الابتداء بالحرف من غير الحركة وانه محال والمراد بالابتداء الاخذ في النطق بعد الصمت لا الاخذ في النطق بعد الصمت لا الاخذ في النطق بالحرف بعد ذهاب الذي قبله كما تخيله بعضهم حتى التزم وقوع الابتداء بالساكن لكن قال الشريف في حواشي الكشاف والحق جوازه ومن قال بامتناعه لا يسمع منه الا حكايته عن لسانه واذا استقرئت لغة العجم وجدت فيها الابتداء بالساكن المدغم لا سيما في لغة الجوارم الا انه غير واقع في لغة العرب **قوله** لئلا يلزم التقاء الساكنين قيل بهذا لا يخلو عن دور فالاولى ان يقال لاستلزام سكونه اختلاط الابنية **قوله** وبهذه جارية في كل اسم او فعل بكسر العين وعينه حرف حلق شرط لجريان اللغات الاربع في كل ما كان على فعل بكسر العين كون العين حرف حلق اذ عند انتفاء هذا الشرط يجري الثلث منها فقط اذ لا يجوز اتباع الفاء للعين لعدم قوة العين لعدم كونها حرف حلق يقال علم علم ولا يقال علم بكسرتين كذلك يقال كتف كتف ولا يقال كتف بكسرتين وكل اسم على فعل ما عينه حرف حلق يجوز تسكين عينه وفتحه كشهر وشهر ونهر ونهر وشعر وشعر ونحر ونحر الا في مثل نحو فانه لا يجوز فتح عينه لانه يؤدي الى اعتلال لامه فترك على سكونه **قوله** فان كان ماضيه على فعل مفتوح العين فمضارعه يفعل اه فان قيل قد صرح الادباء ان ان لكونه تعلق امر بغيره في الاستقبال لا يكون كلمة جملته الا فعلية استقبالية وههنا ليس كذلك قلنا نعم لكن قد يخالف ذلك لفظا للنكتة كما يأتي غير الحاصل في معرض الحاصل لقوة الاسباب او لكون ما هو للوقوع كالواقع او للتفاؤل او لاظهار الرغبة في وقوعه نحو ان ظفرت بحسن العاقبة على الخطاب والتكلم فان الطالب اذا عظمت رغبته في حصول امر يكثر تصوره اياه فربما يخيل اليه حاصلا فيعبر عنه بلفظ الماضي وانما قلنا لفظا لان الجملتين ان جعلت كلتاهما او اخيرهما اسمية او فعلية ماضوية فالمعنى على الاستقبال حتى ان قولنا ان اكرمتني الان فقد اكرمتك امس معناه ان تعتد باكرامك اياي الان فاعتد باكرامي اياك امس **وقوله** تعالى وان يكذبوك فقد كذبت رسل من قبلك ومعناه لا تحزن واصبر فقد

مطلب ١٦٢
في مجيء فعل بكسر العين وفيه حرف حلق على اربع لغات

مطلب ١٦٣
في بيان ان الشرطية

فقد كذبت رسل من قبلك **وقوله** تعالى الا تنصروه فقد نصره الله اذ اخرجه الذين كفروا معناه ينصره من نصره قبل ذلك **وقس** على هذا فقد ما ينا سبك المقام ولكن قد يستعمل ان في غير الاستقبال قياسا اذا كان الشرط لفظ كان اذ قد نص المبرد والزجاج على ان ان لا تقلب كان الى معنى الاستقبال وذكر كثير من النحاة انه اذا اريد بقاء معنى الماضي مع ان جعل الشرط لفظ كان كقوله تعالى ان كان قميصه قد من قبل الآية دلالة كان على المضي لتمحضه له لان الحدث المطلق الذي هو مدلوله يستفاد منه الخبر فلا يستفاد منه الا الزمان الماضي وكذا اذا جيء بان في مقام التوكيد مع واو الحال لمجرد الوصل والربط ولا يذكر جزاء له نحو زيد وان كثر ماله بخيل وعمرو وان اعطاها بالتيمم وفي غير ذلك قليلا كقول ابي العلاء فيا وطني ان فاتني بك سابق من الدهر فلينعم لساكنك البال لظهور ان المعنى على المضي دون الاستقبال ثم كون هذه الواو للحال مذهب الزمخشري وعليه الجمهور وقال الجرجاني انها للعطف على محذوف وهو الشرط المذكور وقال بعض المحققين من النحاة انها اعتراضية وهو ما ينوسط بين اجزاء الكلام متعلقا به معنى وقد يجيء بعد تمام الكلام **قوله** اي اعانه اه اعلم ان هذا اللفظ في هذه المعاني بالاشتراك اللفظي واما بان يكون في اللعانة حقيقة وفي الاصابة والرزق مجازا فان نفرت الغيث في الارض يلزمها اصابته اياها وتحريك قواها النامية واحداث نضارتها ونضرة الله تعالى العبد يلزمها ايصال الرزق اياها وحفظه واراده الملزوم في الصورتين غير معقول كما لا يخفى فاريد اللازم فيهما **قوله** ونفر الغيث الارض الغيث المطر وغاث الغيث الارض اصابها وربما يسمى النبات والمسحاء غيثا **قوله** وضرب مثلا كذا اي بين قال البيضاوي وضرب المثل اعتبار له من ضرب الخاتم اذا طبعه وقيل شيء على آخر وقال الراغب الضرب ايقاع شيء على آخر وليتصور اختلاف الضرب مؤلف بين تفاسيره كضرب الشيء باليد والعصا والسيف ونحو بها ضرب الدرهم اعتبار الضربه بالمطرقة والضرب في الارض الذهاب فيها فهو ضربها بالارجل وضرب الخيمة بضرب اوتادها بالمطرقة وتشبيها بضرب الخيمة قال الله تعالى ضربت عليهم الذلة اي التحقتهم الذلة التحاق الخيمة

مطلب ١٦٤
في معاني اللعانة

مطلب ١٦٥
في معاني ضرب

وقال المطرزى فى المغرب قال الفقهاء فلان يضرب بالثلث يأخذ منه شيئا بحكم ما لهذا الثلث فلا وجه لما قيل الاشبه ان يكون فى الرق والتبين حقه وفى السير مجازا والحقيقة محتمل احتمالا مرجوحا والمثل فى الاصل بمعنى النظير يقال مثل ومثل و مثل كشبه وشبه وشبيه وقال الراغب النظير اخص من المثل واصله المناظرة كانه ينظر كل واحد منهما الى مناصبه فيناديه وقال الطيبى المثل اعم الالفاظ الموضوعة للمشابهة لان الند يقال لما يشاركه فى الجوهر فقط والشبه فيما يشاركه فى الكيفية فقط والمساوى فيما يشاركه فى الكمية فقط والشكل فيما يشاركه فى العدد والمساحة فقط والمثل عام فى جميع ذلك ثم نقل فى العرف الى القول السائر كمثل مضربه بمورده ولم يستروا ولم يجعلوا ذلك القول مثلا الا اذا خص بنوع من الغرابة ولذا لم يغيروه مما ورد عليه وقال الميدانى يجتمع فى المثل اربعة لا يجتمع فى غيره من كلام ايجاز اللفظ واصابة المعنى وحسن التشبيه وجودة الكناية فهو نهاية البلاغة ثم استعير للصفة والحال اذا كانت عجيبة الشان وفيها غرابة وضرب المثل انما يصار اليه لكشف المعنى المتمثل له ورفع الحجاب عنه وابرازه فى صورة المشاهدة المحسوس ليساعد فيه الوهم العقل ويصالحه عليه لان المعنى الصرف انما يدركه العقل مع منازعة من الوهم لان من طبعه ميل الحس والاستيناس عند ادراك المعانى الكلية فاذا تمثل المعنى الكلى فاذا تمثل المعنى المعقلى بصورة محسوسة ادعن له وانقاد وقبل المراد ولهذا اكثر التمثيل فى كلام البلغاء والحكماء والانبياء وفشى فى الكتب الالهية **قوله** اذا كان عين فعله او لامه فان قلت لم لم يعبروا بوجود حرف الحلق فى الفاء قلت لان الفاء يكون ساكنا نحو امرأ، مر فلا يلزم الثقل ولان الساكن كانه المبت فلم يعد له عن الاصل **قوله** وجب يجب بالفتح فى الماضى والكسر فى الغابر والحاء المهملة اذا رفع صوته بالبكاء ونجب البعير ايضا ينجب نجابا اذا اخذه السعال ويحتمل ان يكون نحت بالتاء اذا برأ، وهو ايضا من باب ضرب وقطع على ما نقله الازهرى **قوله** وجاء يجئ ويجوء ايضا مجيئا وجيئة كصيحة وجيئة كشيعة وهى اسم ايضا على ما فى القاموس وعلى ما فى المختصر هى اسم للغيروفى المصباح واستعمل جاء لازما ومتعديا بنفسه وبالباء تقول جئت شيئا حسنا اذا فعلته وجئت زيدا فأتيت

مطلب ١٦٦ فى المثل والنظير والشبيه والمساوى والشكل

مطلب ١٦٧ فى اصل ضرب المثل

مطلب ١٦٨ وفى لغة نجب بالباء الموحدة وفى التاء المثقوطة بنقطتين من فوق

مطلب ١٦٩ فى استعمال جاء متعديا ولازما

اذا ثبت اليه وبه جئت اذا احضرته وقد يقال جئت اليه على معنى ذهبت اليه وجاء الغيث اذا نزل وجاء امر السلطان اذا بلغ وقد يجئ جاء بمعنى تقرير الشئ على صفة نحو ما جاءت حاجتك فيل هذه الكلمة اول ما اشتهرت من قول الخوارج لابن عباس رضى الله تعالى عنهما حين اتاهم من قبل على رضى الله عنه يستدل منهم الرجوع الى الحق واجيز تعدية هذا الى غير هذا المثل فقيل ومنه قولهم جاء البر قفيزين ومنع جعل قفيزين حالا وزيد بان ليس المقصود الاخبار عن البر بالمجئ انفسه حال كونه متصفا بهذه الصفة بل حصوله على هذه الصفة **قوله** ومتى انتفى الشرط اه كلمة متى من الظروف الزمانية المتضمنة للشرط الجازم للفعل وقد يكون خبرا والفعل الواقع بعده مبتدأ على تنزيله منزلة المصدر كقولك ما ابهاه متى يصير مستعلا اى صيرورته مستعلا فى اى زمان وقد يجئ بمعنى من كقولهم اخرجها متى كمه وبمعنى فى فى قولهم وضعته متى كمى اى فى كمى وبمعنى وسط وقد يجئ بمعنى من كقولهم **قوله** اى حروف الحلق ستة وقيل هى سبعة وهو مذهب سيبويه وابى الحسن ستة منها ما ذكروا وواحدة اخرى منها الا لكن لم يعتد بها لعدم اصالتها فى غير الحرف والاسم الغير المتمكن على ان الالف والهمزة حرف واحد عند المحققين والحق ما ذكره الشيخ ابو على بن سينا فى رسالته فى مخارج الحروف وصفاتها وهو ان المخرج الاول هو الحرف وهو اسفل الحلق ويخرج منه ثلاثة احرف الالف والواو الساكنة المضموم ما قبلها والياء المكسور ما قبلها ويسمى هذه الحروف المد واللين والهوائية والجوفية وقال مكى وزاد غير الخليل معها الهمزة لان مخرجها من الصدر وهو يتوصل بالجوف قلت الصواب اختصاص هذه الحروف الثلث بالجوف دون الهمزة لانها اصوات لا يعتمدن على مكان حتى يتصلن بالهواء بخلاف الهمزة **قوله** لان مخرجها اقصى الحلق وانما سميت هذه الحروف حلقية لان مخرجها الحلق ومخرج الحرف هو المكان الذى ينشاء منه ذلك الحرف والحرف صوت معتمد على مقطع محقق او مقدر ويختص بالانسان وضعا وعرفه ابن سينا، بانه هيئة عارضة للصوت بها يمتاز صوت عن صوت اخر مماثله فى الحدة والثقل تمييزا فى المسموع قيل ولو كان مثل عنة فى الصوت مما تسمع كما اشار اليه الشارح فى شرح المقاصد انتقض به تعريف الحرف

مطلب ١٧٠ فى كون متى من الظروف وكونه بمعنى من وفى

مطلب ١٧١ فى اختلاف حروف الحلق ستة او سبعة

مطلب ١٧٢ فى تعريف الحرف

وقيل الحرف لا العارض ولا المعروض بل مجموعهما وهذا انسب بمباحث
العلوم العربية والصوت قيل ماهية وانيته عنيتان منه البيان وبعضهم
عرفوه منهم من قال انه جسم خاص من الاجسام ومنهم من قال انه اصطكاك
اجسام صلبة ومنهم من قال القرع والقلع ومنهم من قال تموج ذلك الهواء
والكل منظور فيها ذ لاشيء منها بمسموع وكل صوت مسموع وذكر المعبري
الصوت هواء متموج من تصادم جسمين وفيه نظر وقال الحكماء هو كيفية
تحدث في الهواء بسبب تموج ذلك الهواء الذي هو صدم بعد صدم
وسكون بعد سكون فالسبب القرع الذي هو الامساك بعنف والقلع
الذي هو الانفصال بعنف بشرط مقاومة المقروع المقارع والمقلوع
للقالع وقول القسطلاني في لطائف الاشارات ان الصوت هو الحاصل
من دفع رية الهواء المحتبس بالقوة الدافعة فيتموج فيصدم الهواء الساكن
فيحدث الصوت من قرع الهواء المندفع عن الرية تعريف الصوت الخارج
من الفم عند اراي الحكماء وقال رحمه الله والذي عليه اهل الحق ان الصوت
كيفية تحدث تجصص وخلق الله تعالى من غير تاثير لتموج الهواء والقرع
والقلع كسائر الحوادث ومعرفة المخرج بان سكنه ويدخل عليه همزة الوصل
وينظر ابن ينتهي الصوت فحيث انتهى الصوت فثمه مخرجه الا ترى انك
تقول اب وتسكت فتجد الشفتين قد اطبقت احديهما على الاخرى

والهواء في هذا الترتيب اما جوف باقية بناء على ما قيل من ان حروف الهجاء
والحروف المعنوية نحو في وعلى واشباهها كلها مؤنثات سماعية واما جميع
باقي بناء على كون تانيث الحروف باعتبار التاويل باللفظة او الكلمة على ما قيل
وعدم التاويل وقال المحققون من الادباء ان فاعلا صفة اذا كان في غير
ذوي العقول يجمع على فواعل قياسا مطردا وسره ان الجمع فيما لا يعقل من المذكر يجري
مجرى المؤنث فيمن يعقل وقال ابن مالك في شرح الكافية الشافية لفواعل
في فاعل صفة لمذكر ما لا يعقل كنجم طالع وطود راسخ وجبل شامخ في شواذ ينظر
نص عليه سيبويه وغلط كثير من المتاخرين فحكم على مثل هذا بالشذوذ
فلا وجه لما قال الشارح في التلويح من ان العوارض جمع عارضة على انه
جعل سماعا واما فوارس فلانه شيء لا يكون في المؤنث فلا يخاف فيه اللبس

١٧٢ مطلب في الجوف والحروف المعنوية منها

١٧٣ مطلب في ان فاعلا اذا كان صفة لغير ذوي العقول جمع على فواعل قياسا

اللبس واما هوالك فانما جاء في المثل يقال هالك في الهوالك فيجري على
الاصل لانه قد يجيء في الامثال ما لا يجري في غيرها واما نواكس فقد جاء في ضرورة
الشعر ومنه هناتيين فسادما قيل وشذ فوارس وهوالك ونوالس
في جمع فارس وهالك ونالس على ما ويل فرقة ذكر ابن كمال باشا في شرح
الهداية ثم في الترتيب خلاف الشرح حيث قدم الحاء المهملة على العين المهملة
ولكن حيث قدم الخاء المعجمة على العين المعجمة قوله ثم استشعر اعتراضا الى قوله

١٧٥ مطلب في الفاء في السؤال على الاعتراض

فاجاب اي اضمر الاعتراض واوى اليه بتصريح الجواب او كناية باعتبار ما قولهم كتشوف
فلان فوفه اي اضمر والجواب يستعمل في السؤال فاطلاق السؤال على الاعتراض مرشحة
او كناية باعتبار ان فيه معنى الاستفسار قوله الى بابي شاذ مخالف للقياس اي
سواء كان وجوده قليلا او كثيرا لانهم قالوا المراد بالشاذ في كلامهم ما يكون
بخلاف القياس غير نظر الى قلة وجوده وكثرته وقد يفرق بين الشاذ والنادر

١٧٦ مطلب في الفرق بين الشاذ والنادر والضعيف

والضعيف ان الشاذ هو الذي يكون وقوعه كثيرا لكن يخالف القياس والنادر
هو الذي يكون وقوعه قليلا لكن على القياس والضعيف هو الذي لم يتصل حكمه
الى الثبوت فتامل فان قيل كيف كان ابي بابي شاذا مخالفا للقياس وقد قال
في المطول ان ابي بابي وعور واستحوذ وقط شعره قال وما وما اشبه ذلك
ليست من المخالفة في شيء لانها كذلك ثبت من الواضع فهي في حكم المستثناة فكما
قال القياس كذا الا في هذه الصور اجيب بان كون هذه الامثلة من الشواذ
المخالفة للقياس بالنظر الى القياس السابق في الاعتبار فلا بناء في جعلها مندرجة
تحت القانون المتاخر فتدبر واعلم كما ان عند الفقهاء قياسا واستحسانا
كذلك عند البلغاء قياس واستحسان فجميع ما جاء على خلاف الاصل على وجه
الاستحسان قوله وهو وارد في فصيح الكلام فان قيل قد صرح في الباب الثامن
في القاعدة الثامنة من مغني اللبيب ان اسم التفضيل اذا اضيف الى معرفة مفردة
كما اذا اضيف اليها كل اي لا يقال اللام للاستغراق فيفيد العموم لانا نقول السيد زيد
افضل الرجل وان اريد ذلك علما انه قد تقرر ان ما يضاف اليه افعل التفضيل يجب كون
لامه للجنس فقط فقول شارح مختصر الوقاية تصحيحا لقوله اقوى الذريعة
جعل اللام للاستغراق ليس بصحيح ولا يقال ايضا اللام زائدة فكان مضافا الى
نكرة مفردة لانا نقول فيه بعد لا يخفى اجيب بان المضاف محذوف والتقدير

١٧٧ مطلب في ان اسم التفضيل اذا اضيف الى معرفة مفردة وكذا الفعل كل واي

١٧٨ مطلب في ان القياس وعدم الاستحسان ما قالوه عند البلغاء وكثيرا ما عند الفقهاء

افصح افراد الكلام كما في قولهم وجه زيد احسنه اي احسن اعضائه لكن
قوله كما لا يضاف اليها كل واي ينتقض بقوله تعالى كل الطعام كان حلا لبني اسرائيل
وبقوله عليه السلام كل الطلاق واقع الا طلاق المعتوه وبقوله عليه السلام كل ذلك
لم يكن في حديث ذي اليدين وبقول الشاعر قد اصبحت ام الخيار تدعى على ذنبا كله
لم اصنع وايضا ينتقض بتلك الامثلة قولهم لفظية كل ان دخلت على المعرفة
اوجب عموم اجزائها او المراد في كل منها الافراد وبحديث ابي موسى قالوا يا رسول الله
اي الاسلام افضل وحديث عبد الله بن عمرو بن عاص اي الاسلام خير وبقولهم
اي بغداد اطيب وقد يجاب عن الانتقاض الثاني بمنع كلية هذا القول واجاب
تاج الدين السبكي في شرح منهاج البيضاوي عن الاية والحديث الاول ان اللام
فيها للجنس والمعرف الجنسي في المعنى كالنكرة وبهذا جواب عن اشكال اسم
التفضيل ايضا لو لاعدم سماع زيد افضل الرجل والجواب عن الحديث الثاني بالنكر
ان اسماء الاشارة والضمائر على ما في حواشي شرح العضد حكمها حكم مشار اليها
ومرجعها في العموم والخصوص والمشار اليه ههنا متعدد وكذا المرجع اليه
لكون تنوين ذئبا للتكثير او للعموم بقرينة المقام ولانه اسم جنس يقع
على القليل والكثير كذا ذكره السيرافي وقال في فصول البدايع مرادهم ان الكل
الداخلة على المعرفة يوجب العموم الافرادي في اجزائها بتقدير مرة منكرة والمعنى
في قولهم كل الرمان ماكول كل جزء من اجزاء الرمان ماكول والجواب عن الثاني هو الجواب
عن افعل اي في دوي الاسلام واي في فصاله واي في دورها وبقي ههنا بحث وهو
ان فصاحة الكلام خلوصه عن ضعف التاليف وتنافر الكلمات والتعقيد مع فصاحتها
ولا شك ان هذا المعنى مما لا يقبل التشكيك والاتصافات بالزيادة والنقصان
كالعدم والطلوع والغروب فلا يتصور فيه افعل التفضيل الزائد في الفصاحة
مع الشركة ويمكن ان يجاب عنه بحمل الافصح على الابلغ او الاخفاء في تفاوت
البلاغة بالزيادة والنقصان وبحمله على التجريد عن المعنى التفضيلي وتاويله
بالوصف كما يدل عليه قوله في الجواب في كلام فصيح وبهذا جواب عن اشكال
الاضافة ايضا ولكن ذلك مشروط بان يكون مجردا عن الامور الثلثة اللام
والاضافة ومن مع كونه سماعيا يجب النقل فيه عن ائمة اللغة عند غير المبرد على
ما صرح به الرضي فان قيل على التجريد ما فائدة صيغة التفضيل قلنا فائدتها المبالغة

تقدير مع

١٨٠ مطلب قال ان الكل الداخل على المعرفة يوجب العموم الافرادي

المبالغة وادعاء الزيادة فليحفظ هذا فانه ينفع جدا قوله للقياس اي للقانون
المستنبط بتتبع تراكيب البلغاء قوله دون الاستعمال اي دون وضع الواضع
يقال هذا اللفظ مستعمل اي موضوع بازاء المعنى ويقال هذا مهمل اي غير
موضوع بازاء المعنى فالمراد به الوضع من قبيل اطلاق الملزوم وارادة اللازم
كذا قيل اعلم ان معنى دون في الاصل ادنى مكان من الشيء يقال هذا دون ذاك
اذا كان احط منه قليلا ومنه تدوين الكتب لانه ادناء البعض من البعض ودونك
هذا اي خذه من ادنى مكان منك ثم استعير للتفاوت في الاحوال والرتب
فقيل زيد دون عمرو في الشرف ثم اتسع فيه واستعمل في كل تجاوز حد وتخط
حكم الى حكم ولا خفاء في انه سقط بالاتساع المذكور قيد التفاوت والانحطاط
على ما صرح به الشريف وقيل بمعنى قدام في الاصل وقول الشريف في تفسير قوله
تعالى وادعوا شهداءكم من دون الله ان دون يستعمل بمعنى قدام الشيء
بين يديه مستعار من معناه الحقيقي الذي يناسبه اعني ادنى مكان من الشيء
يا باه كلام صاحب الكشاف في الاساس حيث ذكر مجيء دون بمعنى قدام
ولم يعده من المجاز لان دابه في الكتاب المذكور تفصيل المعاني المجازية عن
المعاني الحقيقية بتصويرها بقوله ومن المجاز وجيء بمعنى بعد وبمعنى عند
وفي القاموس هو فوق ونقيضه وبمعنى الشريف والخسيس وبمعنى الامر
والوعيد وبمعنى القرب وبمعنى امام ووراء وبمعنى غير قوله وقسم يخالف القياس
دون القياس لا يقال كيف يكون قسما من الشاذ وهو عندهم ما يخالف القياس
كما يشير اليه تفسير السابق حتى يصير ثلثة اقسام لانا نقول لفظ الشاذ
يطلق كثيرا على النادر ايضا ثم معنى مخالفة الاستعمال قلته وذكر المخالفة
على سبيل المشاكلة وهي ذكر الشيء بلفظ غيره لوقوعه في صحبته وصحبة ضده
على ما ذكره الشارح في شرح الكشاف في قول بعضهم في جواب من قال انك
لبسيط الشهادة انها لم يجد منه وقوعا محققا او مقدرا فالاول كقوله
قالوا اقترح شيئا نجد لك طبخه قلت اطبخوا لي جبة وقميصا والثاني نحو قوله
تعالى صبغة الله هو مصدر مؤكد لامنا بالله اي تطهر الله لان الايمان يطهر
النفوس والاصل في ذكر التطهير بلفظ الصبغ ان النصارى كانوا يغمسون
اولادهم في ماء اصفر يسمونه العودية ويقولون انه تطهير لهم فعبر عن الايمان

١٨١ مطلب في معاني لفظ دون

١٨٢ مطلب في المشاكلة

١٨٣ مطلب في ذكر التطهير بلفظ الصبغ

بالله بصيغة الله للمشاكلة لوقوعه في صحبة صيغة النصارى تقديرا بهذه الفرقة
الحالية التي هي سبب النزول من غسل النصارى اولادهم في الماء الاصفر
ولا يلزم ان يكون المشاكلة بالنظر الى السابق فان السكاكي صرح بالمشاكلة
في قوله تعالى يد الله فوق ايديهم ثم لا شك ان المشاكلة من قبيل المجاز والعلاقة
فيها التقارب في الخيال كما حققه في فصول البدايع لا الوقوع في الصحبة
كما هو المشهور لان العلاقة مصححة للاستعمال الذي به الوقوع في الصحبة
ومقدمة عليها فقول الشارح في شرح الكشاف ان المشاكلة ليست بحقيقة ولا
المجاز ليس بظاهر ولذا قال الزمخشري هو فن بديع من كلامهم وطرز بديع
ليس على ما ينبغي وكذا قول الطيبي في شرح التبيان انها ليست بحقيقة ولا مجاز
لفقدان العلاقة المعتبرة بين الطبخ والخياطة وقوله ولولا الذهاب
الى القول بانها ليست من المجاز لم يمكن التقصي عما عيد على ان تمام في قوله
لا تقضي ما ء الملام البيت وقوله وبهذا لا ينافي التقسيم الحاضر في قولهم
اللفظ اما ان يستعمل فيما وضع له وهو حقيقة او في غيره وهو مجاز لكناية
لان ذلك باعتبار اللفظ مع المدلول وبهنا بمجرد لفظ المصاحب موافقه
اياه من غير نظر الى المعنى وان افاده لا بالقصد الاولى ولو اتفق المعنى
المجازي في بعض الصور كما في جزاء سيئة سيئة فان الثانية وان كانت مسببة
عن الاولى لكن غير منظور الى كونها مسببة في هذا الباب ولا يصلح ان يكون
سيئة الاولى علاقة المجاز لانها قرينة في هذا الباب ليس على ما ينبغي قال
ابن مالك في شرح التسهيل والمشاكلة مهيعة في كلامهم حتى حملهم الاصمعي
بها على اخراج الشيء عن اصله وقال الزمخشري في تفسير سورة المؤمن فقد غيروا
كثيرا من كلامهم عن هوانيته لاجل الازدواج كقوله عليه السلام غير ولا نذاي
وصقر ولا ناديين لانه جمع نادم وقوله عليه السلام الا لا توطأ الحبالى والحيالى
والقبالات الحوائل لانه جمع حائل وقوله لا تسد الغدايا والعشايا والعباس
الغدوات وقولهم عندي ماساره وناءه وارادوا ناده لانه لا يتعدى
وقولهم هنا في الطعام ومرائي وانما هو امرائي وقول الزمخشري في ديباجة
الكشاف عماه وعناه والقياس عمي او عمون وقوله عليه السلام اتركوا الترك
ما تركوكم ودعوا الجنة ما ودعوكم فانه عليه السلام استعمل ماضي يدع فقول

١٨٤
صوابه في تغيير العرب كثيرا من كلامهم عن هوانيته
لاجل الازدواج

فقول صاحب المغرب في قول الفقهاء ليته اليا تنبيه على بنية العسار ان
العسار خطار محض ليس بشيء وقد يقال معنى مخالفة الاستعمال مخالفة وضع
الواضع بمعنى انه خلاف ما ثبت من الواضع فلا مشاكلة حينئذ قوله لا يقال
ابى يابى وقد يقال ابى بمعنى امتنع وهو فرع منع فلما كان في لام اصل كان
بمعناه حرف حلق فكانه فيه حرف حلق ويقال ابى يابى مقلوب باى يبأى فكان
عينه حرف حلق في الاصل المقلوب عنه وهو ليس بقوي قوله سلمنا انها
من حروف الحلق على ما ذهب اليه الشاطبي والسكاكي وسيبويه وابو الحسن
لكن الشاطبي جعل الالف بعد الهمزة والهاء كما ذهب اليه سيبويه وجعلها السكاكي
بينهما قيل ومعنى جعله ايا ها من مخرج الهمزة ان مبداها مبداء الحلق ثم يمتد ويمر
على الكلي وبقي فيه ان تسليمه هذا ينافيه جعله هذه الحروف ستة فيما سبق الا ان
يقال انه اشار الى المذهبين او ذهب اليه المحققون من ان الالف والهمزة
حرف واحد او عدما بفتح العين لاجله كما ذكره قوله لا يجب ان يكون الفتح لاجلها
للزوم الدور توقف الشيء على ما يتوقف عليه من جهة واحدة اما بمرتبة او يسمى
دورا معا او بمراتب يسمى دورا مضمرا والجار بردي اشار الى دفع الدور بان
تقول كانهم طاعلموا ان اليا تقلب الفا على تقدير فتح العين سوغوا فتحها
او يكون فتحها حينئذ من حروف الحلق قوله واما قلي يقلى فلغة بني عامر والفصيح
الكسر اي في المضارع من باب ضرب كذا صحيح من تصدى لتحشية هذا الكتاب وقد
وقع في عامة الكتب انه من باب علم يعلم وعده بعضهم من لغات طي وليس
بصحيح والصحيح انه عامري كما ذهب اليه ابن الحاجب ذكره صاحب الكشاف
في تفسير قوله تعالى ويهلك الحرث والنسل في سورة البقرة انه قراءة الحسن
ويهلك بفتح اللام مبنيا للفاعل ثم قال وهو لغة ابي يابى وذكر في اخر حرف العين
انه قراءة فهل يهلك الا القوم الفاسقون بفتح اليا وكسر اللام وفتحها من يهلك
وهلك ثم في وصف الكسر بالفصاحة نظر اذ الفصاحة لا يطلق الا على معان
مخصوصة لا توصف بتلك المعاني لا المفرد والكلام والمتكلم اللهم الا ان يجعل على
المعنى اللغوي وهو الظهور اه ويقال الموصوف هو المفرد والمتكلم والاسناد
الى الكسر اسنادا الى السبب قوله واما ركن يركن وعده صاحب الكشاف في الشواذ
قوله وان ماضيه على وزن فعل بكسر العين قال الخوارزمي في شرح المفصل هذه

١٨٥
في الدور والمعية

الابواب افتقرت الى الاول والثاني والرابع دعايم الابواب لا سيما فعل يفعل بفتح
العين في الاول والكسر في الثاني وقال ثعلب اذا اشكل عليك فعل ولم تدر مجيء
باب هو فاحمله على يفعل بالكسر لانه اصل الابواب كلها قال ابن جني باب المتعدي
ان يجيء يفعل بكسر العين وباب اللازم ان يجيء يفعل بضم العين وقد يجيء هذا
في هذا وهذا في هذا **قوله** الا ما شذ استثناء مفرغ والمستثنى منه محذوف
تقديره يجيء مضارع فعل بكسور العين على وزن يفعل بفتح العين في جميع الجميع
وسماه النحاة بالمفرغ في الحقيقة هو العامل قبله لانه غير مشتغل عنه بمستثنى
منه فعل في المستثنى ولا يكون الا لغوا في اللفظ لا في المعنى وقيل المستثنى
بحسب الظاهر فارغ عن الاشتغال منه اذ هو محذوف فقولهم المستثنى
مفرغ على ظاهره اذ الفراغ وصف له ويجيء الاستثناء المفرغ في جميع معمولات
الفعل الا في المفعول معه والاكثر ان يكون في الفضلات وقد يقع في غير
الفضلة نحو يحرك الفك الاسفل مثل ما جاءني رجل الا كريم واعترض عليه
الدماميني في شرح المعنى بان نفي الخلاف في هذه المسئلة سهو **قوله** مراد
الشارح نفي الخلاف المعتد به فالسهو في مقالته لا بن ناضت غالته والعلم
انه قد يقع بعد الا في الاستثناء المفرغ الجملة وهي اما اسمية كقولك ما جاءني
احد الا زيد خير منه وهذا من قبيل التفريغ باعتبار الصفة فلا فرق بين ان
يكون وصفا بالمفرد او بالجملة واذا وقعت الجملة بعد معرفة كانت حالا كقولك
ما مررت بزيد الا ابوه قائم وهي في الاصل صفة اذا وقعت الجملة بعد النكرة
فهي صفة والاجود ان يكون حالا عند من يجوز الحال من النكرة ويجوز دخول
الواو معها فتقول ما مررت باحد الا وزيد خير منه ولا يجوز ان يكون بدل
من احد لان الجملة لا تبدل من المفرد وكذا قيل وفيه نظر لانه صرح به علاء الدين
البسطامي في حواشي شرح المفتاح للشارح لما رم اثرنا ان آثارنا بدل من
ضمير لا جرم وقال ويجوز ابدال الجملة من المفرد ثم قال صرح العلامة ببدليته لا فصل
من شعيبة وجوز الرضي وصاحب الكشاف والمغني كون الجملة الاستثنائية
بدلا عن المفرد واما فعلية وهي ما ضربتدا نحو ما زيد الا يقوم او صفة نحو
ما جاءني من رجل الا يقوم ويقعد او حالا نحو ما جاءني زيد الا يضحك وكثيرا ما
يقع الحال بعد الا ماضيا مجردا عن قد والواو نحو ما اتيته الا اتاني الا انه قصد

١٨٦ مطلب في ان باب يفعل بالكسر اصل الابواب

١٨٧ مطلب في الاستثناء المفرغ وتسميته مفرغا

في الاصل الا التعليل قال الشارح وقوع في المفتاح لا خلاف في كونها للاستثناء والصفة صحيح

قصد لزوم تعصيب مضمون ما بعد الا لما قبلها فاشبه الشرط والجزاء وبهذا الحال
حالا تقارنه مضمونه بمضمون عامله الا على تاويل اللزوم والتقدير وجعل الملزوم عليه
المجزوم به كما لو اقع للحاصل وقد يقال اذا وقع ماض بعد الا شرط معه قد نحو ما اكرمني
الا قد عبر وا او ماض اخر سابق منفي نحو انعت عليه الا شكروا او مضارع منفي
كقوله تعالى وما يأتيهم من رسول الا كانوا او في معنى النفي نحو انشدك الله تدع
الا فعلت وهو وان كان فعلا صورة الا انه ما قبل معنى ذكرت باسم والمعنى الطلب
منك شيئا الا فعلك فكم نشد تدل على الطلب وجه التعدية الى اثنين انهم
ضمنوه معنى ذكرت او لانه بمنزلة دعوت حيث قالوا انشدكها بالله والله كما
قالوا دعوته بزيد وزيدا فان قيل المذكور مثبت فما وجه معنى النفي قلنا هو من
باب تضمين المثبت معنى المنفي ذكره صاحب الكشاف في قوله تعالى والذين هم
لفروجهم حافظون انه يجوز ان يضمن حافظون معنى النفي اي غير حافظين وذكر
صاحب الكشف في مثل قولهم لولا علي لكان عمر هالكا انه ضمن كان معنى النفي
كانه قيل ما كان عمر الا هالكا وقد يوجه بان الا نقض معنى النفي الذي تضمنه القسم
لانك اذا حلفت غيرك بالله فقد ضيعت الامر في فعل مطلوبك فكانك قلت
ما اطلب منك الا فعلك وبقي ههنا فائدة وهي ان الا قد يكون حرف عطف
عند الكوفيين بمنزلة لا العاطفة في ان ما بعدها مخالف لما قبلها لكن ذاك في
منفي بعد ايجاب وهذا موجب بعد نفي وقد يكون بمعنى غير فيوصف بها وبتبعية
جمع منكرا او شبيهه والمراد بشبيه الجمع المنكر الجمع المعرف بلام الجنس والمفرد
الغير المختص بواحد ومقتضى كلام سيبويه انه لا يشترط كون الموصوف جمعا او
شبهه وشرط ابن الحاجب في وقوع الصفة تعذر الاستثناء بان يكون تابعا بعض
منكور غير محصور فلا يجوز حذف موصوفها وقد تكون عاطفة بمنزلة الواو في
التشريك في اللفظ والمعنى ذكره الاخفش والفراء وابو عبيدة وقد تكون زائدة
قاله الاصمعي وابن جني وابن مالك **قوله** واما فضل بفضل اعلم ان معناه من
الفضلة والزيادة لامن الفضيلة والغلبة في الفضل لان الثاني ليس فيه الا
الفتح في الماضي والضم في المضارع وبعضهم جعله من الشواذ كصاحب المراح
وكل عطية لا يلزم من يعطى يقال لها فضل **قوله** رعاية للتناسب بين الالفاظ
ومعانيها لانه لما اختير للماضي والمضارع حركة لا تحصل الا بلزوم واحدى الشفتين

١٨٨ مطلب في تضمن المثبت معنى المنفي

١٨٩ مطلب في كون الا حرف عطف

١٩٠ مطلب في كون فضل من الفضلة لا من الفضيلة

للاخرى وانضمامها بها والقوة لها مزيد اختصاص باللزوم بالنسبة الى غيرها
كالفعل اللازم بالنسبة الى فاعله والمفعول الذى لم يسم فاعله ناسب بناء هذا
هذا الباب له وهى الصفات اللازمة اللزوم وهو فى الحقيقة الضم الغير المفارق
فاختير فى اللفظ ايضا الضم للتناسب **قوله** ويكون لافعال الطبايع الى الصادر
عن الطبيعة وهى القوة الموجودة فى الشئ التى لا شعور لها بما يصدر عنها
ويكون الصادر عنها اثرا واحدا واتفاقا نحو احد قيل الطبع فى اللغة السجية
اى الخلقة التى جبل عليها الانسان وهو فى الاصل مصدر والطبيعة والطباع
بالكسر مثله وقول بعض الافاضل ان الطبع قوة النفس بحكم بالاحكام من غير
فكر ونظر قريب منه فالكل واحد بحسب اللغة واما بحسب الاصطلاح مايكون
مبدأ للحركة فالطبع اعم مطلقا من الطبيعة اذ الطبع فى الاصطلاح مايكون مبدأ
الحركة مطلقا سواء كان لها شعور بحركة الحيوان او لا كحركة الافلاك
عند من يجعلها غير شاعرة والاحجار والمراد بمبدأ الحركة الصورة النوعية
والنفوس بما حقق فى الحكمة والطبيعة مايكون مبدأ الحركة من غير شعور
كالصور الجرمية التى يكون مبدأ للحركة الريابطة من غير شعور كذا قال الامام
فى شرح الاشارات وقال الشريف الجرجانى قد اطلقوا فى الاصطلاح الطباع
والطبيعة على الصورة النوعية وقالوا الطباع اعم منها لانه يقال مصدر
الصفة الذاتية الاولية لكل شئ والطبيعة قد تخص بما يصدر عنه الحركة
والسكون فيما هو اولا وبالذات من غير ارادة ثم ليس المراد بالجنسية امكان
اكتسابه بالرياضة من صفاء اللون ولين اللمس ونحو ذلك بل المراد به كون الاعضاء
متناسبة على ما ينبغى ان يكون بالقياس خلاف ذلك فهو مقتضى الطبيعة ازلا
يختلف ذلك قال معاد الدين الكاشى الكرم كيفية انسانية يقتضى ايصال النفع
الى الغير بالمال او الغير كالعفو وقال السيد عبد الله الكرم تقبض اللوم وهو جامع
للخصال المرضية فانه ان كان ببذل النفس فهو شجاعة وان كان بالمال فهو جود
وان كان بكف ضرر مع القدرة فهو عفو وقيل الكرم بمعنى الجود والبر وهو ايثار
الغير بالخير بالبذل والعفو ويكون ذلك ملكة فى النفوس الزكية بملاحظة لفظة
وحسنه عقلا وشرعا فتعود بها فيصدر منها الكيفيات النفسانية الخلقية واراد
بقوله ونحو الصغر والكبر المراد بهما ليس عظم الهيكل وقصره اذ الصغير

الصغير قد يكون اعظم هيكلا من الكبير بل المراد التغاير الظاهرى الذى يعرض
الشئ صادرا عن الطبيعة بالنماء والوقوف ولم يجعلها من الافعال الطبيعية
لاختلافها باختلاف الاحوال والاوقات **قوله** ولا يكون الا لازما اعلم ان
ابواب الثلاثى كلها يكون متعديا ولازما الا هذا الباب فانه لازم لا غير
وعليك التنبيه للامثلة فى موارد الاستعمال **قوله** وشذ رحبتك الدار والارض
رحبت بك الرا بغير واو الباء اختصارا لكثرة استعماله فيكون غير متعد فى
الحقيقة فانك لو قلت فى شرفت بكذا اشرفت كذا لا يكون متعديا فشذوذه
من جهة استعماله على صورة المتعدى اذ هو ملتبس وقد يقال يمكن ان يكون
تعديته لتضمنه معنى وسع قال الخليل قول نصر ان سادرحبكم الدخول فى طاعة
الكرمانى اى وسعكم شاذ ولم يجئ فى الصحيح فعل بضم العين متعديا غيره
واما المعتل فقد اختلفوا فيه قال الكسائى فى اصل قلته قولته وقال سيبويه
لا يجوز ذلك لانه متعد وقد قيل المعتل اذا اشكل امره يحمل على الصحيح ويلحق
فى الصحيح فعل بضم العين متعديا **قوله** واما الرباعى المجرد اعلم ان ابواب
الرباعى كلها سواء كان مجردا او مزيدا فيه بزيادة حرف على الثلاثى المجرد ملحقا
كان او موازنا يكون متعديا ولازما وكن على التبصر فى موارد ها وفعلل قد يصاغ
من اسم رباعى لعمل يسماه كقمص القرموص اذا خرزه والحاكاة المسمى كعقرب
الشئ اذا نواه كالعقرب والجعله فى شئ كغلفل الطعام وعصفر الثوب والاصابة
بسماه كعرقبة اذا اصابه عرقوبة والاصابة بسماه كوجنة اذا اصابه
يوجون والاظهار بسماه كعلجت الشجرة اذا اخرجت علاجيها والاختصار
الحكاية كبسمل وحمدل وسبحل وحمدل وجعفل اذا قال بسم الله الرحمن
الرحيم وصلى الله وسبحان الله والحمد لله وجعلنى الله فداك ذكره فى
شرح التسهيل **قوله** لانه ليس فى الكلام اربع حركات متواليات الى آخره
فان قيل هذا منقوض بنحو بهدبد وهو اللبن الغليظ بالغين المعجمة والطاء
المهملة المضمومة وهو قطيع من الغنم قلنا الاصل بهدابد وغلابط فحذف
الالف للتخفيف **قوله** ويلحق به اى الرباعى المجرد نحو جورب تقول
جوربته فتجورب البسته الجورب فلبسه فالجورب معرب والجمع
جواربة والهاء المجة ويقال الجوارب ايضا وجلبب اى لبس الجلباب

وهي الملحقة وبيطر اي على البيطرة من البطر وهو الشق وبيقر يقال بيقر الرجل
اي اقام بالمعروترك قومه بالبادية والبيقرة اصلاح تطاطل الرجل راسه
وهرول الهرولة ضرب من العدو وهو ما بين المشي والعدو كذا في الصحاح
وشريف وشرياف ورق الذرع اذا طال وكثر حتى يخاف فساده فيقطع
نقول الشريف الذرع اذا قطعت شريافه فان قلت لم لم يحكم على اخرج بانه
ملحق بدحرج مع اتحاد مصدريهما لانه كما يقال دحرج دحراجا يقال اخرج اخراجا
قلت لان الاعتبار بالفعللة بعدها واطرادها بمجيء صور فعلل دون
الفعلال لعدم مجيئه في بعض الصور منه فانهم لم يقولوا برقاشا ومخطابا
وعربادا بل برقشة ومخطبة وعربدة يقال برقشت الشيء اذا نقشته بالوان
مختلفة ومخبطة اي مرعنه ورجل معربد يؤذي نديمه في سكره والعربدة سوء
الخلق ولان الشرط توافق المصادر اجمع ولان حرف الالحاق لا يزيد في
الاول ولان زيادة الهمزة لقصد معنى التعدية لا لمجرد انه لو فك ادغامه
اللفظية واعلم ان الالحاق جعل مثال على مثال ازيد منه بزيادة حرف او
اكثر اي جعله موازنا له في عدد الحروف والحركات والسكنات ولذلك
لا يجوز الادغام مطلقا في الملحق ولا الاعلال في غير الاتي ويجعل ذلك
الحرف الزائد في المزيد فيه مقابلا للاصل في الملحق به فيعامل بالملحق معاملة
الملحق به في احكامه في التصغير والتكثير وغيرهما فلا بد ان يكون الملحق مخالفا و
موازنا للملحق به ثم الالحاق قد يكون في الفعل كما هو المراد ههنا ولذا
قال ودليل الالحاق اتحاد المصدرين وقد يكون في الاسم ومعنى الموازنة
وقوع الفاء والعين واللام في الفرع موقعها في الاصل الملحق به وان كان
ثم حرف زائد فلا بد من المماثلة في الملحق لا مجرد التوافق في الحركات والسكنات
ولذا حكموا على افعنسس فانه ملحق باجرنجم ولم يحكموا على استخراج بانه
ملحق باجرنجم مع انه موافق له في الحركات والسكنات لان استخراج بالنسبة
الى اجرنجم على خلاف ما ذكرنا في الاصلية والزيادة جميعا اما في الاصلية
فلان الجار وهو فاء وقعت موقع النون الزائدة في الاصل واما في الزيادة
فلان النون واقعة في الاصل بعد الفاء والعين وليس في الفرع نون
في موقعها والفرق بين الاصل والملحق والملحق ان الملحق يجب ان يكون

١٩٤ مطلب في عدم مجيء مصدر فعلل على فعلال في بعض الافعال

١٩٥ مطلب في الالحاق ولوزنه في اللفظ والاسم

١٩٦ مطلب في الفرق بين الاصل والملحق

ان يكون فيه زيادة للالحاق دون الملحق به مثلا يجب في باب حوقل زيادة الواو
بين الفاء والعين دون باب دحرج وفي باب اقعنسس وتجلبب وجلبب
تكرير اللام دون باب اجرنجم وتدحرج ودحرج على هذا القياس وبين جهة
الملحق والمشبهة ان زيادة الحرف في المشبهة لقصد زيادة معنى وفي الملحق
لقصد موافقة لفظ للفظ آخر ليعامل معاملته لا لزيادة معنى قوله ودليل
الالحاق اتحاد المصدرين اي الحاق الفعل بها ان يكون اللام عوضا عن المضاف
اليه كما قال ابو شامة في قوله بدأت ببسم الله في النظم اولا ان الاصل في نظمي
وقال صاحب الكشاف وعلم آدم الاسماء ان الاصل اسماء المسميات و
وجوز في قوله تعالى تجري من تحتها الانهار كون اللام بدلا من الاضافة ومنعه
ايضا حيث قال والمعنى بان الجميع ماواه وليس اللام بدلا عن الاضافة وقال
في معنى اللبيب والمعروف من كلامهم انما هو التمثيل بغير الغايب في كون اللام
بدلا من الاضافة وبهذا يعلم مذهب الكوفيين على ما في شرح الكشاف والمفتاح
للشريف وبعض البصرية وكثير من المتاخرين ايضا على ما في المغني وقيد ابن مالك
جواز ذهابه بغير الصلة او معنيا عناء الاضافة في الاشارة الى المعهود على ما
هو مذهب البصرية وهو الصواب قال ابن الحاجب في شرح المفصل
ان دليل الالحاق وجهان الاول ان حرف الالحاق هو الذي ليس له بمعنى
وضعت الكلمة بسبب ذلك الحرف لذلك المعنى والثاني موافقة المصدر
ثم قال واعتمد الزمخشري على الوجه الثاني لكن الوجه الاول هو التحقيق
لانه جار في الاسماء والافعال والثاني مختص بالافعال لان الاسماء ليس
لها مصادر قوله لئلا يلزم ما يرد عليه مثل الاستخراج الا ان يقال كلامنا في الفعل
قوله واعلم ان الحرف التي تزاد اه اعلم ان زيادة الحرف في كلام العرب
قد تكون لافادة معنى زائد كهمزة انصر وللتعويض كتاء زنادقة وتضعيفه
المعنى كميم زرقم وللمد كالف الجار وواو عمود وياء قضيب وللالحاق كباء
جلبب ولا مكان التلفظ كهمزة الوصل قوله حروف سالتمونيها اعلم
ان الحرف الزوائد هي التي يشتمل عليها قول الشاعر يا اويس هل نمت لم باتباك
فقال اليوم تنساه او سالتمونيها او اتاه سليمان او انت
مولاها او امان وتسهيل او قوله هويت السمان فشيبنني وقد كنت

١٩٧ مطلب في كون اللام عوضا عن المضاف اليه

١٩٨ مطلب في ان زيادة الحرف تكون لمعان كثيرة في كلام العرب

١٩٩ مطلب في الحروف الزوائد

قدما هويت السمان حكى ان جار الله العلامة سئل عن الزوائد فقال هويت السمان
ثم سئل مرة ثانية قال سالتمونيها ثم مرة ثالثة فقال اليوم تنساه فانظر الى فطنته
وحكى ايضا ان الاخفش سال سيبويه عن الزائد فقال فى جوابه اتاه سليما
فقال الاخفش ما معنى هذا كان المجيب سليمان لهذا السؤال فقال سالتمونيها
فقال نعم ولم يفهم معناه قال هويت السمان فقال لا اسالك عن السمان
حتى اصبتنى عن بحبتك السمان فلم يكن جوابك مطابقا للسؤال قال اليوم
تنساه فغضب الاخفش وقال بما اجبت فنسيت ولم يفهم معناها
ايضا ولهذا سمى الاخفش وحكى ايضا ان ابا العباس المبرد سئل اباعثمان
المازنى عن الزوائد فانشده هويت السمان البيت فقال له الجواب حكاك
الله فقال قد اجبتك مرتين يعنى هويت السمان فى المصرعين وليس المراد
من كونها زوائد ابدا انها يكون زائدة ابدا لانها قد يكون الكلمة منها وكلها اصول
كقولك سال ونام بل المراد انه اذا زيد حرف بغير الالحاق والتضعيف
فلا يكون الا منها قوله الا فى الالحاق يريد الالحاق الذى على وجه تكرير الحرف
نحو قرد وامارة الالحاق لا على وجه التكرير فلا يكون الا من حروف سالتمونيها
لكنه ترك القيد لظهوره قوله اى حرف كان بهى تامة بمعنى وجد ووقع وثبت
وحدث قال علاء الدين البسطامى فى حاشية المطول على وفق ما فى كشف
الكشاف فى قوله تعالى وان كان ذو عسرة الاية قد تقرر ان كان التامة حقها ان
تدخل على الاحداث دون الاشخاص وقال الحسن الفنارى والحق انه يدخل على
الذوات اذا وجد فيه نكتة ولذا ذكر فى شرح اللب للسيد وغيره ان كان فى الاية
تامة قوله الاول اى دال على وزن افعل على ما هو مذهب البصريين من ان الاول
قلبت الهمزة واوا على غير قياس وادغمت بدليل اول منك وجمعه اوائل واول
من اول قلبت همزته واوا وادغمت او وقل على وزن فوعل كما هو مذهب الكوفيين
قلبت الواو الاولى همزة ولم يجمع على اواول للاستثقال قالوا بهو كما سبق من
وتصريفا واستعمالا تقول فى تصريفه الاول الاولان الاولون الاوائل
الاولى الاوليان الاوليات الاول وتقول فى الاستعمال زيد اول من
غيره وبهو اولهم ولما لم يكن لفظ الاول مشتقا من شئ مستعملا على القول الصحيح
ولا مما استعمل منه فعل كاحسن ولا مما استعمل منه اسم كاحنك حقق فيه

٢٠٠ مطلب فى كون كان تامة بمعنى وجد ووقع وثبت وحدث ودخولها على الاحداث

٢٠١ مطلب فى معنى الاول واعلاله

فيه الوصفية اذ بهى انما تظهر باعتبار المشتق منه واتصاف ذلك المشتق
به كاعلم اى ذو علم اكثر من علم غيره واحنك اى ذو حنك اشد من حنك غيره
وانما يظهر وصفيته اول لسبب تاويله بالمشتق وبهو اسبق فصار مثل اجل
اسدا اى جرى فلا جرم لم يعتبر وصفيته الا من ذكر الموصوف قبله ظاهر نحو
بهو اول او ذكر من التفصيلية بعده ظاهرا او نهى دليل على انه ليس اسما كافعل
وابدع وان ضلا منها معا ولم يكن مع اللام والاضافة دخل فيه التنوين مع الجر
لخفاء وصفيته كما مر كقول على رضى الله عنه احمده اولا بادئا له اولا
له اولا واخرا وبجوز حذف المضاف اليه منه اول وبناؤه على الضم اذا كان
مؤولا بظرف الزمان نحو قوله لعمرك ما ادرى وانى لاوجل على اينا تغدو المنية
اول اى اول اوقات غدوها وبما ذكرنا تبين ما فى درة الغواص حيث
قال ويقولون ابدا به اولا والصواب ان يقال ابدا به اول بالضم بقول
الشاعر المذكور وانما بنى اول بهنا لان الاضافة مرادة فيه اذ تقدير الكلام
ابداء فيه اول الناس فلما اقتطع عن الاضافة بنى كاسماء الغايات التى
بهى قبل وبعد ونظائرها ومعنى تسمية هذه الاسماء بالغايات انها جعلت
غاية للنطق بعد ما كانت مضافة ولهذه العلة استوجبت ان تبنى اذا قطعت
عن قطع من الاضافة صار كوسط الكلمة ووسط الكلمة لا يكون الا مبنيا وانما
بنيت على الضم لانها فى حالة الاضافة تعرب تارة بالنصب واخرى بالجر فخصت
عند البناء بالضم الذى خالف حركتى اعرابها ليعلم بذلك انها مبنية لا معربة على ان
اول اذا اعرب لا يصرف لانه على وزن افعل وبهو صفة ولهذا قالوا كان ذلك
عاما اول اى عاما اتيته مذ اول من امس ولم يسمع صرفه الا فى قولهم ما تركت له اولا
ولا آخرا فجعلوه فى هذا الكلام اسم جنس واخرجوه عن حكم الصفة واخرا
هذا الكلام بعض ما تركت له قديما ولا حديثا انتهى واعلم ان المحققين قوله
افعل ومصدره اذى واذاة واذية ولا يقال ايذاء كذا فى القاموس نعم قد جاء فى
بعض مصنفات الثقات لفظ الايذاء والاعتذار بانه من قبيل اطلاقات المتقنين
ومساهلاتهم فى استعمالاتهم كاستعمال قط فى المضارع المنفى وام المتصلة
مع هل وادخال اللام على غير والجمع بين الاستثناء والنفى نحو ما زيد الا قائم
لا قاعد مع انهم صرحوا بان هذا الاستعمال خارج عن القانون ليس بعربى اصلا

٢٠٢ مطلب فى معنى تسمية الغايات بالغايات

٢٠٣ مطلب فى عدم مجئ مصدر اذى من افعال على ايذاء

٢٠٤ مطلب فى اطلاقات المتقنين ومساهلاتهم

ليس بوجه بل الوجه ان يقال استعمال الثقاة يجعل بمنزلة نقلهم وروايتهم
على ما ذكره صاحب الكشاف حين استشهد بشعر امي تمام في مجيء اظلم متعديا
ونظيره ما ذكره الشارح في شرح الكشاف في قوله تعالى والمطلقات يتربصن
على وفق ما ذكره علاء الدين البسطامي في حاشية شرح المفتاح السعدي من
ان الوكادة بمعنى التاكيد لا توجد في كتب اللغات ولا في استعمالات العرب
وليست من لغة العرب الا ان المصنف ثقة في اللغة فكفى استعماله وما ذكره
علاء الدين هذا في شرح باب الاعراب حيث قال الرضى ويقع كافة مضافة
غير حال في كلام من لا يوثق بعربيتهم ثم قال وفيه نظر لان صاحب الكشاف
استعملها مضافة في المفصل حيث قال للانشاء كتاب في الاعراب
محيط بكافة الابواب واستعمالها مصدرا في الكشاف حيث فسر قوله
تعالى وما ارسلناك الا كافة للناس ثم قال والقول بانه لا وثوق بعربيته
خطاء من ان الوجه ان يجعل استعمال هؤلاء الثقات بمنزلة رواياتهم
وما ذكر علاء الدين في حاشية الهداية حيث قال في الذبيحة واخلفهم
من ان اخلفته زيدا بمعنى جعلته زيدا خليفة له لم يوجد في كتب اللغة سوا
في استعمالات العرب الا ان حسن الظن بالمصنف بانه وجده ثم قال
ونظيره ابكم حيث استعمله صاحب الكشاف متعديا مع انه في كتب اللغة
لازم ثم قال على وفق ما قاله التفتازاني في ابكم ان استعمال الثقاة الاثبات
في المعاني يجعل بمنزلة نقلهم وروايتهم وما ذكره صاحب النهاية في اخر
ادب القاضي في شرح الهداية من ان الانابة جعل الغير نائبا عن نفسه
لم يوجد في الكتب المتداولة بل هي مستعملة فيها بمعنى الرجوع وعن هذا
اخذ بعضهم من استعمالها في ذلك المعنى في الكشاف في سورة الروم وغيرها
وكفى به حجة في اللغة نعم ذكر في الصحاح ومجمع البحرين للصغاني ومختصر
اللغة ان التوكيد بالواو افصح وذكر في الاساس ايضا انه متاب واستتابه
قوله بزيادة السهزة قال الرضي في شرح الشافية اعلم ان المزيد فيه بغير الالف
لا بد لزيادته من معنى لانها اذا لم يكن لغرض لفظي كما كانت في الالحاق ولا بمعنى
عبثا فاذا قيل مثلا ان اقال بمعنى قال فذلك منهم تسامح في العبارة وذلك
نحو ما يقال ان الباء في كفى بالله ومن في ما زائدتان لا يفيدان في الكلام فائدة

٢٠٥
مطلب
في لفظة الانابة

فائدة زائدة سوى المعنى الحاصل وتاكيده فكذا لا بد في الهمزة في قال من المبالغة
ثم قال والاغلب ان يجيء هذه الابواب حما جاء منه فعل ثلاثي وقد يجيء حما
لم يات منه ذلك نحو الحم واشحم وجلد وقرد واستحوذ المكان واستنوق
الجمل ونحو ذلك قوله وهو التعدية غالبا وهي ان يضمن الفعل معنى التصيير
فيصير الفاعل في المعنى مفعولا للتصيير فاعلا لاصل الفعل في المعنى وبيانه
انك اذا اردت ان تجعل اللازم متعديا ضمنته معنى التصيير بادخال الهمزة
مثلا ثم جئت باسم وصيرته فاعلا لهذا الفعل المضمن معنى التصيير وجعلت
الفاعل لاصل الفعل مفعولا لهذا الفعل المضمن معنى كقولك خرج زيد
واخرجته فمفعول اخرجته هو الذي صيرته خارجا وقيل معناها ان يجعل
الفعل لفاعل يصير به كان فاعلا له قبل التعدية منسوبا الى الفعل لتناول اصل
فسقته لان معناه نسبته الى الفسق لا صيرورته فاسقا ولو قال وهو
غالبا لجعل الشيء ذا اصله لكان اعم لانه يدخل فيه ما كان ذا اصله جلدا
نحو خرقه اي جعلها ذات خرق وهو الابراز واجدى اي جعله واجدا
واذهبه اي جعله ذا ذهب وقد يجعل افعل لجعل الشيء نفس اصله وان كان
جامدا نحو اهديت الشيء اي جعلته ذا هدية وهديا كذا في شرح الرضي قوله
نحو اغد البعير اه والغدد هي التي في اللحم والواحدة غدة وغدة البعير طاعونه
ومن افعل الذي للصيرورة احصد الزرع اي قارب وقت حصوله والفرق بينه
وبين ما ذكره ان الشيء ليس بحاصل فيه بعد بل قارب حصوله فنزلت مقارنته
منزلة حصوله الا يرى انك تقول اصرم النخل واحصد الزرع وهو لم يصرم
ولم يحصد بعد بخلاف الاول فانه قد حصل فيه ولذا قال بعضهم ان افعل
للحينونة وكذا اعرب وابجر واحال والام والارب واصبر والكبر وافطر
كذا في المفصل قوله ولوجود الشيء على صفة معناه ان الفاعل وجد المفعول
موصوفا بصفة مشتقة من اصل ذلك الفعل وتلك الصفة في معنى الفاعل
ان كان اصل الفعل لازما نحو انجلته اي وجدته بخيلا وفي معنى المفعول ان كان
متعديا نحو احمدته اي وجدته محمودا واما قولهم افخنك اي وجدتك سمينا
فكان افعل منقولا من نفس افعل كقولك للتعجب ما اعطاك للدينار قوله
نحو اعجمت الكتاب اي ازلت عجمته اي ابهامه بنقط ما ينقط واهمال ما يهمل قال

٢٠٦
مطلب
في كون افعل للتعدية غالبا
وبيان معنى التعدية

٢٠٧
مطلب
في معنى العجمة وحروف المعجم

قال الجوهري العجم النقط بالسواد وغيره مثل التاء عليها نقطتان تقول اعجمت الحروف وعجمته مشددة لا يقول عجمته مخففا ومنه حروف المعجم وهي الحروف المقطعة التي يختص اكثرها بالنقط من بين حروف سائر الامم ومعنى حروف الخط المعجم كما تقول مسجد الجامع وناس يجعلون المعجم مصدرا بمعنى الاعجام كالمدخل اي من شان هذه الحروف ان تعجم اي تنقط ونقل الازهري عن الليث ان الحروف المقطعة سميت معجمة لانها اعجمية اي لا بيان لها اصلا وان كانت اصلا للكلام كلها واما كتاب معجم فمعناه منقط لتبيين عجمته فيكون الهمزة للسلب وقيل معنى اعجمت الحرف ازلت عجمته بنقطه فالمعنى حروف لا عجم اي ازالة العجم وقال الحسن الفناري يجوز الشارح كون معنى الاعجام ازالة العجمة بالنقط وبهذا انما يتم اذا جعل كون الهمزة للسلب مقيسا او مسموعا في هذه الكلمة **قوله** نحو شغلته قال بعضهم شغل واشغل بمعنى واحد فعلى هذا ينبغي ان يراد بالزيادة عدم افادة الهمزة معنى زائدا على معنى المجرد ويكون النقل حينئذ الى الافعال لمجرد توسيع البناء ويمكن ان يراد بالزيادة المبالغة بان يكون اشغل ابلغ من شغل لكن هذا موقوف على النقل او اللغة لا يثبت بالقياس **قوله** وللتعويض وهو ان يجعل مفعول الثاني معرضا لان يكون مفعولا لاصل الحدث سواء صار مفعولا له اولا نحو اقبلته اي عرضته لان يصير مقبولا قبل اولا واسقيته اي جعلت له ماء وسقيا شرب اولم يشرب واقبرته اي جعلت له قبرا قبر اولا وابعت الفرس اي عرضته للبيع وجعلته منتسبا اليه قال الشيخ المظهري العرض المتقدم والتعويض تقديم احد الامرين اي ادخاله وايقاعه فيه ولغير ذلك لكونه للتمكين نحو اقبرته اي جعلت له قبرا بمعنى اعطيت له مكانا وكذا احفرته وللتمكن من الشيء نحو احفرته النهر اي مكنته من حفره وللايتان الفاعل على اي هيئة الى مكان اصله كاءمن الجبل اي اتى الى اليمن والجبل وللتكثير كابعد اي كثر البعد وكذلك ابن الرجل واثمر والمر واتمر وللحمل اي للمفعول على اصله كاكذبته اي حملته على الكذب وللدعاء له اي التكلم بما يدل على الدعاء النافع كاشفيته اي دعوت له بالشفا وللحصول السوال كاسجدني فانجرته بالدال المهملة اي سالني اللغة فاعنته وللاعانة كاحلبت فلانا وارعيته واقربته وابغيته واطلبته واحربته

مطلب ٢٠٨ في تسمية الحروف المقطعة معجمة

مطلب ٢٠٩ في بيان افعل غير التعدية

واحربته اي اعنته على الحلب وعلى الرعي وعلى قرى الاضياف وعلى ابغاءه وعلى مطلوبه وعلى حرب اعدائه ولمطاوع فعل كفطرته فانفطر فبشرته فابشر وهو قليل ذكره الرضي في شرح الشافية ولمطاوع فعل كفارات الناقة على خوار غيره فانفارت وقشعت الريح السحاب فانقشع وسبقت البعير فاسبنقى اذا استوفقته بجذب زمامه فوقف وكبت الرجل فاكب ذكره ابن مالك في شرح التسهيل وبما ذكر يظهر ما في قول المجيبي في كبه صاحب الكشاف ولاتيان الفاعل بالموصوف باصله نحو اكرم الرجل اي اتى باولا ذكرام وبمعنى فعل بالتخفيف كابكر وبكر واقلت البيع وقلته وحربه واحربه ووصف فلان فلانا واحبه واشغله الامر واشغله ذكره في شرح التسهيل وذكر الشارح المحقق الثاني الاخير مما يجيء للزيادة في المعنى وقد ذكرنا من الرضي انه لابد للزيادة من معنى وان لم يكن الا التاكيد وفرق الرضي بين اسرع وابطا وثلاثيتهما بان سرع وبطى ابلغ لانهما كانا غريزتين كصغر وكبر وقال الجوهري اسرع في الاصل متعد وبمعنى استعجل نحو اعظمته واستعظمته وبمعنى الدخول في مكان نحو انجد واغار اي دخل في النجد والغور وبمعنى وصول الى عدد وهو اصله كاعشرت الدراهم واثلثت واربعت واخمست واسدست واسبعت واثمنت واتسعت واماءت والفت اذا بلغت عشرة وعشرين وثلثين واربعين وخمسين وستين وسبعين وثمانين وتسعين ومائة والفا ولاغنائه عن الثلاثي كارقل واعنق بمعنى سار سيرا سريعا واقسم بمعنى حلف بمعنى فاز

مطلب ٢١٠ في بعض قيود الدالة على جزئية الحكم

قوله واعلم انه قد ينقل اه اي بلفظ قد الدالة على جزئية الحكم لانه قليل جدا وما ذكره القطب في المحاكمات معترضا على الامام حيث قال الامام احترز الشيخ بلفظ قد الدالة على جزئية الحكم في قوله الجسم الطبيعي قد يعرض له الانفصال والانفكاك يعني الافلاك من ان قد انما تدل على بعض الاوقات لا على بعض الاحكام فليس مدلول الكلام الا ان الجسم يعرض له الانفصال في بعض الاوقات لان الانفصال لبعض الاجسام مردود في نفسه وضاف لما ذكره في شرح المطالع حيث قال احترز بلفظ قد المفيدة لجزئية الحكم في قوله ان نقيض الخاص قد يكون اعم من غير العام من وجه عن الامور الشاملة فان نقيض الاخص منها لا يكون اعم منها نعم التحقيق ان لفظة قد لا تدل ظاهرا على بعض الافراد لكنها ليست مخصوصة ببعض الاوقات بل قد يكون

بعض التقادير ايضا وربما يلزم منه جزئية الحكم كما في قولك الحيوان قد يكون انسانا فتامل قوله نحو اكب واعرض قال صاحب الكشاف في تفسير قوله تعالى افمن يمشي مكبا لاية انه يجعل اكب مطاوع كبه فاكب من الغرائب ونحو قشعت الريح السحاب فاقشع وليس هو كذلك ولا يبنى منه بناء افعل مطاوعا ولا يقاس نحو هذا الاعلة كتاب سيبويه وانما اكب من باب انقض والام ومعناه دخل في الكب وصار ذا كب وكذلك اقشع السحاب اذا دخل في القشع وطلع كب وقشع انكب واقشع قوله قال الزوزني والاثالث لهما فيما سمعنا قال القرطبي في شرح صحيح مسلم ما لخصه ولم يات في لسان العرب فعل ثلاثية متعد ورباعيه لازم الا كلمات قليله نحو كبته فاكب وقشعت الريح الغيم فاقشع ونسلت ريش الطائر فانسل ونزفت البئر فانزفت وبرت الناقة فابرأت وسبقت البعير فاسبق وذكر بهاء الدين صاحب الدر المنظوم في التعدية واللزوم قلعه الله فاقلع والكرماني في شرح صحيح البخاري جمعه فاجم وابن التجيد في شرح انوار التنزيل انقض والام منه هذا القبيل ايضا ثم الظاهر ان الظرف اعني لهما متعلق بالمنفي وهو غير مستقيم واللائق كما في لا خير امنه زيد فالوجه في مثل ما ذهب اليه البغداديون من انه لما شابه المضاف انتزع عنه التنوين لاجل المشابهة والحاصل من مذهبهم ان ما جعله القوم سببا لوجوب التنوين جعله هؤلاء سببا لانتزاع التنوين قيل وهذا القول اقرب الى الصواب من ان يقال هذا الظرف خبر والظرف مستقر لا لغو وكذا الكلام في قولهم ولا بد منه ولا دافع لعزابه ولا مقتضى للعدول عنه ونحو ذلك من العبارات الواردة على هذا النمط قوله عند سيبويه هو لفظ فارسي اصله سيب وبه معناه بالعربي رايحة التفاح لقب بذلك لزكائه وقيل لانه كان حسن الوجه وجنتاه كانهما تفاحتان وقيل لانه كان فتى اعجميا يعتاد شم التفاح وقيل للطافته لان التفاح من نظيف الفواكه اسمه عمرو بن قنبر الحارثي كان ابو مولى بني الحارث وقيل عمرو بن عبد الرحمن بن قنبر وقيل عمرو ابن عثمان بن قنبر وكنيته ابو بشر وكان اعلم الناس بالنحو وقد برز على شيخه الخليل بن احمد وكان الكندي يقول كان النحو اوحى اليه وقيل لم يبلغ مبلغه في فنه من تقدم ومن تاخر وهو ابن بضع وعشرين سنة توفي استاذه الشيخ

٢١١
مطلب في تصحيح لفظ سيبويه واسمه وكنيته وفضله وما يلزم به

الشيخ الجليل الخليل بن احمد البصري وقام بمقامه في مسنده واسمه باتفاق اصحاب ترجمته عمرو وقيل عثمان وكنيته ابو بشر وقيل ابو الحسن وقيل ابو سعيد وقيل ابو عثمان وقيل ابو قنبر وقيل ابو الحارث وقيل ابو النضر وقيل ابو محمد وقيل ابو علي وقيل ابو الحسين وقيل ابو الخطاب وقيل ابو معاذ وقيل ابو سلم وقيل ابو الفضل وقيل ابو الفضائل وقيل ابو الفرج وقيل ابو الفتح وقيل ابو الفتوح وقيل ابو الفتيان وقيل ابو الفتيا وقيل ابو الفتك وقيل ابو الفتن وقيل ابو الفتى وقيل ابو الفتاة وقيل ابو الفتيات وقيل ابو الفتيان وقيل ابو الفتيا وقيل ابو الفتك وقيل ابو الفتن وقيل ابو الفتى وقيل ابو الفتاة وقيل ابو الفتيات

مطلب في اعراب سيبويه وعمرو وقنبر وعالويه

٢١٢
مطلب في كون التكثير في الفاعل

درسه لما راوه افضلهم بعد تمام الامتحان وكتابه احسن كتاب في علم الاثر قال السيرافي فاسبقه بمثله من قبله ولا لحقه من بعده واذا قيل في العربية ذكر في الكتاب يراد به كتابه توفي في سنة ثمانين ومائة بقرية يقال لها البيضاء من قرى شيراز وقيل بالبصرة سنة احدى وستين ومائة وقيل بمدينة ساوه سنة اربع وسبعين ومائة وعمره اثنان وثلثون سنة وقيل بشيراز ودفن بها داخل المدينة في محلة تعرف بمحلة الباهلي قريبة من باب البلدة وفي مثل سيبويه وعمرويه وقنطويه وعالويه وجهان اكثرهما البناء على الكسر والثاني ان يعرب اخره اعراب يعلبك ذكر في ادوات الميداني والايضاح قوله او في الفاعل نحو موت الابل قيل كثرة الفاعل والمفعول تستلزم كثرة الفعل والفاعل لا يستلزم كثرة المفعول قال الجاربردي موت الشاة شاة واحدة فظاهر لان هذا الفعل لا يستقيم تكثيره بالنسبة الى الشاة وهي واحدة وليس ثمة مفعول ليكون التكثير له وينبغي ان يعلم ان هذا بخلاف قولك قطعت الثوب فانه جائز وان كان الفاعل واحدا كذا ذكر ابن الحاجب في شرح المفصل ثم قال فيه ان قوله في المفصل ولا يقال في الواحد لم يرد به الا ما لم يستقم فيه تكثير الفعل وانما يكون التكثير في الفاعل وهو الصحيح وفيه ما مر من ان استلزام كثرة الفاعل كثرة الفعل وذكر في شرح الشافية للمص رحمه الله ان الفعل اذا كان لازما فالتكثير في فاعله وهذا على اطلاقه ليس بصحيح لانه قد يكون التكثير في الفعل دون الفاعل نحو جولت وطوفت وقد يكون في الفاعل نحو موت الابل وذكر فيه ايضا انه ان كان متعديا فالتكثير في تعلقه يعني في مفعوله كقولك غلقت الباب وزاد بعض الشارحين ان المراد بالتكثير في المفعول لانه لا يستعمل غلقت بالتضعيف الا اذا كان المفعول جماعة حتى لو كان واحدا وغلق مرات لم يستعمل الا على سبيل المجاز وهذا بخلاف ظاهر ما ذكره ابن الحاجب في شرح المفصل وقد يقال التضعيف للتكثير يكون في المتعدي نحو خرجت وقطعت ولا يكون في اللازم الا نادرا نحو موت المال وموت اذا كثر ذلك فيه وح لا يجعله متعديا لتدافع الجمع بين معنيي التضعيف وذلك غير جائز فما في الكشاف وتفسير القاضي

مطلب ٢١٣
في معاني التفعيل والتفعيل

ان قوله تعالى نزلنا بدل على نزول القرآن منجما في وقعات مختلفة ليس بذاك لان مبناه على كون للتكثير ولا مجال ههنا اذ لا معنى للتعدية فيه واث الفعل لان الابل مؤنثة لان اسماء الجموع التي لا واحد لها من لفظها اذا كانت لغير الادميين فالتانيث لها لازم كذا في الصحاح ومراده اللزوم عند الاسناد الى الضمير واما عند الاسناد الى الظاهر فلا لزوم كما تقرر في النحو قوله وللتعدية اعلم انه قد ينقل الفعل المتعدي الى مفعولين الى فعل بالتشديد فيقتصر الى مفعول واحد نحو كذب وصدق يقال كذبني الحديث وصدقني الخبر وهما من الغرائب ذكره الكرماني في شرح صحيح البخاري قوله ولغير ذلك لكونه لصيرورة كعجزته اى صيرته عاجزا وللدعاء له كبركته اى دعوت له بالبركة وعليه اى كعقرته اى دعوت عليه بالعقر اى الهلاك ولاتيان الفاعل الى مكان اصله كيمن اى اتى الى اليمن ولنسبة الشيء الى اصله نحو تمته اى نسبته الى تميم ولصيرورة فاعله كاصله كقوس اى صار كالقوس ولصيرورة فاعله ذا اصله كورق الشجر اى صار ذا ورق وللحينونة كظهر اى حان وقت الظهر وللحمل كحفظ الكتاب اى حمله على الحفظ وللفعل المكرر في المهلة اى لوجوده شيئا فشيئا كدرجته الى كذا وبمعنى فعل نحو قلص فلص وقصر وقصر وزال وزيل وبمعنى صيرورة فاعله اصله نحو عجزت المراة وشيبت اى صارت عجوزا وشيبا وبمعنى تفعل نحو ولى عنه وتولى اذا اعرض عنه وبين الشيء وتبين وفكر في الامر وتفكر وللاغناء عن فعل نحو فعل بكرب وودع القتال اذا تركته وعيره بالشيء اذا عابه وعول عليه اذا اعتمد عليه وللتوجه كشرق وغرب وكوفة ولجعل الشيء بمعنى ما صنع منه كعدلته وامرته اذا جعلته عدلا وامرا ولاختصار الحكاية كقولهم امن وآمين واوف وسوف وسبح وحمد وهلل اذا قال امين وبالله واوف وسوف وسبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله ذكره في شرح التسهيل ثم مصدر فعل قد يجيء على تفعيل وعلى فعال مثل كذاب وعلى تفعلة مثل توصية وعلى فعال في الناقص وعلى مفعل مثل قوله تعالى ومزقناهم كل ممزق وعلى فعال مثل سلام وكلام واذان ووداع وصلوة والصحيح ان هذه اسماء للمصادر كسبحان نحو قاتل مقاتلة وقتالا قال سيبويه فقتال كانهم حذفوا اليا التي

مطلب ٢١٤
في مجيء مصدر فعل على غير صيغة التفعيل

التي جاء بها اهل اليمن في قتال ولذلك قيل ان قتالا فرع قيتال حيث ان الفعل ثابتة فيه الا ان الالف قلبت ياء لانكسار ما قبلها وعكس الزمخشري حيث جعل الياء اشباعا على كثرة الفاء قوله وهو ان يكون بين اثنين فصاعدا يعني ان وضع فاعل لنسبته مصدر فعله الثلاثي الى الفاعل متعلقا بغيره صريحا مع نسبته الى ذلك الغير متعلقا بالاول ضمنا كما اذا قلت ضارب زيد عمرا فانه يدل صريحا على نسبة الضرب الى زيد متعلقا بعمرو ضمنا على نسبته الى عمرو متعلقا بزيد ولاجل تعلقه بغيره جاء غير المتعدي اذا نقلناه الى فاعل متعديا نحو كارمته فان اصله لازم وقد يتعدى والمتعدي الى مفعول واحد ان لم يصل مفعوله لان يكون مشاركا للفاعل في المفاعلة بل يكون مغايرا للفاعل وهو المشاركة يكون متعديا الى مفعولين نحو ضاربت زيدا الثوب فان مفعول جذبت وهو الثوب مثلا لما لم يصح لان يكون مشاركا للفاعل في المجاذبة اخذ الى مفعول آخر يكون مشاركا له فيها فتعدى الى اثنين واما ان صلح مفعوله للمشاركة فلا يتعدى الى اثنين بل يكتفي بمفعوله كما في شاتمت زيدا وذكر في بعض شروح الكشاف في باب المفاعلة معنى آخر كثير الاستعمال وهو ان يكون بين اثنين فصاعدا فان الحاصل من احدهما السبع والاخر الشري ومنه المضاربة والمزارعة وغير ذلك وهذا القسم منه كثرة لا يبلغ ما بلغ حتى قيل لا يمنع دعوى ان باب المفاعلة حقيقة في قدر مشترك بين هذا القسم والقسم المشهور وقوله فصاعدا حال وان كان مع الفاء والفاء في الحقيقة داخلة في العامل المضمر كما في قولهم اخذته بدرهم فصاعدا اى فذهب الثمن صاعدا اى زائدا والتقدير ههنا فيذهب او فيزيد العدد صاعدا فلا وجه لما في شرح الفرائض لابن كمال باشا من ان الفاء لا يناسب المقام لان المراد تشريك ما فوق الاثنين بالاثنين في الحكم المذكور واداته الواو وهذا اللفظ لا تغير سواء كان حالا من مذكر او مؤنث ثم ان مثل هذه الحال كما يكون مصدرة بالفاء كذلك يكون مصدرة بثم كقولهم قرات كل يوم جزءا من القرآن فصاعدا او ثم زائدا اى ذهب القرآن زائدة اى كانت كل يوم في الزيادة وقيل يجوز ان يكون مصدرا نحو ثم قاما

مطلب ٢١٥
في بيان باب المفاعلة

مطلب ٢١٦
في اعراب فصاعدا

٣٥

٣٠ وهو ان يكون من احد الطرفين فعل وهو الطرف الاخر ما يقابله بناء على جعل ما يقابله فاعلا منه فعل صح

مطلب ٢١٧ في عدم كتابة الواو في عمرو في حال النصب ولوجوده آخر

اى فصعد الثمن صاعدا اى صعودا قوله ضارب زيد عمرا اعلم انهم لا يكتبون واو عمرو في حالة النصب للفرق بالف التنوين في عمرو دون عمر لانه غير منصرف لا بد حذف الف التنوين ولا في عمرو واحد عمور الاسنان و هو ما بينهما من اللهم ولا في العمر الذى هو بمعنى العمر في قولك لعمر الله ولا في مثل قول الشاعر بطول العمر اسيرها مراس ابواب على قصورها ولا في عمرو العلم ايضا اذا كان قافية لان الموضع الذى يقع فيه عمرو في القافية لا يجوز ان يقع عمر فلا يفضى الى لبس ولا اذا كان مصغرا لان لفظه ما مع واحد فلا يحتاج الى التفرقة ولا اذا كان مضافا الى المضمر لان المضمر المجرور كالجزء مما قبله فلا يفصل بينهما بالواو قوله و بمعنى فعل اى لنسبة الفعل الى الفاعل لا غير كقولك سافرت بمعنى نسبت السفر الى المسافر وليس فعل ثلاثى من لفظ سافرت بمعناه فمثل به كما في شغلته و اشغلته كذا ذكره ابن الحاجب في شرح المفصل لكن نقل الجوهرى سفرت السفر سفورا اذا خرجت للسفر فانا سافر و قوم سفر مثل صاحب و صحب و قول الشارح سافر و سفر على نقله و انما يخرج على ان فاعل لان الترتب في اصلها للمقابلة و المباراة و الفعل متى غولب فيه فاعله ما و ابلغ و احكم منه اذا زاوله و مره من غير مقابل و لا مبارئ لزيادة قوة الداعى اليه نحو فلان تحاشى الدنايا بحشاشة نفسه عظيمة و لغير ذلك لكونه لاتيان الفاعل الى مكان اصله نحو با من اى اتى الى اليمن و بمعنى تفاعل نحو تسارع و سارع و تجاوز و جاوز و للابتداء عن افعل نحو واريت الشيء بمعنى اخفيته و عن فعل نحو بارك الله ذيك قوله و للتكلف معناه ان يتعانى ذلك الفعل ليحصل له بمعاناته كتحلم اذ معناه استعمل الحلم و كلف نفسه اياه ليحصل قوله و لايجاد الفاعل المراد بالايجاد جعل الفاعل المفعول اصل الفعل قوله نحو تهجدا اى جانب

مطلب ٢١٨ في كون التهجد من الاضداد

النهجود اى النوم بالليل و في الصحاح تهجد و تهجدا اى سهر و هو من الاضداد و منه قيل لصلاة الليل التهجد قوله مرة بعد مرة قال علاء الدين السهرورد المشهور في السنة القوم ان مرة منصوب على الظرفية اى ساعة مساعة

مطلب ٢١٩ في نصب مرة بعد مرة و شيئا فشيئا و قليلا قليلا

بهذا الاسم ثم قال و كثيرا كان يخالج قلبى ان هذا غير ملايم في جميع موارد هذه الكلمة و قد ظفرت بنص من قبل الامام المرزوقى انه نصب على المصدر على المصدر و هذا المعنى هو الملايم في جميع موارد هذه الكلمة و قد يكرر ثانيا فصاعدا بشيء و يقال مرة بعد مرة قيل الثاني تاكيد للاول و قيل المجموع نصب على الحال اى مفصلا هذا التفصيل و رد بانه مع انه لا معنى له مخالف لما عليه العموم لانه اما ظرف او مصدر و الثالث يشهد لك كتبهم و من هذا القبيل قولهم بويبة بابا بابا و جائنى رجلا رجلا و رجلين رجلين و رجالا رجالا و صحت الكتاب حرفا حرفا اى مفصلا هذا التفصيل المعين و ينبغى ان يعلم ان هذا التكرير قد يكون بطريق العطف بالفاء و ثم كقولهم دخلوا رجلا فرجلا و مضوا الكبكبة ثم كبكبة اى مرتبين هذا الترتيب المعين و قال الدماميني في قولهم علمته النحو بابا بابا لم يزل الطلبة يستشكلون ذلك المنقول عن ابن جنى تخريجه على ان الثاني منصوب على انه صفة للاول ثم قال يريد على حذف المضاف فقدره بعضهم بقبل اى بابا قبل باب و قال هذا لا يشمل الباب الاخير و قدر بعضهم بعد اى بابا بعد باب و هذا لا يشمل الباب الاول و المقصود دخول الابواب كلها و قد يقدر بمفارق اى بابا مفارق باب بمعنى انه منفصل عنه غير مختلط به بل كل باب على حدة و بهذا لا يخرج شيء من الابواب للنقول عن الزجاج ان انتصاب الثاني على انه تاكيد للاول بمعنى مرتبا فان قيل فلم التزم ذكر الثاني مع انه مؤكد قلنا لان ذكره اشارة الى المعنى الذى تقيده بالاول و رب شيء لا يلزم ابتداء ثم يلزم بعارض قال الفاضل الشريف في قول صاحب المفتاح على ما يطلعك على جميع ذلك شيئا فشيئا انه نصب على المصدرية اى اطلاعا متدرجا و الشارح الفاضل جوز الحالية ايضا هناك و قال علاء الدين البسطامى في حواشى المطول في قوله ثم لم يتزايد قليلا قليلا انه نصب على المصدرية اى تزايدا متدرجا في القلة و في كلام النجاة ما يشعر بانه محمول على حذف العاطف اى قليلا ثم قليلا و قد قالوا في قوله تعالى دكت الارض دكا دكا و جاء ربك و الملك صفا صفا اى دكا بعد دك و صفا خلف صف و في الكواشى فهو اما حال او مصدر تزايد حال كونه قليلا ثم تزايد حال كونه قليلا او تزايد

قليلا ثم قليلا ثم قال والاوجه عندى انه لا حاجة الى حذف العاطف وانه
مصدر فى جميع المواضع فانه بمعنى ومتكثرا اى تزايدا متكثرا اتساقا واحدا بعد
واحد فالتعاقب والبعدية مستفاد من معنى التكثير لا من العاطف المحذوف
فان قيل فليجعل من باب كم عاقل عاقل وجاهل جاهل وفى الحديث كانت
كاجر حجة وعمرة تامة حيث وصفوا الشيئ بنفسه للتنبيه على نباهته
فى ذلك قلنا ولا بأس لكن على تقدير ان يكون المنصوب مصدر الاحالا
اما قولهم كل فرد فرد فقيل من التاكيد اللفظى وقيل من وصف الشيئ بنفسه قصدا
الى الكمال لا من قبيل حذف العاطف دون المعطوف على ما قال ابو على فى
قوله تعالى ولا على الذين اذا ما اتوك لتحملهم قلت لا احد الا بة اى وقلت
وحكى ابو زيد اكلت سمكا لبنا اى ولبنا لعدم حسنه ههنا وقيل المراد كل
فرد منفرد عن الاخر وقد يترك لفظ الكل فى مثله مع ان العموم مرادكان
يقال معرفة فرد فرد والظاهر ان العموم مستفاد من قرينة المقام فان
النكرة فى الاثبات قد تعم ويحتمل ان يحمل على حذف المضاف وهو كل
بتلك القرينة قوله وللطلب نحو تكبرا اى طلب ان يكون كبيرا ولغير ذلك
كالتشبيه اى تشبيه الفاعل بالمتصف باصله كتبحر فلان اى تشبيه بالمهاجرين
وفى الحديث هاجروا اولا تهاجروا والدعا كترحمته اى دعاء بالرحمة والالتجاء
الى اصل كتحجر الطين اى صار حجرا او سؤال اصله كتعطى اى سال العطى والصيرورة
كتمول اى صار ذا مال ومطاوعة افعل كاعقدته فتعقد وفعل كصاده فتصيد
ويجئ بمعنى تفاعل نحو تعهد بمعنى تعاهد وبمعنى فعل نحو تقسم بمعنى قسم وتقطع
بمعنى قطع وللتلبس بمسمى ما اشتق منه كتقمص وتازر وتدرع وتعمم اذا لبس
قميصا وازارا ودرعا وعمامة والعمل فى مسمى ما اشتق منه كفصى وتسحر
وتعشى وللاغناء عن المجرد كتكلم وتصدى ثم مصدر تفعل قد يجئ على
فعلة كطيرة مصدر تطير وخيرة مصدر تخير ولا تاء لهما فى ذكره فى شرح
المشارق قوله وهو لما يصدر من اثنين فصاعدا فان قيل صدور الفعل
من الجانبين لا يتحقق فى بعض المواضع كالتداخل لان الاكثر غير داخل فى الكل
قلنا ان قبول الفعل نزل منزلة نفس الفعل كما فى قوله تعالى وواعدنا موسى
وفى قولهم عالج الطبيب المريض قوله وان كان من فاعل المتعدى عرف

مطلب ٢٢٠
فى معانى باب تفعل

مطلب ٢٢١
فى مجئ مصدر تفعل على فعلة كطيرة وخيرة وللتاء لهما

عرف وصف فاعل باللام اعنى المتعدى باعتبار تاويله بهذا اللفظ على ما هو راه
السيد افضل المحققين فى امثاله وقال الشارح كل لفظ وضع لمعنى اسما كان
او فعلا او حرفا فقد صار اسما علما موضوعا لنفس ذلك اللفظ ولذا يقال
ضرب المذكور فى كلام كذا فعل ماض ومن الواقعة فى هذه الدار حرف جر وردة
السيد افضل المحققين بانه باطل قطعا لان الالفاظ المهملة اذا اريد بها انفسها
كانت مشاركة للالفاظ الموضوعة اذا اريد بها انفسها فى اجراء حكم المعرفة
عليها بلا فرق شم قال وهو دعوى وضع المهملات مما لا يلتفت اليه لكن قد التفت
اليه والطف فيه علاء الدين السهروردى فى حواشى المفتاح ولعل قول الشارح
فى التلويح قوله رمضان آخر ورمضان الثانى تكرير الوصف تارة وتعريفه
اخرى مبنى على انه علم اذا قصد به معين ونكر اذا قصد به مبهم مثل مررت بزيد
الفاضل وبزيد اخر فتوجيه اخر بما يعتبر فى الموارد قوله وعلى هذا وان كان
من فاعل المتعدى الى مفعول واحد صار تفاعل لازما نحو تضاربنا وقال بعضهم
الفرق بين فاعل وتفاعل من حيث المعنى وان اشتركا فى صدور الفعل
عن اثنين ان البادى بالفعل فى فاعل معلوم انه الفاعل وفى تفاعل غير معلوم
ولذلك يقال اضارب زيد عمرا ام عمرو زيدا ولا يقال ذلك فى تضاربا
قوله مع ان الغير قال فى درة الغواص فى اوهام الخواص ومن اوهامهم ادخال
اللام على غير ثم علل بانه لا يعرف بلام التعريف كما لا يعرف بالاضافة فلا فائدة
فى ادخالها وفيه نظر قال صاحب الهادى لا يجوز ادخال اللام على غير لانه
لا بد لها من الاضافة والمضاف اليه اما مذكور او منوى وفى حكم الثابت ولا يجوز
تثنيته ولا جمعه ايضا ثم قال نص عليهما سيبويه وقال علاء الدين البطامى
فى حواشى المطول قد صرحوا بان غير وان لم يصر معرفة بالاضافة الى المعرفة
الا انه مع ذلك لا يجوز ادخال اللام عليه اصلا ثم قال واستمر عادة الشارح
على مؤاخذته وذكر فى بعض الحواشى ان النحاة قد منعوا تعريف لفظ غير
باللام مع كونه مضافا وان كان نكرة رعاية لصورة الاضافة المعنوية
ولم يوجد ايضا فى كلام العرب العرباء بل فى عبارات بعض العلماء المصنفين
فكانهم جعلوه بمعنى المغاير قوله وللتكلف نحو تجاهل اى اظهر الجهل وليس
ذلك لكونه مطاوعة فعل كتفقت الدراهم فتفاقفت وفعل لكشف الشئ

مطلب ٢٢٢
فى جواز التعريف والتنكير فى وصف الالفاظ

مطلب ٢٢٣
فى الفرق بين فاعل وتفاعل

مطلب ٢٢٤
فى ادخال اللام على الغير

تشكاشف وبمعنى تفعل نحو تعاهد وتعهد وتذاءب الريح وتذائبت وبمعنى افعل
نحو تخالطوا واخطاء وتساقط واسقط وبمعنى فعل نحو توانيت اى ونيت
وللاغناء عن المجرد كتشاوبت وتمارى قوله نحو اسفقت الباب ومنافحته
فانفتح واوكاته فانكاء وافردته فانفرد وغلقته فانغلق ويجوز ان يكون التفعل
والانفعال على لغة من قال سفقت وعلقت فانهما متعديان ومنقولان ذكره
فى شرح التسهيل وقد يشارك الانفعال المجرد كانفطرت السماء وفطرت
وقد يغنى عنه كانطلق بمعنى ذهب وقد يغنى عن افعل كانجاذا الى الحجاز وقد
يغنى افتعل فاخاه ولامه كلويت الشئ فالتوى واوراكردنه فارتدع اوواو
كوصلته فاتصل اونون كنقلته فانتقل اوميم كلامته فاصلاء وقد يشاركه
فيما ليس فاؤه شيئا منها كشويت اللحم فانشوى واشتوى وفصلته فانفصل
وقد يغنى عنه افتعل عن انفعل فيما فاؤه ليس شيئا منها كعززته فاعتز
وبللته فابتل وكفيته فاكتفى قوله ولا يبنى الا ما فيه علاج وتاثير يعنى
لا يبنى الا من افعال الجوارح المعلومة الواضحة للحس البصرى ولذا قال
فى المفصل قولهم انعدم خطاء وفى شرح التسهيل وكذا قول من قال شئ
لا ينصور وقال ابن الحاجب فى شرح المفصل انعدم ليس بجيد وفى
كف انبز دوى والانعدام وان كان من الالفاظ المحدثة فان اهل اللغة
لم يجوزوا عدمته بمعنى لم اجده وحقيقته تعود الى قولك فات وليس
له مطاوع الا انه لما شاع استعماله فى الكتب صار استعماله اولى من
غيره لانه اقرب الى الفهم ولهذا الخطاء المستعمل اولى من الصواب
النادر عند الفقهاء وفى شرح الاكمل للهداية فى باب سجدة التلاوة
الخطاء المستعمل خير من الصواب النادر عند الفقهاء وفى المضمرات شرح
القدورى فى كتاب الجنايات اللفظ اذا تعارفه العامة صح للمتكلم ان
يتكلم به كذلك وان كان فيه نوع خلل ان قصد تفهيم العامة لانه ابلغ فى تحصيل
المقصود وقد فعل ذلك محمد فى مواضع لا نظن به انه اشتبه عليه ولا قولهم
قلته فانقال فلكون تحريكه الاول اظهر او انما جاز نحو علمته فتعلم وان لم يكن
علاجا مع انه وضع لمطاوعة فعل لان تفعل يجئ للفعل المكرر فتكريره جعله
كالمحسوس وانما جاز غمته فاغتم لان باب افتعل لم يكن موضوعا للمطاوعة

٢٢٥ مطلب فى قول صاحب المفصل انعدم خطاء

٢٢٦ مطلب فى ان الخطاء المستعمل خير من الصواب النادر عند الفقهاء

للمطاوعة فجاز ان يجئ مطاوعه فى غير العلاج قوله وهو للمطاوعة نحو
جمعته فاجتمع ورتبطته فارتبط على ما فى بعض شروح المفتاح حيث قال
ان الثقات يستعملون الارتباط بمعنى المطاوعة وهو المعنى المناسب
الذى لا يكلف فيه فى اكثر مواضع استعماله وقد نص الثقات على ان استعمال
الثقاة بمنزلة نقلهم وروايتهم ومن قال انه متعد بمعنى ربط على ما فى الصحاح
حيث قال ربطته وارتبطته بمعنى فيحتاج الى تكلف بجعله مصدر المجهول
فى تلك المواضع قوله ولزيادة المبالغة فى المعنى نحو اكتسب معنى الكسب
تحصيل الشئ على اى وجه كان وقيل فعل لجر نفع او دفع ضر ولهذا لا يوصف
به الله تعالى ومعنى الاكتساب المبالغة والاعتماد فيه ومن ذلك قوله
تعالى لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت وفيه تنبيه على لطف الله تعالى على خلقه
فاثبت لهم ثواب الفعل على اى وجه كان ولم يثبت عليهم عقاب الفعل
الا على وجه مبالغة واعتماد فيه قال الزمخشرى لما كان الشر مما يشتهيه النفس
وهى مجبولة اليه واماره به كانت فى تحصيله اعمل واجد فجعلت لذلك مكتسبة
فيه ولما لم يكن فى باب الخير كذلك لفتورها فى تحصيله ووضعت بالدلالة
على الاعتماد قال صاحب الفرائد خص الكسب بالخير والاكتساب بالشر
تنبيها على ان الكسب ما يفعله الانسان ويجوز ان يتعدى الى غيره والاكتساب
ما يفعله لنفسه كالاجاد والاقتطاع فلا يتعدى الى غيره اى غير تجاوز
عنه وشر مقصور عليه وقال سيبويه وابن الحاجب كسبت معناه
اصبت واكتسبت معناه التصرف فى تحصيل ذلك الفعل وظهورها
يقتضيه ومن ثم قال الله تعالى لها ما كسبت تنبيها على ان الثواب ادنى
ملابسة للمثاب عليه والعقاب انما يكون بعد تبين المعاقب عليه وظهوره
ذكره فى شرح التبيان وبمعنى تفاعل نحو اختصموا اى تخاصموا
او لغير ذلك لكونه لمطاوعة افعل كاصفطته فاصطفى ولقبول
فاعله اصله كافتضح اى قبل الفضيحة وبمعنى تفعل نحو تجمع القوم
واجتمعوا او بمعنى استفعل كارتاح واستراح واعتضم واستعصم
وبمعنى الجرد كقدر واقتدر وقرب واقترب وللاغناء عنه كاستلم
الحجر والتحى الرجل ولفعل الفاعل بنفسه كارتعد من الحمى وارتعش

٢٢٧ مطلب فى استعمال الثقاة الارتباط بمعنى المطاوعة

٢٢٨ مطلب فى تحقيق الفرق بين الكسب والاكتساب

واستاك وامتشط واكتحل وللنخته كانتخب واصطفى وانتفى ذكره
فى شرح التسهيل قوله اى حمر فيه نظر لانه لايستعمل مجرده وان
استعمل مصدره وصفته المشبهة والظاهر انه الحاق من الناسخ
قوله واختص بالالوان والعيوب وقد يكون لغير لون ولاعيب
كانقض الحائط وشرط مايصاغ منه ان لايكون مضاف العين ولا
معتل اللام والثانى لغير لون ولاعيب والثالث انه مطاوع والمطاوعة فى
هذا النوع نادرة قوله وحكمه حكم احمر وقد يكون لغير لون ولاعيب كانهار
الليل اذا انتصف ومثل انهار اشعار الرأس اى اشرق شعره والاكثر
ان يقصد عروض المعنى فى احمار ولزومه فى احمر وقد يكون الامر بالعكس
فمن قصد اللزوم فى الاول قوله تعالى فى وصف الجنتين مدهامتان
ومن قصد العروض فى الثانى قولك اصفر وجهه وحلا واحمر خجلا قوله
الا ان المبالغة فى التكثير قد يجئ للصيرورة كاحلولى الشيئ اذا صار حلوا
واخفوف الجسم اذا صار اخف اى نحيا وربما جئ بمعنى استفعل فى الدلالة
على لقاء شئ بمعنى ما صنع منه كقوله واحلولى دماء وجدها حلوة فاستعمل
احلولى استعمال استحلى واستعانه بمعنى صار حلوا الشهر ومنه فى خطاب
الدنيا ولا تحلولى بهم فتفتنهم اى لا تصيرى لهم حلوة ويجئ لمطاوعة
فعل كقولهم ثنيته فانثنى ويجئ بمعنى المجرد كقولهم خلق ان يفعل كذا
والخلوق ان يفعل اذا كان بذلك خليقا اى حقيقا قوله وهو اى سين
الاستفعال لان همزته للوصل والتاء يشترك بينه وبين تفعل وتفاعل
وتفعلل لطلب الفعل معناه نسبة الفعل الى فاعله لارادة تحصيل الفعل
المشتق هو منه وذلك قد يكون صريحا نحو استكتبته اى طلبت منه الكتابة
وقد يكون تقديرا اولا يكون التخيل ذلك الا فى غير ذوى العقول سواء كان
حيوانا او غيره نحو استخرجت الوتد فليس ههنا طلب الا انه جعل التخيل
ذلك التخيل لقصد اخراجه بازاء منزلة طلبه قوله ولاصابة الشئ على صفة
وقد يكون لغيره على صفة وهو مستقصر على عده وهو بخلاف ذلك كاستصعب
واستعظمه واستصغره واستكبره واستقله واستحسنه واستقبحه
وغير ذلك ومنها استقصر اى عده مقصرا وقد يكون بجعل مفعوله متصفا

فيه زائدة قال الجوهرى احمر بحمار
يعنى وهو للمبالغة

مطلب ٢٢٩
فى معانى باب الاستفعال

متصفا باصله كاستهامه اى جعله هائما قوله ويكون بمعنى فعل نحو قر واستقر
قال ابو سعيد ومثل هذا اللحيانى ولا قياس عليه وقد قيل ان احكام الابواب
كلها موكولة الى السماع ولغير ذلك لكونه للخفة كاستخف النهار اى جاء
له ان يخفر وللسبب كاستقبته اى ازلت عقابه او للنسبة كاستتر
البغاث اى انتسب الى النسر وقيل هذا منحول الفاعل الى اصل الفعل
اى تحول الى صيغة النسر وللعمل المكرر فى مهلة كاستدرجته وللوجود
على الحالة السابقة كاستهزلته اى وجدته مهزولا وللتعدية كاستذنه
ولمطاوعة فعل كوسعته فاستوسع وافعل كاقره فاستقر واحكمه
فاستحكم واكانه فاستكان وبمعنى افعل كاستيقن وايقن واستجله
واعجله واهله واستهل وبمعنى تفعل كاستكبر وتكبر واستعاد وتعوذ
واستبدل وتبدل وبمعنى افتعل كاستعذر واعتذر واستراب وارتاب
واستراح وارتاح وللاغناء عن الفرد كاستحيى واستأثر واستبدل
وعن فعل كاسترجع اى قال انا لله وانا اليه راجعون فالاصل فيه رجع
كامن اذا قال امين وسبح اذا قال سبحان الله وعن الجافى على استفعل نحو
مغن عن فعل قولهم استعان اذا حلق عانته فالاصل فيه عون تذكره
فى شرح التسهيل والاستلام كاستقبل اى استلم للقبل ذكره الشارح
فى شرح الكشاف وبقى ههنا فائدة وهى ما ذكر فى بعض شروح الكشاف
من ان قاعدة التصريف ان يؤخذ ابواب المزيد فيه من اللفاظ المجرد
وقد يؤخذ استفعل من افعل وهو اذا كان متعديا الى مفعول واحد وزيد
فيه السين ليصير متعديا الى مفعولين كاستصغرته واستصغرته يقال اصغت
المراة الغزل واستصغرتها اياه واتجح الله حاجته واستنجحته اياها قوله

مطلب ٢٣٠
فى ان احكام الابواب كلها موكولة
الى السماع

مطلب ٢٣١
فى بيان اخذ استفعل من افعل والرد
ان قاعدة اخذ المزيد فيه من اللفاظ المجرد

مطلب ٢٣٢
فى ان العشب والكلا والخلا والحشيش
اسماء النبات لكن يفرق بينها بوجه

اى كثر عشبها والكلا والخلا والحشيش اسماء للنبات لكن الحشيش مختص
باليابس والعشب والخلا مختصان بالرطب والكلا بهمزة مقصورة
وزنه كالجبل يقع على كليهما وقيل الكلا مختص ايضا بالرطب الا انه ما تيسر
نباته ويقل والعشب ما تقدم نباته ويكثر قوله وهو للمبالغة افعل فعل
كاعشوشب الارض اى كثر كلاؤها واخشوشن الشئ اشتد خشونته قيل
هذا الباب لازم ابدا وقد جاء فيه لفظان متعديان نحو اخلولته اى

استطبته واعروريته اى كبنه عريانا قوله وافعول نحو اجلوذ يقال
اجلوذ بهم السير اجلواذا بالجيم والذال المعجمة اى دام مع السرعة
وهو من سير الابل وفى الحديث اجلوذ المطر اى اعتد وقت تاخره
قوله اقعنس وهو خروج الصدر ودخول الظهر قوله اى حلف قصد
من هذا القول اثبات الاقعنساس بمعنى التاخر والرجوع بالظهر قوله
قال ابو عمرو سالته الاصمعى عنه قال اكمل الدين فى تقرير السؤال اذا كان
بمعنى الالتماس يتعدى الى مفعولين بنفسه واذا كان بمعنى الاستفسار
يتعدى الى الاول بنفسه والى الثانى بعن وقال شرف الدين الطيبى
فى شرح المشكاة فى قوله عليه السلام ما المسؤل عنها باعلم من السائل كما يقال
سالت عن زيد المسئلة يقال سالته عن المسئلة وفيه ايضا عن الراغب
السؤال فربان جدلى وتعليمى وحق الاول مطابقة الجواب عن غير
زيادة ونقصان وحق الثانى ان يجرى المجيب الاصوب كالطبيب
الرفيق يتوخى فرما فيه شفاء العليل طلبا ولاجل هذا قد زاد عليه السلام فى جوابه
سؤال عن ماء البحر حيث قال هو الطهور ماؤه وحل ميتته وفى فتح البارى
شرح البخارى وما وقع فى كلام كثير من الاصوليين ان الجواب يجب ان يكون
مطابقا للسؤال فليس المراد بالمطابقة عدم الزيادة بل المراد ان الجواب
يكون مفيدا للحكم المسؤل عنه كذا قال ابن دقيق العيد وفى التلويح
معنى المطابقة هو الكشف عن السؤال وبيان حكمه وان حصل عن الزيادة
لا المساواة فى العموم والخصوص ويخدشه ما ذكره صاحب الكشاف
فى تفسير سورة يس حيث قال اذا كان الكلام منصبا الى غرض من الاغراض
جعل سياقه له وتوجيهه اليه كان ما سواه مرفوضا ومطروحا ونظيره
قولك حكم السلطان اليوم بالحق والغرض المسوق اليه قولك بالحق
فلذا رفضت ذكر المحكوم له وعليه وما ذكر فى تفسير حم السجدة حيث
قال ان مجرد الكلام لما سيق له من الغرض ولا يوصل به ما يخيل غرضا
اخر الا ترى انك تقول وقد رايت لباسا طويلا على المراة قصيرة
واللباس طويل واللابسة قصيرة ولو قلت واللابسة قصيرة جيئت
بما هو لكنه وفضول قول لان الكلام لم يقع فى ذكر اللابس وانوثته

مطلب ٢٣٣
السؤال اذا كان بمعنى الالتماس يتعدى الى مفعولين اه

مطلب ٢٣٤
السؤال فربان جدلى وتعليمى

وانوثته وانما وقع فى غرض وربما هو تناف رعاية اللباس واللابس
وقال القاضى فى تفسير سورة طه قوله تعالى قد جئناك باية من
ربك وانما وحد الاية ومعه ايتان لان المراد اثبات الدعوى
بالبينة لا بيان تعدد الحجة ووحدتها كقوله تعالى قد جاءتكم بينة
من ربكم وفى شرح المشكاة قال نجم الدين الكبرى يجوز للرجل ان
يسال عما هو عالم به تعجبا منه وفى حاشية تفسير القاضى للقاضى
زكريا عن شرف الدين الطيبى الطلب والسؤال والاستخبار و
والاستفهام والاستعلام الفاظ متقاربة مترتبة بعضها على بعض
فالطلب اعمها لانه يقال فيما تسئله من غيرك وفيما تطلبه من نفسك
والسؤال لا يقال الا فيما تطلبه من غيرك فكل سؤال طلب ولا عكس
والسؤال يقال فى الاستعطاء فيقال سالته كذا وفى الاستخبار فيقال
سالته عن كذا والاستدعاء والاستدعاء الخبر وهو اخص من السؤال لكل
استخبار سؤال ولا عكس والاستفهام طلب الافهام وهو اخص من
الاستخبار فان قوله تعالى انت قلت للناس استخبار وليس باستفهام
فكل استفهام اخبار ولا عكس والاستعلام طلب العلم طلب العلم
وهو اخص من الاستفهام اذ ليس كل ما يفهم يعلم بل قد نظن ونحن
فكل استعلام استفهام ولا عكس وابو عمرو وهو زيان بن علاء
المازنى احد شيوخ القراء والاصمعى هو ابو سعيد عبد الملك بن
قريب الباهلى وكان من رواة العربية اسد الشعر والعرب المعانى
تلميذ خلف الاحمر وابى عمرو بن العلاء وكان الرشيد يسميه سبطان
الشعر وقال له بعض الاعراب وقد راه تكتب كل شى ما انت الا لفظة
تكتب لفظة اللفظة قوله فقال هكذا تصوير الاقعنساس قوله
فقدم بطنه واخر ظهره تفصيل التصوير قوله والالف قال ابن حاجب
فى شرح المفصل هذا تجوز لانها عند المحققين انما التحقت بالقلب
الفاء كنحر كبها وانفتاح ما قبلها ولا يبطل به الالحاق كما سيجئ
قوله ولا وجه لنظمها فى سلك ما تقدم النظم فى اللغة جمع اللؤلؤ
فى السلك فذكر السلك بعده بلا ضمير البابين الشبيهين بالدر رواه

مطلب ٢٣٥
الطلب والسؤال والاستخبار والاستفهام والاستعلام

مطلب ٢٣٦
فى ترجمة المازنى

مطلب ٢٣٧
فى معنى النظم

واما بالحمل على التجريد في الاول اعني النظم او التخصيص في الثاني اعني السلك والضمير فيها استعارة مكنية بان يشبه الباء بان في النفس بالدرر استعارة بالكناية واثبات السلك له استعارة تخييلية وفي الاصطلاح تاليف الكلمات والجمل مرتبة المعاني متناسقة الدلالة على حسب ما يقتضيه العقل والاول انسب بالمعنى اللغوي وقد يطلق على مطلق التركيب المفيد لاصل المعنى وقد يطلق على جميع الحروف وقد يستعمل بمعنى اللفظ قوله وكذا تفعل وتفاعل وليس الالف في تفاعل للالحاق لان الالف لا يقع للالحاق حشوا بل اصلا على ما قيل لا في الاسم ولا في الفعل لكن ابن الحاجب قيد ذلك اي عدم وقوعها للالحاق حشوا بالاسم وكذا التاء لان الالحاق لا يكون من اول الكلمة وتضعيف العين لا يكون للالحاق وكذا ذكره في شرح الهادي ثم قيل فيه الطلاق لفظ الالحاق ههنا سهو تامل قوله والمعنى يفرق بين ذلك هذا من قبيل قوله تعالى فمذبذبين بين ذلك والمعنى بين الفريقين فلا يرد ان بين يقتضي الاشتراك فلا تدخل الا على متعدد او مجموع لان المراد بهما ما يعم المثنى والمجموع صريحا ومعنى ونظيره قوله تعالى لا نفرق بين احد من رسله لان احد يستعمل بمعنى الجمع بدليل عود الضمير الجمع اليه في قوله تعالى وما منكم من احد عنه حاجزين وتغييرهم اياه في قوله تعالى يا نساء النبي لستن كاحد من النساء بمعنى جماعة من جماعات النساء وعدم جريانها في كل نكرة يدل على ان هذا ليس مبنيا على انه نكرة وقعت سياق النفي كما توهمه البعض وظاهر كلام الصحاح انه بحسب منشئية وضع اللغة لانه قال هو اسم لمن يصلح ان يخاطب يستوي فيه الواحد والجمع والمذكر والمؤنث وقيل مبني على ان احد اسم في معنى الواحد لا يتغير بتغيير الموصوف فيجوز ان يعتبر موصوفه مفردا او مثنى او مجموعا مذكرا كان او مؤنثا ويبقى بهيئته وهو ان الشارح ذكر في بحث او من التلويح ان احد اذا كان نكرة اصلية لا يستعمل في الايجاب اصلا وذكر في تقديم مسند اليه من المطول وفي شرح ديباجة الكشاف في تفسير قوله تعالى لا نفرق بين احد منهم

وثبت النظم الموضوع
لما شبه به على المشبه
والسلك الخيط وتخييله
ما تقدم بالدر

انهم انه لا يستعمل في الايجاب الا مع كل ومثله قوله تعالى يزجي سحابا ثم يؤلف بينه وتذكير ضمير السحاب وهو جمع لان الجمع الذي يفرق بينه وبين واحده بالتاء كشجر وسحاب ونخل ونبات يجوز ان يذكر ويؤنث واما قول امرئ القيس بين الدخول فحومل فمحمول على ان الفاء بمعنى الواو او على ان التقدير بين اجزاء الدخول على ان الاصمعي قال الصواب روايته بالواو وقول الاخر بين المجون الى الصفا فمؤول بين اجزاء المجون منتهية الى الصفا، وبمثل هذا قولهم المال بين زيد بكر وقع في عبارة المصنفين من هذا القبيل وقال في درة الغواص في اوهام الخواص ومن اوهامهم قولهم المال بين زيد وعمرو والصواب ان يقال بين زيد وعمرو وكما قال الله تعالى من بين فرث ودم وقال شرف الدين التيبي في شرح الكشاف لا تفاوت بينهما وانما ذكر بين مع المضمر واجب ومع الظاهر جائز قوله ويلحق به نحو تجلبب قد علمت معنى الالحاق في الرباعي المجرد وينبغي ان يعلم ان تحقق الالحاق في ملحقات تدحرج بغير التاء لانها للمطاوعة كما كانت كذلك في تدحرج لان الالحاق لا يكون من اول الكلمة لكن في تحقق الالحاق في تسكن اشكال ولذا قال في شرح الهادي انه شاذ من قبيل الغلط على توهم الميم اصلا وقيل كانهم اشتقوا من لفظ الاسم اعني التسكين كما يشتقون من الجمل نحو بسمل وهو قال وهلل وحمدل وحيعل وحسبل وسبحل وجعلف وطلبق ودمعزى قال بسم ولا حول ولا قوة الا بالله ولا اله الا الله والحمد لله وحي على الصلوة وحسبنا الله وسبحان وجعلت فداك وطلبقاك وادام عزك وهذا تشبيه بباب البخت في النسب فانهم يأخذون اسمين فيجعلون منهما لفظا واحدا فينسبون اليه كقولهم حضرمي من حضرموت وعبشمي في نسبة عبد شمس وعبد القيس وعبد الشمس وقال بعض اهل اللغة مولدة في شذوذها انه لغة مولدة واكثر اهل اللغة نقلوها ولم يقل انها مولدة اي ليس المدرعة وهو قميص صغير ضيق الكمين او ليس الدرع ومسح بيده المنديل وليس المنطقة قوله حرجت الابل فاحرنجم نبه على ان هذا الباب لمطاوعة فعلل الا ان يقال وعليه ان ينبه على ان تفعلل مطاوع فعلل الا ان يقال

مطلب ٢٣٩
في استثناء بعض الكلمة مما قبل

قوله وتسكين زيادة الميم للالحاق في الالحاق في الالحاق لم يعهد في كلامهم الا في تسكن وتمدرع وتمندل وتمسكن صح

مطلب ٢٤٠ في عدم جواز الادغام والاعلال في الملحق

مطلب ٢٤١ في لغط التنبيه

ترك للظهوره او لانه قد يكون بناء مقتضيا نحو تسهوك بمعنى هلك لانقاك تركك فتسهوك بمعنى هلكك لعدم سهوك في كلامهم قوله ولا يجوز الادغام والاعلال في الملحق اى لما يجوز فيه الادغام مطلقا ولا الاعلال في غير الاخر لانه في الاخر جائز ولا يبطل به الالحاق لكونه في محل التغيير كذا قالوا قوله تنبيه وهو في اللغة مصدر من نبهته الشيء اذا وقفته عليه او نبهت فلانا من نومه اى ايقظته وفي الاصطلاح اشارة الى شيء يغفل عنه المخاطب وقيل ما يشير الى المذكور قبله بطريق الاجمال وقيل لمجرد النظر الى الابحاث السابقة بعلم الابحاث الاتية وانما يستعمل فيما تعلق به ضرب من العلم سابقا او كان في حكمه كما في البديهيات وانما يستعمل حيث لا يحتاج الى الدليل كالبديهيات وما يتعلق به علم سابقا في حكمه وهو خبر مبتدأ محذوف وقيل لا محل له من الاعراب لانه بمنزلة البياض بين المعراجين قال صاحب التقريب لو قال المصنف فرع بدل تنبيه لكان اصوب واولى لان تجريد النظر الى الابحاث السابقة يستلزم معرفة المتعدى وغير المتعدى البتة وفيه نظر قوله الفعل اما متعد اعلم ان الافعال مطلقا باعتبار المعنى على نوعين متعد ولازم وكل منهما على قسمين متعد بالوضع الشخصي ومتعد بالوضع النوعي واللازم كذلك والشخصي من المتعدى واللازم لا يتوقف على غير الواضع بخلاف النوعي منهما اذ هما محتاجان الى الاسباب الوجودية والعدمية

مطلب ٢٤٢ في معنى المتعدى

قوله وهو الفعل الذي يتعدى من الفاعل اى يتجاوز الى المفعول به معناه ان المتعدى ما يدل على معنى يتجاوز الزنهن عن تصوره وعن تصور محل صدور ذلك المعنى اعني الفاعل الى المفعول به وبهذا سقط ما قيل ان المتبادر من ظاهر ذلك التفسير ان المتعدى ما يدل على معنى ينتقل من الفاعل الى شيء آخر وينفك عنه كما يدل عليه انهم اذا اراد وا ان يعبروا عن معنى التعدية والتجاوز يعبرون عنه بالانتقال عن الشيء الى آخر كما هو مصرح في بعض المواضع ويدل عليه قولهم في حد تفسير اللازم وعدم انفكاكه عنه وهو ليس كذلك لان الضرب مثلا في قولنا ضرب زيد عمرا لم ينتقل من زيد الى عمرو والا لكان عمرو ضاربا وزيد غير ضارب وكذا اسقط الاعتراض بنحو ما ضربت زيدا فتامل

قوله فالدور الى معناه اللغوي وقد يقال ان المتعدى علم فلا يكون ملتفتا اليه وبهذا الجواب كاف لكل كلام وقع على هذا المنهاج قوله

مطلب ٢٤٣ في لغط سيان

لان المتعدى وغيره سيان وسيان مثنية سى وهو كمثل وزنا ومعنى وعينه في الاصل واو ويستغنى بمثنيته عن الاضافة كما استغنى عنها مثل في قوله الشر بالشر عند الله مثلان واستغنوا بمثنيته عن مثنية سواء فلم يقولوا سواءان في السعة قوله نحو اجتمع القوم والامير في السوق اجتماعا لتأديب زيد والاولى في التمثيل ان يقول نحو ذهب زيد ذهابا يوم الجمعة خلفك مرافقة لك وعمرا لان الاصل في ترتيب المفاعيل تقديم المفعول المطلق ثم المفعول به بلا واسطة حرف الجر ثم الذي بالواسطة ثم المفعول فيه الزمان ثم المكان ثم المفعول له ثم المفعول معه كذا قال الشارح في المطول وقال القطب الفالي تقديم المفعول به على المفعول المطلق اولى واختار السكاكي تاخير المفعول المطلق عن المكان ثم المفاعيل المشهورة هي هذه الخمسة وزاد السيرافي مفعولا سادسا وسماه مفعولا منه نحو قوله تعالى واختار موسى قومه اى من قومه ورد عليه بانه لو صح ذلك لصح ان يقال مفعولا عليه واليه بل الكل المفاعيل سبعة عشر واسقط الزجاج المفعول معه والمفعول له وجعل الاول مفعولا به والثاني مصدرا وكل من المفعول به وفيه وله يكون صريحا اذا لم يكن بحرف الجر وغير صريح اذا كان به والمفعول المطلق لا يكون الا صريحا والمفعول معه لا يكون الا غير صريح قال الحاجي باباً يطلق المفعول به الغير الصريح على كل مجرور بغير في واللام وقال ملا الدين البسطامي في الحق ان كل جار ومجرور فهو ظرف ومفعول به غير صريح البتة في الاصطلاح ثم الضمير في به وفيه ومعه ولم يعود الى الالف واللام لكونه بمعنى الذي فاذا لم يكونا يعودا الى الموصوف المذكور او المقدر

مطلب ٢٤٤ في عدم انفكاك ضرب زيدا عن ضربها

قوله ولا يعترض بنحو ما ضربت زيدا اى لا يعترض على التعريف بنحو ضربت زيدا فان ضربت متعد وليس بمتجاوز الى المفعول به لان التجاوز منفي لانا نقول كون ضرب متجاوزا الى المفعول به في بعض المواضع كاف في كونه متعديا وبهذا الجواب غير مرضي لانه يستلزم ان يكون الفعل

مطلب ٢٤٥ في عود الضمير في به وفيه ومعه وله الى الالف واللام

في صورة النفي غير متجاوز فلهذا اعقبه بجواب ثان وهو قوله وان اريد
لفظ الفاعل والمفعول اي ان اريد به نصب المفعول به كما قال بعضهم
المتعدي ما نصب المفعول قوله فهذا مدفوع بلا خفاء لان لفظ زيدا
منصوب بالمفعولية لفظا وذكر لفظ الفاعل مجردا استطرادا لا دخل
له بهذا المعنى ويمكن ان يقال ان الجواب الاول تسليمي والثاني منعي ولا يمكن
ان يجاب بان نفي الضرب قد تجاوز منه الفاعل الى المفعول كما اجيب في
تعريف الفاعل ان عدم الضرب اسند الى زيد وعدم الضرب حقه كائنا ما كان
على زيد لان تجاوز عدم الضرب غير متصور بخلاف اسناده وايقاعه فليفهم

مطلب ٢٤٦ في معنى التسمية

قوله ويسمى ايضا التسمية عندهم يطلق على تعيين اللفظ بازاء معنى بخصوصه
بحيث لا يتناول غيره وعلى اطلاق الشيء على الشيء ومنه يقال يسمي زيد
انسانا اي يطلق عليه لفظ الانسان وعلى ذكر شيء بشيء يقال سميت
فلانا باسمه اذا ذكرته به والمسمى يطلق ويراد به المفهوم الاجمالي الحاصل
في الذهن عند وضع الاسم فيطلق فيراد به ما صدق عليه هذا المفهوم فاذا
اضيف الى الاسم يراد به الاول والاضافة بمعنى اللام واذا اضيف الى
العلم يراد به الثاني والاضافة بيانية والفرق بين المستعمل فيه والمطلق

مطلب ٢٤٧ في الفرق بين المستعمل فيه والمطلق عليه

عليه ان المستعمل فيه هو ما يكون الغرض الاصلي طلب دلالة اللفظ عليه
ويقصد تفهيمه بخصوصه للمخاطب فاذا لم يكن اللفظ مفيدا بخصوصه
للمخاطب فاذا لم يكن اللفظ مفيدا بخصوصه يجب نصب قرينة دالة عليها
والمطلق عليه هو ما وقع عليه اللفظ وصار الحكم متعلقا به بحسب الواقع
منه من غير اشتراط تفهيمه للمخاطب وان صار مفهوما بحسب القرينة وقد يكون

مطلب ٢٤٨ في الوقوع

الاطلاق بمعنى الحمل قوله لوقوعه على المفعول به والمراد بالوقوع هو التحقق
المعنوي وهو تعلق فعل الفاعل بشيء لا يعقل الفعل بدون تعلق ذلك
الشيء لا الامر الحسي فلا يرد ما قيل من ان نحو قولنا ذكرت الله وعرفته
لا يتصور فيه الوقوع لانه يلزم ان يكون سبحانه وتعالى محلا للوقائع وانه
لا يصدق على الافعال التي ليست بواقعة على مفاعيلها ما نحو علمت
زيدا واردته وعلى نحو ما ضربت زيدا على ان وجه التسمية النكتة والمكابرة
لا يستلزم الاطراد والانعكاس قوله واما غير متعد قال الرنجاني في شرحه

في شرحه اذا اردت ان تجعل المتعدي لازما فالطريق فيه ترده الى باب
انفعل وافتعل او افعل او تفعل وتفعلل اذا كان رباعيا وفيه نظر
اما اولا فلان افتعل مشترك بين اللازم والمتعدي واما ثانيا فلانه
لا يوجد الفعل المتعدي المنقول الى فعل حتى صار بسبب نقله اليه لازما
بل المنقول اليه فعل لازم بالاستقراء كحرا الى جر وعورا الى اعور فتامل
قوله وهو الحسن اي تناسب الاعضاء بحسب الخلقة قوله بل ثبت
فيه لم يرد به ان كل لازم يثبت ويستمر في الفاعل ثبات الحسن واستمراره
في الفاعل لان كثيرا من اللوازم متجدد الوجود بل اراد ثبوت هذا
اللازم المخصوص واستمراره في الفاعل وتسمية هذا القسم مطلقا

مطلب ٢٤٩ في معنى اللزوم

باللازم بالنظر الى انه لا يتجاوز منه الى المفعول به سواء استمر او لم يستمر
وعدم انفكاكه عطف على لزومه على وجه التفسير لدفع ايهام ذلك
الاستمرار في الفاعل كل لازم وما ذكر في قوله للزومه على الفاعل كلمة على تتضمن
معنى القصر اعترض في بعض الشروح للكشاف على قوله الباء لازمه للجر فيه
والجر بان الباء ليست بلازمة لها بل لملزومه لها الوجود ها بدونها واجاب
الشريف بان هذا منه قبيل قولهم لزم على فلان بينه اذا لم يفارقه ولم يوجد
في غيره ومنه قولهم ام لازمة لهمزة الاستفهام فاندفع اعتراض شراح
الكافية عليها بان ام ليست بلازمة لها بل بالعكس وبعضهم ان المراد
باللزوم معناه اللغوي اعني عدم الانفكاك منه قولهم لزم الدائن
المديون اذا لم يفارقه او معناه الاصطلاحي ان عرف بامتناع الانفكاك
لا بافتضاء شيء آخر فقول الشارح وعدم انفكاكه عنه اشارة الى ما
ذكر دفعا لما يرد على ظاهر عبارته وفي حاشية التلويح قيل اللزوم
لا يكون الا كليا وقيل لزوم الكلية فيه عرف اهل المعقول والادباء
يطلقون اللزوم على الجزئي ومنه قول صاحب التلخيص لازم للتقديم
غالبا يعني انه لازم لزوما جزئيا اكثريا كما ذكره شراحه وفعل قد

مطلب ٢٥٠ في الافعال التي تتعدى بنفسها مرة واخرى بحرف الجر

تعدى بنفسه فيسمى متعديا اه قال نجم الدين الرضي اعلم انه
قيل في بعض الافعال انه متعد بنفسه مرة ومرة لازم متعدى بحرف
جر وذلك اذا تساوى الاستعمالان وكان كل واحد منهما غالبا نحو

نصحتك ونصحت لك وشكرتك وشكرت لك والذي ارى الحكم بتعدي
مثل هذا الفعل مطلقا اذ معناه مع اللام معناه من دون اللام والتعدي
واللزوم بحسب المعنى وهو بلا لام متعد اجماعا فكذا مع اللام فهو ازيد
زائدة كما في رويد لكم فالحاصل ان تعدية الفعل ان كانت بنفسها قليلة
نحو اقسمت الدار وتختصة بنوع من المفاعيل كاختصاص دخلت
بالتعدي الى الامكنة واما الى غيرها فبقي نحو دخلت في الامر فهو لازم
حذف منه حرف الجر وان كانت بحرف الجر قليلة فهو متعد والحرف
زائد كما في ولا تلقوا بايديكم ويمكن ان يقال فيما يتعدى تارة بنفسه
واخرى بحرف المتعدي بالحرف وهو المتعدي بنفسه نزل منزلة اللازم
للمبالغة ثم وصل بالحرف كما وصل يجرح الى عراقيها بفي في قول الشاعر
يجرح في عراقيها و وصل جزى الى يجذع النخلة بالباء في قوله تعالى وهزي
اليك بجذع النخلة و وصل اصلح الى ذريتي بفي في قوله تعالى واصلح لي
لي في ذريتي ذكره الطيبي في شرح الكشاف والتبيان و وصل خذوا الى المفعول
الاول في قول الكشاف لخذوها و في قول المفتاح مخذوا به بالباء ذكره
الشراح وان لم يرتض به الشريف وقال انه من باب التضمين قوله
وذلك عند تساوي الاستعمالين اي عند تساوي استعمال الفعل بدون
الحرف والفعل معه وفي كون شكرت وشكرت له ونصحته ونصحت له
كذلك نظر لان الجوهري قال في الصحاح في كلام وهو بالام افصح ثم ان شكر
لا يتعدى الا الى مفعول واحد على ما صرح به الامام المرزوقي وصاحب الاساس
والصحاح والقاموس والمجمل والديوان والاقناع والمغرب فلا وجه
لما جوزه الشارح والشريف في شرحيهما للمفتاح في قول الشاعر سأشكر
عمرا ان تراخت منيتي ايا لم تمن وان هي جلبت فشكر ايادي مضمحلا
ثانيا لاشكر اللهم الا ان يحمل على المسامحة بان يعتبر الحذف والايصال
ويطلق المفعول مسامحة او يعتبر التضمين قوله مطردة يجوز الرفع على معنى
مطردا زيادتها ويجوز النصب على ان يكون مفعولا مطلقا اي زيادة
مطردة قوله والتعدية واللزوم بحسب المعنى قال ابن هشام في شرح
التسهيل ولا يتميز المتعدي منها اللازم بالمعنى والتعلق فان الفعلين

مطلب ٢٥١
في كون تميز التعدية واللزوم بحسب المعنى

فان الفعلين قد يتحدان معنى واحدهما متعد والاخر لازم كصدقته وانت
به ونسبته وذهلت عنه وذهبت به ورغبت به وارغبته وهممت به
وهففته واشفقت منه واسقطته وقدرت عليه ورجوته وطمعت
فيه ومحبته واعرفت عنه وانما يتميز بان يتصل به كاف الضمير او هاؤه
باطراد بان يضارع منه اسم مفعول تام باطراد نحو صدقته وحببته
واردته ورجوته فهو مصدوق ومحبوب ومراد ومرجو بهذا علم ان الاطراد
نحو قلته فهو مقول ولو قصد هذا الامر ان منه وهلت وزعت وطمعت
واعرضت لم يستغن عن الحرف كقولك ذهبت عنه وزعت واعرضت
عنه فهو مذهول عنه ومرغوب فيه ومطموع فيه ومعروض عنه فلا تقل
لك صوغ المفعول تامل بل بافضاء اي مفتقر الى حرف الجر فيعلم بذلك
لزومه وقال الرضي اذا كان علم بمعنى عرف لا يتوهم ان بين علمت
وعرفت فرقا من حيث المعنى كما قال بعضهم فان معنى علمت وعرفت
ان زيدا قائم واحد الا ان عرف لا ينصب جزئي الاسمية كما ينصبهما
علم لا لفرق معنوي بينهما بل هو موكول الى اعتبار العرب فانهم قد
يخصون احد المتساويين في المعنى بحكم لفظي دون الاخر وقال الطيبي
في شرح الكشاف والاختلاف في الايات التعدي او في عدد المفاعيل
لا يوجب اختلاف المعنى فالفعل الواحد يعدونه تارة ويقصرون اخرى
ويجعلون الافعال مترادفة وان اختلف متعلقا ويجعلون علم وان
تعدى الى مفعولين مرادفا لعرف المتعدي الى واحد وذكر صاحب الكشاف
في تفسير سورة يوسف من ذا بهم حمل النظير على النظير وحمل النقيض على النقيض
كالاعتماد كما يتعدى بعلى يتعدى بالباء لان وثق يتعدى به وهو نظيره
فلا حاجة الى تضمين معنى الوثوق كما قال الشريف في قول المفتاح لقلة الاتهام
بالقرائن وكالزيادة كما يتعدى بعلى يتعدى بعن لان نقض يتعدى به
وهو ضده ذكر ابن كمال باشا في الصحاح لكن علك بحسب ذلك اي
اي على قدره وعدده وكلمة حسب اذا كان مجرورا بحرف الجر فالسين
فيها مفتوحة والا فهو ساكنة وربما يسكن في ضرورة الشعر على الوجه الاول
قوله وتعديه الى قوله وبالهمزة اعلم انهم بلغوا اسباب التعدية الى العد

مطلب ٢٥٢
حمل النظير على النظير والنقيض على النقيض

مطلب ٢٥٣
في كلمة حسب

مطلب ٢٥٤ في بقية اسباب التعدية الى احد عشر

عشر الثلثة التي ذكرت وسين استفعل مع ما زيد عليه بتا والهمزة نحو خرج زيد واستخرجه والف المفاعلة نحو جلس زيد وجالسته والسادس ان يضمن الفعل معنى فعل آخر متعد كتضمينهم رهب معنى وسع وطمع معنى بلغ وفرق معنى خاف وسفه معنى امتهن او اهلك حيث قالوا وافق زيدا وسفه نفسه والسابع صوغه على فعلت بالفتح وافعل بالضم للافادة الغلبة تقول كرمت زيدا اى غلبته في الكرم والثامن استقاط الهمزة كاذهب الرجل وكببته انا واذهبت البئر ونزحتها انا والتاسع البناء على افعول مرادا به المبالغة كجلاء الشيء ولعلوليته والعاشر تكرير اللام كما قيل صفرخده وصفر به والحادي عشر اسقاط الجار توسعا نحو قوله تعالى ولكن لا تواعدوهن سرا الى على سرا اى نكاح واعلنتم امر ربكم اى عن امره واقعدوا لهم كل مرصد اى عليه وقول الرجاج انه ظرف رده الفارسي بانه يختص بالمكان الذي يرصد فيه فليس مبهما وقوله كما عسل الطريق وقول ابن الطراوة انه ظرف مردود ايضا بانه غير مبهم وقوله انه اسم لكل ما يقبل الاستطراق فهو مبهم لصلاحيته لكل موضع متازع فيه بل هو اسم لما هو مستطرق ذكره في المعنى وليس المراد ان هذه باعتبار نفسها يوجب ان يكون الفعل متعديا بل لابد من اعتبار معنى التصيير بها لانها يكون للتصيير وغيره هي التي يكون للتعدية فقط ما قيل ان تضعيف العين بالهمزة يصير الفعل متعديا اذا لم يكن بمعنى صار فالتقييد لازم قال ابن هشام في المغني النقل بالتضعيف سماعي في القاصر وفي المتعدي الى واحد نحو علمته الحسنات وفهمته المسئلة ولم يسمع في المتعدي الى اثنين وزعم الحريري انه يجوز في المتعدي الى اثنين ان ينقل بالتضعيف الى ثلثة ولا شاهد له سماع ولا قياس وظاهر قول سيبويه انه سماعي مطلقا وقيل قياسي في القاصر والمتعدي الى واحد والنقل بالهمزة قيل كله سماعي وقيل في القاصر في المتعدي الى واحد والحق انه قياسي في القاصر سماعي في غيره وهو ظاهر مذهب سيبويه

قوله بتضعيف العين فسر بتضعيف العين الى باب التفعيل لان التضعيف في تفعل ليس من اسباب التعدية قوله بنقله الى باب الافعال فسر الهمزة لان في غير هذا الباب ليست من اسباب التعدية قوله وكم تعديه بحرف الجر

مطلب ٢٥٥ لا تغير حروف الجر معنى الفعل الا الباء

الجر والحروف التي يعدى بها الفعل سبعة الباء وهي اصل في تعدية جميع الافعال اللازمة واللام وفي ومن وعن والى وعلى وهذه السبعة تتبع ولا يقاس عليها كذا في زبدة التعريف قوله ولا يغير شيء من حروف الجر معنى الفعل الا الباء في بعض المواضع اى اذا قصد بها التعدية التي عند الصرفيين وهي تغيير الفعل واحداث معنى الجعل والتصيير نحو ذهبت بزيد فان معناه جعلته ذاهبا وصيرته ذا ذهاب لا التعدية التي عند النحاة وهي ايصال معاني الافعال الى الاسماء اذا لم يقصد فلا تغيير نحو مررت به فان معناه مع الباء كمعناه لا معها وذلك لان معنى مررت بمكان يقرب منه زيد على ما صرحوا به ومرورك لم يتجاوز الى غيرك كما تجاوز الذهاب في ذهبت بزيد ولان الباء فيه ليست بمعنى مع كما هو مذهب المبرد ولا بمعنى الهمزة كما هو مذهب سيبويه فلا يكون للتعدية بتبع ان يكون بمعنى مع او بمعنى الهمزة فقط المذهبين نعم يقال المثل هذا انه متعد بالحرف الفلاني لكن لا يقع عليه اسم المتعدي اذا الحق بل يقال هو لازم. ولا خلاف عندهم ان باب فعل كله لازم مع ان قرب وبعد منه يتعدى الى المفعول بحرف الجر فان قيل اذا اختص الباء بالتغيير مع قصد التعدية الموقتة لا يصح هذه التعدية بغيرها من الحروف فلا يصح ما نقل قبل هذا من زبدة التعريف قلنا يمكن ان يكون المراد من التعدية هناك التعدية النحوية لكن جميع حروف الجر مشتركة في هذه التعدية كما صرح به السيد عبد الله في شرح اللباب قوله نحو ذهبت بزيد اه اورد مثالين لان الاول من الثلاثي والثاني من المزيد فيه قوله مصاحبة الفاعل اى اتصافه بالحدث يعني ان معنى ذهبت معه اعترض عليه بقوله تعالى لنذهبن بسمعهم حيث لا يتصور فيه المصاحبة واجيب بان لنا ان نقول المصاحبة محمولة على الامكان قال سيبويه الباء وفي مثل الهمزة وفرق صاحب الكشاف بين ذهبت به واذهبته بان في الباء فيه معنى الاستصحاب والامساك وقال الطيبي ذهب الى هذا الفرق المبرد ذكره الحريري في درة الغواص وقال صاحب المثل السائر كل من ذهب بشيء فقد اذهبه وليس كل من اذهب شيئا ذهب به لان ذهب به يفهم منه انه استصحبه معه واسلمه عن الرجوع الى الحالة الاولى وليس كذلك

مطلب ٢٥٦ في الفرق بين ذهبت بزيد واذهبته

اذ هبه وقال صاحب الفلك الدائر وفيه نظر لان كل اللفظين يدلان على معنى
واحد وهي التعدية فالمعنى عند التعدية بالباء كالمعنى عند التعدية بالهمزة .
والجواب ان اللفظين وان اشتركا في التعدية لكنهما غير مشتركين في مادية معنى
واحد والنزاع ليس الا فيه لان الهمزة ههنا للازالة والباء للمصاحبة
وصاحب المعاني لا ينظر الا الى الفرق بينهما واستقال كل في مقامه لا الى التعدية
نفسها فان البحث عنها وظيفة النحو **قوله** ولا حصر لتعدية حرف الجر عند
تعديته فعلا واحدا على واحد بحذف المحصور عليه او لاحصر بحرف الجر عند
تعديته فعلا على واحد بحذف فعل من المحصور عليه والاظهر ان يقول ولا حصر
بحرف الجر عن التعدية على واحد تامل **قوله** حروف كثير وصف الجمع بالكثير
للتاكيد على نفي المجاز لانه قد يذكر للجمع ويراد الواحد مجازا كقوله تعالى يا ايها
الرسل كلوا من الطيبات انما خاطب به النبي عليه السلام وقول صاحب الهداية
في الديباجة رسلا وانبياء حيث اراد محمدا صلى الله عليه وسلم لكن جمعه
تعظيما له واجلالا لقدره صرح به اكمل الدين وهذا اى تاكيد الكلام بما يقطع
احتمال المجاز سمي في الاصول بيان التقرير فلا وجه لما ذكره صاحب النهاية
في اول البيع من ان المحتاج الى القرينة المجاز لدفع المجاز ولم يقل ايضا
اما لان الفعيل والفعول يستوي فيه المذكر والمؤنث والواحد والجمع
كما في قوله تعالى والملائكة بعد ذلك ظهير وقال الله تعالى انا رسول رب
العالمين وقال الشاعر ان العوادل ليس لي باهل يريد الاحراز ذكره الطيبي
والجوهري او لانه على صيغة المصدر كالصليل والنهيق والصهيل والزهر
ذكر الزمخشري في الكشاف والشريف في شرح المفتاح وعلاء الدين البخاري
في شرح الهداية او لانه صفة المقدر لفظه مذكر ومعناه جمع كجمع وحرب وصبور ونحو
في هذا الاسماء ذكر السعد والشريف في شرح الكشاف او تاويل الموصوف بالذكر
كما قال صاحب الكشاف في قوله تعالى وبث منهما رجالا كثيرا وذكر كثيرا ونساء بدل
بالجمع اى جميعا كثيرا او لان الصفة اذا تتبع موصوفها في التانيث اذا كانت
فعلاء اما اذا كان بسببه فلا ذكره في شرح المنظومة لكن يخدش التزام الشارح
اللفظية بين الصفة والموصوف تامل **قوله** الا اذا كانا بمعنى واحد بفعل واحد
قالوا لا يجوز تعلق حرف الجر بمعنى واحد حيث لا يصح الابدال بلا اتباع اى بغير

٢٥٨ بطلب في عدم جواز تعلق حرف الجر بمعنى واحد بفعل واحد

من غير عطف ولذا ذهب صاحب الكشاف في قوله تعالى كلما رزقوا منها من
ثمرة رزقا ان الظرفين لم يتعلقا بفعل واحد بل تعلق الاول بالمطلق والثاني
بالمقيد كما قالوا في كلمت من بستانك من العنب اى الاكل المبتداء من بستان
ابتداء من العنب نعم ينبغي ان يحترز منها امكن عن شاعة التكرار الظاهري
ولذا قال في حواشي التلويح انواع شاع في عرف الشريعة بالاحكام الفقهية
بدل في الاحكام وان كان بمعنى وفي المفتاح من غير ارادة التقييد بلفظي
المثل والغير على اثنين بدل باثنين وان كانت الباء الاولى للاستعانة
والثانية صلة للفعل حيث يقال عرض هذا **قوله** ولا يتعدى كل فعل بالهمزة
ولهذا زادوا على الاصفش في قياس الظن واحب واخال وازعم على عالم
وارى ذكره الرضي في شرح الشافية **قوله** فان النقل من المجرد الى بعض ابواب
المشعبة موكول الى السماع بشير الى ان النقل الى بعضها ليس كذلك
كما قيل ان باب الاستفعال والمفاعلة عند بناء المغالبة وما هو من الالوان
والعيوب نقله الى فعلة وافعال قياسي ويريد بالبعض الجميع والكل اما
لانه بمعنى الجميع عاما صرح به في النجم الوهاج وبمعنى الكل على ما صرح به في
شرح اللباب حيث قال وبعض قد يجيء بمعنى كل واليه ذهب جماعة منهم البيضاوي
في قوله تعالى وان يك صادقا يصبكم بعض الذي يعدكم واما لكون الاضافة
للاستغراق ولفظ البعض صلة اى زائدة كما ذهب اليه بعض اهل التفسير
في هذه الآية ذكره في شرح اللباب قال الرضي في شرح الشافية وليست
هذه الزيادات قياسا مطردا بل يحتاج في كل باب الى سماع استعمال اللفظ
المعين وكذا استعمال اللفظ في المعنى المعين **قوله** ولا ذهبت خالدا
بكرا مقتضى القياس الاقتصار على خالد على ما هو في بعض النسخ **قوله**
كذا قال بعض المحققين وهو نجم الدين الرضي في شرح الكافية **قوله** والحق
انه لا بد اه الظاهر انه اعتراض على قول بعض المحققين ولا يغير شيئ من حروف
الجر اه وكان الشارح فهم من قوله في بعض المواضع ان الباء اذا كانت
للتعدية تارة يغير معنى الفعل وتارة لم يغير فاعترض عليه بانه لا بد في
المتعدي الذي يبحث عنه الصرفيون من تغيير معناه والظن ان مراد ذلك
البعض انه لا يغير شيئ من حروف الجر معنى الفعل الا الباء في بعض المواضع

٢٥٩ بطلب في مجيء البعض بمعنى الجميع

اى اذا كانت للتعدية بخلاف ما اذا لم يكن للتعدية نحو يجوز مررت بزيد
فو بغير كما قررناه من قبل الا ان عدم تغييرها عند كونها للتعدية وعدمه هنا
لا يرد الاعتراض ثم لفظ الحق يكون مصدرا واسم فاعل او صفة
مشبهة فعلى الاول يطلق على الوجود في الاعيان مطلقا وعلى الوجود
الدائم وعلى مطابقة الحكم وما يشمل على الحكم للواقع ومطابقة الواقع
وعلى الثاني والثالث يطلق على الواجب الوجود لذاته وعلى كل موجود
خارجي وعلى الحكم المطابق للواقع وعلى الاقوال والعقايد والاديان
والمذاهب باعتبار اشتمالها على الحكم المذكور ويقابله على الوجهين
الاخيرين الباطل وعلى الوجه الاول البطلان وقال القاضي الحق
الثابت الذي لا يسوغ انكاره يعم الاعيان الثابتة والافعال
الصائبة والاقوال الصادقة وقال التفتازاني يستعمل بمعنى الواجب
واللازم والجدير والطيب والملك قوله لما مر يقال مر عليه ومر به
اى اجتاز كذا قال الجوهري ثم قال مر يمر مرا ومرورا وذهب وذكر
عليه انه فرق بين المرور والذهاب فان الثاني لا ينتظم المجيء بخلاف
الاول الا ان يقال كتب اللغة مشحونة بتغير الالفاظ بالاخص
والاعم قوله بخلاف مررت وقد مر وجه خلافه انفا فتذكر قوله
نعم يصح ان يقال في مررت بزيد ان مررت متعد الى المفعول لكن لا بهذا
هذا المتعدي الذي نحن فيه لان المتعدي الذي نحن فيه ينبغي ان يتعدى
الفعل من الفاعل الى المفعول اى يصدر منه الفاعل ويتجاوز الى المفعول
وهذا منتف في مررت بزيد بل التعدي الذي وجد فيه كون علة متعديا
من الفاعل الى المفعول مع الواسطة وهذا غير مبحوث عنه واعلم ان
الفعل الواحد يتعدى بعدة حروف على قدر المعنى والمراد منه قال
بعضهم كان المعاني مكمنة فيه وحروف الجر مظهرها فاذا اردت ان
تبين ابتداء الغاية قلت خرجت من الدار وان اردت ان تبين حاله
قلت خرجت على الدابة وان اردت المجاوزة قلت خرجت عن الدار
وان اردت المصاحبة قلت خرجت بسلاحي قوله على ان في قوله
ولا بغير شيء من حروف الجزاء نظرا لان المتعدي الذي يبحث عنه لا بد فيه

مطلب ٢٦٠
في استعمال لفظ الحق على معان مختلفة

مطلب ٢٦١
في الفرق بين المرور والذهاب

لا بد فيه من تغيير الحرف معناه اى حرف كان لان التعدي بحسب المعنى قوله
فصل ذكر الاندلسي في المحصل ان الفصل هو الحاجز بين الشيئين ومنه
فصل الربيع لانه يحجز بين الشتاء والصيف فكان ينبغي ان يوصل بما بين
فيقال فصل بين كذا وكذا الا ان المصنفين يجرونه مجرى الباب فيصلونه
بفي ويقولون فصل في كذا كما يقولون باب في كذا وهو خبر مبتدا محذوف
وفي مثله بدل من فصل او مبتدا لما خص بالتنوين لكونه للوحدة نص عليه
الشارح في المطول حيث قال ادخال التنوين في الاثبات سور الجزئية او بالصفة
المقدرة اى فصل عظيم ابتداء على ما قيل او لما جوزه المتقدمون من تنكير المبتدا
بناء على حصول الفائدة كما صرح به الشارح في المطول حيث قال والحق
ما ذكره ابن الدهان من جواز تنكير المبتدا اذا حصلت الفائدة كما مر
فاضربن اى نكرة شئت نحو رجل على الباب وغلام على السطح وكوكب
انقض الساعة خبره في مثله ولو لم يوصل بفي جاز ان يضاف الى
ما بعده وح اما خبر مبتدا محذوف او مبتدا خبره محذوف او ما بعده
ان صلح وان لا يضاف وح اما خبر مبتدا محذوف او مبتدا، خبره محذوف
او يقرأ على الوقف قوله لان الزمان الماضي قبل الزمان المستقبل والحال
قد يعترض فيقال ان كلمة قبل ظرف زمان فيلزم ان يكون الشيء
ظرفا او يكون للزمان زمان آخر هو ظرف له وكذا يدفق في امثال
قولهم يقدم الزمان الماضي ويسبق الزمان المستقبل والجواب انها
منافقات واهية لان اصل اللغة من تلك العبارات هو المقصود بها
ولا يخطر ببالهم شيء مما ذكروا اما التدقيق فيها فيستفاد من علومهم
الاخر يلاحظ فيها جانب المعنى دون القواعد المبنية على الظواهر
كذا في حاشية المطول وقد قيل لو قرئ لفظ قبل بضم اللام لم يرد
انه ظرف زمان فيلزم اما كون الشيء ظرفا لنفسه او ثبوت زمان
آخر للزمان ورد عليه بان هذا انما يتم لو لم يكن قبل لازم الظرفية وقد تقرر
الرضي في بحث المفعول فيه ان قبل وبعد من الظروف الغير المتصرفة وهي
الظروف اللازمة الظرفية بمعنى واحد وهو ما لم يستعمل الا منصوبا بتقدير
في او مجرورا بفي وقال الرضي ومن الداخلة على الظروف الغير المتصرفة اكثرها

مطلب ٢٦٢
في الفصل واعرابه

مطلب ٢٦٣
في جواز تنكير المبتدا عند حصول الفائدة عند المتقدمين

مطلب ٢٦٤
في قبل

بعض في نحو جئت من قبلك ومن بعدك ومن بيننا وبينك حجاب وفيه نظر
وقال الشارح في شرح المفتاح وهذا دقيق فلسفي لا ينظر اليه العرف
واللغة على انه يجوز ان يكون هذه الظرفية بطريق اشتمال الكل على الجزء
بمعنى ان كل زمان من اجزاء الزمان الذي قبل زمانك ماض وقال الشريف
في شرح المفتاح هذه تعريفات تنبيهية يفهم منها اهل اللغة ما هو المقصود
بعباراتها فلا يتجه شيء مما ذكر ثم قال وقد تبين في علوم اخر ملاحظة
فيها جانب المعنى فقط ان يقدم اجزاء الزمان بعضها على بعض بذواتها
لا بازمنة اخرى بخلاف الزمانيات **قوله** واشتق معطوف على ما حصل
في قوله ما حصل هو والضمير في منه يعود الى ما في قوله ما حصل هو وهو
عبارة عن الماضي وهو في قوله هو منه يعود الى ما حصل بالزيادة وهو
عبارة عن الماضي وهو في قوله المستقبل قيل في قوله واشتق نظر
لان المضارع لو كان مشتقا منه لوجب ان يدل على اكثر مما دل عليه الماضي
لكنه ليس كذلك والجواب ان المراد من الاشتقاق اللغوي والاشتراط
في الاصطلاحي **قوله** اما الماضي فلسبقه غيره ايضا لانه من الغيوب وهو
من المصادر الاضداد يطلق على الماضي والمضارع **قوله** فان قيل هذا الحد

مطلب ٢٦٥
في الانعكاس

غير مانع اي غير منعكس والانعكاس التلازم في الانتفاء اي كلما انتفى
الحد انتفى المحدود وقد يعترض عليه بنحو خلق الله الزمان لان خلق
ههنا لا يدل على الزمان والا لاحتاج الزمان الى الزمان وهو محال و
اجابوا عنه بان قالوا انا نعقل فعلا الا في زمان فعقلنا خلق الله
الزمان فزلنا منزلته ما هو في الزمان واجريناه مجرى ما نقله وان في
الحقيقة في غير زمان **قوله** وان اريد المطلق اي الماضي مطلقا اعم من ان يكون
جامدا او غيره **قوله** وكذا الكلام في صيغ العقود يعني ان صيغ العقود
في الاصل اخبارات عن الماضي نقلها ووضعها الشارع للانشاء
في الحال ولكن لوحظ فيها جهة الاخبارية اللغوية كالقاب هي
اعلام حقيقة لكن ربما يعرفها المعنى الوضعي بالنظر الى الاصل ولهذا
خص بها الالفاظ التي هي اخبارات عن الماضي سبق المخبر به ليكون
الكلام صحيحا حكمة وعقلا فصار الوجود حقا لها لمقتضى الحكمة

الحكمة وبما قررنا اندفع ما اورده الشارح على التوضيح من الانكار الاربعة **قوله**
ولو قال اي لو اقتصر على قوله ما كان اول متحرك منه **قوله** لان المراد بها التقسيم
على ما ذهب اليه ابن مالك في منظومته وفي شرح الكبرى ثم عدل في التسهيل
وشرحه فقال او باقي التفريق المجرد من الشك والابهام والتحيير ثم قال
وهذا اولى من التعبير بالتقسيم لان استعمال الواو في التقسيم اجود وليس كذلك
الواو في التقسيم اجود يقتضي ان اولا ناء ن له وغيره عدل عن العبارتين
فعبر بالتفصيل **قوله** لرفضهم الابتداء بالساكن علة لتحرك اول المتحرك
في مثل نصر وقوله لئلا يلزم التقاء الساكنين علة لتحرك اول المتحرك في مثل
افتعل وقوله وكون الفتح اخف علة لتحرك اول المتحرك فيها بالفتح
قوله سواء كان مبنيا اه سواء اسم بمعنى الاستواء يوصف به كما يوصف
بالمصادر ومنه قوله تعالى الى كلمة سواء بيننا وبينكم وهو هنا خبر
والفعل بعده اعني كان في تاويل المصدر مبتدأ كما صرح بمثله الزمخشري
في قوله تعالى سواء عليهم اءنذرتهم ام لم تنذرهم لا يؤمنون والتقدير

مطلب ٢٦٦
في سواء واعرابه

كونه مبنيا للفاعل وكونه مبنيا للمفعول سيان وسواء لا يثنى ويجمع
على الصحيح ذكره حسن الفناري وفي الصحاح يقال هما في هذا الامر سواء
وان شئت سواءان وهم سواء وهما سواء وسواسية مثل ثمانية على غير
قياس وذكر في بعض الشروح الهداية ان سواسية لا تستعمل الا في الشر
والجملة استيناف او حال بلا واو واعترض وبقي ههنا شيء وهو ان او
لاحد المتعدد والتسوية انما يكون بين المتعدد لا بين احده وصاحب
المعنى غلطا الفقهاء في قولهم سواء كان كذا وكذا والجوهري سواء عاقت
وقعدت ثم قال والصواب العطف بها بام ولم يدر ان ام كاو لاحد
المتعدد فالصواب الواو بدل ام واو بمعنى الواو وكون ام بمعنى الواو
غير معهود وقد اشار الرضي الى تصحيح التركيب او بقاء او دام على
معناها حاصله ان سواء في مثله خبر مبتدأ محذوف اي الامران
سواء ثم الجملة الاسمية دالة على جواب الشرط المقدر ان يذكر الهمزة
بعد سواء صريحا كما في مثالنا او الهمزة وام مجردتان عن معنى الاستفهام
مستعملتان للشرط بعلاقة ان ان والهمزة يستعملان فيما لم يتعين

مطلب ٢٦٧
في ان او لاحد المتعدد والتسوية

حصوله عند المتكلم واوفام لاحد المتعدد والتقدير مثلا ان كان
مبنيا للفاعل او المفعول فالامران سواء والشبهة انما ترد اذا جعل
سواء خبرا مقدما وما بعده مبتداء قوله والكلى قد يراد ايضاحه اعلم ان
التمثيل انما يصار اليه لرفع الحجاب عن المعنى الممثل وابرازه فى صورة المن عن
ليساعد فيه الوهم العقل ويصالحه عليه لان المعنى الصرف انما يدرك بالعقل
مع منازعة من الوهم لان من طبع الوهم الميل الى المحسوسات وهذا
ولذلك شاعت الامثال قوله كما تقدم فى اول الكتاب فى شرح قوله ثم الفعل
اما ثلاثى واما رباعى ولكونه انقل من الاسم لدلالته على الحدث والزمان
والفاعل قوله وقد يحذف الواو فى الندرة كقوله فلوان الاطباء اه
وتمام وكان مع الاطباء الشفاء المعنى ظاهر والاشتهار انه حذف ضمير
الجمع من كان الاولى وبقى النون مضموما اجتزاء بالضمة دليلا على الواو
والاصل فلوان الاطباء كانوا صولى ويروى وكان مع الاطباء
والاساة جمع آس مثل رام ورماة وهو الطبيب اعلم انه يجوز
فى الشعر وما اشبهه من الكلام المسجوع مالا يجوز فى الكلام الغير
المسجوع من رد فرع الى الاصل او تشبيه غير جائز بجائز اضطرارى
ذلك ولا يضطر لانه موضع قد الفت الضرائر وانواعها منحصرة
فى الزيادة والنقصان والتقديم والتاخير والبدل والحذف على
غير القياس فى احد عشر حرفا للهمزة والالف والواو والياء واللام
والميم والخاء والهاء والفاء والطاء ذكرها ابن عصفور فى المقرب
قوله لان الميم شفوية قال الجابردى من قال لام شفة بها وهو
المختار لقولهم شفيهة وشفاه ورجل وشفاهى بالضم اى عظيم الشفة
قال شفيهيه ومن قال لامها واو لقولهم فى الجميع شفوات ورجل
اشفى اذا كان لا ينظم شفتاه قال شفوية قوله وهذه مناسبات
قالوا ما ذكره المرفيون من التعليلات بيان مناسبات ومن قبيل
الحمل على النظير لا على قياس فقهى والاقاصل الدليل هو الاستعمال
صرح به فى ايضاح المفصل وغيره فلا يرد عليهم ان هذا قياس فى اللغة
قوله لا غير حكى صاحب القاموس عن السيرافى ان الحذف انما يستعمل

اذا كان الاخير بعد ليس ولو كان مكانا غير هاء الالفاظ
المحور لم يجز الحذف ولا يتجاوز ذلك موردالسماع وتبعه فى ذلك
ابن هشام فى مغنى اللبيب وحكم بان قولهم لاغير لحن والمختار انه
يجوز فقد حكى ابن الحاجب لا غير وتبعه على ذلك شارحو كلامه فى
المفصل حكاية لا غير ولم يغيروا واستشهد ابن مالك فى باب القسم
من شرح التسهيل على جوازه بشعر وهو لغة لا يتشهد الا بشاعر عربى

قوله فالفهم الذكى قال الجوهرى الذكاء بالمد حدة القلب قال ابن
كمال باشا فى شرح المفتاح الذكاء فى الاصل التوقد ومعناه اللغوى
المجازى سرعة الانتقال من المبادى الى المطالب وقال الشارح فى المطول
الذكاء شدة قوة النفس معدة لاكتساب الاراء بهذا بحسب اللغة
وفى الاصطلاح وقد يستعمل فى الفطانة يقال رجل ذكى وفلان من
الاذكياء يرون به المبالغة فى الفطانة فاندفع قاله فان الاولى
ان يذكر مع الغبى الفطن لانه مقابله ويسمى تلك القوة الذهن
وجودة تهيأها لتصور ما يرد عليها من الغير فطنة وقيل الفطنة
والفطانة التنبيه لشئ قصد تعريفه وقد يستعمل كثيرا فى الرموز
والاشارات وفى الاساس ومن المجاز هو من اهل الذهن وهو القوة
فى العقل والمسكة وقد ذهن فطن وبهذا تنصيص على ان الفطنة
ليست معنى لغويا للذهن كما قال الشارح فى شرح المفتاح حيث قال
ومعناه فى اللغة الفطنة اى الفهم والحفظ ثم انه لم يتعرض لن
زيادة قوله والحفظ لانه غير معتبر فى مفهوم الفطنة وفى حاشيته
شرح المطالع لعلاء الدين القرحة القوة المدركة للاشياء وهى
القوة تسمى ذهنا وجودتها اعنى تهيأها لتصور ما يرد عليها
فطنة وذكر فى شرح المفتاح الذهن قوة للنفس على اكتساب العلوم
ويطلق على النفس الحاصلة فيها تلك القوة وذكر الامام فى شرح
الاشارات ان استعداد النفس لاكتساب العلوم يسمى ذهنا
وجودة ذلك الاستعداد فطنة فقوله فالفهم الذكى اما على ارادة
الفاهم من الفهم او على المجاز بعلاقة

قوله اى الهمزات اعلم ان الهمزة

التي في أول الكلمة نوعان همزات قطع وهمزات وصل ويطلق عليها الفات وصل والفات قطع اما حقيقة بالاشتراك على ما قيل واما مجازا لكونها على صورتها في بعض المواضع او لكونها متحدين ذاتا والاختلاف انما هو بالعارض ولذلك شبهوها بالهواء والريح فكما ان الهواء اذا تحركت صارت ريحا والريح اذا سكنت صارت هواء فكذا الالف اذا تحركت صارت همزة والهمزة اذا سكنت ومدت صارت الفا قوله قال في الصحاح الالف على التحرك ضربين لينة ومتحركة واللينة تسمى الفا والمتحركة تسمى همزة وبهذا المعنى حكم الفقهاء رادهم الله تعالى رفعه بان الحروف ثمانية وعشرون ولا يظن بهم خلاف هذا فانه لا يذهب عليهم الخفايا فما ذلك بالخلايا لانها لا تسقط في الدرج فينقطع بالتلفظ بها ما قبلها مما بعدها تقول الصراحد فهمزة احد ما ثبتت حذفت بين الراء والفاء قطعت احدهما عن الاخرى ولهذا سميت همزة قطع او تقطع عن السقوط قوله يعني اشارة الى ان قول النص لا تعتبر حركات الالفات جواب سؤال مقدر وتقديره انتم قلتم ان المبنى للفاعل ما كان اول متحرك منه مفتوحا وهذا لا يصح في مثل اقتتل لان اوله همزة وصل وهي مكسورة فاجاب بقوله ولا تعتبر حركات الالفات في الاوائل قوله وتسقط في الدرج اه فانها تاتي في الوصل لجمع الا في الضرورة كقولهم بكل سرحاور الاثنين شاع كل علم ليس في القرطاس ضاع وذهب ابن مالك الى ان الضرورة الشعرية عما لا سند وصحة للشاعر عنه وهو مذهب الكوفيين اشار اليه السيد عبد الله في بحث المنادى ورده الدماميني في شرح مغني اللبيب بان هذا يقتضي عدم تحقق الضرورة دائما او غالبا لان الشعراء قادرون على تغيير التراكيب والاتيان بالاساليب المختلفة فلا تتحقق تركيب مضطر لا سند وصحة لهم عنه ثم قال والمختار في تفسير الضرورة عندهم انما يقال ما لم يرد الا في الشعر سواء كان للشاعر عنه سند وصحة ام لا قوله على سبيل الاستطراد وهو ان المتكلم في صدد وفن من الكلام فيعرض له فن آخر ليس بخارج عما هو بصدده كما اذا كنت في وصف زيد بانه رجل شانه كذا وكذا ثم لك حديث من شان عمرو فتقول وعلى ذكر فان

مطلب ٢٧٣
في كون الالف على نوعين

مطلب ٢٧٤
الاستطراد

فانه من شانه كيت وكيت ثم يرجع الى كلامك الاول قوله قبل الخارجي وهو منسوب الى فرقة خارجة على علي قريب من اثنى عشر الفا رجل من عسكره ثمانين الى علي رضي الله عنه كفر حين ترك حكم الله تعالى واخذ بحكم الحكمين ابي موسى الاشعري من جانب علي رضي الله عنه وعمرو بن العاص من جانب معاوية رضي الله عنه فهؤلاء الخوارج الذين تفرقوا في البلاد وزعموا انه مذ اذنب ذنبا فقد كفر وهم خمس عشر فرقة ويقال لهم ايضا محكمة لانكارهم الحكمين المذكورين ولقولهم لا حكم الا لله حكم الحكمان وهو رد عليهم بحرورا وهو موضع شراه لقولهم شريت انفسنا لله بمعنى ثواب الله ومحاربته لمروقهم من الدين واكثر ما يكون الخوارج بالجزيرة وعمان وفارس وحضرموت ونواحي المغرب والذين صنف لهم الكندي عبد الله بن يزيد ابن موسى وهو محمد بن حرب ويحيى بن كامل وسعد بن فارون ويجوز ان يكون الياء للمبالغة كالزواري والاحمري والاوهدي قوله او نحو ذلك كالاقتصار والايجاز في الكلام بحذف الفاعل واقامة المفعول مقامه وعلم المخاطب بالفاعل فيكون في تركه تعويل على شهادة العقل وفي ذكره تعويل على شهادة اللفظ فترك على اصالة شهادة العقل لان شهادة العقل مرجحة على شهادة اللفظ واشاعة الفاعل بفعله بحيث لا تيصور صدور الفعل الا عنه فترك ذكره اصالة على حكم العقل وايهام الفاعل تركه ضعفا للفاعل وضعفا منه باسناده اليه وضيق المقام عن اطالة الكلام بهمزة وسامة او فوت فرصة او محافظة على وزن او سجع او قافية او ما اشبه ذلك واختبار المخاطب وتيسير الانكار لدى الحاجة ووفق النظر كقوله وما المال والاهلون الا ودائع ولا بد يوما ان ترد الودائع فانه اقام المفعول وهو الودائع مقام الفاعل ليكون موافقا في الاعراب لما في المصراع الاول كقولهم من كانت سريرته حميدت سيرته قوله وينتقض بالمبني للفاعل عند من يجوز حذف الفاعل وهو الكسائي فيما اذا تنازع الفعلان اقتضى الاول الفاعل والثاني المفعول واعملت الاول والاخفش في غيره وقد يقال معنى قولهم لم يسم فاعله بعد بنائه للمفعول فلا ينتقض بنحو ضربني وضربت زيدا على قول الكسائي ونحو اسميء به البر

مطلب ٢٧٤
في الخارجي

عندهم جعل المجرور فاعلا وحذفه مع الجار لانه لا يتغير صيغته ولا يكون
مبنيا للمفعول قوله وكذا القياس كل ما اوله همزة وصل اعلم ان همزة
الوصل همزة ابن وابنم وابنمن واثر وامرء واثنين واثنتين واسم
واست وايم وايمن الله وهمزة المصدر والماضي والامر للخماسي والسداسي
وهمزة امر الحاضر من الثلاثي والهمزة المتصلة بلام التعريف وما عدا ذلك
همزة قطع فقول الزمخشري في الكشاف الا اسماء العشرة وفي مفصله
احد عشر لعدم ابتدائه بايم لانه منقوض بايمن او بابنمن لانه مزيد ابن
والاول اولى لان المنقوض قد يوزن بوزن اصله فيقال ايمن افعل
كايمن فكانه هو بخلاف المزيد اذ لا يوزن ابنم بوزن ابن اصلا قال
ابو طاهر النحوي لابن اذا وقع صفة بين علمين مفردين او لقبين
او كنيتين وهي غير مثنى ولا مؤنث ولا مصغر فان تنوين المحذوف للوقف
يحذف من الخط واللفظ وكذا الف ابن اذا نسب الابن الى لقب وقد
غلب على اسم ابيه وضاعة مشهورة قد عرف بها كقولك جائني زيد
ابن القاضي ومحمد بن الامير حذفت الالف لان ذلك يقوم مقام اسم
الاب ويكتب هذه هند ابنة فلان بالالف والهاء واذا سقطت
الالف كتب هذه هند بنت فلان بالتاء واذا وقع اول سطر
مع وجود شرط حذف الفه كتب بالالف لانه محل ابتداء به غالبا لان
القارئ ينتهي الى اخر السطر ثم يبتدأ باول السطر بعده فكرهوا ان يكتبوه
على غير ما يوجبه النطق بها كذا في كشف المحتاج في شرح المنهاج وقيل
ثبوت تنوين ما قيل الابن في اللفظ والف ابن في الخط مثلا زمان وكذا
حذفهما وعند سيبويه حذف تنوين موصوف ابن وابنة بحصول
اربعة اشياء كثرة الاستعمال وذلك والتقاء الساكنين وكونه صفة
ووقوعه بين العلمين فان اختلف واحد من هذه يثبت التنوين
لفظا والالف خطا قوله وبناء المفعول منها لا يكاد يوجد فيبحث
لان قوله لانها من اللوازم لا يصلح علة لعدم بناء هذه الافعال للمفعول
لا يوجد لها وحاصل تقرير الشارح ان المبني للمفعول ما حذف فاعله
واسند الى المفعول به وهذه الافعال لانه لا يوجد لها مفاعيل بها

مطلب ٢٧٦
في وقوع الابن بين علمين او لقبين او كنيتين وحذف تنوينه الموجود عند الوصف وحذف الف ابن

مطلب ٢٧٧
في ان لفظة الابن انما تحذف في اول السطر بحذف الالف اذا كانت بين علمين

مفاعيل بها فلا يمكن بناؤها للمفعول وتحقيق البحث ان المبني للمفعول
ما حذف فاعله واسند الى المفعول سواء كان به او فيه مكانا او زمانا او
مطلقا فكيف يتصور ان يقال ان اللازم لا يوجد منه بناء المفعول كما قال
الشارح وغيره ولم لا يجوز ان يسند الى غير المفعول به كما ذكرنا قوله

مطلب ٢٧٨
في لفظ الابد

ابدا في المختصر الابد الدهر والجمع ابادا كما مال وابود كفلوس وايضا الدائم
وفي باب التفسير للابد الدهر المستقبل من غير آخر وجمعه ما ذكروا بيد من
قولهم لا افعل ابدا الابدين وفي حاشية القاضي للابن يحمد قيل الابد دوام
الشيء في الماضي والسرمد دوام الشيء في المستقبل ثم قال كون الابد موضوعا
لدوام الشيء في الماضي ليس ثابت فانه في الاستعمال لدوام الاستقبال في بقي
هنا فائدة مهمة وهي ما قال ابن مالك في التسهيل من ان الابد والدهر والليل
والنهار مقرونة بالالف واللام كما اذا قيل كان ذلك الابد والدهر لا يقصد
ان يراد بغير التعميم الا في قصد المبالغة مجازا كما تقول اتاني اهل الدنيا واتاه
اتاه ناس منهم وان اسماء الشهور كرمضان وشوال اذا لم يضف اليها
اسم الشهر يلزم التعميم والتبعيض كقوله عليه السلام من صام رمضان

مطلب ٢٧٩
في لزوم التعميم والتبعيض من اسماء الشهور اذا لم يضف اليها اسم الشهور

الحديث وقوله تعالى شهر رمضان الذي انزل فيه القرآن الآية وقال الامام
ابن حروف اسماء الايام كجمعة وسبت كاسماء الشهور ان اضيف اليه
اليوم احتمل اشتمل التبعيض والتعميم قوله فليس شيئ

مطلب ٢٨٠
فليس بشيء

يعني ليس بشيء يصح يعتد به وهذا مبالغة عظيمة لان المحال للعدم
يقع عليها اسم الشيء فاذا نفى اطلاق اسم الشيء عليه فقد بولغ
في تركك الاعتداد به الى حد ليس بعده حد وهذا كقولهم اقل من
لا شيء قال الشارح في شرح الكشاف ولا شيء جعل بمنزلة اسم
واحد فدخل حرف الجر عليه وليس لا بمعنى غير وقال في موضع
آخر لا هذه بمعنى غير حرف او اسم ظهر اعرابه فيما بعده وعلى الزمخشري
انها زائدة وهو مجرور بمن والمعنى فلان في عداد الاشياء كما قال
شيئ او غير زائد اي اقل من النفي بمعنى انه لا يلتفت اليه وقال
بعضهم اذا دخل الجار على النافية منع منها بناء المنفي بعدها
لتعذر تقدير من بعدها اذ لا يجوز بلا من شيء ويجوز الفتح نظرا

الى له ولا ذكر له في الكتب المشهورة وقال في معنى اللبيب وعن الكوفيين
انها اسم وما بعدها خفض بالاضافة وغيرهم يراها حرفا وتجعلها
زائدة لفظا لا معنى وقال ابو علي قد بنى الاسم هنا قوله والاصل
فصدا اسكن الصاد وابدل اى الصاد بالزاء وكل صاد وقع قبل
قبل الدال يجوز ان يسمها را يحة الزاء اذا تحركت وان نقلتها زاء
محضا اذا سكنت وبعضهم يقول منه خصد بدلا لاتفاق اى في اعطى
قصدا اى قليلا وكلام العرب بالفاء وبنقطة قوله وحكى قرطب
القرطب طار ولقب محمد بن مستنير النحوى قوله وجاء نحو من
وشل يقال شل يده اذا صار داعلة قال سيبويه اذا اردت
نسبتها الى الله تعالى لكانا افعل نحو اصنه الله تعالى واشكله
وقيل في تمثيل به نظر لانه يستعمل منها للفاعل افعا يقال شل
يده يشل بالكسر في الماضي والفتح في القابر وفيه ان التمثيل
بالسين المهملة قوله وفند ووعك بنى للمفعول ابدا مخالف
لافعال صاحب الكشاف حيث قال فاديفيد فيدا او يفود فودا
وكذا عد وعك منه مخالف للصحاح حيث قال وعك الحمى من باب وعد
فهو موعوك والوعك مغث الحمى قوله مبنية للمفعول ابدا وكذا اللوم
اصرف لا يكادون بها الا على سبيل المفعول به وان كانت بمعنى الفاعل
مثل زهى الرجل وعنى بالامر ونتجت الناقة والشاة واشباهها
وحكى ابن دريد زهايزهو زهوا اى تكبر غير مجهول ذكره في الصحاح
قوله للعلم بفاعلها في غالب العادة اه هذا التعليل يفيد بناء هذه الافعال
للمفعول غالبا لا ابدا الاولى ان يقال اشعارا بعدم الاختيار الا ان يقال
ما ذكره حكمة لا علة قوله ما في اوله احدى الزوائد الاربع اعترض بنحو
فانه زيد في اوله احدى الزوائد الاربع واعترض عليه ايضا بنحو يزيد
وينكر اسما واجيب بان كلامنها فعل مضارع في اصل الوضع ثم نقل
الى الاسمية وبان المراد ما يكون احدى الزوائد الاربع بقصد المضارع
قوله والنون التي يكون له مع غيره صورة تعظيما كقوله تعالى
ونريد ان نمن او مشاركة نحو انا وزيد يفعل واما حقيقة كالنا الفاعل

٢٨١ طلب في القرطب واسمه

٢٨٢ طلب في الافعال التي لا تستعمل الا مبنية للمفعول وان كان معناها للفاعل

٢٨٣ طلب في استعمال نون المتكلم للتعظيم وغيره

الثاني او اعتبار الان هذه الصيغة انما يستعملها المتكلم في الغالب
لان له اتباعا يذهبون الى مذهبه وقد يستعملها وحده تنزيلا منزلة
الجملة مجازا قوله اذا كان معه غيره وقع قبله بسطر وبعده بصحيفة
مع غيره فان كان غيره تابعا فالاول يوافق ما قالوا من ان لفظة
مع لا تدخل الا على المتبوع فلا يقال جاء الامير مع الوزير بل يقال جاء
الوزير معه والثاني يخالفه كقوله تعالى ان الله معنا وان كان متبوعا
فعكس الامر الان يوزع بالاعتبار او يقال قد يقصد بها مجرد المصاحبة
كما ذكره الشريف في شرح المفتاح اعلم ان مع اسم بدليل التنوين في
في قولك معا ودخول الجار في الحكاية سيبويه ذهبت معه وقراءة بعضهم
بهذا ذكر منعى وتسكين عينه لغة بني تميم وربيعة لا ضرورة خلافا
لسيبويه واسميتها باقية وقول النحاس حرف بالاجماع مردود
ويستعمل مضافة فيكون ظرفا ولها معان ثلثة احدها موضوع الذات
ولذا يخبر بها عن الذوات نحو الله معكم والثاني زمانه نحو جئتك
مع العصر والثالث مرافقة عند وعليه الفراء وحكاية سيبويه
السابقان ومفردة فتنون ويكون حالا وقد جاءت ظرفا مخبرا به
وهي للافراد بمعنى جميعا عند ابن مالك وهو خلاف قول ثعلب اذا
قلت جاءا جميعا يحتمل ان فعلهما في وقت او في وقتين واذا قلت جاءا
معا لوقت واحد وقال الراغب مع يقتضي الاجتماع اما في المكان نحوهما
في الدار معا او في الزمان نحو ولدا معا او في المعنى كالمتضايفين نحو الاخ
والاب معا او في الشرف والرتبة نحوهما في العلو معا ويقتضي معنى
النصرة وان المضاف اليه للفظ مع هو المنصور نحو قوله تعالى لا تحزن
ان الله معنا اى ناصرنا الله قوله ويستعمل المتكلم وحده في موضع
التفخيم لعدهم المعظم كالجماعة قال في المطول ولهذا يجيء ذلك للغائب
والمخاطب في الكلام القديم وانما هو استعمال المولدين قيل اى في الضمير
والا فالجمع من الاسم الظاهر قد جاء في القرآن للواحد كما قالوا في قوله تعالى
فنادته الملائكة ان المنادي كان جبرائيل عليه السلام وحده وفيه نظر
لان الجمع المحلى باللام ينسلخ عنه في مثل هذا الموضع معنى الجمعية فيكون

٢٨٤ طلب في لفظة مع وبيان معناها

٢٨٥ طلب في استعمال النون للمتكلم وحده في موضع التفخيم

مفردا في المعنى فلا كلام فيه والمراد بالكلام التقديم كلام القدماء من البلغاء البدويين لا القرآن العظيم بدليل ما بعده وانما هو استعمال المولدين
فان قلت قد جاء مثل ذلك في القرآن المجيد حيث قال عز من قائل يا أيها النبي اذا طلقتم النساء فكيف يستقيم هذا الحمل وحمله على الاضافي
لا يدفع لزوم كون القرآن واردا على اسلوب المولدين ولو في بعض
المواضع قلت هو من باب تغليب المخاطب على الغائب اي اذا طلقت
انت وامتك وانما خص النداء وعم الخطاب بالحكم لانه امام امته فنداؤه
كنداءاتهم اولان الكلام معه والحكم يعمهم بقي ههنا بحث وهو ان صاحب
الكشاف والقاضي جوزا في قوله تعالى فان لم يستجيبوا لكم فاعلموا
ان يكون الجمع لتعظيم رسول الله صلى الله عليه وسلم واستشهد الزمخشري
بقول الشاعر فان شئت حرمت النساء سواكم وذكر القاضي في قوله
ن والقلم وما يسطرون ان ضمير يسطرون راجع الى القلم والجمع للتعظيم
ان اريد بالقلم القلم الذي خط اللوح وفي قوله تعالى على خوف منه فرعون
وملائهم ان الضمير لفرعون وجمعه على ما هو المعتاد في ضمير العظماء فقد
وقع كلا الامرين في القرآن المجيد وحمله على اسلوب المولدين لا يليق
عاقل على ان الظاهر ان البيت الذي ذكر الزمخشري في موقع الاستشهاد
من كلام القدماء فكيف يصح قول الشارح ولم يجئ وذكر صاحب الغاية
في شرح ديباجة الهداية انه اراد بقوله رسلا وانبيا، محمدا عليه السلام
جمعه تعظيما له وجلالا لقدره وذكر الدامغني في شرح المغني وربما خوطبت
المرادة الواحدة بخطاب الجماعة الذكور بقول الرجل عن اهله فعلوا
كذا مبالغة في سترها فيعدل عن الافراد والتانيث الى الجمع والتذكير
ليبعد عن الضمير لها بمرتبتين ومنه قوله تعالى حكاية عن موسى عليه
السلام فقال لاهله امكثوا واما ما ذكره القاضي في تفسير سورة النساء
حيث قال في قوله تعالى ولولا فضل الله عليكم الضمير للرسول عليه السلام
وجمعه للتعظيم فليس بشيء اذ لم يقرا به ههنا في شيء من القرآن قوله
واعترض بانه يستعمل في الله تعالى وليس بغائب قيل فيه نظر لان
الياء لغة موضوعة لما يطلق عليه اسم الغائب ومنع التوقيف ان

مطلب ٢٨٦
وربما خوطبت المرادة الواحدة بخطاب الجماعة الذكور

ان شئت لا ينافيه لان كلامنا ليس في الدلالات الشرعية على ان المتكلم
تقول في باب اثبات الصفات يثبت السمع والبصر لله تعالى قياسا
للغايب على الشاهد فقد اطلقوه ولا بعد فيه اذ يراد الغايب عن حواسنا
ومنه قوله تعالى يؤمنون بالغيب على وجه وفيه نظر قوله واجيب
بان المراد اللفظ اه اما اذا لم يرد اللفظ فلا يجوز كما لا يطلق عليه متكلم
ولا مخاطب لا يطلق عليه غائب وكون الله تعالى غير هاليس بحال لان
التكلم والخطاب والغيبة بالنسبة الينا وفيه نظر واعلم ان الامام
فخر الدين الرازي ذكر في اسماء الله تعالى ان مذهب اصحابنا انها توقيفية
وقالت المعتزلة والكرامية انه اذا دل العقل على ان معنى اللفظ ثابت
في حقه تعالى جاز اطلاق ذلك اللفظ عليه ورد به الاذن او لم يرد وهو
قول ابي بكر من اصحابنا واختار الشيخ الغزالي ان الاسماء موقوفة على
الاذن واما الصفات فغير موقوفة على مذهب اصحابنا لا يطلق الغائب
عليه وعلى غير مذهبهم يطلق كذا قيل وههنا فائدة مهمة قال في شرح
العقايد واذا ورد الشرع باطلاق اسم على الله تعالى بلغة فهو ازيد
ما يراد فيه من تلك اللغة او من لغة اخرى وما يلازم معناه ثم قال فيه
نظر ايضا في الاخير لان كل اسم ورد به الشرع له لوازم كثيرة كالخالق
مثلا ومن لوازم معناه مفهوم خالق الحمار والشياطين والشرور
ونحو ذلك ما يوهم شيئا ولو بالنظر الى الظاهر ذكره في بعض حواشيه
ولا شك ان الايهام المذكور قد يكون في المرادف ايضا فتعميم النظر
اولى كما عمم بعضهم ولا يطلق السخي ولا الطبيب ولا العارف كما
ولا الفقيه ولا العاقل ولا الفطن الى غير ذلك من الاسماء التي فيها
نوع ايهام مما لا يصح في حقه تعالى على ما ذهب اليه القاضي ابو بكر من
اصحابنا وقد يقال الابد من نفي الايهام من الاشعار من التعظيم حتى يصح
الاطلاق بلا توقيف وفي شرح المقاصد اطلاقا هل كل لغة اسماؤها
بلغتهم على الله تعالى كقولهم خداى وتكرى وسابغ وذانع من غير
نكير وكان اجماعا والمراد بورود الشرع ورود كتاب او سنة

مطلب ٢٨٧
في ان اسماء الله تعالى توقيفية

متواترة للاجماع واختلفوا فيما ورد به خبر واحد فاجاز طائفة لانه من باب العمل وافعال الله وذلك جائز بخبر الواحد ومنعه اخرون لرجوعه الى الاعتقاد وما يجوز ويستحيل على الله تعالى وطريق هذا القطع قال القاضي عياض والصواب جوازه لاشتماله على العمل ذكره في شرح مسلم وقد تقرر في علم الاسماء ان جواز استعمال الفعل بالنسبة الى الله تعالى لا يستلزم جواز اطلاق اسم الفاعل عليه تعالى وان الاطلاقات الفعلية غير مضبوطة ولا ممنوعة شرعا وقد جاء تبارك ولا يقال الله تبارك والله يدعوا الى دار السلام ولا يقال والله داع فتاب عليه فلا يقال الله تائب وضله في الكتاب والسنة كثير وان هذا لا يختص باسم الله تعالى بل بالنسبة الى الانبياء عليهم السلام ايضا كذلك ذكره في شرح البزدوي لعلاء الدين وقال بعض شراح المشارق في حديث ان الله تعالى رفيق يحب الرفق لا يجوز اطلاق الرفيق عليه تعالى اسما ولا يقال في الدعا يا رفيق لانه لم يرد في ذلك نقل ولا يفهم من الحديث جوازه لانه ذكره على وجه الاخبار لا الاسمية وقال في بعض حواشي المطول في قول حسان في مدح النبي عليه الصلوة والسلام بعينين وعاجين من نحت حاجب ازج كمشق النون من خط كاتب يجوز ان يراد كاتب الازل على منوال النقاش الازل لانه ليس بطريق التصريح ولا يلتفت في مثل ذلك الى ما هو لازم ضمنا لانه ليس بمحذور ويشهد بذلك الايات والاحاديث وقال الرازي في تفسير الكبير وقد ورد وعلم ادم الاسماء كلها ولا يجوز معلم ورد بحثهم ولا يجوز عندي يا محب قال الطيبي في شرح التبيان ما ورد في شرح السنة عن النبي عليه السلام في جواب من قال فاني لبيب انت رفيق والله الطيب ليس باذن منه عليه السلام في تسمية الله تعالى بالطيب لوقوعه مقابلا لقوله لبيب مشاكلة وتملقا للجواب على السؤال كقوله تعالى تعلم ما في نفسي ولا اعلم ما في نفسك قال صاحب الكشاف سلك بالكلام طريق المشاكلة وبنيه فقيل في نفسك لقوله تعالى في نفسي وقال في شرح المقاصد قد وجد مانع الاوصاف ما يمنع اطلاقها مع ورود الشرع بها كالماكر والمستهزئ والماشي والحارث والزراع والعالم لاني في صحة الاخبار

الاخبار على الاطلاق لا يكفي مجرد وقوعها في الكتاب والسنة بحسب اقتضاء المقام وسياق الكلام بل يجب ان لا يخلو عن نوع تعظيم ورعاية وقال في النجم الوهاج وفي اطلاق اسم الصانع على الله تعالى نظر اذ لم يرد به اذن في كتاب ولا سنة. واجاب بان البيهقي رواه في الاسماء والصفات وصاحب كتاب الحجة الى بيان المحجة ومعناه المركب المزجي قال الله تعالى صنع الله الذي اتقن كل شيء وقال عليه السلام ان الله تعالى صنع كل صانع وصنعته وفيه نظر قوله لكثرة دورها في كلامهم اما بنفسها واما بعاضها اعني الحركات الثلث اذ لا يوجد كلمة خالية عنها او عن ابعاضها فيكون باعتبار جريانها مجرى النفس الخارج واستئناس السامع بها مستلزمة للخفة الجائز للتقيل الناشي عن الزيادة ومعنى كون الحركات ابعاضا هو ان الواو ضمة ومدة ومدة الضمة ضمة فالواو اذن حاصلة من ضمتين وكذا الالف فتحة ومدة او مدة الفتحة فتحة فيكون الالف حاصلة من فتحتين وكذلك الياء كسرة ومدة ومدة الكسرة كسرة فحصولها من كسرتين قوله لا سيما لان النفي الجنس وسيّ مثل مثل وزنا ومعنى اسمها عند الجمهور اصله سوى او سيود او والواقع بعدها اذا كان مفردا او مجرورا على انه مضاف اليه وما زائدة او بدل منها وهي نكرة غير موصوفة او مرفوع على انه خبر مبتدا محذوف والجملة صلة ان جعلت ما موصولة وصفة ان جعلت موصوفة او مجرور والجر اولى لقلة حذف صدر الجملة الواقعة صلة او صفة صرح به الرضي او منصوب على تقدير اعني وعلى انه تمييز ان كان نكرة لانه بتقدير التنوين وقيل على الاستثناء في الوجهين وقيل انه منصوب على انه تشبيه بالمفعول به وقال صاحب العزة لا اعرف للنصب وجها وانما قاسوه على قوله ولا سيما يوم بدارة جلجل ويوما هنا منصوب على الظرف وقيل ليس بظرف بل هو منصوب على التشبيه بالمفعول فعدم تجويز النصب اذا كان معرفة وهم من الاندلسي وعلى التقادير خبر لا محذوف عند غير الاخفش وعند ما خبر لا ويلزمه قطع سيّ عن الاضافة من غير عوض قيل وكون طيبا لا معرفة وجوابه انه تقدر ما نكرة موصوفة وقد يحذف منه كلمة لا تخفيفا مع انها مرادة ولهذا لا يتفاوت المعنى

وقد يخفف الياء مع وجود لا وحذفها وقد يقال لا سواء مقام لا سيما ·
والواو التي تدخل عليها في بعض المواضع اعتراضية ذكره الرضي وقيل حالية
وقيل عاطفة وفي مغني اللبيب وتشديد يائه ودخول الواو على لا واجب
قال الخضراوي وما استعمله على خلاف ما جاء في البيت فهو مخطئ وقال البلباني
في شرح تلخيص الجامع ومولانا خضر وفي حاشية القاضي وابن البهاء على
فتح القدير وقوام الدين الاتقاني في نهاية البيان واستعماله بلا لا نظير
له في كلام العرب العرباء ثم عدها من كلمات الاستثناء لكون ما بعدها مخالفا
لما قبلها من حيث الاولوية بالحكم المتقدم والافليس منها حقيقة صرح به الرضي
فاندفع اعتراض صاحب المتوسط في الشرح الكبير على من عدها من كلمات
الاستثناء وقد يحذف ما بعد لا سيما وينتقل من معناه الاصلي الى معنى خصوصا
فيكون منصوب المحل على انه مفعول مطلق واذا قلت زيد شجاع لا سيما
راكبا فهو بمعنى خصوصا راكبا وكذا في زيد شجاع لا سيما وهو راكب والواو
التي بعده للحال وقيل عاطفة على مقدر كانه قيل لا سيما هو لابس السلاح
وهو راكب وعدم مجيء الواو قبيح كثير والمجيء اكثر قوله لمشابهتها
حروف اللين من جهة الخفاء والغنة الاولى ذكر المد ايضا او المراد يستلزم
وجوده وجود اللين من غير عكس وسميت حروف اللين لانها تخرج بلين
من غير كلفة وخشونة على اللسان لاتساع مخرجها فان المخرج اذا اتسع
انتشر الصوت ولان واذا ضاق انضغط فيه الصوت وعلى الخفاء
الهمس وهو ضد الجهر قال مكي في الرعاية الغنة نون ساكنة خفيفة
تخرج من الخيشوم تابعة للنون الساكنة ولو تنوينا والميم الساكنة
وانها حرف مجهور شديد لاعمل اللسان والحق انها ليست بحرف
بل هي صفة مشبهة بصوت الغزال اذا ضاع ولدها محلها النون
ولو تنوينا والميم اذا سكنتا ولم تظهر والخيشوم مخرج محلها فقول
الجزري في مقدمته وغنة مخرجها الخيشوم اراد بها غنة مخرجه او غنة
مخرج محلها بتقدير المضاف لانها صفة والا ذكرها في الصفات
ولانه كان ينبغي ان يذكر عوضها النون المخفاة فان مخرجها الخيشوم
وهي حرف بخلاف الغنة مع ان منهم من سمى النون الساكنة المخفاة

مطلب ٢٨٨
في وجوب تشديد الياء ودخول الواو على لا

مطلب ٢٨٩
في تسمية حروف اللين

مطلب ٢٩٠
في الغنة

الخفاة قيل حرف الاخفاء غنة مع القول بحرفيتها كالجاربردي فانه
عد هذه الحروف المتفرعة فيمكن حمل الغنة في المقدمة على النون المخفاة
نفسها بلا تكلف والخيشوم حرف الانف المنجرب الى داخل الفم ذكره
في التمهيد وقيل اقصى الالف ولاجل هذه المشابهة حذفوا النون
منه لم يكن وقيل لمشابهتها اياها في امتداد الصوت وقيل حذف
تخفيفا لكثرة الاستعمال وذكره في بعض حواشي القاضي فان وصلت
بما كتب ردت نونها لقوله تعالى لم يكن الذين كفروا ولا يجيز سيبويه
سقوط النون عند ملاقات ساكن وقد اجازه يونس وهو قليل
ذكره في شرح الالفية قوله لان المضارعة في اللغة المشابهة واصل الفاء
تقابل السخلتين على ضرع الشاة عند الرضاع يقال ضارع السخلتان
اذا اخذ كل واحد بحلمة من الضرع ثم اتسع فقيل لكل شبيهين متضارعان
كذا في شرح المفصل لابن يعيش في الحركات والسكنات لما قال في
الحركات بلفظ الجمع لوجودها في كل منها قال السكنات للمشاكلة او
باعتبار الافراد والالف واللام يخرجها عن معنى الجمعية قوله لمطلق الالم
في قوله مشتركا اي بين الحال والاستقبال كالاشتراك المعنوي المراد
به الاشتراك اللغوي وهو الابهام فيكون المعنى في كونه مبهما
لاحتمال الحال والاستقبال كابهام النكرة لاحتمال الافراد على ما اشار
اليه بقوله كان رجلا اه قوله وتخصيصه بالسين وسوف وما عرف
السين بلام العهد اشارة الى ان السين للاستقبال لانه يجيء لمعان اخر
كالطلب والتحول والاصابة على صفة والاعتقاد والسؤال والتعليم
والوقف بعد كاف المؤنث نحو اكرمتكس ويسمى سين الكسكسة ولم يعرف
سوف لانه لا يجيء الا للاستقبال فصار علما لهذا الحرف فلا يعرف وقولهم
فلان يقنات السوف اي يعيش بالاماني ليس بوارد لانه ليس بعلم
لسوف الدال على الاستقبال وينفرد سوف عن السين بدخول اللام
نحو لسوف يعطيك وبالفصل الملفق كقوله وما ادري وسوف
اخال ادري اقوم آل حصن ام نساء فقول صاحب المختصر ولا يفصل
بينها وبين الفعل ليس بذاك قوله ولهذه المشابهة التامة اعرب

مطلب ٢٩١
في حذف نون لم يكن وسيجيء البقية
مع بيان ان شاء الله تعالى

مطلب ٢٩٢
في اصل المضارعة

مطلب
في معنى حرف السين

ولا يلزم تسمية الماضي مضارعا بوجود وجوه المشابهة التامة فيه كما بين في شرح التربية لان اعتبار التناسب في التسمية لترجيح الاسم على غيره حال الوضع فلا يصح تعلقه بقضيه بوجوده في غير المسمى لكن يلزم اعرابه عارضا لا يخفى فالاولى في وجها اتيان ما ليس في الماضي وهو ان للمضارع معاني يتعاقب على صيغته بتعاقب العوامل وهي كونه مأمورا به ومحلة ومعطوفة ومستانفا كما ان للاسم معاني يتعاقب على صيغته بتعاقب العوامل وهي كونه فاعلية والمفعولية والاضافة كما ذكره ابن مالك في شرح التسهيل قوله منه بين سائر الافعال قيل ان سائر بمعنى الجميع واستعماله بمعنى الباقي غلط في لغة العرب وفي الكشف على وفق التلويح انه بمعنى الباقي واستعماله بمعنى الجميع منه غلط الخاصة وقال ابن الصلاح في مشكل الوسيط لا يقبل ما تفرد به الجوهري وانكر عليه قوله سائر الناس جميعهم وقال انه ما تفرد به ورد بانه لم ينفرد به بل الزمخشري والجواليقي وغيرهما نقلوا ذلك وقال الحريري في درة الغواص في اوهام الخواص ومن اوهامهم الفاضحة واغلاطهم الواضحة انهم يستعملون سائرا بمعنى الجميع وهو في كلام العرب بمعنى الباقي وقال النووي سائر بمعنى الجميع لغة صحيحة وقد استعمله الغزالي بمعنى الجميع في مواضع كثيرة ذكره في غربال الخفاء عن الفاظ الشفاء وقال ابن الحاجب في شرح المفصل انه بمعنى الجميع وبمعنى الباقي وقال صاحب الكشاف في الفائق انه بمعنى الباقي واستعماله بمعنى الجميع من غلط العامة وهذا الاختلاف مبني على الخلاف في الاشتقاق والحق ان كلا من المعنيين ثابت لغة ذكره في حواشي التلويح قال ابن دريد سائر الشيء معظمه وجله ولا سلوة لقولهم جاء سائر بني فلان اي جلهم ولك سائر المال اي معظمه وقال ابو علي وابن ولاد السائر ما اكثر والبقية لما قل ولهذا يقولون اخذت من الكتاب ورقة وتركت سائره ولا تقول لبقيته وقال ابن برى من جعل سائر من سار يسير يجوز ان يقال لبقيت الجماعة التي يسير فيها هذا الاسم كذا في تذهيب اللغة قوله والحاكم في ذلك اه يريد ان تعيين مقدار الحال مفوض الى العرف بحسب الافعال فلا يتعين له مقدار مخصوص فانه يقال باكل ويمشي ويحج ويكتب القرآن في يوم

مطلب ٢٩٣
في مقدار الحال والزمان والآن

في تلون لفظ السائر بمعنى الجميع

ويجاهد الكفار ويعد كل ذلك حالا ولا شك في اختلاف مقادير ازمنتها وبهذا على مذهب المتكلمين القائلين بان الزمان موهوم محض مركب من آنات موهومة لا من اجزاء موجودة فالآن عندهم جزء موهوم مقدم آخر هو الزمان واما عند الحكماء القائلين بان الزمان موجود متصل فالحال عندهم وهو الآن عرض حال في الزمان لا جزء منه فالآن بحسب ظاهر مقالاتهم عرض موجود حال في زمان موجود ثم ان ما ذكرنا في شرح تفسير الحال لا يستقيم في ابتداء الزمان وانتهائه ولا بالنسبة الى الامور الآنية الآن يقال الوقوع في الاجزاء المذكورة ولو في واحدة منها وقوع في الحال وقد يقال ان الحاكم في ان الحال هي ما قاله هو العرف والا فلا وجود لها في الحقيقة كما ليس لها صيغة خاصة لانه اذا مضى آخر جزء من الماضي لحقه اول جزء من المستقبل من غير ان يعتبر بينهما شيء يسمى حالا قوله والمراد به ما يترقب وجوده اه اي المراد بالاستقبال الزمان الذي يترقب وجوده اه ربما يعترض فيقال ان كلمة يترقب دال على زمان مستقبل فيلزم ان يترقب وجود المستقبل في المستقبل فيلزم ان يكون الشيء ظرفا لنفسه او ان يكون للزمان زمان آخر هو ظرف له فان جعلت يترقب بمعنى الحال كان كلا من الحال والاستقبال ماخوذا في تعريف الآخر وهكذا يدق في امثالهم قولهم سيأتي الزمان المستقبل ويرد هذا ايضا في قوله وجوده بعد زمانك سواء حمل يترقب على الاستقبال او على الحال وايضا على تقدير حمل يترقب على الاستقبال يقتضي عدم حصول الزمان المستقبل بعيد زمان التكلم وقوله وجوده بعد زمانك يقتضي حصول الزمان بعده فيلزم اجتماع النقيضين على تقدير اتحاد الزمانين وخروج الزمان الذي يحصل عقيب الحال على تقدير تغايرهما ولك ان تقول في الشق الاول من الاعتراض الاول ان يكون الترقب في المستقبل لا يستلزم كون المترقب فيه حتى يلزم احد المحذورين او يجوز ان يترقب في الزمان المستقبل نفس وجود الزمان الآني في زمان وهو بعد مرتقب في اول الفصل قوله بفعل الآن وهو مبني على الفتح دائما وفي الاصل ان على وزن فعال معناه حان ثم جعلوه اسما لزمان التكلم وعرف باللام للمح

مطلب ٢٩٤
في اصل الآن

تنبيها على تعينه وتقييده بزمان التكلم فبقي على ما كان عليه من الفتحة وقد
ينقل الفعل الى اسماء الاجناس وهو قليل وعليه قوله عليه السلام ان الله
نهاكم عن قيل وقال ومن هذا القبيل قوله عليه السلام وهو الزان الذي
ذكره الله تعالى في قوله تعالى كلا بل ران فانه فعل ماض ان اراد به المصدر
فالرين وان اراد به حكاية الفعل فالفعل لا يحكى بالالف واللام قوله
لانه اي لان الفعل يستقبل الوقوع في الزمان الاتي قوله ان الزمان
يستقبله اي الفعل وقيل كان الفاعل مستقبل على ايقاع الفعل والفعل
مستقبل قوله وتوجيهه الاول لا يخلو عن مزازة بفتح الحاء المهملة
والزاي الثانية المعجمتين من الحز وهو القطع اي الوجه الاول لا يخلو عن
كونه ضعيفا منقطعا غير محتاج اليه قوله والصحيح انه مشترك بينهما
اه اعترض بعضهم ان الفعل عرفهم دال على معنى مقترن باحد الازمنة
الثلثة فيلزم من هذا ان لا يكون مشتركا بين الحال والاستقبال ثم
قال رحمه الله ولمن كشف المقال ويمكن ان المضارع يصدق عليه
انه اقترن باحد الازمنة الثلثة لوجود الواحد في الاثنين والمراد
الاقتران لا بقيد فقط لانه مقترن بحسب كل وضع بواحد
فتامل قوله هذا ولكن تبادر الفهم الى الحال اه اي مضى هذا او خذ
هذا او الامر هذا او هذا كما ذكر وهو من الاقتضاب الذي يقرب
من التلخيص لانه بدل على الخروج من كلام الى كلام مع نوع ارتباط فيه
لان الواو بعده للحال والتبادر الى الحال يؤكد كونه حقيقة فيها.
كما ذهب اليه ابن جني وكثير من المحققين لانه من اقوى امارات
الحقيقة على ان اللفظ اذا دار بين الاشتراك والمجاز فالمجاز
راجح كما قرر في اصول الفقه قوله وايضا من المناسب ان يكون
لها صيغة خاصة قد يقال انهم خصصوا الماضي بفعل والمستقبل
بافعل فيعتبر ان يكون المضارع للحال قوله اختص بزمان الاستقبال
وتخلص للاستقبال ايضا بنون التاكيد ولا للنهي لانها للطلب
في الاستقبال ولا للنفي فانها للاستقبال ايضا عند بعضهم ومن
الاخفش ان صلاحيته للحال باقية وان دخله لا كقوله تعالى

٢٩٥ وقد ينقل الفعل الى اسماء الاجناس

٢٩٦ في لفظ الحزازة

٢٩٧ في تفسير هذا بانواع التفسير

٢٩٨ في اختصاص المضارع بزمان الاستقبال

تعالى وما لكم لا تؤمنون بالله وما لي لا اراي البهد بهد وما لي لا اعبد.
والدعاء اي اذا اريد بالمضارع الدعاء يكون للاستقبال لان الدعاء
في الاستقبال ولام الامر لانها للطلب ايضا وحروف النواصب للمضارع
لانها ايضا للاستقبال واعماله في الظرف المستقبل فانه اذا اعمل فيه صار
مستقبلا لكون معموله الواقع هو فيه مستقبلا وما عدا اذا اي اعماله
فيما عدا اذ من ادوات الشرط واسناده الى متوقع وانتصابه طلبا
ووعدا ومصاحبة اذا تشرح او استغراق ولو المصدرية والاضافة
في شرح التسهيل وينصرف الى المضي بلم ولما الجازمة ولو الشرطية بها
وباذ وربما وقد في بعض المواضع قوله بسيما من في التنفيس قال في المغني
في السين وسوف حرفي تنفيس لا معنى فيه حرفا استقبال لانه اوضح
ثم قال المحشي في قوله تعالى اولئك سيرحمهم الله انها مفيدة وجوب الرحمة
لا محالة فهي مؤكدة للوعد واعترض عليه بعض الفضلاء بان وجوب الرحمة
مستفاد من الفعل لا من السين وبان الوجوب المشار اليه بقوله لا محالة
لا اشعار للسين به واجيب بانها موضوعة للدلالة على الوقوع مع التاخر
فاذا كان المقام ليس مقام التاخير لكونه بشارة تحضت لافادة الوقوع وبتحقيق الوقوع صح
ان يصل الى درجة الوجوب وقال في موضع آخر منه زعم الزمخشري انها اذا
دخلت على فعل محبوب او مكروه افادت انه واقع لا محالة ثم قال والم
من فهم وجه ذلك ووجهه ان دخولها على ما يفيد الوعيد والوعد
مقتض لتوكيده وثبت معناه وقد اومى الى ذلك في قوله تعالى سيكفيكهم الله
فقال معنى السين ان ذلك كائن لا محالة وان تاخر الى حين وصرح في
قوله تعالى اولئك سيرحمهم الله بان السين مفيدة وجوب الرحمة
فهي لا يوكد الوعد كما لا يوكد الوعيد اذا قلت سانتقم منك وقال
الشارح في شرح الكشاف ان السين في الاثبات مقابلة لن في
النفي ولذا قد يحض للتاكيد من غير قصد الى معنى الاستقبال وقال
ابن الحاجب انها موضوعة للاستقبال مع الدلالة على تحقيق ما دخلت
عليه قال الخليل ان سيفعل جواب لن يفعل كما ان لن يفعل
جواب لا يفعل وقال صاحب المغني قال بعضهم في قوله تعالى سنجزون

٢٩٩ في معنى السين

انه من السين للاستمرار للاستقبال مثل سيقول السفهاء وانما نزلت
بعد قولهم ما ولاهم عن قبلتهم ولكن دخلته السين اشعارا بالاستمرار
للاستقبال ثم قال وهذا الذي قاله لا يعرفه النحاة وما استند اليه
من انها نزلت بعد قولهم خلاف ما صرح به الزمخشري حيث قال فائدة الاخبار
بقولهم قبل وقوعه ان المفاجاة للمكروه اشد والعلم به قبل وقوعه ابعد
عن الاضطراب اذا وقع القاضي حيث قال وفائدة تقديم الاخبار به تطمين
النفس وتوطين الجواب ولو سلم فالاستمرار انما استفيد من المضارع
كما تقول فلان يقري الضيف ويصنع الجميل يريد ان ذلك دابه والسين
مفيدة للاستقبال اذ الاستمرار انما يكون في المستقبل وقال الامام
ان هذا اللفظ وان كان للمستقبل ظاهرا لكن قد يستعمل في الماضي
ايضا كالرجل يعمل عملا فيطعن بعض اعدائه فيقول انا اعلم انهم اذا
ذكروه مرة فسيذكرونه مرات اخر فعلى هذا التاويل ان يقال
سيقول السفهاء من الناس من ذلك وقد وردت الاخبار انهم لما
قالوا ذلك نزلت الاية **قوله** يقال نفسته اذا وسعته هذا غير مستقيم
لان يقال غايب فلا يلزم الخطاب فالصواب تقول كذا في شرح المفصل
وقد سبق بعض ما يتعلق بهذا **قوله** وسوف اكثر تنفيسا على ما قاله كثير
قيل هذا دعوى مجردة عن الدليل ومردود ايضا لان العرب عبرت
سيفعل وسوف يفعل بمعنى واحد ومن ذلك قوله تعالى وسوف
تاتي المؤمنين اجرا عظيما وقوله تعالى فسيذيقهم رحمة منه
واجاب بعض الافاضل بان يقول وعندي ان هذا النفي دعوى
مجرد وما اورده من التمسك فلا يدل على انهما بمعنى واحد فتدبر **بفعلم**
قوله وقد يخفف بحذف الفاء اه حكى الكسائي عن بعض الحجازيين
سوء وحكى الكوفيون سف بسكون الفاء وفتحها وحكاه سيبويه
اغراءهن وهذه الثلثة منتزعة من سوف اتفاقا وقال الكوفيون
السين ايضا ولهذا سمي سين سوف **قوله** واذا دخله لام الابتداء
اختص بزمان الحال هذا ما ذهب اليه الكوفيون وابو علي وقال
ابن مالك انها ليست بمخلصة للحال لمجيئها في الاستقبال ونقل

ونقل بعضهم عن سيبويه انها توجد مع المستقبل قليلا وتخلص للحال
ايضا بالان والساعة على الاكثر وجوز بعضهم بقاء المقرون بالان
وما في معناه كالساعة مستقبلا لمصاحبه للامر الدال على الاستقبال
كقوله تعالى فالان باشروهن وتخلص ايضا بنفسه ليس وما واذ عند
الاكثر وهذه اللام تدخل على الماضي الجامد نص عليه الاخفش والجمهور
على خلافه وعلى الماضي المقرون بقد جوزه الجمهور وانكره جماعة وعلى
المتصرف المجرد منه قد منعه الجمهور وجوزه جماعة وعلى خبر المبتدا المقدم
على خبره المؤخر جوزه جماعة وانكره جماعة فظاهر القرآن يشعر بجواز
عمل ما بعده فيما قبلها قال الله تعالى انا اليكم مرسلون ومثله كثير
في القرآن والمذكور في تفسير القاضي امتناع العمل صرح به في قوله
تعالى اذا ما مت لسوف اخرج حيا ومثله صرح ابن مالك ومنعه مطلقا
وتبعه جماعة كثيرة وفي كلام صاحب الكشاف اضطراب حيث سلم
في هذه الاية عدم عمل ما بعد الحرف الذي له الصدر فيما قبله وان كان
ظرفا واجاز مثله في مواضع وكذا في كلام مغني اللبيب حيث جزم في
هذه الاية في موضع بان التوسع في الظروف بالتقديم في مثل قوله
ونحن عن فضلك ما استغنا هاص بالشعر ذكره الدماميني وصوبه
صاحب الكواشي في قوله تعالى ان ربهم بهم يومئذ لخبير ونص عليه
جمهور المتاخرين وهو المختار عند شارح اللباب **قوله** وفي التنزيل
اني لينحزنني قيل اللام في الاية ليست للحال لان الذهاب ليس بموجود
فيها اجيب بانها حكاية حال وبان اللام يجوز ان يكون للتاكيد
وبان المضاف محذوف والتقدير قصد ان تذهبوا به وقال
ابن هشام والتقدير ابي حيان قصدكم ان تذهبوا مرادود بانه يقتضي
حذف الفاعل لان تذهبوا على تقديره منصوب فائدة فرع اورد بالاته
على قول البيضاوي في تفسير قوله تعالى فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون
الخوف على المتوقع والحزن على الواقع واما في قوله تعالى ولسوف
يعطيك ربك الاية قيل لام الابتداء لا تدخل الا على الجملة الاسمية
فالوجه في دخولها على الفعل اجيب بان صدر الجملة محذوف والتقدير

مطلب في لام التاكيد

لانا سوف اخرج حيا ولانت سوف يعطيك وقد استضعف بان
اللام للتاكيد وهو باب الطناب فلا يليق معه الحذف قال ابن الخباز في
شرح الايضاح لام الابتداء لا تدخل على الجملة الفعلية الا في باب ان
وهو قول صاحب الكشاف فانه صرح في تفسير هذه الاية ان لام الابتداء
لا تدخل الا على المبتداء والخبر وقال ان المبتداء مقدر اى ولانت سوف
يعطيك وقال ابن الحاجب اللام في ذلك لام التاكيد وليست لام
الابتداء وقال بعضهم انها لام الابتداء وان الابتداء مقدر بعدها
فاسد من جهات احديها ان اللام مع الابتداء تقدم مع الفعل وان مع
الاسم ويبقيان بعد حذفهما كذلك اللام بعد حذف الاسم والثانية
انه اذا قدر المبتداء في سوف يقوم زيد يصير التقدير لزيد سوف
يقوم زيد ولا يخفى ما فيه من الضعف والثالثة انه يلزم اضمار لا يحتاج
اليه الكلام وقال صاحب المغني وفي الوجهين الاخيرين نظر لان
التكرار الظاهر انما يقبح اذا صرح بهما ولان التخويض بين قدر وامتداء
بعد الواو وفي قمت واصك وجهه وبعد الفاء في نحو ومن عاد فينتقم
الله منه وبعد اللام في نحو لاقسم بيوم القيمة وكل ذلك تقدير لاجل
الصناعة دون المعنى فكذلك هنا واما الاول فقد قال جماعة في
ان هذان ساحران ان التقدير لهما ساحران فحذف المبتداء
وبقيت اللام ولانه يجوز على التصحيح نحو لقائم زيد ثم قال وبضعف
قول الزمخشري ان فيه تكلفين لغير ضرورة وهما تقدير محذوف وخلع
اللام عن معنى الحال للئلا يجتمع دليلا الحال والاستقبال وقد صرح
بذلك في تفسير سوف اخرج حيا ولا يجوز جعل اللام للقسم كما جعل
الكسائي لانها لا تدخل على المضارع الا مؤكدا كذا قال صاحب الكشاف
وهذا ممنوع بل بارة يجب اللام ويمتنع النون وذلك مع التنفيس
ومع تقديم المعمول بين اللام والفعل نحو ولئن متم او قتلتم الى الله
تحشرون ومع كون الفعل الحال نحو لاقسم وانما قدر البصريون هنا
مبتداء لانهم لا يجيزون لمن قصد الحال ان تقيم الا على الاسمية وتارة
يمتنعان وذلك مع الفعل المنفي نحو بالله تفتؤ وتارة يجبان وذلك

وذلك فيما بقي نحو وتالله لاكيدن اصنامكم كذا في المغني قوله وكسر ثاني
الياء واه اعلم انه يكسر حروف المضارعة كلها في بعض اللغة اذا كان ماضيه
مكسور العين كما في بعض التلاتي المجرد ومكسور الهمزة كما في السداسي
وبعض الخماسي ليدل كسرتها على كسرة عين الماضي وهمزته وفي بعضها
وهي لغة بني عامر لا يكسر الياء فيها الا اذا كان بعدها ياء اخرى قوله
ولا ينطبق التعريف على ذلك اي على لغة من يكسر حرف المضارعة ويمكن
ان يجاب عنه بانه من الشواذ بل انما يحد نظرا الى اللغة الفصيحة لا الى
غيرها قوله ويمكن الجواب بان الهاء والسين زائدتان قال المبرد الهاء
ليست من حروف الزيادة فاورد عليه اهراق وذكر ابن الحاجب في بعض
كتبه انه لا جواب عنه الا دعوى الغلط من قاله لانه لما ابدل الهمزة.
في اهراق يوهم انه هاء فادخلت عليها الهمزة واسكنت وذكر في الصحاح
انه يقال اهراق الماء بهريق بفتح الهاء اهراقة اي صبه واصله اراق.
اراق يريق اراقة وفيه لغة اخرى وهي هراق الماء يهريقه اهراقا على
افعل يفعل قال سيبويه قد ابدلوا من الهمزة الهاء ثم ازمت فصارت كانها
من نفس الكلمة ثم ادخلت الالف على الهاء عوضا عن حذف العين
لان اصل اهراق اريق وفيه لغة ثالثة وهي اهراق يهريق اهراقا فهو مهريق
والشيء مهراق ومهراق ايضا بالتحريك هذا والمذكور في الشرح هو هذا وذكر
ابو البقاء انهم انما زادوا السين في استطاع يستطيع ليكون جبرا لما دخل
الكلمة من التغيير لان اصلها من الطوع يطوع وقال الفراء اصله استطاع حذفت
الطاء فلبت زيادة السين شاذة على الشاذ فتح الهمزة وجعلها همزة قطع
وحذف التاء مضارعه يستطيع بالفتح قوله ولا يجبان يدخل في الحد
الشواذ كما لا يجب ان يدخل في حدود الفقهاء الاستحسانيات قوله
ونحو خصم وقتل جواب دخل مقدر توجيهه ظاهر ويجوز في الحاء والقاف
الفتح لنقل حركة الصاد والتاء الاولين الى الحاء والقاف والكسر بحذف
حركتها وتحريكها بالكسر لان الساكن اذا حرك حرك بالكسر وهذا
الوجه اولى من الاول لان في الاول التباسا بما في التفعيل قوله وههنا مواضع
بحث يعني ليس الجواب عنهما بانهما على اربعة احرف تقديرا وعنهما بانهما

عاخفة احرف تقديرا في كلام المصنف بحث لان قوله الا ما كان ماضيه
على اربعة احرف لا يدل على انه عليها لفظا او تقديرا قوله وقد يستعمل
لفظ الاثنين اه قال الجوهري ان العرب ربما خاطب الواحد بلفظ الاثنين
لغرض المبالغة والتاكيد قال الشاعر فان تزجران يا ابن عفان تزجر
وان تدعان اهم عرضا ممنعا اي ان تمنعني وتنهني يا ابن عفان تنتهي
وان تركتنا احفظ عرضا معززا وافد الكتائب تغلب لصاحبي لا تحبانا
ننزع اصوله واجتز شيحا ويروى واحذر يعني قلت لصاحبي لا تمكث
ننزع اصول الكلاء بل اقطع الكلاء فحسب دون اصوله والاستشهاد
انه خاطب الواحد بلفظ الاثنين في قوله تزجران وتدعان ونحبانا
والعلة فيه على ما في حواشي المطول ان اقل اقران الرجل في ماله واهله اثنان
واقل الرفقة ثلثة فجرى كلام الرجل على احد هما الف فخاطبه وقال صاحب
الكشاف في تفسير سورة ق ان العرب اكثر ما يرافق الرجل منهم اثنان
فكثر على السنتهم ان يقولوا خليلي وصاحبي قفا واسعدا حتها فطبوا
الواحد خطاب الاثنين والبصريون ينكرون هذا اللزوم الا لنبال
وذهب المبرد في مثل قفا في قول الشاعر قفا نبك من ذكرى الى ان تثنية
الفعل اعني قف وتظائره للتاكيد والمعنى قف قف وقد وجهه
الجاربردي في شرح الكشاف بانه حذف الفعل الثاني ثم اتى بفاعله
وفاعل الفعل على صورة ضمير الاثنين متصلا بالفعل الاول وانكره
الزجاج وقال بل خطاب لصاحبيه في الواقع وقد يقال اراد قفن بالنون
فابدل الالف من النون واجرى الوصل مجرى الوقف واكثر ما يكون
هذا في الوقف فان قيل قد صرح في المطول ان المثنى يضرب في مدلوله لا يطلق
على الواحد اصلا وصرح في الحواشي ايضا ان المثنى في مدلوله لا يطلق
على غيره لا حقيقة ولا مجازا قلنا منع ذلك مستندا بقول الشاعر
فجعلن يرفع عاقلين امامنا وجعلن امعزا متين شمالنا حيث الطلق
عاقلين وراميتين على جبل عاقل وراميت وجعل الفراء قوله تعالى ولمن
خاف مقام ربه جنتان من هذا ان القبيل وبقوله عليه السلام اذا سافر ثلثا

مطلب ان العرب ربما خاطب الواحد بلفظ الاثنين لغرض المبالغة

اذا سافرتما واذنتما فليؤمكما اكبركما فان يؤمكما للواحد انا هو اشخصين
اذا كان لغاما فالمراد مع واحد وقد يستدل له بقوله تعالى يخرج منهما اللؤلؤ
والمرجان اذ لا يخرج الامن البحر المالح وقوله تعالى القيا في جهنم كل كفار
عنيد اذ ليس الخطاب للاثنين كما ذكر في التفاسير وقوله تعالى سنفرغ لكم
ايها الثقلان صاحب موسى عليه السلام ذكره في شرح الوقاية نعم قوله اذ
لا يخرج الامن البحر المالح يخدشه قوله تعالى ومن كل تاكلون لحما طريا وتستخرجون
حلية تلبسونها وقد يراد من التثنية تجرد التعدد والتكرر وان كان فوق الاثنين
كما مر جوابه في قوله تعالى فارجع البصر كرتين قوله فلما يوجد كلمة ما في قلما
وكذا في طالما وجالما كافة للفعل عن طلب الفاعل في التركيب وان فهم
منه ما هو التقليل في غيره وكذلك كيت موصولة واذا جعلت مصدرية والمصدر
فاعلا فحقها ان يكتب مفصولة وقال الشريف في حاشيته ديباجة شرح
المفتاح يجوز ان يكون ما كافة فانها كما تكف ان عن العمل في الفاعل
يجب اللا واما قلت يجب اللا لان المنع عن الفاعل حقيقة غير
ممكن لامتناع صدور الفعل لا عن فاعل والفعل ههنا يتعلق بحسب المعنى
الى مصدر حال وقد دار اي طار الجولان والدوران ونحوان يكون مصدرية
والمصدر فاعل طار وعلى التقدير الاول يكتب موصولة لانها من
تتمة الفعل وعلى الثاني يكتب مفصولة وقال ابو المكارم في شرح
مختصر الوقاية واستمر اركتبها متصلة بالفعل يرد احتمال المصدرية
وقال ابن كمال پاشا في حاشية شرح المفتاح هي كفه عن طلب الفاعل
النحوي على ما افصح عنه صاحب الكشاف وحيث قال كفه عن طلب
الفاعل لفظا ثم قال وهذا مع ظهوره قد خفي على الشريف حيث قال
تكف الفعل عن الفاعل بحسب اللفظ اه وكانه غافل عن اطلاق الفاعل على
النحوي ايضا على وجه الحقيقة لا على وجه المجاز ويجوز الفصل بما
وبين الفعل قال الكميت قد ظلما يا ان العروان اليم ويعبر بقلما عن
النفي كما يعبر بالاكثر عن الكل وهذه طريقة مسلوكة الضمير
الشان اعلم انه يقع قبل الجملة ضمير غائب يفسرها وليس ضمير
الشان اذا كان مذكرا او انقصة اذا كان مؤنثا ويعود الى المذهن

مطلب ٣٠٢ في قلما وطالما وجالما وما اشبهها

مطلب ٣٠٣ في ضمير الشان

منه شان وقصته ويختار ثانيته اذا كان فيها مؤنث غير فصل نحو
هي هند مليحة فانها لا تعرى الابصار لقصد المطابقة لا رجوعا الى
ولم يسمع نحو هي الامير بنى عرفته وهي زيد عالم وان القياس
يقتضي جوازه فقول صاحب الكشاف ان الضمير المقدر في قوله
تعالى ان تلكم الجنة ضمير الشان والتقدير انه تلكم الجنة وكذا
قول صاحب التلخيص او هي زيد عالم ليس كما ينبغي ولهذا
لا يكون الا غائبا ولا يفسر الا بجملة ولا يكون في الجملة التي يقع
خبرا عنه ضمير يعود اليه ولا يعطف عليه ولا يؤكد ولا يبدل
منه ويقع مبتدأ او ما اصله المبتدأ ولا يحذف الا خليلا ولا حذف
خبره ولا يتقدم خبره عليه ولا يخبر عنه بالذي واستمر حذفه
مع ان المفتوحة ولا يجوز تثنيته وجمعه ويكون لمفسره محل من
الاعراب بخلاف سائر المفسرات ولا يستعمل الا في امر يراد منه
التعظيم والتفخيم ولا يجوز اظهار الشان والقصة قوله

مطلب ٣٠٤ في الفرق بين ما ولا

ما ولا النافيتان والفرق انهما اذا دخلا الاسماء فما للنفي للمعارف
كثيرا والنكرات قليلا لشبهها لها بلا ولا للنفي النكرات كثيرا والمعارف
قليلا مع تكريرها واذا دخلا الافعال فما للنفي الحال عند الجمهور اعترض
عليهم ابن مالك بنحو قوله تعالى قل ما يكون لي ان ابدله من تلقاء
نفسي واجيب بان شرط كونه للحال انتفاء قرينة خلافه ولا
للنفي الاستقبال عند الاكثرين وخالفهم ابن مالك لصحة قولك
جاء زيد لا يتكلم بالاتفاق مع الاتفاق على ان الحالة الحالية لا يصدر
بدليل الاستقبال قوله سمع من العرب الجزم بلا النافية مجازا من ذكر الحال

مطلب ٣٠٥ في لفظ السماع وتعديته

وارادة المحل والسماع في اصطلاح اهل الحديث اذا ادعى بعن يكون قارئ
الحديث عن الشيخ بعلى اذا قرئ على الشيخ وسمع غيره فيقول الشيخ
سمع فلان فلانا على ذكره في شرح التبيان واختلف في تعدى سمع الى مفعول
فجوزه الفارسي ولكن لا بد ان يكون الثاني ما سمع نحو سمعت زيدا يقول
كذا فلو قلت سمعت زيدا الخاك لم يجز والصحيح تعديته الى واحد ذكره
في التنقيح شرح البخاري واصل سمعت زيدا يقول سمعت من زيد ما قاله الا

ما قاله الا انه اريد تخصيص سماع القول لمن سمع منه فاوقع الفعل عليه
وحذف المسموع ووصف المتكلم الموقع عليه الفعل بما سمع منه او
جعل حال منه فسد الوصف او الحال مسده فاستغنى عن ذكره حقيقة
وحكما فلا وجه للمصير الى التقدير وان ذكره الشارح في شرح الكشاف
حيث قال لا يخفى انه لا يصح ايقاع فعل السماع على الرجل الا بالاضمار
او مجازا لا ما ذكره فيه حيث قال وان الاوفق بالمعنى فيما جعل وصفا
او حالا ان يجعل بدلا بتاويل الفعل بالمصدر بطريق التجريد على ما يراه النحاة
لكنه قليل في الاستعمال ولذا آثر الوصفية والحال لانها تفوت المعنى الذي
تخصيص سماع القول بمن سمع منه وهو ثمرة المجاز الذي ذكر المسموع
منه مقام المسموع ونكتته لا ما ذكره البيضاوي من انها المبالغة لانها
لا تناسب اكثر المواضع وهذا يجوز شايع لا بد له من وجه ينتظم
المواضع كلها لان تلك الثمرة والنكتة لا تحصل الا اذا سيق الكلام
ساقه ولذا لم يلتفت اليه في الكشاف وقد جوز البدلية الشريف
في شرح المفتاح بالتاويل المذكور ولا ما ذكره البيضاوي في تفسير قوله
تعالى قالوا اسمعنا فتى بذكرهم يقال حيث قال بذكرنا في مفعول سمع
وانما صح ان يقال سمعت زيدا قوله بتقدير سمعت منه ذكره الشريف
وابن كمال باشا ولك ان تصحح البدلية قوله يدخل على الفعل نحو جئته

مطلب ٣٠٧ في معنى الجزم ومروفه

لا يكلمني فقال الرضي ولا مانع من ان يجعل لا في مثله للنهي قوله
يدخل على الفعل المضارع الجازم وهو لما اه اعلم ان الجزم هو القطع
وسميت هذه الحروف جوازم لقطعها عن الفعل حركته او بعضه وهو
اما جزم لم ولما فلاختصاصها بالفعل وقد ذكر في المفتاح في قسم النحو
ان كل ما لزم شيئا وهو خارج عن حقيقته اثر فيه وغيره غالبا بشهادة
الاستقراء وتعيين الجزم ليكون الاثر وفق المؤثر في الاختصاص
وانما لم يعمل حرف التعريف وحرف الاستقبال لجريانها مجرى بعض
الاجزاء لشدة الامتزاج فكانها غير خارجة عن حقيقته وقال بعضهم
لم ولما يدخلان على الماضي فنقلبانه الى لفظ المضارع ويبقى المعنى كما
كان وقالوا كان لما في الاصل لم زيدت عليه ما النافية للتاكيد فغلبت

بذلك لم يجز اوجه احدها انها لا تقترن باداة الشرط فلا تقول ان لما اضرب
ومنها ما يضرب والثاني ان منفيها مستمر النفي الى الحال ومنع الاندلسي معنى الاستمرار
فيها وقال هي مثل لم في احتمال الاستمرار وعدمه ورجح الرضي الاستمرار ولا تدل
النفي بعد لما لم يجز اقترانها بحرف التعقيب فلا تقول قمت فلما تقوم لان
معناه وما قمت الان والثالث ان منفي لما لا يكون الا قريبا من الحال وبه جزم
ابن مالك وقال هو غالب للازم والرابع ان منفي لما متوقع ثبوته للطلق
ابن هشام وقيده الرضي بالاغلب كقد في الايجاب قال صاحب الكشاف
في قوله تعالى ولما يدخل الايمان في قلوبكم ما في لما من معنى التوقيع دال
على ان هؤلاء قد امنوا فيما بعد والخامس ان منفيها جائز الحذف في
الاختيارات لدليل اذا دخلت همزة الاستفهام على لم ولما فهي على سبيل
التقرير ومعنى التقرير الحاء المخاطب الى الاقرار بامر يعرفه اما لا في النفي
واللام في الامر فلانهما يشبهان لان الشرطية في النقل واما ان الشرطية
فلاختصاصها بالفعل كما ذكرنا فلم ولما قوله والاسماء التي تضمنت
معناها وهي غير ظرف كمن وما ومهما واي وظروف بعضها يستعمل
مع ما وعدمها كاين في المكان ومتى للزمان وبعضها لا يستعمل الا مع
نحو اذ وحيث وبعضها لا يستعمل مع ما نحو اني ولاجزم بكيفيها قول
بعض النحاة وباذا واياان لغة ضعيفة وفي الشرح الكبير للكافية والحق
لانه لا يجب المجازاة باذا مع ما وعدمها وانما تضمنت هذه الاسماء
معنى ان للايجاز والاختصار لانهم احتاجوا الى ان يقولوا ان
تضرب زيدا اضربه وان تضرب عمرو اضربه الى ان يطول الكلام فاتوا
باسم شامل للجميع والمراد بالسببية في الشرط اعم من ان يكون عقلية
او خارجية او جعلية اعتبارية عرفية ولو بوجه من الوجوه وان يكون
لنفس الجزاء او للاخبار والاعلام وبه وما كان منها ظرفا فمحلها النصب
بالفعل بعدها وما كان غير ظرف فقد يكون محلها النصب بالفعل وقد
يكون الرفع بالابتداء والخبر وبعدها فعل الشرط او فعل الجزاء او هو بها
والصحيح الاول ذكره في المغني والاكتفاء بالضمير في الشرط مثل من يأت
فاني اتبك ربما يرجح الثالث على الثاني وقد يكون الجر بمن تمر بامر رد ما

٣٠٧ في الاسماء التي بمعنى ان من وما ومهما

واما اي فعرب تقع مبتداء مثل ايهم يأتني اكرمه ومفعولا مثل ايهم تضرب
اضرب ومصدرا مثل اي ضرب تضرب اضرب ظرفا مثل اي يوم تخرج اخرج
ومجرورا مثل بايهم تمر امرر ومعطى اي نصب على الحالية او الظرفية قوله
فتحذف حركة الواو هكذا في ابن سراج انه شبه الجوازم بالدواء والحركة
بالفضلة التي يخرجها الدواء ان صادف فضلة في الجسم اخرجها والا
فمن نفس الجسم فكذلك الجوازم اذا دخلت على الفعل فان وجدت
حركة حذفتها والا فمن نفس الفعل كما في الناقص قوله لان النون في
هذه الامثلة علامة الرفع فان قيل الضمير اسم على حدة فكيف يفصل
بين الفعل واعرابه قيل اعتبر فيه في باب الفعل جزئية الحكمة كما اشار
اليه بقوله وكان او اخر هذا اه اذ الفاعل كالجزء فاذا كان ضميرا متصلا
في كمال الامتزاج فيعتبر جزئيته فان قيل لما اعتبر جزء الزم ان يكون محل التقدير
الاعراب فلا يحتاج الى زيادة حرف قيل هو ذي وجهين كالنعامة فاعتبر
في امتناع محلية الاعراب كونها اسما على حدة وفي جواز الفصل به كونه
جزءا قال ابن مالك حذف نون الرفع في موضع الرفع لمجرد التخفيف
ثابت في كلام الفصحاء شعره ونثره قوله كالواو في جمع المذكر قيل فيه نظر
لان الواو هنا قد تحذف في نحو لم يغزن وارمن فلا تثبت على كل حال واجيب
بان ضم ما قبلها دال عليها وكافيها لا تحذف ولك ان تقول كاف التشبيه
للعموم لها كلفظة نحو بخلاف لفظة مثل فانها توجيه روى عن ابي حنيفة
انه قال ايماني كايمان جبرائيل عليه السلام ولا اقول مثل ايمانه لاقتضاء
العموم ذكره في المسامرة ابن الهمام وقال القشيري في قوله عليه السلام من
توضأ نحو وضوئي لفظة نحو لا يقتضي العموم بخلاف لفظة مثل وفي النجم
الوهاج في حديث اذا سمعتم المؤذن فقولوا مثل ما يقول اه ان لفظة مثل
لا تقتضي المماثلة من كل وجه وقال في شرح المنار لابن الملك
لو قذف رجل رجلا بالزنا فقال الآخر هو كما قلت يحد الآخر لان كاف
التشبيه يوجب العموم في محل قبوله كما قال علي رضي الله عنه في حق اهل
الذمة دماؤهم كدمائنا وفي شرح البديع للصفدي في الحديث بهذه العبارة
لم يصح قوله كما في بعلبك وهو اسم بلدة والبعل في الاصل الزوج ثم جعل

٣٠٨ في تشبيه الجوازم بالدواء والحركة بالفضلة

٣١٠ في لفظة بعلبك

هذا الصنم الذي يعبده اهل هذه البلدة وهو مصنوع من ياقوتة حمراء وفي
يديه اصنام صغار وقيل اسم صنم قوم الياس النبي عليه السلام وكان طوله
عشرين ذراعا وكانت له اربعة وجوه وقيل البعل اسم امراة يعبدونها
من دون الله تعالى والبك كسر العنق ومنه سمي الكعبة بكة لكسرها اعناق الجبابرة
والدق ايضا والشق ايضا ومنه البكة لانها شقت من الفردوس قوله
وجاء لم في الضرورة غير جازمة وهو في الناقص اكثر كقول الشاعر لم تاجوا
ولم تدع وقوله الم يانك وقوله كان لم ترى وسيجئ معنى الابيات
قوله وجاء ايضا مفصولا بينها وبين المجزوم كقول الشاعر فاصبح
معاينها قفارا رسومها كان لم يسوى اهلهن الوحش توهيل المغاني جمع
مغنى وهو المنزل والقفار جمع قفر وهي المفازة التي لا نبات بها وولاها
والرسوم جمع رسم وهو الاثر والوحش خلاف الانس والمعنى صارت
منازل الحبيبة قفرا اثرها كان لم توهل ولم تونس سوى اهل هذا الوحش
معاينها اسم اصبحت وقفارا خبرها ورسومها فاعل قفارا لان قفارا
مؤول بمشتق وكذا كل جامد يعمل اذا اول بمشتق كقولهم زيد اسد ابوه
اي مجتر ابوه كذا ذكره ابن مالك في التسهيل ويجوز ان يكون بدل
اشتمال من معاينها وكان لم اه خبر بعد خبر لاصبحت والاستشهاد
انه فصل بين لم ومجزومها وهو توهل قوله وجاء حذف المجزوم بعدها
كقول الشاعر واحفظ وديعتك التي استودعتها يوم الاعازب ان
وصلت وان لم اي وان لم تصل اي احفظ وديعتك التي جعلتها وديعة
عندك يوم التباعد سواء وصلت اولم والاعازب بالعين المهملة
والزاء المعجمة او الغين المعجمة والراء المهملة بمعنى وهو التباعد قوله
وهوان ولن وكي واذن وقال الفراء اصل لن لا فابدل الالف نونا
وقال الخليل لا ان فقصر كما شذ في اي شئ وقال سيبويه انه حرف
برأسه لا اصل له اذ لا معنى لمصدرية ما بعده ولا مانع ان تقدم معمولة
عليه بخلاف ما في متزان والخليل يقول لا يبعد ان يتغير الكلم بالتركيب
عن مقتضاه معنى وحكما اذ هو وضع مستانف وبهذا قول الفراء
حيث يعبر لا عنده بعد الابدال الى فائدة النفي المؤكد وقال بعض النحاة

٣١١
مطلب في ان كل جامد اذا اول بمشتق

النحاة ان المنصب بعد ان باضمار ان وليس بجيد وفي الكشاف خلاف قال الكوفيون
انه ناصب بنفسه فقال الاخفش انه حرف جر بمعنى اللام بعد والنصب
بعده باضمار ان وليس بجيد وقال اكثر البصريين انه ناصب للفعل تارة
وحرف جر اخرى فهو اذن مشترك قيل هو الاقرب الى الحق واصل اذن
قيل اذان المخفف وقيل اذا الظرفية والنون عوض عن المضاف اليه وقال
بعضهم انه ناصب باضمار ان وليس بجيد قوله لكونه مشابها لان اي
في المصدرية والمصدرية فيبدل من الضمة فتحة اعلم ان الضمة والفتحة
والكسرة بالتاء واقعة على نفس الحركة لا بشرط كونها اعرابية او بنائية
بخلاف المجردة عن التاء فانها للقاب البناء عند البصريين واما الكوفيون
فيطلقون القاب البناء على الاعراب وبالعكس والمراد ان الحركات البنائية
لا يعبر عنها البصريون الا بهذه الالقاب لان بهذه الالقاب لا يعبر عنها
الا عنها لانهم كثيرا ما يطلقون على الحركات الاعرابية فلا يخفى ما في قوله فان
قيل له وقوله والفتح والفتح اه من عدم الورود وعدم استقامة المحصر ثم
اعلم ان الابدال والتبدل اذا استعملا بالباء لا تدخل الا على المتروك فاذا
قيل ابدل او تبدل الخبيث بالطيب يكون المعنى اخذ الخبيث واعطى الطيب
ذكر الاول في سراج الوهاج وشرح البوصيري للمحلي والثاني في حاشية
تفسير القاضي لابن التمجيد والتبديل خلافا لما ذكر في الينابيع وشرح
الكشاف للشارح وشرح مختصر الوقاية لابي المكارم وعلى ما ذكره ابن
التمجيد لا تدخل الباء فيه الا على المأخوذ موافقة للاستعمال العرفي وان
كان خلاف المعروف لغة وقال الاميري في قول المنهاج ولو بدل خطاه
بطاء لم يصح ضوابه بالعكس لان الباء يدخل على المتروك ثم قال وحكى
الواحدي عن ثعلب ومن الفراء في قوله تعالى بدلناهم جلودا غيرها
ما يدل على صحة عبارة المصنف يشهد لذلك قول الطفيل بن عمرو ولما
اسلم في وصف النبي عليه السلام وبدل طاعني نحسي بسعدي وقال الشارح
في شرح الكشاف والتبديل استعمال آخر يعدى الى مفعولين بنفسه نحو
اولئك يبدل الله سيئاتهم حسنات فاراد ان يبدلهما بهما خيرا لمعنى
يجعل الحسنات بدل السيئات ويعطيهما بدل ما كان لهما خيرا منه

مطلب في ان الابدال والتبدل اذا استعملا بالباء لا تدخل الا على المتروك

والاخرى يتعدى الى مفعولين بنفسه والى المذهوب به بالمبدل منه بالباء ومنه
قوله تعالى وبدلناهم بجنتيهم جنتين واخرى يتعدى الى مفعول واحد مثل بدلت
الشيء اى غيرته ومنه قوله تعالى فمن بدله بعد ما سمعه فالمعنى انه الاية
وبناسبه ما ذكره الدميري في الفرق بين التبديل والابدال من ان التبديل
عبارة عن تغيير الشيء مع بقاء عينه والابدال رفع الشيء ووضع غيره مكانه
قوله وسقط النونات لانه علامة الرفع بهذا ذهب اليه الجمهور وذهب
الاخفش الى ان هذه النونات دليل الاعراب المقدر قبل هذه الحروف
فعلى هذا لا يكون الاعراب بالحروف بل بالحركة والسكون المقدرين وقال
الفارسي هذه الافعال معربة والاحرف اعراب اما النون فلسقوطها لكل
واما الحروف فلان كلا منها فاعل واما اللام فلشغلها بحركة ما بعدها وبقيت
فيها عنده شيء مقدر وهو ما يجب للساكن وانبات النون مع الناصب
لغة قليلة حكيت في الاحاديث الصحيحة ذكره في شرح المشارق قوله لان
الجزم في الافعال بمنزلة الجر في الاسماء معناه ان المضارع لما اشبه الاسم
اعرب بالرفع والنصب فتعذر الجر فجعل الجزم في الافعال بمنزلة الجر
في الاسماء ومعناه ان المضارع لما اشبه الاسم اعرب بالرفع والنصب
فتعذر الجر فجعل الجزم عوضا عنه فصار الجزم في الافعال بمنزلة الجر في
الاسماء قوله ومعنى لن نفي الفعل مع التاكيد قال ابن مالك قول الزمخشري
في انموذجه لن لتابيد النفي ضعيف وحامله على اعتقاده الباطل ان
لا يرى الله تعالى جعلنا الله من اهل الرؤية وقال الامام الحريثي الزمخشري
من الهداول وشهادة الاثبات مقدم على شهادة النفي فما ظن اعتقاده
انه لا يرى الله تعالى بثبوت ان لن لتابيد النفي قوله لانه الاصل في
البناء اى السكون لان البناء ضد الاعراب والاصل في الاعراب الحركة
فضده يكون بالسكون ولان الحركة زيدت في المعرب للحاجة اليها
وللحاجة الى الحركة في المبني اذ لا يدل على معنى قوله وفتحها لغة وهي لغة
سليم بالتصغير قبيلة من العرب وهذا الفتح لام الجر في بعض اللغات
وقال ابن مالك ان عملا بفتحها لكن بشرط ان تكون داخلة على
الفعل نحو جئت اليك لاكافيك قوله جاز سكونها وهي لغة

٣١٤ مطلب في كون معنى لن لتابيد النفي وما فيه من المقال

٣١٥ مطلب في سليم بضم السين قبيلة من العرب

لغة قريش وهو مع الواو والفاء اكثر لان اتصالها بما بعدها اشد لكونها
على حرف واحد فصار الواو والفاء بما بعدها وحرف المضارع كلمة على وزن
فعل وكتف فيخفف بحذف الكسر وامالتم فحمول عليها لكونها حرف عطف
مثلها قوله وقرئ ملتقرصوا بالتاء خطابا وفي بعض الكتب خص بالنبي
عليه السلام بهذه القراءة مع ان جميع القراءات كذلك لانه يراد قراءة يتعبد
واسند روايته الى النبي عليه السلام ولم يقرأ من اختيار نفسه لانه على
خلاف قياس مشهورة في العربية وباقي القراء يقرؤن من اختيار انفسهم
بالتاء ولانه على قياس العربية ولما كان النبي عليه السلام انها عادته قبل
المعرضة مبعوثا الى الحاضر والغايب جمع بين اللام للغايب والتاء للحاضر
وقد يقال معنى بهذه قراءة النبي عليه السلام انها عادته قبل العرضة الاخيرة
والا فكل القراءات قراءته عليه السلام وقيل كل واحد من السبع المتواترة
نسب الى واحد من الائمة لاشهارة بها وتفرده فيها باحكام خاصة في
الاداء واما غيرها فاذا ظهر فيه الرواية ولم يشتهر بها احد نسب الى
النبي عليه السلام ولا يلزم من ذلك اعتياده وبهذا هو الصحيح ذكر
الشريف في شرح الكشاف قوله وفي الحديث قوموا فلاصل لكم وفي
التنزيل ولنحمل خطاياكم فان قلت قد صرح ابو حنيفة رحمه الله بخلاف
هذا حيث قال في تصريفه غير انه لا يأتي الوجهان للمتكلم في المعروف
من الامر والنهي والاقرورده في الاستعمال كثير لا يكاد يوجد انكار مثل
قولهم فلنشرع فلنذهب فلنرجع وغير ذلك فلهذا فسر الشريف قول
السكاكي فلنعينها بقوله اي اذا كان السابق في الاعتبار والطلب
وجب عليها تعينها اشارة الى ان صيغة الطلب ليست على حقيقتها
بل المراد بها الاخبار عن وجوب التعيين على من هو بصدد المذكور
وقال ابن مالك في الشواهد روى فلاصل بحذف الياء وتسكينها
مفتوحة وساكنة ووجهه ان اللام عند ثبوت الياء مفتوحة
لام كي والفعل بعدها منصوب بان مضمرة وان الفعل في تاويل المصدر
مجرور باللام ومجموعها خبر مبتدأ محذوف والتقدير فقوموا فقيامكم
لاصل لكم ويجوز على مذهب الاخفش كون الفاء زائدة واللام

٣١٦ مطلب في كون هذه القراءة مخصوصة بالنبي عليه السلام

٣١٧ مطلب في تاويل قوله تعالى ولنحمل خطاياكم

متعلقة بقولوا وعند حذف الياء لام امر وامر المتكلم نفسه بفعل
مقرون باللام فيصح قليل في الاستعمال ورواية من اثبت الياء ساكنة
يحتمل كون اللام لام كي وسكنت الياء وتخفيفا وهي لغة مشهورة
ولام امر واثبت الياء في الجزم اجراء للمعتل مجرى الصحيح قوله مع
التنصيص قال صاحب الكشاف يقال نص ته ونص عليه واصله
ان يتعدى بنفسه ومعناه الرفع البالغ ومنه منصة العروس ثم
نقل في الاصطلاح الى الكتاب والسنة الى ما لا يحتمل الى معنى آخر ومعنى
الرفع في الاول ظاهر وفي الثاني احد لازم النص وهو الظهور ثم عدي بالباء
وبعلى فرق بينه وبين المنقول عنه وجاز ان يكون تعديته بالباء لتضمنه
معنى الاطلاع ونحوه والتنصيص بالغة فيه قوله كقوله صلى الله عليه وسلم
لتاخذوا مصافكم المصاف بفتح الميم وتشديد الفاء جمع مصف وهو
الموقف في الحرب قال الشيخ ابو الحيان في شرح التسهيل معترضا على ابن
مالك في نقضه قواعد النحو بما جاء في الحديث مما يخالفها لم يعهد لاحد
من ائمة العربية من البصريين والكوفيين والاستشهاد بما ورد في كتب اللغة
على المسائل العربية وسر ذلك ان الحديث غير محقق كونه بلفظ النبي عليه
السلام فانه لم يدون الا في القرن الثاني وكانت الرواة يروون الحديث
بالمعنى وفيهم الاعجمي والمولد ومن لا يحسن العربية فدخل في الحديث
اللحن كثير ثم دون على حسب ما سمع من الرواة وقد يقال فتح هذا الباب
يؤدي الى الاخلال لان الائمة نالوا بعض الاحكام الفقهية بلفظ الحديث
الا ترى انهم قالوا الوقال في جواب اختاري اختار نفسي فهي طالق على
خلاف القياس بحديث عائشة رضي الله عنها لما اختار الله ورسوله
ومثله كثير وقد استدل على عدم اخلال كثرة التكرار وتتابع الاضافات
بقوله عليه السلام ان الكريم بن الكريم بن الكريم بن الكريم قوله كقوله
محمد تفد نفسك المراد بالفداء الدعاء والنفس ذات الشيء وحقيقته
ثم قيل للروح لانه نفس الحي وللقلب لانه محل الروح او متعلقه وللدم
لان قوامها به وللماء لفرط حاجتها اليه وللراي في قولهم فلان يؤامر
نفسه لانه ينبعث عنها او شبه ذاتا تؤمر به وتشير عليه والحد في قولهم

٣١٨ مطلب في تاويل قوله حتى لفظة الى النص ومعناه وتعديته بالباء

٣١٩ مطلب في عدم اشتهاد الائمة بالحديث على المسائل العربية

٣٢٠ مطلب في معاني النفس

في قولهم ثلثة انفس فيذكرونه لانهم يريدون به الانسان والتبال
بفتح التاء الفساد يقال تبله الحب بالكسر اي اسقمه وافسده والهلاك
يقال تبلهم الدهر اي اهلكهم وفي معنى اللبيب التبال الوبال ابدلت
الواو تاء ومنع المبرد حذف اللام وبقاء علها حتى في الشعر وقال في
البيت انه لا يعرف قائله مع احتماله لان يكون دعاء بلفظ الخبر مثل
يغفر الله لك لكنه حذف الياء اكتفاء بالكسر يعني يا محمد كل النفوس فداء
لنفسك حتى حين خوفك عن فساد في شيء الاعراب محمد منادى
مضموم حذف حرف ندائه اي يا محمد وتفد فعل فاعله كل نفس ومفعوله
نفسك واذا ظرف وما زائدة ومنع متعلقه بخفت وتبالا مفعول خفت
وفاعله التاء قوله واجاز الفراء وفي معنى اللبيب وهذا الذي منعه المبرد
في الشعر اجازه الكسائي في الكلام لكن بشرط تقديم قل وجعل منه قل
لعبادي الذين امنوا يقيموا الصلوة اي ليقيموها وواقفه ابن مالك
في شرح الكافية وزاد عليه ان ذلك يقع في النثر قليلا بعد القول الحري
كقوله قلت لبواب لديه دارها ائذن فان جوها وجارها اي
لتاذن فحذف اللام وكسر حرف المضارعة قال وليس الحذف بضرورة
لتمكنه من ان يقول ائذن انتهى قيل وبهذا تخلص من ضرورة بضرورة
وهي اثبات همزة الوصل في الوصل وليس لذلك لانهما بيتان لا بيت
مصرع في الهمزة في اول البيت لا في حشوه بخلافها في نحو قوله لا نسب
اليوم ولا خلة اتسع الخرق على الواقع والجمهور على ان الجزم في الاية
مثله في قولك ابني اكرمك وقد اختلف في ذلك على ثلثة اقوال احدها
للخليل وسيبويه انه بنفس الطلب لما تضمنه من معنى ان الشرطية كما ان
اسماء الشرط انما جزمت لذلك والثاني للسيرافي والفارسي انه بالطلب
لنيابته مناب الجازم الذي هو شرط المقدر كما ان النصب بظرفا في قولك
ضربا زيدا النيابته عن اضرب لتضمنه معناه والثالث للجمهور انه شرط
مقدر بعد الطلب وهذا ارجح من الاول لان الحذف والتضمن وان اشتركا
في انهما خلاف الاصل لكن في التضمن اعتبر معنى الاصل ولا كذلك الحذف
وايضا فان تضمن الفعل معنى الحرف واما غير واقع او غير كثير ومن الثاني

٣٢١ مطلب في الجزم بعد الامر

لان نائب الشئ يؤدي معناه والطلب لا يؤدي معنى الشرط وابطل ابن
مالك بالاية ان يكون الجزم في جواب شرط مقدر لان تقديره يستلزم ان
لا يتخلف واحد من المفعول له عن الامتثال ولكن التخلف واقع واجاب
ابنه بان الحكم مسند اليهم على سبيل الاجمال الى كل فرد فيحتمل ان الامر
يعم اكثرهم ثم حذف المضاف وانيب عنه المضاف اليه فارتفع والفصل اليه
بالفعل وباحتمال انه ليس المراد بالعباد الموصوفين بالايمان مطلقا بل المخلصين
منهم وكل مؤمن مخلص قال الرسول عليه السلام اقم الصلوة اقامها وقال المبرد
التقدير قل لهم اقيموا يقيموا والجزم في جواب اقيموا المقدر لانه في جواب قل وبرده
ان الجواب لابد ان يخالف المجاب اما في الفعل والفاعل نحو ائتني اكرمك
او في الفعل نحو اسلم تدخل الجنة او في الفاعل نحو قم اقم ولا يجوز ليتوافقا اجاب
وايضا فان الامر للمواجهة ويقيموا للغيبة وقيل يقيموا مبني لحلوله محل اقيموا
وهو مبني وليس بشئ قوله والشرط لا يلزم ان يكون علة تامة جواب سؤال
مقدر تقديره ان يقال اذا كان يقيموا جواب الامر فيكون مجزوما بان مقدرة ويكون
التقدير قل لعبادي فانك ان تقل لهم يقيموا الصلوة فيقع قولك يقيموا
اجزاء الشرط وهو غير جائز لان الشرط ينبغي ان يكون علة للجزاء كما ان الاباء
علة للاكرام وظاهر ان القول ليس علة لاقامة الصلوة لجواز توقفه على
شئ آخر كالتوضي وتوجه القبلة وستر العورة وغيرها فاجاب بقوله والشرط
لا يلزم ان يكون علة تامة للجزاء بل يكفي في ذلك توقف الجزاء عليه وان كان
متوقفا على شئ آخر والمذكور في الاصول ان كلمة ان قد غلبت في السببية
فدلت على ترتب الثاني على الاول وانها تستعمل في الشرط الذي هو جزء من
العلة التامة فيتبعه الجزاء قطعا ولا يخفى ان المتبادر من قولك ان ضربتني
ضربتك ان الضرب الثاني مترتب على الضرب الاول بجعل جزءا بعد حصوله
لانه يتوقف عليه وينعدم بانعدامه بدون ان يعتبر حصوله بعد حصوله كما
هو مقتضى معنى الشرط اصطلاحا واما قوله تعالى قل لعبادي الاية ففيه
اشارة الى ان حق العباد المشرفين بالاضافة الى الله تعالى والايمان ان يكونوا
بحيث يترتب امتثالهم على مجرد امره عليه السلام ومن لم يدرك بهذه النكتة
اختار اضمار الجازم واحتاج ايضا الى تقدير القول اي قل لهم في قولك
ليقيموا ولزمه ان اضمار الجازم تغيير اضمار الجار في مثل قول رؤبة خير الجزء

مطلب ٣٢٢
في عدم لزوم كون الشرط علة تامة

في جواب من قال كيف اصبحت فان الجزم في الافعال بمنزلة الجر في الاسماء
ولا خلاف في ان اضمار الجار ضعيف لا يحمل عليها نظم القران وقد يجاب
ايضا بان الجزم على التشبيه بالجواب كما قيل في قوله تعالى لولا اخرتني فاكون
بالنصب قوله لان امر الحاضر اكثر استعمالا لان الغايب لبعده
عنك اذا اردت ان تامر امرت ان يؤدي اليه انك على امره نحو قولك
يا زيد قل لعمرو قم لا يحتاج امر الحاضر الى مثل ذلك فكان اكثر استعمالا
لانك تحتاج في امر الغايب اليه ولا يلزم من امر الحاضر امر الغائب كذا
في شرح المفصل قوله وهي التي يطلب بها ترك الفعل اعلم ان العلماء
اختلفوا في النهي فذهب جماعة من المتكلمين الى ان المقصود بالنهي
ليس هو عدم الفعل كما هو المتبادر الى الوهم لان عدمه مستمر في الازل
الى الابد فلا يكون مقدورا للعبد ولا حاصلا بتحصيله فيكون عبثا
بل المطلوب منه كف النفس عن الفعل وذهب جماعة اخرى منهم
الى ان المطلوب بالنهي هو عدم الفعل وهو مقدور للعبد باعتبار ان له
اذا شاء ان يفعل الفعل فيزول استمرار عدمه وله ان لا يفعله فيستمر عدمه
ثم النهي يستعمل لمعان وهي التحريم والكراهة والتنزيه والتحقير وبيان
العاقبة والياس والشفقة والامثلة مذكورة في الاصول قوله
واسناد النهي اليها يعني مجازا عقليا لتجاوزه عن مكانه الاصلي بحكم
العقل ويسمى مجازا حكميا ايضا وان كان يقع في الاضافة والايقاع
لتعلقه بالحكم اما ظاهرا او مقدرا اولان الحكم اشرف ومجاز في الاثبات
وان لا يكون مجازا لغويا فنقل عنه واسنادها مجازيا باعتبار الاشرف
او باعتبار ان الاسناد بمعنى مطلق النسبة وبقابله المجاز اللغوي
المسمى بالمجاز في المفرد بمعنى ما ينسب الى الوضع الغير الشرعي فيعم العرفي
والاصطلاحي وبهذا يندفع ما يقال قد تقرر في الاصول ان اللغة
اصل لا تتصور النقل اليه فلا يقال منقول لغوي على انه قد قيل ذكر في
التلويح ان الكتاب في اللغة اسم المكتوب وظاهر انه منقول اليه
من معنى الكتابة كما صرح به صاحب فصول البدايع حيث قال الكتاب
لغة الكتابة ثم جعل اسما للمكتوب ثم غلب في عرف الشرع على القران

مطلب ٣٢٣
في اضمار الجازم والجار

مطلب
في اختلاف العلماء

مطلب ٣٢٤
في المجاز العقلي

ثم المجاز العقلي على تعريف السكاكي هو الكلام المفاد به خلاف ما عند المتكلم في الحكم فيه لضرب من التاويل اقادة للخلاف لابواسطة وضع وعلى تعريف صاحب التلخيص هو اسناد الفعل او معناه كالمصدر واسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل والظرف الى ملابس له غير ما هو له بتاول كقولهم عيشة راضية وسيل مفعم وجد جده ونهاره صائم ونهاره قائم وبنى الامير المدينة وضربه التاديب ونحو رجل عدل وقولها فانما هي اقبال وادبار مما وصف بالمصدر مجاز عقلي وان لم يكن عند صاحب التلخيص مجازا اولا حقيقة وكذا نحو الكتاب الحكيم والاسلوب الحكيم مما وصف بوصف محدثه وصاحبه والضلال البعيد والعذاب الاليم مما اسند الى المصدر الذي بلابسه فعل آخر منه فاعله ونحو قوله تعالى شقاق بينهما ومكر الليل والنهار وقول الشاعر يا سارق الليلة اهل الدار وقولنا انجبني انبات الربيع وجرى الانهار وقوله تعالى ولا تطيعوا امر المسرفين وقولنا نومت ليلة واجريت النهر وما اشبه ذلك من النسب الاضافية والايقاعية وكذا قوله تعالى ولكنك شركانا واضل سبيلا ما جعل الفاعل المجازي تمييزا والمجاز العقلي قد يدل عليه صريحا وقد يكون كناية كما ذكروا في قولهم سل الهموم انه من المجاز العقلي حيث جعل الهموم محدوبة بقرينة اضافة التسلية اليها فافهم وفس ولا يقصر المجاز العقلي على ما يفهم من ظاهر كلام السكاكي وصاحب التلخيص وليكن هذا على ذكر منك فانها فوائد نفيسة قوله واما الامر

مطلب في اختلاف العلماء في ان صيغة الامر لما ذا وضعت

اعلم ان العلماء اختلفوا في ان صيغة الامر لما ذا وضعت فقيل للوجوب فقط وقيل للندب فقط وقيل للقدر المشترك بينهما وهو الطلب على جهة الاستعلاء وقيل هي مشتركة بينهما لفظا وقيل للتوقف بين كونها للقدر المشترك بينهما وهو الطلب وبين الاشتراك اللفظي وقيل هي مشتركة بين الوجوب والندب والاباحة موضوعة لكل واحد منها وقيل للقدر المشترك بين الثلثة وهو الاذن وهو الاكثر على كونها حقيقة في الوجوب ثم الامر يستعمل لمعان مختلفة منها الايجاب والندب والتاديب والارشاد والاباحة والتعجيز والتهديد والامتنان والاكرام والتعجيز والاهانة والتسوية والدعاء والتمني والاحتقار والتكوين والامثلة في الاصول قوله فهو مجاز على لفظ المضارع الجريان في الاصطلاح

مطلب في استعمال الجريان في الاصطلاح لمعان

يستعمل لمعان جريان الشيء على ما يقوم به هو به مبتدءا او موصوفا او فاعلا او موصولا او متبوعا وجريان اسم الفاعل على الفعل اي موازنته اياه في الحركات والسكنات وجريان المصدر على الفعل اي تعلقه بالاعراب وجريان الامر على المضارع المجزوم في الحركات والسكنات وكل من هذا المعاني اصطلاح مشهور فلا يلزم الابهام في الحد كما قال الرضي في شرح الكافية لان المذكور هو المعنى الاخير لاطلاق الجريان وقد جاء في الكلام قليلا وذلك كقولهم لا ارينك ههنا والمنهي هو المخاطب اي لا يكن ههنا حتى لا اراك كقوله تعالى ولا تصدنك عن اياته لا يوسنه بها فقول القاضي في تفسير قوله تعالى فلا يقربوا المسجد الحرام وفيه دليل على ان الكفار مخاطبون بالفروع ليس على ما ينبغي لان الظاهر ان المشركين لا يتجرون بهذا النهي والمراد خطاب المؤمنين اي لا يمكنوهم ايها المؤمنون ان لا يقربوا المسجد الحرام لان صدر الاية وضمنها خطابهم وهو قوله تعالى يا ايها الذين امنوا وقوله تعالى وان خفتم عيلة الاية قوله واصل افعل لتفعل فحذفت اللام لكثرة الاستعمال كما حذف فيما قل استعماله نحو اغلوط واعلنك وتغلوط وتعلنك اي يجتمع قياسا على حذف النون فلم يكن دون لم يصن وحذف الالف في لم ابال دون لم اعال وحذف الالف والنون في انعم صباحا دون انعم بالاخر وحذف اللام في ويل امه دون ويل اخته لكثرة الاستعمال في السوابق وقلته في اللواحق وايضا لو كان الامر كما ذكروا لتضمن الام لامه فيكون مبنيا كالاسم وليس لهم ان يقولوا بتقدير حرف المضارعة لانه من جملة الصيغة وليس المراد بكثرة الاستعمال انهم تكلموا به على الاصل ثم حذفوه لان ذلك يستلزم تعوره كلامهم كذلك كثيرا وانما المراد انهم علموا انه يكثر استعماله ففعلوا ذلك به في اول الامر قلنا انهم الواضعون وان قلنا ان الله تعالى علمهم ذلك فاوضح قوله وليس بالوجيه وصاحب مغني اللبيب رده وجها وقال وبقولهم اقول لان الامر معنى فحقه ان يؤدى بالحرف لانه اخو النهي ولم يدل عليه الا بالحرف ولان الفعل اما وضع لتقييد الحدث بالزمان الحصل وكونه امرا او خبرا خارج عن مقصوده والام

قد نطقوا بذلك الاصل كقوله لتقم انت يا ابن خير قريش فلنقض
صوايح المسلمينا وكقراءة الجماعة فبذلك فلتفرحوا وفي الحديث لتاخذوا
مصافكم ولانك تقول اغزو وارمي واخشى واضربا واضربوا واضربي
كما تقول في الجزم ولان البناء لم يعهد كونه بالحذف ولان المحققين على
ان افعال الانشاء مجردة عن الزمان كبعت واقسمت وعدلت وابيت
عن كونها مع ذلك افعالا بان تجردها عارض عند نقلها عن الخبر ولا يمكن
ادعاء ذلك في نحو قم لانه ليس له حالة غير هذه وح فيشكل فعلية اذن
واما على ان اصله لتقم كان الدال على الانشاء اللام لا الفعل قوله
لان اضمار الجازم ضعيف كاضمار الجار فلا يعمل مضمرا كما لا يعمل قيل عليه
ان ان الجازم يعمل مضمرا كما بعد الامر والنهي والاستفهام وغيرها فلم
لا يجوز ان يعمل ههنا مضمرا فتامل قوله وتثنى بصورة الاتيان تعد
الى واحد تقول اتيته من باب رمى واتيانا ايضا واتوته اتوة لغة
فيه وقوله تعالى انه كان وعده مأتيا اى اتيا كما قال صحيحا ماتسورا
اى ساتزاه قد يكون مفعولا لان ما اتاك من امر الله فقد اتيته وتقول
اتاه ايتاء اعطاه واتاه ايضا اتى به ومنه قوله تعالى آتنا غداءنا اى
ايتنا به ذكره في الصحاح فقول القاضي في تفسير قوله تعالى فاجاءها
المخاض وهو في الاصل منقول منها لكنه خص بالايجاء في الاستعمال
كاتى في اعطى ليس على ما ينبغي على ان اباصيان ذكر ان اتى بمعنى
اعطى مما بني على فعل وليس مفعولا منه اتى بمعنى جاء وذكر في الصحاح
ايضا وتاج المصادر ديوان الادب اجاءته اى جيئت به واجاءه
لغة كذا بمعنى الجاءته اليه وقد يعدى الى الثاني بالباء مثل اتيته بالبينة
فقوله تعالى الا ان يأتيهم الله يحتمل الوجهين وكان بهذا مراد من قال
ان الاتيان يجيء لازما ومتعديا والاية يحتملهما فقول الصحاح والاتيان
المجيء مع ان القوم صرحوا ان المجيء يصير لازما ومتعديا ليس على
ما ينبغي قال الراغب المجيء اعم لان الاتيان مجيء بسهولة ويقال
جاء في الاعيان والمعاني وما يكون مجيئه بذاته وبامره لمن قصد
مكانا او زمانا او عملا ذكره الطيبي في سورة مريم وذكر في سورة

في سورة النحل عند الاتيان وقد يقال للمجيء بالباب وبالامر وبالتقدير وفي
الخير والشر وفي الاعيان والاعراض وذكر الزمخشري ان اتى يجيء بمعنى
صار كجاء كقولك جاء البناء محكما بمعنى صار قوله ويستعمل لفظ الجمع للواحد
اه قال الرضي في شرح الكافية والشارح في المطول وطريجي ذلك اي الجمع للواحد
تعظيما للغايب والمخاطب في الكلام القديم وانما هو استعمال المولدين
وقد سبق في اوائل بحث المضارع ما يتعلق بهذا ثم الاولى ان يجعل الرجوع
منه قبيل قوله تعالى رب ارجعون في اعني اقامة تكرير الفعل مقام جمع القايل
للملابسة التي بينهما على معنى ارجعني وارجعني وارضني ارضني قال ملا
الدين البسطامي في شرح اللباب وفي هذا القبيل عندي قوله تعالى كل
في فلك يسبحون فاندفع ما قيل كيف جمع بالواو والنون مع انه ليس من
صفات العقلاء واسامهم ثم اختلفوا ان ابنية الجمع هل يصح اطلاقها
لاثنين فيه مذاهب احدها لا يصح ثانيها يصح حقيقة ثالثها مجازا رابعها
وهو للامام يصح للواحد ايضا والخلاف في نحو رجال ومسلمين وضربوا
واضربوا لا في لفظ نفر ورهط ولا في نحو فعلنا ولا في نحو فقد صغت قلوبكما
فانه وفاق كذا في المنتهى ذكره في شرح العضد فاذكر الزمخشري في تفسير
قوله تعالى الحج اشهر معلومات من ان اسم الجمع يشترك فيه ما دون الواحد
بدليل فقد صغت قلوبكما ليس بصحيح فان قيل قوله في هذه الاية موافق
لقول الشريف في اول شرح الكشاف على خلاف قول التفتازاني
في شرح تفسير هذه الاية وفي تعريف المسند من شرح المفتاح موافقا
لما في مفصله يدل على ان المختار عنده المذهب الثاني قلنا اجاب عنه
صاحب الكشف حيث قال هذا ظاهره خلاف مذهبه المذكور في مفصله
ومذهب الجمهور الا انه قد ذكر الوجه المرجوح في معرض الجواب وهو
جائز في باب المناظرة ذكره التفتازاني ومن ههنا تبين ان ما ذكر الرازي
في اول تفسير سورة الفاتحة من انه جرت عادة المصنف على انه اذا كان
له في مسئلة راي اطلق الجواب به وقيد رايه بالنقل ليس بمعول عليه
وبقي ههنا فائدة ذكرها في الفتوحات المكية في الباب الاحد والثلثين
وماية في مقام ترك العبودية حيث قال لما وصلت الى هذا المقام نمت

رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم في المنام وقد سألني سائل ما أقل الجمع
في العدد فكنت أقول له هو عند الفقهاء اثنان وعند النحاة ثلثة فقال له
السلام اخطأ الفريقان فقلت يا رسول الله فكيف أقول فقال هيز العدد
ثم اخرج خمسة دراهم بيده المباركة فرمى درهمين على حدة ورمى ثلثة على
حدة وقال ينبغي لمن سئل في هذه المسئلة ان يقول للسائل عن اي عدد
تسأل عن العدد المسمى سفعا او عن العدد المسمى وترا ثم وضع يده
المباركة على الدرهمين فقال هذا اقل الجمع في العدد الشفع ثم وضع
يده المباركة على الثلثة فقال هذا اقل الجمع في العدد الوتر قوله كقوله
الافارحوني يا اله محمد اي فارحمني تمامه فان لم اكن اهلا فانت بها اهل
قوله فزيادتها ساكنة ليست بوجه لما يلزم من الوقوع فيما فررت منه قوله
وسميت همزة وصل لانها للتوصل بها الى النطق بالساكن وقيل لانها
تسقط في الدرج فيصل ما قبلها بما بعدها تقول كتبت اسمك فتسقط
همزة اسمك فتصل التاء بالسين قوله فذهب البصريون الى انه
هو الثانية لان الاولى حرف المضارعة وقول ابي البقاء في قوله تعالى
فان تولوا فان الله عليم بالمفسدين يضعف كون تولوا فعلا ماضيا
لان حرف المضارعة لا يحذف فاسد لان المحذوف الثانية وهو قول
الجمهور والمخالف في ذلك هشام الكوفي كذا في المغني قوله لان حروف
الصفير وانما سميت حروف الصفير لانك اذا وقفت على الزاي والسين
والصاد باتيان همزة قبل وائلها ازاس اص سمعت صوتا يشبه
الصفير لانها يخرج صفير بين الثنايا وطرف اللسان فيخرج الصوت هناك
ويأتي كالصفير وانما لم يدغم حروف الصفير في غيرها لمحافظة على الصفير
قوله وحروف صنوي مشفراه يقال صنوي الجمل اذا تحف بدنه والمشفر
من البعير بمنزلة الشفة من الانسان وانما لم يدغم فيما يقاربها لزيادة
صفيرها على صفة غيرها واما الصاد ففيها استطالة وفي الواو والياء
لين وفي الميم غنة وفي الشين والفاء تفش اي انتشار لزيادة رخاوتها
وفي الراء تكرير فلو ادغمت في مقاربها لزالت صفيرها لعدم لسان هذه الصفة
في مقاربها وانما قال فيما يقاربها لانها لا تدغم في مثلها قوله وهذا عكس قياس

٣٣١ مطلب في تسمية همزة الوصل

٣٣٢ مطلب في بيان تسمية حروف الصفير

٣٣٣ مطلب في حروف صنوي المشفر

قياس الادغام اي اذا قصد ادغام احد المتقاربين في الاخر فلا بد من
قلب احديهما ليصير من جنس واحد ليتحقق الادغام والقياس قلب
الاول لان الساكن بالتعبير اولى الا العارض كما في ازج عتود اذا
اذا اريد ادغام الحاء في العين العين حاء لان العين ادخل في الحلق
من الحاء فلا يدخل الحاء في الادخل في الحلق للاستثقال والعتود تقلب
منه اولاد المغز ما رعى وقوى واتى عليه حول اعتدة ومنه نار الافحال
فانها تقلب الى حرف الذي قبلها ولا ينعكس لعين هذا الدليل قوله
رعاية لصغير الصاد واستطالة الضاد اي انما ارتكب عكس قياس الادغام
ولم يقل الطلح واطرب لرعاية صفير الصاد وعدم ادغام حروف الصفير
في غيرها في اصطلح ورعاية استطالة الصاد وعدم ادغام حروف
صفري مشفر فيما يقاربها في اضطراب وضعف اطمع لزوال استطالة
الضاد وقال في شرح الهادي يقال للضاد مستطيل وطويل لانه طال
فادرك مخرج اللام قوله وقرئ لبعض شانهم ونخسف بهم اه اعلم ان
الضاد لا تدغم الا في مثلها وقرئ لبعض شانهم بادغامها في الشين
وهو رواية ابو شعيب السوسي عن اليزيدي ان ابا عمرو كان يدغمها في
في الشين وعابه على هذه الرواية الزمخشري والفاء ايضا لا تدغم الا في
مثلها وقرئ نخسف بهم بادغامها في الباء وقال الزمخشري هذا ضعيف
تغر صاحبها في والراء ايضا لا تدغم الا في مثلها وقرئ يغفر لكم بادغامها
في اللام وقال سيبويه ومن تابعه لا تدغم اللام في الراء وان كانا متقاربين
وقال ابن مجاهد يدغم احد الراءين في اللام في نحو يغفر لكم غير ابي عمرو والشين
ايضا لا تدغم الا في مثلها وقد روي عن ابي عمرو ادغامها في الشين
وفي قوله الذي جعل لكم الارض سبلا كما روي عنه عكسه قوله تعالى واشتعل
الراس شيبا وقد يقال حمل ذلك على الاخفا لا على الادغام التام وكيف
لا ولو كان ادغاما لالتقى ساكنان لا على حده في بعض شانهم قوله
ورويت الوجوه الثلثة في قول زهير وهي ترك الادغام والادغام
على وجهين اي بالظاء المهملة والظاء المعجمة ومعناه انه يعطي ماله
عفوا اي بسهولة من غير مطل ولا مبطل ويظلم اضيافا على بناء المجهول

يعني بما يؤديه السائلون بكثرة سؤالهم ويطلبون منهم من غير موضع الطلب
فيظلمهم اي يعطيهم ما طلبوا منه ويتحمل ذلك وتنفاد لمن سأله ولا يرد من
استجداه في الاوقات التي مثله يطلب فيها وفي الاوقات التي لا يطلب
مثله فيها وقيل معناه انه يسأل منه فوق طاقته ويطلب منه ما لا يقدر عليه
والاستشهاد انه روي يظلم بتقديم الظاء على الطاء المهملة على الاخبار
ويظلم بطاء مهملة مشدده **قوله** وكذلك متصرفاته اي كل واحد منها توجيه لافراد الضمير الراجع الى الكلمات وقد
يوجه في مثله بانه قد يكنى بالضمير الموضوع للواحد المذكر عن اشياء كثيرة
باعتبار كونها في تاويل ما ذكر وما تقدم كما يكنى باسم الاشارة الموضوع للواحد
المذكر عنها لذلك التاويل الا انه في اسم الاشارة اكثر واشهر حتى قال
علاء الدين البسطامي في حاشية المطول وقد شبه الضمير باسم الاشارة
في التسوية بين الاصول كلها نص عليه صاحب الكشاف في قوله تعالى
فان طبن لكم منه شيئا وقال صاحب الكشاف في تفسير قوله تعالى
ارايتم ان اخذ الله سمعكم الاية وحد الضمير في به اجراء للضمير مجرى
اسم الاشارة كما في قوله كانه في الجلد توليع البهق اراد ذلك وقال
القطب الرازي ان كان اسم الاشارة اشارة الى السمع والابصار
والقلوب كانت الاشارة الى الجماعة بلفظ مفرد مذكر وهو خارج عن
قانون وضع اسماء الاشارة لانها وضعت صيغا مختلفة بحسب اختلاف
احوال المشار اليه وان كان اشارة الى ما ذكر وما تقدم فالضمير يحتمل
ان يعود اليه غير تاويل باسم الاشارة وقال الكازروني فان قيل
ما وجه اعتبار اسم الاشارة واقامة الضمير قلت الاشعار بان الامور
المذكورة امور ظاهرة فيكون الاحتجاج بها اتم ثم قال ومع ذلك
فيه تكلف وقال صاحب الكشاف جاء في اسم الاشارة ان يشار به
الى الجمع والمثنى على تاويل ما ذكر وما تقدم للاختصار في الكلام كما جعلوا
فعل ناشئا عن افعال حجة ذكرت قبله تقول نعم وما فعلت وقد ذكرت لك
افعالا كثيرة ثم قال والسر في هذا ان اسماء الاشارة تثنيتها وجمعها
ليسا على الحقيقة لانها في معنى الحرف وقال التفتازاني في بعض تثنية اسماء

٣٣٤ وقد راجع الضمير المضمر الى الجماعة بتاويل ما ذكر وما تقدم كما قوم الاشارة

اسماء الاشارة والموصولات وجمعها ليسا على قانون اسماء الاجناس
بان يلحق باواخرها الف ونون او واو ونون بل يوضع صيغ بخصوصه
وكذا تثنيتها ليس بالحاق التاء فجوز فيها ما لم يجوز في اسماء الاجناس
واريد بالمفرد ما يراد بالتثنية والجمع وبالمذكر ما يراد بالمؤنث ولذا جاز
التعبير بلفظ الذي عن الجمع وان كان بالتاويل **قوله** باسرها اي بجميعها الاسر
القد الذي شد به الاسير واذا ذهب الاسير باسر فقد ذهب بجميعه ويقرب
منه قولهم هذا الشيء برمته وهي قطع الحبل البالية **قوله** بنجي على الشوك
قال الاصمعي نحوت عضون الشجرة اي قطعتها وتقول انحيت على
حلق السكين اي عرضت الجزار بالجيم المضمومة والراء المهملة والزاء
المعجمة بعد الالف القاطع والمقتضب بقاف وضاد معجمة الذي القطع
والهرم بتسكين الراء المهملة نبت واذرى البراي اعطاه للريح يصف
الشاعر ناقته يقول ان هذه الناقة بعمل اسنانها في الشوك وتقطعه
ونسقط هذا البيان وقيل الضمير في بنجي يرجع الى الجارية يعني يعرض
تلك الجارية السكين على الشوك وتلقيه القاء عجلا وقيل الى وحشيه
اي تعرض اسنانها المشبهة بالسيف القاطع على الشوك وتقطعه
وتذري ذلك البيت وجزاء مفعول بنجي ومقتضبا صفة المفعول والهرم
منصوب بفعل مضمر على شريطة التفسير تقديره تذري الهرم تذريه و
النصب هو المختار بالعطف على جملة فعلية للتناسب اذ ذراه نصب
بالمصدر واصله اذ قراه من ذرى غير مهموز لان الجوهري ذكره في باب
الالف المقلوبة غير المتحركة قلبت تاؤه والاو والاستشهاد ان فاعل فعل
ذال معجم ولم يدغم في الذال **قوله** ويلحق الفعل غير الماضي والحال نونا التاكيد
وقد يلحق الماضي للدعاء ومنه قول الشاعر دامن سعدك ان رحمت
متنا اي دام سعدك فالحقت بدام لانه دعاء وفيه معنى الطلب والتوكيد
هو تقرير الحكم مع وقوع الشك بالنسبة الى المحكوم عليه قال سيبويه
اذا قلت اضربن فكانك قلت اضرب اضربا خفيفة واذا قلت اضربن
فكانك قلت اضرب اضرب اضرب وقال الشارح في شرح المفتاح التوكيد
انفد وليس بلغة عربية وقال في شرح الكشاف الوكادة بمعنى التوكيد

٣٣٥ مطلب في لحوق نون التاكيد الماضي

٣٣٦ مطلب في معنى التوكيد والتوكيد والوكادة وان التوكيد بالواو افصح

لا توجد في كتب اللغة ولا في استعمالات العرب الان المعتمد في
اللغة فكفى استعماله او مصدر منه وكد وكده اى قصد قصده اى كقوله
في التاكيد لما فيها من اللبس وقال علاء الدين في حاشيته شرح المفتاح
وفيه بحث كما بين في الصحاح وكد وكده اى قصد قصده من غير تعرض لكونه
معللا وكذا في مجمع البحرين للصغاني والمجمل والغريبين والتاج وفي
الصحاح ومجمع البحرين ان التوكيد بالواو افصح قوله ولا يلحق الاستقبال
فيه معنى الطلب كالامر مثال الامر اضربن والنهي لا تضربن والاستفهام
هل تضربن والتمني ليتك تضربن والعرض لا تضربن والقسم والله
لاضربن وفي هذه الاشياء المذكورة معنى الاستقبال والطلب
اما في الامر والنهي فظاهر واما في الاستفهام والتمني والعرض فلانها
بمنزلة الامر فمعنى هل تضربن اضرب هل تضربن ومعنى لا تضربن
اضربن ومعنى ليتك تضربن اضرب واما في القسم فلانك اذا قلت
بالله لافعلن فكانك قلت اسئل الله ان افعل والمراد من القسم
جواب القسم لا نفسه لان نفس القسم لا يؤكد بالنون وانما
قال غالبا لانه قد تقسم الانسان على ما يعلم ما هو ليس منه مطلوبه
ولا من غرضه كقول من اتى كبيرة والله لاعاقبن وامثال ذلك كثيرة
قوله وسببه بالقسم اما تفعلن اى شبه القسم الشرط
المؤكد بما يشبه ما يلازم القسم في كونها مؤكدا يعني كما ان اللام
لتاكيد القسم كذلك ما لتاكيد الشرط فشبه ما يؤكد بما يؤكد بالله
وهو القسم وقد اختلف فيه فذهب الزجاج وجماعة الى ان حكمه
في لزوم النون حكم القسم وذهب ابو علي الى انه لا يلزم بل يجوز
وفي تحقيق معنى الطلب في الشرط دقة وحاصلها ان الشرط مشكك
وقد تقرر ان المشكك حقيقة على الظاهر من الشكك ومجاز على الحقيقة للعلم
بالاول وعرضها والثاني صحتها على ما صرح به عبد القاهر في دلائل الاعجاز
وبالجملة فالشرط من حيث انه تردد يدل على الطلب بخلصه من المرض
اللغوي قوله ولانه لما اكد حرف الشرط بما كان تاكيدا الشرط اولى
لئلا ينحط المقصود بالذات وهو الفعل من غير المقصود بالذات وهو

مطلب ٣٣٧
في الاشياء التي فيها معنى الاستقبال

وهو ان قوله عليه السلام لما اكد حرف الشرط بما كان تاكيد الشرط اولى
قوله وقد يلحق بالنفي ويجري مجرى النفي نحو ربما وقلما وجوزوا اكثيرا
ما تقوم من زيد حملا للكثرة على القلة حملا للنقيض على النقيض قوله
قلبت النون الفا للوقف لان النون الخفيفة تبدل الفا في الوقف اذا
كان قبلها فتحة تشبيها لها بالتنوين لانها مثلة في كونها نونا ساكنة في آخر
الكلمة بعد حركة فقالوا في اضربن في الوقف اضربا كما قالوا في رايت زيدا
رايت زيدا وان لم يكن قبلها فتحة وجب حذفها كما وجب حذف التنوين
بل حذفها اجدر لانها ليست لازمة في الاصل بخلاف التنوين قوله ربما في
في علماء يقال وفي واو في على شئ اى اشرف ونزوا العلم الجبل وشمالات
جمع شمال وهي الريح التي تهب من ناحية مالقطب معناه ربما اشرفت
على جبل ونزلت وخطفت رجلي في جبل ترفع نوبي ريح شمال العراقية
ما في ربما كافة اوقعت جملة فعلية ترفعن فعل نوبي مفعوله شمالات
فاعله والجملة صفة علم والاستشهاد الى قوله النون الخفيفة في
ترفعن وليس فيها معنى الطلب قوله والقلة تناسب النفي لقلة

مطلب ٣٣٨
في استعمال القلة بمعنى النفي

تستعمل بمعنى النفي نحو قل رجل يقول ولذلك لا تدخل نواسخ الابتداء
على قل كما لا تدخل على ما النافية ومن ذلك الحديث الذي ذكره النسائي
عن عبد الله بن ابي اوفى قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يكثر
الذكر ويقل اللغو قال ابن الاثير في النهاية اى لا يلغو اشيئا وقوله تعالى
فقليلا ما يؤمنون وغير ذلك قوله ان من بين النونين يختص الثقيلة

مطلب ٣٣٩
الاختصاص والتخصيص والخصوص

اى بغيرداه وتوضيحه ان الاختصاص وكذا التخصيص والخصوص يقتضي
بحسب مفهومه الاصطلاحي ان يدخل الباء على المقصور عليه فيقال اختص الجود
بزيد اى صار مقصورا على زيد لا يتجاوز الى غيره وهذا كثير الا ان الاكثر
في الاستعمال ادخال الباء على المقصور وذلك لان اختصاص شئ بآخر
في حق تمييز الآخر به فاستعمل فيه مجازا مشهورا وبقي الشان في الجواب
فالذي عند الشارح ان الاول عبارة عرفية والعربي هو ان يدخل الباء
على المقصور ومختار الشريف ان دخولها على المقصور هو الاستعمال

مطلب ٣٤٠
في ان مختار الشريف دخول الباء على المقصور وهو استعمال الاصلي

الاصلي قوله واما ما اجازه يونس بن حبيب البصري اخذ عن ابي عمرو بن
ابن الانباري

مطلب ٣٤١
ترجمة يونس بن حبيب مع مايتعلق من تراجم الائمة النحوية

العلاء وسمع من العرب كما سمع من كان قبله اخذ عنه سيبويه والكسائي والفراء وله مذاهب وافية تفرد بها ذكره الطيبي وذكرني كشف الوافية

مطلب ٣٤٢
اول من وضع النحو على ما قيل ابو الاسود الدؤلي رضي الله عنه وقيل ابو الاسود الدؤلي

ان اول من وضع علم النحو امير المؤمنين علي بن ابي طالب رضي الله عنه وقيل ابو الاسود الدؤلي استاذ الحسن والحسين رضي الله عنهما واخذ ابناؤهم واخذ منهم ابو اسحق الحضرمي وعيسى الثقفي وابو عمرو بن علاء واخذ من عيسى الثقفي الخليل بن احمد واخذ منه سيبويه واخذ من ابي عمرو بن العلاء علي بن حمزة الكسائي ثم صار اهل الادب كوفيا وبصريا فالكسائي واخذ منه الفراء ومنه ابو العباس ومنه محمد الانباري وكلهم اعني الملقب كلهم كوفي وسيبويه واخذ منه الاخفش ابو الحسن سعيد بن مسعدة ومنه صالح المازني ومنهما محمد الملقب بالمبرد ومنه ابو اسحق الزجاج وابو بكر السراج ومحمد بن يحيى ومنهم ابو علي الفسوي وابو سعيد السيرافي وعلي الفارسي ومنهما ابو علي الفارسي ويقال الفسوي ايضا لانه نشأ بشيراز من قرية يقال لها فسا ومنه ابو الفتح بن جني ومنه عبد القاهر الجرجاني كلهم بصري قيل لم يات بعده من بعيابه حوله وقد عمل عليه قوله تعالى ولا تتبعان بالتخفيف

مطلب ٣٤٣
في قراءة ولا تتبعان بالتخفيف وفي بهذه القراءة وجهان

قال ابو البقاء وفي القراءة بالتخفيف وهي قراءة ابن ذكوان وجهان احدهما انه نهى كما في قراءة العامة بالتشديد وحذف النون الاولى من الثقيلة تخفيفا ولم يحذف الثانية لانها الوحذف لحذف متحركة فاضطر الى تحريك الساكنة اقل تغييرا والثاني ان الفعل خبر مرفوع وفيه وجهان احدهما انه خبر في معنى النهي كما في قوله تعالى لا تعبدون الا الله والثاني هو في موضع الحال والتقدير فاستقيما غير متبعين ويجوز ان يكون لا تتبعان نهيا لخفة نون التاكيد على مذهب يونس فكسرت لالتقاء الساكنين كما تكسر نون التثنية ذكره في الكشاف فاطلاقه قوله هي ليست للتاكيد غير مرضيه وكذا ايراد صاحب التلخيص في بحث الحال لا يصلح للاستشهاد بل التمثيل الان يقال التمسك بالاولى والارجح يكفي في مباحث الالفاظ سيما في التنزيل ذكره في شرح اللباب والمفتاح لا تهين الفقير على الغني يقال هانه استخف به والاسم الهوان والمهانة ورجل فيه مهانة اي ذل وضعف واستهان به وتهاون به استحقر قال الراغب المشهور

مطلب ٣٤٥
في لفظ الفقر واصله

ان الفقر بالفاء الحاجة واصله كسر الفقار من قولهم فقرته فقرة نحو كبدته وبهذا اللفظ سميت الحاجة والداهية فاقرة وقوله تعالى الشيطان يعدكم الفقر دليل على ان الفقر مذموم ومنع الزمخشري ان يبدل قوله تعالى للفقراء المهاجرين منه قوله وللرسول فما المنزلة من ان يسمى بالفقر وما الفرق بين الناس من قوله الفقر فخري فليس بثبت اذ لم يعلم صحته كيف وقد سماه منه النبي عليه السلام ذكره في شرح التبيان وعلم بلام مشددة مفتوحة او مكسورة لغة في لعل وهي اصلها عند ابي العباس زيدت عليها لام الابتداء وكذا لعن وان ولان ولعن ولغن لغات فيها ولها معان احدها المتوقع وهو ترجي المحبوب والاشفاق من المكروه ويختص بالممكن وقول فرعون لعلي ابلغ الاسباب اسباب السموات انما قاله جهلا وافكا والثاني التعليل اثبته جماعة منهم الاخفش والكسائي والثالث الاستفهام اثبته الكوفيون ويقترن خبرها بان كثيرا حملا على عسى وبحرف التنفيس قليلا وجائز كون خبرها فعلا ماضيا خلافا للجرمي وينصب الاسم ويرفع الخبر وقال بعض اصحاب الفراء قد ينصبهما وزعم يونس ان ذلك لغة لبعض العرب وحكى لعل اباك منطلقا وتاويله عندنا على اضمار يوجد او يكون وعقيل يخفض بها المبتدا وذكر ابن مالك في شرح العمدة ان الفعل قد يجزم بعد لعل عند سقوط الفاء وهو غريب والركوع الانحناء وضد ركوع الصلوة وركوع الشيخ انحنى من الكبر والدهر والزمان وجمعه الدهور وقيل الابد وفي الحديث لا تسبوا الدهر فان الدهر هو الله لانهم كانوا يصفون النوازل اليه فقيل لهم لا تسبوا فاعل ذلك بكم فان ذلك هو الله والدهري المنوي بالفتح الملحد وقال ثعلب كلاهما منسوب الى الدهر وهم بما غيروا في النسب كما قالوا سهلي للمنسوب الى الارض السهلة ذكره في مختصر اللغة وذكر في الاساس والدم دولة والله يداول الايام بين الناس مرة لهم ومرة عليهم وفي الفائق معنى قوله عليه السلام لا تسبوا الدهر فان الدهر هو الله ان الجالب للحوادث هو الله لا غيره ومعنى ان الله هو الدهر انه هو الجالب للحوادث لا غير الجالب وبهذا خلاف ما ذكره السكاكي من ان المنطق كلاهما يفيدان قصر

مطلب ٣٤٦
في الدهر واحكامه

الانطلاق على ما ذكره في شرح المفتاح للسعد وقيل الدهر الذي في
الخبر مصدر بمعنى الداهر اي المتصرف المدبر المفيض لما يحدث وقال
الراغب والاظهر ان معناه ان الله تعالى فاعل يضاف الى الدهر من الخير
والشر والمسرة والمساءة فاذا سببتم الذي يفعله وه انه فاعل
فقد سببتموه تعالى ثم قال الدهر في الاصل اسم لمدة العالم وعليه قوله
تعالى هل اتى على الانسان حين من الدهر ثم يعبر به عن كل مدة كثيرة وهو
خلاف الزمان فانه يقع على المدة القليلة والكثيرة وفي الجملة الدهر
هو مدة الدنيا وقيل بل دهر كل قوم زمانهم وقال ثعلب في امالية الدهر
الزمان وقال بعض اصحابنا الدهر معرفا هو الابد بلا خلاف ومنكرا قال
ابو حنيفة رحمه الله لا ادري كيف هو في حكم التقدير وقال ابو يوسف
ومحمد هو يقع على ستة اشهر والرفع ضد الوضع والتبليغ والحمل
وتقريبك الشيء ومن ذلك رفعته الى السلطان معنى البيت لا تهينن
الفقير لعلك تخفى يوما وتسقط عن المنصب وتذل والدهر يرفعه
فيستغني هو ويفتقر انت لان احوال الزمان لا تدوم اعرابه لا تهينن
وتهين مفتوح على ارادة النون الخفيفة وفاعله انت والفقير مفعوله
والكاف اسم على وان تركوا خبره ويوما ظرفه وقد رفعه جملة حالية
من فاعله والاستشهاد على ان النون الخفيفة وخاصة بعد لا قد
يحذف لالتقاء الساكنين قوله والا لوجب قال الدماميني في شرح
المغني ادخال اللام في جواب ان الشرطية ممنوع مع ان المصنفين
يفعلونه ثم ولا اعرف احدا صرح بجوازه ولا وقفت له على شاهد
يحتج به وقد يقال فعلوا ذلك تشبيها بلو كما في الاحمال وعدم
الجزم قوله ولم يحرك فان قلت مع الفرق بين هذه النون والتنوين
حيث تحرك التنوين اذا لقيها ساكن وتحذف النون قلت
الفرق ان للتنوين قوة ليست للنون لان التنوين لا يفارق الاسم
عند عدم المانع بخلاف النون ولان التنوين مختص بالاسم وهو قوي
والنون مختص بالفعل وهو ضعيف فلا يلزم من قبول القوي الحركة قبول
الضعيف اياها قوله وفيه نظر لان اصالة الثقيلة انما هي فيما وضعت

مطلب ٣٤٧
في الوصف

وضعت له اعني التاكيد وهي كذلك او الثقيلة افادته اكثر مما افادته الخفيفة
ولا شك ان ما يفيد معنى اصليا في افادة ذلك المعنى بالنسبة الى ما يفيد دونه في
ذلك واصالتها بهذا المعنى متفق عليها وما نقله عن الكوفيين فانما هو بمعنى
ان الخفيفة حقيقة من الثقيلة لا كلمة برأسها كما هو عند سيبويه قوله مع
ان الفرع لا يجب ان يجري على الاصل في جميع الاحكام هذا صحيح اذا لم يلزم
من عدم الجريان عليه فساد وههنا يلزم لما عرفته من لزوم مرتبة الفرع على
الاصل قوله فالمناسب ان يعزى من الخفيفة اليها هذا مدفوع بما
ذكرناه من معنى الاصالة قوله حرف مد هو الالف والواو والياء الساكن
ولم يقيد بما سبقه حركة ما قبلها اشارة الى ان المضي اراد بحرف المد
اللين بطريق ذكر الخاص وارادة العام او الى ان حروف اللين مدا ما هو
المد الطبيعي كما ذكره الجعبري ونفي المد من حروف غير الالف لا ينافيه
لان المنفي هو المد الاصلي الخاص او الى ان المصور يفرق بينهما كما قال
الشارح بعيد قوله والثاني مدغما وفي بعض النسخ والثاني مدغما فيه
بزيادة لفظة فيه والصواب تركها ولعل الغلط فيها وقع الناسخين
قوله خريصته تصغير خاصة وياء التصغير والصاد الاولى ساكنتان
لان انما يفيد الحصر لتضمنه معنى ما والا لقول المفسرين انما حرم عليكم
الميتة وهو المطابق لقراءة الرفع ولقول النحاة انما لاثبات ما يذكر بعده
ونفي ما سواه ولصحة انفصال الضمير معه ولصحة اعمال الضمير الصفة
الواقعة بعده على ما صرح به بعض النحاة واستدل بعضهم على افادة الحصر
بان ان يكون للاثبات وما للنفي ولا يجوز ان يكون لاثبات ما بعده نفيه
بل يجب ان يكون لاثبات ما بعده ونفي ما سواه او على العكس والثاني
باطل بالاجماع فتعين الاول وهو معنى الحصر وذلك فاسد لان ان لا يدخل
الا على الاسم وما النافية لا ينفي الا ما دخلت عليه باجماع النحاة فما قيل
فان التقاء الساكنين جائز في الوقف مطلقا اي سواء كان احدهما حرف
مد ولين او لا كقولك زيد وعمرو وبكر واعلم انه يجوز التقاء ثلث سواكن
اذا اجتمع هذا الامران اعني الوقف على الساكن الاول من حرف لين
والثاني مدغم فيه كدواب واصيم تصغير اصم ومثله يقع في كلام العجم كثيرا

مطلب ٣٤٨
في ان انما للحصر

مطلب ٣٤٩
في جواز التقاء ثلث سواكن ومثله
يقع في كلام العجم كثيرا

نحو كوشت و نبشت والجمع باربع سواكن متحرك في كل لغة وعلى كل
حال والوقف لغة لمصدر وقف بمعنى حبس ومنع وهو بهذا المعنى
متعد واما الذي هو لازم فمصدره وقوف وقيل للموقوف وقف
تسمية بالمصدر والايقاف في هذا المعنى قيل لغو وقيل لغة رديئة
وبهذا المعنى الصدقة وقد يقال الوقف لغة الكف عن الفعل والقول
واصطلاحا قطع الصوت آخر الكلمة الوضعية زمانا فقط للصوت
جنس وآخر الكلمة فصل اخرج قطعة عن بعضها فهو لغوي لا صناعي
فالوضعية لتندرج فيه نحو كلما الموصولة فان آخرها وصلا لام وزمانا
وهو ما يزيد على الآن اخرج به السكت وبهذا الجواب قولهم قطع الكلمة
عما بعدها وقطع الحرف عن الحركة لعمومه ذكره في كنز المعاني وقوله العموم
اشارة الى انه جامع بخلاف ما قالوا اما قطع الكلمة عما بعدها فلعدم
شمول الوقف على الكلمة عن هذا التعريف ولا عن قولهم قطع الكلمة
عما بعدها السكتة طويلة واما قطع الحرف عن الحركة فلعدم شمول
الوقف على الحرف الساكن ومنهم من اجاب بان المراد قطع الكلمة
عما بعدها على تقدير ان يكون بعدها شيء وقطع الحرف عن الحركة
على تقدير ان يكون الحرف متحركا ولا يخلوا ذلك عن تكلف ومنهم
من عرف ذلك بقطع الكلمة عن الحركة ورد عليه بانه ليس بجامع ولا مانع
اما انه ليس بجامع فلانه لو حرك الكلمة وقطعت عما بعدها فانه يسمى
وقفا ولهذا وقف واضطر في تركه حكمه وهو خارج واما انه ليس
بمانع فلانه لو اسكن آخر الكلمة ووصلها بعدها بها من غير سكتة تؤذن
وقفه فانه لا يسمى وقفا وهو داخل ولا يخفى ان مثل ذلك وارد ايضا
على قولهم قطع الحرف عن الحركة ثم الوقف اختياري بالباء الموحدة
ومتعلقه ارسم لبيان المقطوع منه الموصول والثابت منه المحذوف
والمجرور منه المربوط واختياري بالمثناة واضطراري وهو الوقف
عند ضيق النفس والقي واختياري بالمثناة منحت وهو المنقسم
الى التام والكافي والحسن والاضطراري لا ينقسم الا بالنسبة اليها ولا
القبيح ذكر في شرح اللاهوري قال القسطلاني الوقف كامل وتام وحسن

مطلب ٢٥٠
في بيان الوقف
وانواعه

وحسن وناقص وهو الذي يسمى قبيحا لانه اما ان يتم اولا والثاني
الناقص والاول اما ان يستغني عن تاليه اولا والثاني اما ان يتعلق
به من جهة المعنى فالكافي او من جهة اللفظ فالحسن والاول اما ان يكون
استغناؤه كليا اولا فالاول الكامل والثاني التام وفي شرح الكشاف للشريف
الوقف على ما لا يفيد معنى مستقلا قبيح على ما يفيده حسن فان استقل
ما بعده ايضا يسمى تاما والا يسمى كافيا حسنا غير تام وقال صاحب
الوقف على بسم قبيح وعلى الله والرحمن كاف وعلى الرحيم تام وقال صاحب
الملتقى وحكم القبيح ان لا يفعل الا لضرورة النفس ويعاد وحكم الحسن
ان يجوز الوقف بلا ضرورة لكن يعاد وحكم الكافي ان يجوز ان لا يعاد
وفي التام الوقف وعدم الاعادة واجب اولى وقال السجاوندي
الوقف لازم وهو الذي اذا وصل غير المراد ومطلق وهو ما يحسن
الابتداء بما بعده وجائز وهو الذي يجوز الوصل والفصل التجاوز
الموجبين منا الطرفين قال الجزري وليس في القرآن وقف واجب اذا
تركه القاري اثم ولا حرام اذا فعله اثم الا ان يكون له سبب شرعي يتدل
تحريمه فيحرم كان يقصد الوقف على ما نهانا الله وانى كفرت منه غير ضرورة
وقال القسطلاني والذي قرروه انه لا يوقف دون الموصوف والخبر
والمضاف اليه والفاعل والمؤكد والمعطوف نسقا وبيانا الا اذا
كثر المعطوفات وطال الكلام او كان عطف جملة على جملة دون صلة
وبدل والمجرور والمجزوم والتمييز والتفسير والحال والمستثنى والمنادى
اليه وعلته وسببه ولا على الفاعل دون المفعول ولا على الظرف
دون ما عمل فيه ولا على احد مفعولي ظننت ولا على اسم ان واخواتها
دون خبرها ولا على خبر ان واخواتها دون اسمائها ولا على التمني
والشرط والاستفهام والامر والنهي دون اجوبتها ولا على القسم
دون جوابها ولا على حرف دون ما دخل عليه ولا على الرابع اللفظي
دون المرفوع ولا على الناصب دون المنصوب والمنسوق وابو
علم دون الاتي موضعين احدهما ما بمعنى لكن كقوله تعالى الا ما اضطررتم
وثانيهما ما بمعنى الواو كقوله تعالى الا من ظلم وقال ابو عبيدة دون الاطعام
والاسلام والا اللحم وقال ابن مقسم على راس الاية كقوله تعالى الا الذ

مطلب ٢٥١
في بيان ما يوضع وصلا لا وقفا وما وقع عكسه

ولا على الحال دون ما عاد وكحو فشاهدون ضحى تصل
وهو عين في قراءة الجر واما الاقتصار دون النفت

والاعجوزا والاعبادك ذكره في بين المعاني قوله سلمنا انه اراد غير
الوقفاه اعلم ان تسليم هذه الارادة مم لان المفهوم منه حصر الحكم
في شيئ هو ان لا يجري في غيره والتقاء الساكنين جاز فيما ذكره المصنف
وفي الوقف مطلقا وفي الكلمات اذا عدت تعديدا وكان قبل آخرها
لين وقفا ووصلا سواء كانت تلك الكلمات من حروف الهجاء نحو
قاف وميم وعين او لا نحو زيد وان وغيرها مما بناؤه لعدم التركب
اما وقفا فلما ذكره واما وصلا فللفرق بين ما بني لعدم المقتضي للاعراب
وهو التركيب وبين ما بني لوجود المانع وهو شابهته مبنى الاصل ولم
يفعل بالعكس لقلة ما بني لعدم المقتضي وكثرة ما بني لوجود المانع
ومنهم من زعم ان السكون فيها في حال الوصل ايضا على نية الوقف
وفي كل كلمة اولها همزة وصل مفتوحة دخلت عليه همزة الاستفهام
لا بلا تلبس الاستخبار بالخبر نحو الحق عندك ام من وايم الله يمينك
كما ذكره الخرير واما خلقنا البطحاء بالمرفا فاعلم بما ذكرنا ان الا
الاعتراض بعدم استقامة الحصر وارد وان الجواب الاخير الذي
ذكره الخرير ايضا غير مستقيم لان الحكم بكونها من الشواذ لا يستقيم
في الامثلة التي اوردنا لانها مطردة غير شاذة فتامل فيه قوله في اللام
المعرف باللام اعلم ان حرف التعريف عند سيبويه هي اللام وحدها والهمزة
للوصل وعند الخليل الكل اله التعريف وعند المبرد حرف التعريف
وهي الهمزة وحدها وانما زيدت اللام للفرق بين همزة التعريف كما في
الاستفهام كما ذكر في كتابه والمذاهب الثلثة مذكورة في شرح الرضي مع
ادلتها قوله ونحو ذلك انما اختير ذلك لانه ادخل في الاستعمال واكثر
كلفظة الفعل بيانه ان الرجل اذا قال اكرمت زيدا واحسنت اليه
واعطيته كذا فتقول نعم ذلك كما تقول نعم فعلت فصار كانك
اعدت جميع ما ذكر الا انك اختصرت وكذلك ههنا ولو قيل ذلك
وانه اشارة الى جميع المذكورات كان صريحا لا كناية عنها كذا في شرح
الكشاف للشارح وقال صاحب الكشاف في تفسير قوله تعالى
فان لم تفعلوا ولن تفعلوا اعبر عن الاتيان بالفعل لانه فعل

مطلب ٣٠٢
في بيان حرف التعريف

مطلب ٣٠٣
في الوجه في ذلك في الاستعمال

فعل من الافعال والفائدة فيه انه جار مجرى الكناية التي تعطيك اختصارا ووجازة
تعينك عن طول المكنى عنه قيل مراده الكناية اللغوية وهي عدم التصريح بالشيء
كتسمية الضمائر بالكناية وقيل يمكن الحمل على الاصطلاحية وهي ان ينفي
العام بنفي الخاص وهذا ابلغ لكن عبارته لا تساعده فقول ابن كمال في
تفسير هذه الاية وهذا من قبيل ذكر العام في موضع الخاص فان اريد به معنى
الخاص بخصوصه فمجاز مرسل والا فحقيقة وليس بكناية ليس على
ما ينبغي قوله قلت جوازه مشروط بذلك ولا يلزم منه وجود الشرط
وجود المشروط ينبغي ان يفهم من هذا الجواب ان السائل قد اصاب في سؤاله وشرط
التقاء الساكنين على حده عند المصنف موجود في المثالين المذكورين وليس كذلك
لانهم صرحوا بعدم جوازه الا في كلمة واحدة ومراد المصنف هو بهذا الا انه لم يصرح
اكتفاء بالكشف بالتمثيل والعلامة معترف به كما سيجئ والسر فيه انه اذا كان
في آخر الكلمة كان محل التغيير فاعترف حذفه لذلك بخلاف الوسط الا يرى
انهم حذفوا الساكن الاول في آخرين من وان الاول حرف مد والثاني
مدغم فيه بكونها في كلمتين لان نون التاكيد بمنزلة كلمة منفصلة فاذا قلت
لم لم يحذف في اضربان واضربن مع انهما كلمتان قلت مقتضى الاطراد
ان لا يعرف بين الواو والياء والالف في الحذف لكن عدم حذف الالف
لعارض وهو ان الالف لو حذفت منه المثنى للتبس بالمفرد وعند الوقف
ولو حذف منه حرف المؤنث لزم الوقوع فيما فر منه وهو اجتماع التنوينات
في حالة الالف واستقاقها قوله ويحذف من الفعل معهما اي مع كل واحد
منهما فلا بد ما قيل ان الخفيفة والثقيلة لا يدخلان مع دفعة واحدة
في الامثلة الخمسة حتى تحذف معهما النون في الامثلة الخمسة قوله
ولم يحذف الالف من محو يفعلان وتفعلان لئلا يلتبس الواحد قال
جلال الدين المحدوني وطالما يختل في صدري ان الجمع بين الرفع
الالتباس وحذف الالف ممكن وذلك بان يجعل الفتحة كالالف
فيكسر منه التاكيد كما كانت تكسر عند وجود الالف ويحصل الفرق
بين الفعل الواحد وفعل التثنية حتى وجدت في بعض شروح المفصل
تعليلا آخر كذلك مع ما يقوى به اختلاجي فقيل فلا يحذف الالف لانها

حقيقة وجودها كعدمها فلو كانت المؤكد بعدها مفتوحة لكان لزوم
الالتباس وفيه نظر يظهر بالتدبر فيما اسلفناه بفعل الواحد عند
حذف الالف وجها يمنع حذفها ولكن النون مكسورة بعد الالف
فلم يلزم الالتباس وفيه نظر يظهر بالتدبر فيما اسلفناه قبيل هذا
منه قولنا قلت مقتضى الاطراد اه قوله وقيل حد التقاء الساكنين
ان يكون الاول حرف مد والثاني مدغما وليس كذلك
اذ لا خلاف بين علماء هذا الفن في ان التقاء الساكنين انما يغتفر
اذا كان في كلمة ومراد المص بل منه لم يذكر هذا القيد ايضا هو بهذا
القيد الا انه لم يصرح لما مر وما ذكره من عدم حذف الواو والياء عند
البعض ليس لانه لالتقاء الساكنين على حده بل لانهما ضميرا فاعلا
او فاعل غار تكب على التقاء الساكنين على غير حده للضرورة وازلم
لم يلتبس قوله جار الله العلامة يسمى جار الله لانه جاور بيت الله تعالى
خمس سنين وتا علامة للمبالغة ووجهها ما اشار اليه العلامة
منه انه اذا قيل رجل علامة اقتضى ان لقدر موصوفه جماعة وحد على
الواحد مع تقدير الموصوف جماعة مبني على عدهم هذا الواحد جماعة
لكثرة علومه فالتاء في التحقيق لتانيث الموصوف ونظيره استعمال
الجمع في الواحد للتعظيم وقالوا في صفة الله تعالى علام ولم يقولوا علامة
وان كان ابلغ احترازا منه علامة التانيث ذكره في الكشاف وهو ابو
القاسم محمود بن عمرو بن محمد بن عمر والخوارزمي المعتزلي وقال العلامة
اكمل الدين في شرح الكشاف انه تاب من مذهب الاعتزال وكان
صنفا وسقطت احدى رجليه من ثلج اصابه في بعض الاسفار فكان
يمشي بهما في الخشب وقيل انه كان اخذ في صباه عصفور وشد في رجله
صبلا فانفلت من يده فدخل في ثقب وبقي بعضه في خارجه فجره بعنف
فانكسر رجله فقالت له امه هناك قطعت رجلك فوقع كذلك ولد
بزمخشر سنة سبع وستين واربعمائة وتوفي بجرجانية خوارزم
سنة ثمان وثلثين وخمسمائة وزمخشر بكسر الزاء وفتحها قرية كبيرة
من قرى خوارزم وجرجانية قصبة خوارزم ومصنفاته الكشاف

مطلب ٣٥٥ في جار الله العلامة الزمخشري

مطلب في اسمه واسم ابيه واجداده

مطلب في مصنفاته

الكشاف وربيع الابرار في الوعظ والمستقصى في مجمع الامثال والقنائع
الاسماء والافعال والفائق في اللغة والمفصل وحواشيه والانموذج
في النحو والتصريفات في التصريف والايضاح في المعاني والبيان واساس
البلاغة والمفرد والمؤلف وصميم العربية وديوان الاشعار وسطاع
العروض ونوابغ الحكم والديوان المنثور وفرائد القلايد وواسطة
العقد وخلاصة الجواهر الحنفية ومكارم الاخلاق ونصوص الاخبار
والاحاديث المسندة وشافي التعرفي في مذهب الشافعي والنصايح
الكبار والنصايح الصغار في الوعظ صنفها بعد توبته من الاعتزال
قوله وهنا موضع تامل اذ لم يلزم من تمثيله من كلمة واحدة اذ لا يجوز في
غيره ويمكن ان يدفع بالعناية قوله ففي الجملة اعلم ان في الجملة يستعمل
في القلة وبالجملة يستعمل في الكثرة قوله فادخل اما وهي حرف شرط
اذ ليس اما كلمة موضوعة للشرط بل حرف الشرط هو ان وما زائدة ولعل
مراد التحرير هو هذا الا انه تسامح في العبارة قوله فالاكثر ان يجي اسم
الفاعل منه على فاعل قيل ولهذا سمي به الكثرة الثلاثي اي فلاجل ان
اسم الفاعل من الثلاثي على فاعل سمي بلفظ الفاعل الجميع اسم الفاعل
كالمفعل والمستفعل لكثرة الثلاثي ولم يقولوا اسم المفعل ولا اسم المستفعل
ورد بانه ليس لقصد بقولهم اسم الفاعل اسم الصفة التي تجري على
وزن اسم الفاعل بل المراد اسم ما فعل الشيء ولم يات المفعل والمستفعل
بمعنى الذي فعل الشيء حتى يقال اسم المفعل والمستفعل واعلم انهم
اطلقوا اسم الفاعل على من لم يفعل الفعل كالمنكر والقايم والقاعد
والمخرج والمستخرج وغير ذلك كذا في جناح الفلاح واعلم ايضا قد
يكون الفاعل بمعنى مفعول فيه كيوم عاصف اي تعصف فيه الريح
وليل نائم وهم ناصب وبمعنى مفعول كعامر ضد عامر وسر كاتم
وعيشة راضية وماء دافق ذكره الجوهري وكعاس بمعنى بئس ذكره
ابن مالك في شرح التسهيل وقال الرضي في عيشة راضية وماء دافق
الاولى ان يكون فاعل الذي بمعنى النسب مما لا فعل له كقابل بل يجوز
ايضا كونه مما جاء منه الفعل فيشترك النسب واسم الفاعل في اللفظ

مطلب ٣٥٦ في الفرق بين في الجملة بالجملة

مطلب ٣٥٧ في تسمية اسم الفاعل

مطلب ٣٥٨ في تسمية المفعول

قوله والاكثر ان يجئ اسم المفعول على مفعول ولهذا سمي به لكثرة الثلاثي فان قيل لم سمي اسم المفعول مع ان اسم المفعول حقيقة هو المصدر اجيب لان المراد المفعول به يقال فعلت الضرب اي اوقعته عليه لكنه حذف حرف الجر وبقي الضمير مرفوعا فاستتر لان الجار والمجرور كان مفعولا لم يستم فاعله قوله وانما قال والاكثر لانهما قد يكونان على غير فاعل قيل فيه نظر لان صيغة اسم المفاعل من الثلاثي على فاعل البتة ولذلك سمي به وما يكون على غيره فمن الصفة المشبهة وفيه نظر لا يخفى على من له ادنى تمييز بين اصطلاحات الادباء قوله نحو ضراب اه بقي ههنا صيغ للمبالغة في الفعل من الفاعل كفسيق وكبار بضم الفاء وتخفيف العين وسيف عجزم بكسر الميم وفتح العين مشتركة بين الالة والمبالغة وطوال بضم الفاء والتشديد مشترك بين الجمع والمبالغة وعلامة بالتشديد وزوابه بكسر العين وفروقه بفتح الفاء وضم العين وضحكة بضم الفاء وفتح العين ومجزاعة ومعطى بكسر الميم فيهما وسكون الفاء وضحكة بضم الفاء وسكون العين لمبالغة اسم المفعول ويستوي المذكر والمؤنث في التسعة الاخيرة وقالوا مسكينة حملا على فقيرة قيل يكون اسم الفاعل بوزن المفعول لقوله تعالى كان وعده مأتيا اي آتيا قال الرضي والاولى انه من اتيته الامر اي فعلته بمعنى كان وعده مفعولا وربما استغني عن فاعل بمفعل بحبية فهو محب ولم يقولوا احاب وعم الرجل بمعروفه فهو معم وبمفعيل نحو لم متاع القوم فهو ملم ذكره ابن مالك في شرح التسهيل قوله وحلوب في اسم المفعول ويستوي فيه المذكر والمؤنث وفعول بمعنى وقد يلحقه التاء للنقل الى الاسمية واللزوم فيكون بعد الحاق التاء ايضا صالحا للمذكر والمؤنث وفعول بمعنى فاعل يستوي فيه المذكر والمؤنث وقد قالوا عدوه اللد حملا على صديقه ذكره في المراح وشرحه ويجئ فعول للمبالغة ويستوي فيه المذكر والمؤنث اذا كان بمعنى فاعل وذكر الموصوف وان لم يذكر فلا يستويان ذكر الموصوف او لا قوله وكذا الصفة المشبهة

مطلب ٣٥٩ في بيان صيغ المبالغة من الفاعل

مطلب ٣٦٠ في الصفة المشبهة

المشبهة اسم فاعل هذا الاطلاق عندهم ليس على الاطلاق لانهم ميزوا كل واحد منهما بتعريف على حدة في كتبهم واعتبروا الحدوث بحسب الوضع في اسم الفاعل والاطلاق لا الحدوث والاستمرار في الصفة المشبهة وان اعتبر الثبوت بعضهم فيها ونحو خالد ودائم ونائب ومستمر وباق وراسخ ومؤمن وواجب وكافر وضامر في فهرس ضامر حامد دال على دوام الفاعل والثبوت لا يرد نقضا واما نحو حائض وطامث من الصفات الثابتة بمعنى ذات حيض وطمث فليس بكسم اذ معنى الثبوت عارض وكذا في صفات الله تعالى نحو الله عالم وقالوا اذا قصد بالصفة المشبهة الحدوث ردت الى صيغة اسم الفاعل فتقول في حسن حاسن الان او غدا قال الله تعالى في ضيق مما تمكرون به الحدوث وضائق به صدرك وهذا مطرد في كل صفة مشبهة قوله لان القايم مقام الفاعل لفظا اه انما قال لفظا لانه في المعنى هو المجرور فقط على ما ذهب اليه صاحب اللباب وهو التحقيق وان كان الاكثرون على خلافه قال شريف الدين الجرجاني حرف اداة توصل معنى الفعل الى مجروره وهو منصوب المحل ومرفوع المحل هو المجرور وحده لا المجموع الجار والمجرور ولا يرد الاشكال بان المجموع ليس باسم والاسناد اليه من خواصه والقول بان الجار والمجرور في محل النصب والرفع مسامحة في العبارة اتكالا على ما تقرر من القواعد قوله فظاهر كلام الكشاف ان مثل هذا الفاعل يجوز ان يقدم لانه ذكر في قوله تعالى ولئلا كان عنه مسؤلا ان عنه فاعل مسؤلا قال البيضاوي وابو البقا ما ذكر الزمخشري خطاء لان الفاعل ما يقوم مقامه لا يتقدم وقال صاحب التقريب عناية للزمخشري وانما جاز تقديمه مع انه فاعل لمحال صالة ظرفيته لا العروض فاعليته ولان الفاعل لا يتقدم للتناسب بالمبتداء ولا التباس ههنا ولانه ليس بفاعل حقيقة ورد بانه تعسف سال ابن جني ابا علي عن قولهم فيك يرغب فقال فيك لا يرتفع بما بعد فاين المرفوع فقال المصدر اي فيك يرغب الرغب وفيك ظرف وهكذا يصح مسئلة الكتاب ويجعل الضمير في مسؤلا للمصدر بجعل عنه

مطلب ٣٦١ في جواز تقديم الفاعل

في موضع النصب وفي شرح الالفية لابن المعطي ان كان مفعول المجهول
جارا او مجرورا فلا يتقدم على الفعل لانه لو قدم اشتغل الفعل بضميره
ولا يمكن جعله مبتدأ لاجل حرف الجر ومنهم من اجاز محتجا بهذه الاية لان
مفعول ما لم يسم فاعله مفعول في المعنى والمفعول جائز التقديم على
عامله فان قيل كلام الكشاف نص في جواز التقديم فما وجه قول الشارح
فظاهر كلام الكشاف قلنا وجهه احتمال كلامه التاويل بجعله من قبيل
الاضمار والتفسير كما يشير اليه تمثيله بقوله كالمغضوب في غير المغضوب
وقول الشارح قدم عليه زيادة منه مبنية على الظاهر قوله وفعيل
قد يجئ بمعنى الفاعل كالرحيم وقد يجئ بمعنى مفعل قليلا كالذكر الحكيم
اي المحكم على تاويل ذكره الرضي ووجيع بمعنى موجع واليم بمعنى مولم
وسميع بمعنى مسمع ذكره الجوهري وقال صاحب الكشاف في قوله
تعالى بديع السموات قيل بديع بمعنى المبدع كما ان السميع في قوله
عز وجل ربنا انك لسميع الدعاء بمعنى المسمع وفيه نظر لانه لا يثبت
لذلك والاستشهاد في البيت لان داعي الشوق لما دعى القائل
صار هو سميعا لدعوته فنسب لكونه سميعا فاوقع على الداعي اسم
السميع لكونه سببا فيه على ان الشاذ لا يقاس عليه ان ثبت ذكره
الشارح في شرحه وقيه نكلف لا يخفى ويجئ بمعنى مفاعل كجليس وخليف
وعشير وكليم واليس ونديم ذكره الرضي في شرح الكافية والشارح
في شرح الكشاف وغدير بمعنى مغادر منه غادره او مفعل منه اغدره ذكره
الجوهري قوله كالرحيم بمعنى الراحم مع المبالغة وهي ليست بلازمة لفعيل
فعيل مطلقا بل اذا كان من باب فعل بضم العين وقيل هي لازمة لها
مطلقا ونقل عن الزمخشري ان كل ما هو معدول عن اصل فهو للمبالغة
فرحيم ورحوم ورحمان للمبالغة اذ الكل معدول عن راحم ذكره في
حاشية تفسير القاضي قوله وبمعنى المفعول قال الرضي وبناء فعيل
بمعنى مفعول مع كثرته غير مقيس قوله الا انه يستوي الى قوله فالذي
بمعنى المفعول والفعيل الذي بمعنى الفاعل لا يستوي فيه المذكر والمؤنث
سواء اجري على الموصوف او لا تقول رجل نصير وامراة نصيرة ومررت

٣٦٢ مطلب في مجئ فعيل بمعنى مفعل

٣٦٣ مطلب في مجئ فعيل بمعنى مفاعل

مطلب في استواء المذكر والمؤنث في فعيل بمعنى مفعول واما اذا كان بمعنى فاعل فلا

بنصير زيد ونصيرته هذا هو الاكثر والقليل هو انه لا يلزم التاء
ذكر في شرح اللب فلا حاجة على هذا الى تاويل قوله تعالى ان رحمة الله قريب
لان الرحمة بمعنى المطر والغفران والاحسان او بان القريب بمعنى المقة
بذكر ويؤنث وبمعنى النسب يؤنث فقط او بان المراد به النسب
اي ذات قرب او بان المصدر المؤنث يجوز تذكيره حملا على لفظ المقر
في معناه او تاويلا بان مع الفعل او بان في الكلام حذفا اي شيئ قريب
او اثر رحمة الله قريب او بانه بمعنى مقروب او بان رحمة اكتسب منها المقر
منه المضاف اليه كما ذكره صاحب الكشاف في قوله تعالى ان مفاتحه
لتنوء بالعصبة بالياء التحتانية او بان تانيث الرحمة غير حقيقي سوان
الشارح قال في شرح الكشاف هذا خارج عن قانون النحاة لانهم لم
يفرقوا في الاسناد الى الضمير بين الحقيقي وغيره ولا بين كون المسند
فعلا او صفة قال ابن هشام في المغني المؤنث المجازي يجوز معه
التذكير والتانيث وبهذا يتداوله الفقهاء في محاوراتهم والصواب
تقييده بالمسند الى المؤنث المجازي وبكون المسند فعلا او شبهه
وبكون المؤنث ظاهرا فلا يجوز هذا الشمس ولا هو الشمس هذا او
هذه ولا يجوز في غير ضرورة الشمس طلع خلافا لابن كيسان واعترض
صاحب الكشاف بان هذه الوجوه المذكورة في التاويل لبست
بطريقة ليس بقادح واما تذكير بغي في قوله تعالى وما كانت امك
بغيا على تقدير كونه فعيلا فانما لانه مصدر كما قالوا في قوله تعالى
من يحيي العظام وهي رميم لم يقل رميمة لانه اراد المصدر او للفواصل
ذكره الطيبي وتشبيهه بمفعول كما في ملحفة جديدة من حديد
عند البصرية لا الكوفية لان عندهم بمعنى مجدود من جده بمعنى
قطعه ذكره الرضي او لانه للنسب كطالق او لانه للمبالغة ذكره
القاضي فرد القطب كونه بان نفي الابلغ لا تستلزم النفي مطلقا
جوابه انه من باب نفي المقيد وقيده وللشبه اللفظي قد يحمل فعيل
بمعنى مفعول على فعيل بمعنى فاعل فيذكر ومما يستوي فيه المذكر
والمؤنث مع كونه صفة مفعال ومفعل ومفعيل بكسر الميم فيهما

مطلب ٣٦٠ تعريف الضابط

فيعال بفتح الفا وفعال بكسرها وتخفيف العين فيهما قوله والمراد بالضابط امر كلي منطبق على الجزئيات اعلم ان الامر الكلي قد يراد به المفهوم الكلي وقد يراد به القضية الكلية والمعنى الثاني مراد ههنا وذكر الانطباق قد يراد به الاشتمال فمعناه امر كلي مشتمل على احكام جزئيات موضوعه اشتمالا يتوقف احكامها منه وقد يراد بالجمل فمعناه امر كلي محمول على جزئياته ليعرف احكام جزئياته منه فلو قال قضيه كلية لكان اولى لانه يوهم ارادة المفهوم الكلي وهو مالا يمنع نفس تصور مفهوم الشركة بل قد يوهم بعضهم قوله الاماتذ ومنه عقوق من الاعقاق والقياس معق وتوج من الانتاج والقياس منتج وباقل من الابقال والقياس متبقل وحاصل من الاحمال والقياس محمل ولاقح من الالقاح والقياس ملقحة وثنى من الاثناء والقياس مثن وحق من الاحقاق والقياس محق قوله فهو مسهب قيل هو هو وكذا محضق وملقح مستعار من اسم المفعول كسبيل مفعم لكنه اشتهر بالتفارق وكثر الاستعمال حتى هجر الاصل وربما استغنى عن مفعل بمفعول كاجنه الله فهو مجنون واخزنه فهو مخزون واحبه فهو محبوب وقد جاء محب على الاصل في الشعر واصفقت الشيء فهو مصفوق واحمه الله فهو محموم وازكمه الله فهو مزكوم واعله فهو معلول على ما ذهب اليه سيبويه فما قال ابن صلاح قول المحدثين والفقهاء معلوم مرزوم عندا هل العربية واللغة وكذا قول النووي انه لحن وقول صاحب المحكم والمتكلمون يستعملون لفظة المعلول كثير وليست منهم على ثقة ليس على ما ينبغي على انه قد جاء في اللغة على فهو معلول اي ذو علة على ما ذكره في الصحاح والمغرب وقد جاء اسم الفاعل منه افعل على فعال كاسار فهو سيار والقياس مسئ واجبره فهو جبار ذكره في الصحاح وفي تفسير القاضي الجبار من جبر على الامر بمعنى اجبره وفي موضع آخر من الصحاح حاش ودراك لغة اوازد واج ومن فعل ايضا كلبس فهو لابس وثقل ملبس قوله واذ قد عرفت انه السالم فقد حان اه قال حسن الفناري

مطلب ٣٦٦ في كون الفاء جوابا لاذ وشبهها بان

الفناري قد يقال يجوز ان يكون الفاء جوابا لاذ وشبهها بان في الحركة والسكون وعدد الحروف على ما صرح به بعض النحاة وقال الدماميني في شرح المغني كانه ادخل الفاء لاجراء الظرف مجرى كلمة الشرط لكن يبعد عن ذلك وجود قد لامتناع دخولها في الشرط وقال علاء الدين البسطامي في شرح اللباب وقد يجري الظرف مجرى الشرط فيصدر بالفاء ما بعده

مطلب ٣٦١ عدم جواز عطف المضارع على الماضي وسائر احواله

نص عليه سيبويه في نحو زيد حين لقيته فانى اكرمه والفاء في فتقول اما لعطفه على جاء فيلزم عطف المضارع على الماضي وهو ليس بحسن على ما صرح به في شرح المنار او ممتنع على ما صرح به في وكشف الوافية نقلا عن ابن يعيش شارح المفصل واعمال المستقبل في الماضي لاشتراط صحة اقامة المعطوف مقام المعطوف عليه وقد يجاب عن هذا بان هذا لا يتقرر في الاوائل يغتفر في الثواني كقوله تعالى وان تشا تنزل عليهم اية من السماء فظلت موانه لا يكون في النشر فعل الشرط مضارعا والجزاء ماضيا وقوله تعالى اسكن انت وزوجك الجنة وكقولهم ضربتني هند وزيد ومررت برجل قائم ابواه لاقاعدين ورب شاة وسخلتها ويازيد والحارث وبانه لا يشترط في عطف الجملة على الجملة صحة اقامة المعطوف مقام المعطوف عليه على ما صرح به شراح المفتاح في اوائل الفن الاول واشار اليه صاحب الكشاف في قوله تعالى ولا تطرد الذين يدعون الى قوله فتكون من الظالمين والشارح في باب الفصل والوصل من المطول ولا في عطف المفرد على المفرد كليا كما صرح به علاء الدين البسطامي في حاشية المطول في قوله وقد ينزل العالم منزلة الجاهل حيث قال انه لا يجري على مقتضى العلم هو والجاهل سواء على انه يجوز اعمال الفعل المستقبل في الظرف الماضي على ما نص عليه المحققون في قوله تعالى واذ اعتزلتموهم الى فاووا الى الكهف وقوله تعالى واذ لم يهتدوا الى فسيقولون ووجهوه بانه من باب المبالغة حتى كان هذه الافعال المستقبلة واقعة في الازمنة الماضية لازمة لها لزوم المظروفات للظروف او فاء فصيحة وهي التي تدل على الشرط المحذوف وقيل على السببية وقيل عليهما وسميت

فصيحة اما لافصاحها عن الشرط او السبب او عنهما او لفصاحة الكلام
الذى دخلت هى فيه لظهور المعنى بسبب دخولها او وصفها بوصف
لها صاحبها او لكونها مفيدة معنى بديعا او واقعة موقعا حسنا وتنوع
الفاء الفصيحة بتنوع ما دل عليه من المحذوف فتارة يكون المحذوف
امرا ونهيا كما فى قوله تعالى فقد جاءكم بشير ونذير اى لا تعتذروا فقد
جاءكم وتارة شرطا كما فى قوله تعالى فهذا يوم البعث اى ان كنتم منكرين
للبعث فهذا يوم البعث وتارة معطوفا كما فى قوله تعالى فانفجرت
اى ضرب فانفجرت وقد يصار الى تقدير القول كما ذكر صاحب الكشاف
فى قوله تعالى فى سورة الفرقان فقد كذبوكم بما تقولون ان هذا الا افك
حسنة رائقة وخاصة اذا انضم اليها حذف القول وجعل هذه الآية
من ذلك القبيل كذا ذكره الشارح فى شرح الكشاف **قوله** المضاف
انما سمى مضافا لانه ضوعف الحرف الواحد بمقابلة العين واللام
قوله قال الخليل وهو من الخلة والخلة من الخلال فانه ود يخلل النفس
ويخالطها وقيل من الخلل فان كل واحد من الخليلين يسد خلل الآخر
او من الخل وهو الطريق فى الرمل فانهما يتفارقان فى الطريق او بمعنى
الخلة بمعنى الخصلة فانهما يتوافقان فى الخصال او الخليل وهو الفقير
من الخلة او المصطفى المخصص الذى ادخله فى خلال اللعور واسرار
العلوم **قوله** التضعيف ان يزاد على شئ القائم مقام فاعل يزاد
الجار والمجرور او ضمير مصدر يزاد على ان يكون لازما نظم يلزم تفسير المتعدى
باللازم الا ان يقال ليس بتفسير لغة بل من طريق شعور الذهن والكناية
لان زيادة الشئ على الشئ يستلزم كونه مزيدا عليه كما قالوا فى قول
صاحب الهداية فتح بلدة عنوة اى قهرا هذا ليس بتفسير لغة لان
عنا بمعنى ذل وخضع لازم وقهر متعد بل هو تفسير من طريق شعور
الذهن والكناية لان من الازمة يلزم القهر وان القهر يستلزم الذل
ثم التاويل المذكور معروف فى الفعل المجهول وفى الفعل المعروف
جوزه صاحب الكشاف فى قوله تعالى لقد تقطع بينكم حيث قال اى
وقع التقطع فيل بنى للمعروف اولى لانه اصله وقال صاحب الكشف

مطلب ٣٦٩
فى اشتقاق الخليل

الكشف مهدوم بان الاسناد الى ضمير الامر لتقدره فى النفوس اى تقطع
الامر بينكم او لى اذ لا يعرف له شاهد والاصل مهدوم بان الاسناد الى
المصدر الملفوظ جا فى الفروع دونه **قوله** فيجعل اثنين او اكثر قال
الطيبى الصواب ان ضعف الشئ ثلاثه وضعفيه ثلاثة امثاله وهو
الموافق لقوله تعالى فزده عذابا ضعفا النار واذا زاد على عذابهم ضعفا
فقد اتاهم ضعفين فيطابق قوله تعالى فى موضع آخر ربنا اتهم ضعفين
من العذاب روى ابو عمرو وعن ابى عبيدة فى قوله تعالى يضاعف لها العذاب
ضعفين قال معناه جعل الواحد ثلثة اى يعذب ثلثة اعذبة وانكره الاخرون
وقال هذا الذى يستعمله الناس فى كلامهم ومتعارفهم وانما الذى قال
الحذاق انها يعذب مثل عذاب غيرها لان الضعف فى كلام العرب المثل
الى ما زاد وليست بحد الزيادة بمقصورة على مثلين فيكون ما قاله ابو عبيدة
صوابا وقال الراغب الضعف من الالفاظ المتضايفة كالنصف والزوج
وهو تركيب الزوجين متساويين ويختص بالعدد فاذا قيل اضعفت
الشئ وضعفته وضاعفته ضممت اليه مثله فصاعدا فضعف الشئ
هو الذى تثنه ومتى اضيف الى عدد اقتضى ذلك العدد ومثله نحو ان يقال
ضعف العشرة فذلك عشرون بلا خلاف واذا قيل اعطه ضعفى واحد
فان ذلك يقتضى الواحد ومثليه لان معناه الواحد والاثنان بزاوجانه
هذا اذا اضيف فان لم يضف فعلت الضعفين قيل ذلك يجرى مجرى
الزوجين فان كلا منهما يزاوج الآخر فيقتضى اثنين لان كلا منهما
يضاعف الآخر فلا يخرجان عن الاثنين بخلاف ما اذا اضيف الضعف
الى واحد فيثلثها نحو ضعفى الواحد **قوله** ويقال له الاصم وهو من
له الاصم وقر فى الاذن فلا يسمع الصوت الخفى فيحتاج الى شدة
الصوت والمضاعف ايضا يحتاج الى شدة الصوت لعدم امكان
النطق به عند الصوت الخفى ولهذا سمى به ولانه كرر فيه حرف
واحد فشابه الاصم لانه يكرر له الحرف الواحد حتى يسمع ولانه لا يسمع
فيه حركة الحرف المدغم **قوله** وكان اهل الجاهلية اى المدة او الايام
التى كثر فيها الجهل او الخصلة المنسوبة الى الجاهل ويسمى ذلك فترة

مطلب ٣٧١
فى لفظ الضعف

مطلب ٣٧٢
فى الاصم

مطلب ٣٧٣
فی رجبا شهر الله

لفتور الدواعی فی العمل بالشرایع التی فیها وهی ما بین الرسل من رسل الله عز وجل قوله رجبا شهر الله نون رجبا لان المراد غیر معین وفی التلویح وقع فی عبارة فخر الاسلام غیر منون للعلمیة والعدل عن الرجب لان المراد رجب بعینه وهذا تعلیل لکون رجب الغیر المنصرف معدولا عن الرجب المعرف باللام العهدیة ولو لم یعتبر العدل کان منصرفا اذ لیس فیه الا العلمیة ح وبهذا التعلیل ذکره صاحب الکشف وتبعه الشارح وفیه بحث وهو ان رجبا علم لان جمیع اسماء الشهور من باب الاعلام الجنسیة یدل علیه دلالة قطعیة امتناع شعبان ورمضان من الصرف فان الالف والنون المزیدتین لا یؤثران فی الاسم بمنع الصرف الا مع العلمیة وتعریف العلم یمتنع ان یکون باللام فلا یکون اصله الرجب علی ان العدول من علم الی علم باطل غیر وارد کذا ذکره الاصفهانی فی شرح البدیع ومال الی ان منع الصرف سهو من الناسخ ویمکن ان یجاب عنه بان بعض الاعلام قد یدخله التعریف للمح الوصفیة الاصلیة کالحسن فلعل الرجب منه وفیه ان دخول اللام للمح الوصفیة لیس مقیسا فی شیء من الاعلام بل هو امر سماعی ذکره الدماسینی فی شرح المغنی والفرق فی ذلک بین علم الجنس وعلم الشخص یحتاج الی نقل ثم العدول عن علم الجنس الی علم الشخص لیس بعزیز علی ان اللام التی تدخل علی الاعلام للمح الوصفیة انما تدخلها بعد اخراجها عن العلمیة واطلاقها علی المستحق بها اوصافا لقصد المدح او الذم کما صرح به فی شرح اللب للسید فلیس ح فیما ذکر عدول من علم الی علم کما ظن واضافة الشهر الی الله تعالی للتشریف والتعظیم ولذا سمی رجب لان الرجب التعظیم ولانهم کانوا یعظمونه فی الجاهلیة ولا یستحلون فیه القتال وانما قالوا رجب مضر لانهم کانوا اشد تعظیما له واذا ضموا الیه شعبان قالوا رجبا وسمی الشهر به لتشعبهم اباه حین راوا الهلال قوله کما یسمع فی مختصر الصحاح لا یسمع وهو الاصوب والکاف للتشبیه وکلمة ما قیل کافة لها عن الدخول فی المفرد وقیل بمعنی هذا کثیر النحاة وکلمة ایضا تاکید لما یستفاد من الکاف ومن هذا القبیل

مطلب ٣٧٤
فی لفظ کما

القبیل قولهم کما ان زیدا من افاضل الناس کذلک عمرو واما قولهم کما ان زیدا قائم عمرو قاعد والظاهر ان الکاف ههنا لتحقیق معنی الوجود علی ما ذکره علاء الدین البسطامی فی قوله تعالی رب ارحمهما کما ربیانی صغیرا علی ما نقله صاحب اللباب ووجهه شراحه بانه لیس الکاف فیه للقران فی الوقوع کما فی قولک کما حضر زید قام عمرو ولان التربیة من الوالدین التربیة ایجادا محققا فی الزمان الماضی وقال الراغب الکاف فی قوله تعالی او کالذی مر علی قریة لیس للتشبیه المجرد بل للتحدید والتحقیق کما فی قولک الاسد کزید قوله مستغیث من استغاثه واغاثه والاسم الغیاث بالکسر وهو ای المستغیث المسلوب القدرة والمستعین الضعیف القدرة والمستجیر طالب النصر الخلاص والمستغیر طالب الظفر قوله من الاشهر الحرم وهی اربعة رجب وذو القعدة وذو الحجة والمحرم والرجب ثلثة سرد وواحد فرد وهو رجب لانفراده ووقوعه فی اثناء الموجد الشهور التی هی غیر الاشهر الحرم ومعنی سرد متوالیات وسردت الحدیث اذا اتیت به علی ولائه والمحرم اول الشهور لانک دخلت الالف واللام علیه دون غیره من الشهور کانهم قالوا هذا الذی یکون ابدا اول السنة ذکره فی النجم الوهاج وذکر فی ملاقط الواقعات الحامدیه ابتداء السنة عادة من المحرم واما اوائل ایام الاسبوع کالصوت انه یوم السبت والجبال یوم الاحد والشجر یوم الاثنین والمکروه یوم الثلثاء والنور یوم الاربعاء وبث فیها الدواب یوم الخمیس وخلق ادم علیه السلام بعد العصر فی آخر ساعة منه وتمول الشاعر المرء ان الدهر یوم ولیلة یکران منسبت علیک الی سبت وقال ابن سیدة اولها الاحد وقال النووی فی شرح المهذب سمی یوم الاثنین لانه ثانی الاسبوع والخمیس به لانه خامسه وقد کان لشهور الاهلة وایام الاسبوع فی صدر الجاهلیة اسماء غیر هذه الاسماء وکان المحرم سمی المؤتمر لانهم کانوا یأتمرون فیه الغارات فتمی المحرم لتحریم القتال فیه وقیل لتحریم الجنة فیه علی ابلیس وسمی صفرا ناجز لانه ینجز الابل ای یهزله فسمی صفرا لاصفرار الاشجار فیه اولاصفرار مکة منا بها

مطلب ٣٧٥
فی شهر الحرم

مطلب ٣٧٦
فی بیان اسماء شهور الاهلة وایام الاسبوع فی صدر الجاهلیة غیر هذه الاسماء فی زمن الاسلام

اذا سافروا يقال دار صفرا اى خال اولا صفار وجوههم حين
وقع في الناس فيه وباء وسمى ربيع الاول خوان وربيع الاخر
وصبان فسميا ربيعين لارتباع الناس فيهما اى في اقامتهم في
الخصب والجادان جمادين لجود الماء فيهما
يوم سميا وجميع الشهور مذكرة الاجمادين ورجب الاصم لانه لم
يسمع فيه صوت السلاح فسمي رجب لتعظيمه وتعظيمهم
فيه لحقتهم وفي الروضة لم يعذب الله امة في شهر رجب وفيه نظر
لان قوم نوح عليه السلام اغرقهم الله تعالى فيه نظر لان قوم نوح كما قال ثعلب
وشعبان مجلان فسمي شعبان لانشعاب القبائل فيه وتفرقها في الغارة
اولانشعاب الخير فيه لرمضان ورمضان تاتق فسمي رمضان لانه
يرمض فيه الذنوب اى الرمق او الرمض الفصال وشوال عازل بالدال
المعجمة فسمي شوالا لشول الناقة فيه بذنبها يوم التسمية ليعلم
الذكر انها حامل اولان العرب كانت تشول فيه اى تفترج عن مكنتها
وذو القعدة بموازع فسمي ذو القعدة لقعودهم في حالهم عن العدو
والحرب وذو الحجة بركوك ابلهم فسمي ذو الحجة لاداء الحج فيه
وكانوا يقولون ليوم الاحد اول وليوم الاثنين اهون وللثلثاء
جبار وللاربعاء دبار وللخميس مونس وللجمعة عروبة وللسبت
شيار ذكره في غرر التفاسير وقال بعض اكابر المتاخرين اتام الاسم
من الاعلام الغوالب فيلزمها اللام وقد يجرد لفظ الاثنين من اللام
والسر في جعل هؤلاء من الاعلام الغالبة وان لم يثبت فيها لفظة
على القاعدة التي هي ان الاعلام التي لامها لازمة في الاصل اجناس صارت
بالغلبة اعلاما مع لام العهد فلا جرم وجب ان يجعل ضميمتها مقدرة
والثلثاء والاربعاء لما جعلا اسمين جعلت الهاء التي في العدد مدة فيهما
فرقا بين الحالين ذكر في مجمع الصفاني وفي بعض شروح الكشاف قد
اطبقوا على ان العلم في ثلثة اشهر هو مجموع المضاف والمضاف اليه
شهر رمضان وشهر ربيع الاول وشهر ربيع الاخر وفي السواقي لا
لايضاف الشهر ثم في الاضافة بغير حال المضاف اليه في سباب

في اسباب منع الصرف انه اسم الله تعالى ولذا لا يجوز دخول اللام
وامتناعه وفيه ان الامام ذكر في تفسيره ان رمضان مختلف فيه اختيار المجاهد
انه اسم الله تعالى ولذا لا يجوز ان يقال جاء رمضان بل شهر رمضان واختاره
هي السنة وهو الصحيح ان رمضان اسم للشهر واختار صاحب التيسير ان
شهر رمضان من قبيل اضافة الجنس الى النوع كيوم الجمعة والاسم رمضان
واليه مال الرازي فقول من قال ان العلم لو لم يكن شهر رمضان لما جاز
اضافة شهر اليه لعدم جواز انسان زيد ليس بصحيح قوله حركة
يقال في مختصر الصحاح حركة قتال الحركة ضد السكون والقتال المقاتلة
فلا يتعلق به السماع بل بجبره وصوته والنعال جمع نعل وهي الجراب مؤنثة
تصغيرها نعيلة تقول نعل وانتعل اى احتذى وانعل خفه ودابته وبالتشديد
نعل فالمضاف محذوف على الوجهين قوله ولا قعقعة سلاح القعقعة
ونحوه حكاية صوت السلاح ونحوه ففي قعقعة السلاح تجريد في الاول
او تخصيص في الثاني كما في قولهم العلم صفة قائمة بغير او تخصيص
والواو في ولا قعقعة هي المقترنة بلا المذكرة للنفي المؤكدة له بشرطين
سبقها نفي وعدم قصد المعية نحو ما قام زيد ولا عمرو ويفيد ان الفعل
منفي عنهما في حالتي الاجتماع والافتراق والعطف من عطف اجمل
عند بعضهم على اضمار العامل والمشهور انه من عطف المفردات
واذا فقد احد الشرطين امتنع دخولها فلا يجوز نحو قام زيد ولا عمرو
وجاز ولا الضالين لان في غير معنى النفي عند البصرية واما عند الكوفية
فلفظ لا بمعنى غير وجاز قاله فاذهب واى فتى في الناس احرزه
من صيغة ظلم وجح ولا اصبل لان المعنى لا فتى احرزه مثل هل يهلك
الا القوم الفاسقون ولا نحو ما اختصم زيد ولا عمرو لانه للمعية لا غير
واما وما يستوي الاعمى والبصير ولا الظلمات ولا النور ولا الظل ولا الحرور
وما يستوي الاحياء ولا الاموات فلا الثالثة والرابعة والخامسة
زوائد وقد يقال قصد نفي الاستقراء من كل واحد منهما مقسما الى
الاخر كانه قيل ولا يستوي الظلمات مع النور ولا النور مع الظلمات
فان قلت كلمة لا في نحو ما جائني زيد ولا عمرو بفيد التصريح بعموم النفي اذ

مطلب ٣٧٧
في القعقعة

بدونها ربما يحمل على النفي للاجتماع فلا يكون زائدة بل مفيدة معنى مقصودا
قلت افادتها المعنى لا تنافي تسميتها بالزائدة فانهم يسمون كان في
كان زيد فاضلا زائدة وان كانت مفيدة لمعنى وهو المعنى والانقطاع
قوله ولما كان المضاعف في الثلاثي غيره في الرباعي لم يجعلها في تعريف
واحد اذ لم يوجد قدر مشترك كالحيوان المشترك بين الانسان والفرس
وغيرها واطلاق المضاعف عليها قسميه من قبيل اطلاق اللفظ المشترك
على معانيه المختلفة ولا يخفى تعذر تعريف العين الشامل للشمس والذهب
وغيرهما ولم يتعرض للمميز فيه مع ذكره في هذا القسم لان حكمه حكمه
لا مخالفة بينهما قوله وما كان عينه ولامه من جنس واحد فان قيل هذا
منقوض بنحو فرح فانه ليس عينه ولامه من جنس بل العينان كذلك
قلت المراد بيان المضاعف الذي يكون التضعيف فيه اصليا ولم يكن
بسبب زيادة حرف قوله كما ترى الكاف بمعنى على كما في كن كما انت
وقول بعضهم كخير بين قيل له كيف اصبحت اي على ما انت وعلى خير
وقيل المعنى بخير وربما نقه لم يثبت مجيء الكاف بمعنى الباء وقد يكون للتعليل
اثبت ذلك قوم ونفاه اكثرون وقيد بعضهم جوازه بان تكون الكاف
مكفوفة بما والحق جوازه في المجردة وللمبادرة وليس كاف المفاجاة
والقران وللتقييد على ما ذكره علاء الدين البسطامي في حواشي المطول
في قوله الغرابة كذا على الوجه الذي فهم ثم قال وبالجملة فليست للتشبيه
قطعا بل للتقييد وقد صرحوا بان هذه الكاف ولا عامل لها كالا معمول
لها لانها لم يبق حرف جر حينئذ قوله فقوله المضاعف مبتدأ فان قيل
قد صرح في كشف الوافية ان مقول القول يكون جملة محكية ولا يكون
مفردا الا اذا كان مقولا مصدرا كقولك قلت قولا حقا وربما يحذف
المصدر ويترك صفته منصوبة كقولك قلت حقا فاذا وقع في مقول
القول مفرد فهو مبتدأ خبره محذوف او خبر مبتدأ محذوف قلنا هذا
على ما هو المشهور من كون القول مع التلفظ بما يفيد فائدة تامة
على ما ذكره القاضي في انوار التنزيل واما على ما ذكره الرضي ونقلناه في
اوائل هذه الرسالة من ان الكلام واللفظ والقول من حيث اللغة بمعنى

٣٧٨ مطلب الكاف في كما ترى بمعنى على

٣٧٩ مطلب في كون مقولا القول جملة

بمعنى يطلق على كل حرف من حروف المعجم او المعاني وعلى اكثر منه مفيدا كان
او لا فلا كلام في كون مقولا القول مفردا قال ابن التجيد في حاشية انوار
التنزيل بعد ما قال وحقيقة القول التلفظ بما يفيد فائدة تامة فالجملة
والكلمات المفردة والمركبات الناقصة ليست باقوال والاولى ان يعم
فلا يفيد لصحة قولهم في قيود التعريفات قولنا هذا لاخراج شيء الفلاني
مشيرا الى كلمة واحدة من كلمات التعريف او الى مركب ناقص من الفاظ لا
ان يصار في امثال هذا الى المجاز واعلم ان للعرب في القول ثلثة مذاهب
اكثرها حكاية ما بعده فمحل النصب ان كانت جملة لوقوعها موقع المصدر
كانه قال قولا ثم عدل الى الجملة لارادة الخصوص لانها بمنزلة النوع من
القول ولذا ينصب المعطوف عليها كقال زيد عمرو منطلق او مثله بالنصب
لا غير وحق المحكي ان يؤدى على هيئته فلا يقال قال زيد عمرو الظريف ونفسه
منطلق ولا عمرو وبكر منطلقان اذا لم يقله المحكي عنه لانه يلتبس ان النعت
والتاكيد والمعطوف داخل في المحكية واعتبار الخواص والمزايا فيما حكى
الله تعالى قيل في المحكي وقيل في الحكاية وهو الظاهر وفي قوله تعالى قالوا سلاما
اجمع القراء على نصبه لان المراد التبري لا التحية اي تبرأنا منكم تبرأ وسلمنا
منكم سلاما ولذا انتصب وفي قوله تعالى قالوا سلاما قال سلام في النصب
وجهاره على المصدرية اي سلموا سلاما وعلى انه مقول قالوا لانه بمعنى قولهم
كما تقول حقا من قال لا اله الا الله ورفع الثاني على انه خبر مبتدا اي امري
سلام او مبتدا محذوف والخبر اي عليكم سلام والمذهب الثاني لبني سليم
اجراء القول مجرى الظن من غير شرط والثالث اجراؤه مجرى الظن بارقه
شروط الاستفهام والخطاب والاستقبال وان لا يفصل بين حرفي
الاستفهام والفعل باجنبي غير الظرف كذا في بعض شروح الكافية قوله
وهو الظاهر ان هذا الواو من الحكاية لانه المحكي والواو التي في نسخ
المتن ليست في محلها فان قيل الخبر قد يكون مع الواو وان كان حقه ان
لا يكون بها الخبر المبتدا على ما حكي الرضي وان كان قليلا وذكره الدماميني
في بحث الجمل من شرح المغني وضرب اب كان كقول الحماسي فلما صرح الشر
فامسى وهو عريان وضرب ما الواقعة بعد الا كقولهم ما احد الا وله نفس

امارة وضربا الواقعة بعد بد كقولهم لابدان يكون قالوا بهذه الواو تاكيد
لصدق الخبر بالاسم كالواو التي لتاكيد لصوق الصفة بالموصوف في قوله
تعالى سبعة وثامنهم كلبهم وقوله تعالى وما اهلكنا من قرية الا ولها كتاب
معلوم ونحو ذلك قلنا امثال ذلك مما ورد على خلاف الاصل تشبيها بالخلق
في كون كل منها حكما لصاحبه عالان صاحب المفتاح قال ان قوله تعالى
ولها كتاب حال من قرية لكونها نكرة في سياق النفي فتعم وذي الحال كما يكون
معرفة يكون نكرة مخصوصة وحمله على الوصف بجعل الواو لتاكيد اللصوق
كما ذهب اليه صاحب الكشاف ومن قلده سهو ثم اعتذر لصاحب
الكشاف بانه لاعيب في السهو للانسان لانه ذهول يزول بادنى تنبيه
والبشر لا يخلو عنه وانما العيب في الخطاء وهو ان يستقر الصورة الخطاء
للحق فلا يزول بسرعة بل لا يزول بعد التعاب وردبانه قد تكرر في الكشاف
والحمل على الوصف مع بسطه وتفصيل الحكم بكونه سهوا سهوا لا يشك
ان معنى الجمع يناسب اللصوق وباب المجاز مفتوح فقول صاحب
الفوائد دخول الواو بين الصفة والموصوف غير مستقيم لاتحادهما
ذاتا وحكما وتاكيد اللصوق يقتضي الاثنينية مع انا لا نسلم ان الواو
يفيد التاكيد وشدة اللصوق ليس بذاك قوله من الثلاثي حال يعني
اما من ضمير بينة ولامه وقد جوز بعض النحاة انتصاب الحال عن المضاف
اليه من غير تاويل واعتبار شرط على ما ذكر في حواشي شرح المفتاح للسعدي
ومنعه بعضهم معللا بان الحال جزء من المخبر عنه وذكر الاندلسي ان
الصحيح ان المضاف اليه ان كان فاعلا او مفعولا في المعنى جاز والا
فلا لانه قد جاء كقوله تعالى بل نتبع ملة ابراهيم حنيفا واجاب عنه
بعضهم نقلا عن صاحب الكشاف بان المضاف اليه لما كان في معنى المضاف
والمضاف مفعول فكان في حكمه كما في قوله تعالى ايحب احدكم ان ياكل
لحم اخيه هو الخ وبالعكس ذكره في كشف الوافية وقال الدماميني قالوا
لا يقع الحال من المضاف اليه الا بان يكون المضاف جائز العمل في الحال
وبان يكون جزءا منه او كجزء منه في صحة الاسقاط والاستغناء به
في المعتبر في تلك الصحة حال العامل كذا ذكره ابن كمال باشا في شرح المفتاح

مطلب في تجويز بعض النحاة انتصاب الحال عن المضاف اليه من غير تاويل واعتبار شرط

المفتاح ثم اختلفوا في عامل هذه الحال فقيل معنى الاضافة لما فيه من معنى
الفعل المشعر به حرف الجر كانه قيل ملة يثبت لابراهيم حنيفا والصحيح
ان عاملها عامل المضاف اليه لما بينهما من معنى الاتحاد بالوجه المذكور
واما حال من المبتداء وقد جوز ههنا كذا ذكره سيد المحققين في
حواشي شرح المفتاح واعترض عليه بانه قد صرح بعض النحاة بان ناصب
الحال في مثل هذه الصورة لا يتم لان مثل هذا العامل ضعيف لا ينعقد
الا بعد انقياد الكلام فقيل ذلك ليس له قوة العمل في الحال واجيب
بان هذه الجهة وان كانت معقولة الا ان المناسبات النحوية تابعة للاغراض
والاستغناء بما عد السيد المحقق لقوله تعالى فله جزاء الحسنى
فقد مر جوابان جزاء في قوله قراءة النصب حال من المبتداء وهو الحسنى
وقوله تعالى والارض جميعا قبضته يوم القيمة نص فيما ذكرنا
بخلاف الاية الاولى فانه يحتمل ان يكون حالا من ضمير الخبر وهو
الظرف المتقدم ولذلك ان يجعل عامل الحال لفظة كائن في الخبر
واختلاف عامل الحال وذيها جائز عند مجوز الحال من المبتداء كما
سيبويه واتباعه وقد قال سيد المحققين في قول التلخيص والفصاحة
في المفرد خلوصه ولا يحسن جعل الظرف حالا من المبتداء بناء على
جوازها منه على تاويل لان المقصود بفسر فصاحة المفرد لا
الفصاحة حال كونها في المفرد وان كان المآل واحدا ثم قال وقس
على هذا امثاله من التراكيب وراع فيها جزالة المعنى وان احوجك
الى زيادة تقدير في الالفاظ ويجوز ان يكون قوله من الثلاثي
صفة للمبتداء بان يقدر متعلقه اي المضاعف الكائن من الثلاثي
على القول بجواز حذف الموصول مع بعض صلته وقد اعتمد
على هذه الطريقة كثير من الاعاجم المتاخرين ذكره الدماميني وفيه
بحث لان الكائن المقدر نوعان للثبوت كالمؤمن والكافر فالاولى
فيه حرف تعريف للاسم موصول فلا يلزم حذف الموصول
مع صلته وذكر بعضهم ان تقدير المتعلق في مثله معرفة مبني على
اعتبار التذييل بمعنى انه يقدر اولا منكرا ذلا دلالة للظرف

حاصله منع انتصاب الحال من المبتداء وجعل العامل انتصاب الخبر الى المبتداء فانه معنى فعلي قابل للتقييد ان قصد صح

الله ازيد منه ثم بعتبر تقدير اللام ثانيا وفيه ان تقدير المعرفة تاش من القام
كما اشار الشريف المحقق لامن دلالة الظرف ثم قال ذلك البعض ويجوز جعل
المنكر صفة للمعرفة بنية حذف اللام والمضاف تاويل ذلك الاضافة على
ما نص عليه ابو علي في الشيرازيات وبنى عليه قوله كان مزاجها عسل وماء
اي كان مزاجا لها فصح وقوعه خبرا مع نكارة عسل وماء كما صرح به العلامة
في شرح المفتاح كما يجوز جعل المعرف حالا بنية طرح اللام بل الاجاز جعل المنكر
صفة للمعرف بنية حذف اللام في مثل قولهم ما نحو بالرجل خير منك وقولهم
ما نحن بالرجل مثلك مع وجود المانع من اظهار وما حاضر جوازه ولا منع
اولى فان قيل ان الشارح قد صرح في شرح المفتاح بان المعرف بلام الحقيقة
كالمعهود الذهني في حكم النكرة فلا حاجة الى تعريف المتعلق اجيب بان ذلك
وان اقتضى ذلك لكن الاستعمال لا يساعد بخلاف المعهود الذهني قوله

مطلب ٣٨٣
في الجملة الاعتراضية

ويقال له الاصم جملة معترضة وهي التي تعترض بين الشيئين لافادة
التقوية او التسديد والتحسين او التنبيه والاهتمام او التنزيه والمطابقة
او الاستعطاف وبيان السبب لامر فيه غرابة والواو الداخلة عليها
تسمى واو الاعتراضية ليست بحالية ولا عاطفة وقد يدخل عليها الفاء
ايضا ويدخل ويقع تلك الجملة بين الفعل ومرفوعه وبينه وبين منصوبه
وبين المبتدا والخبر وبين اصلها المبتدا والخبر وبين الشرط وجزائه
وبين القسم وجوابه وبين الموصوف وصفته وبين الموصول
وصلته وبين اجزاء الصلة وبين المتضايفين وبين الجار والمجرور
وبين الحرف الناسخ وما دخل عليه وبين الحرف وتوكيده وبين حرف
التنفيس والفعل وبين قد والفعل وبين حرف النفي ومنفيه وبين
جملتين مستقلتين وقد يعترض باكثر من جملة ومن جملتين وصرح صاحب
الكشاف جوازه بسبع على ما ذكر ابن مالك في شرح التسهيل وابن هشام
في معنى اللبيب امتناع تقدم المفرد مقامها وجوازا قترانها بالفاء وبالواو
مع تصديرها بالمضارع المنفي وان الشرطية ولن والسين وسوف وكونها
طلبية فقول الطوسي في قوله تعالى اني ذاهب الى ربي سيهدين ان الجملة حالية
مردود وهذه هي الفروق اللفظية واما الفرق المعنوي فما اشار اليه

الله صاحب الكشاف في قوله تعالى اتخذتم العجل من بعده وانتم ظالمون
حيث قال في معنى الاعتراض وانتم قوم عادتكم الظلم وفي معنى الحال وانتم
تضعون العبادة في غير موضعها وبينه بعضهم بان الحالية قيد لعامل الحال
ووصف له في المعنى بخلاف الاعتراضية فان لها تعلقا بما قبلها لكن
ليست بهذه المرتبة وقال الطيبي الاعتراض ابلغ من الحال لانه فيه عموم
الاحوال بخلاف الحال وهي قيد للفعل بقي ههنا فائدة وهي ان ابن
هشام قال في المغني للمبتدئين في الاعتراض اصطلاحات مخالفة
الاصطلاح النحاة والزمخشري يستعمل بعضها ويرد عليه مثل ذلك
منه لا يعرف هذا العلم كما بي ضيان توهما منه انه لا اعتراض الا ما يقوله
النحاة وهو الاعتراض بين شيئين متطالبين وبين الذي معنى ذلك
الاصطلاحات معا وفق المطول حيث قال من اهل البيان من يقول
الاعتراض ان يؤتى في اثناء كلام او كلامين متصلين معنى بجملة او
اكثر لا محل لها من الاعراب لنكتة سوى دفع الابهام وليس المراد
بالكلام المسند اليه والمسند فقط بل مع جميع ما يتعلق بهما من
المفضلات والتوابع والمراد باتصال الكلامين ان يكون الثاني
بيانا للاول او تاكيدا او يدلا منه ومنهم من يقول هو ان يؤتى في اثناء
كلام او في آخره او بين كلامين متصلين معنى بجملة او غيرها لنكتة

مطلب ٣٨٤
في بيان حذف الخبر والمبتدا

ما قوله ويجوز ان يكون فصل المضاف عند على الاضافة فتح المحذوف
هو المبتدا على ما قاله الواسطي من ان الاولى كون المحذوف مبتدا وكونه
خبرا لان الخبر محط الفائدة والخبر على ما قاله العبدي من ان الاولى كونه
هو الخبر واذا دار الامر بين كون المحذوف فعلا والباقي فاعلا وكونه
مبتدا والباقي خبرا فالثاني اولى لان المبتدا عين الخبر فالمحذوف هو عين
الثابت فيكون حذف الباقي كلا حذف والفعل غير الفاعل الا ان تقصد
الاول مرة اخرى في ذلك الموضع او بموضع آخر يشبهه او بموضع
ات على طريقته واذا دار الامر بين كون المحذوف اولا وثانيا فكونه ثانيا
اولى واذا احتاج الكلام الى حذف مضاف يمكن تقديره مع اول الجزئين ومع
ثانيهما فتقديره مع الثاني اولى نحو الحج اشهر قوله ويقال له المطابق وانما

خص بالرباعي مع ان المطابقة موجودة في الثلاثي بين عينه ولامه لكثرة
المطابقة في الرباعي قوله زلزل فان فائه ولامه الاولى كلتاهما زاء وعينه
ولامه الثانية لام على مذهب البصريين فوزنه فعلل واما الكوفيون
فيجوزون تضعيف الفاء وحدها ويقولون ان زلزل مشتق من زلل
لموافقته اياه في المعنى فالزاء الثانية عندهم زائدة فوزنه فعلل قوله وان
لم يكن فيه ادغام قال الشارح في شرح الكشاف كل مبتدا اعقب بان الوصلية
يؤتى في خبره بالا الاستدراكية اولكن مثل هذا الكتاب وان صغر حجمه لكن
كثر علمه وذلك لما في المبتدا باعتبار تقييده بان الوصلية من المعنى الذي
يصلح الخبر استدراكا لنقيضه واشتمالا على مقتضاه خلافه وقال موضع آخر
منه والفاء في خبر المبتدا المقرون بان الوصلية شايع في عبارات
المصنفين مثل زيد وان كان غنيا فهو بخيل ووجهه على ان يجعل الشرط
معطوفا على محذوف والفاء وجوابه والشرطية خبر المبتدا، وان جعل الواو
للحال على ما يراه الزمخشري والشرط غير محتاج الى الجزاء فلا شبه الخبر
بالجزاء حيث قرن بالمبتدا الشرط وقال علاء الدين البسطامي في
حواشي المطول ما قرن بالا او لكن في مثل ما ذكر قائم مقام الخبر وليس
بخبر والتقدير بهذا الكتاب وان صغر حجمه لا يقل علمه وانما يقل لو لم
يكثر علمه لكن كثر علمه وكذا الكلام في قولهم زيد وان كان مطيعا لي
لكنه ليس بعبد لي وبهذا اي بطي المقدمة الواقعة في معرض الخبر مع
مساقها غير مختص بما ذكر بل هو جار في باب الشرط يعتبرون طي تلك
الجزاء مع ما يتبعه ويقيمون المقدمة المحتوية على الاستثناء والاستدراك
مقامه ويعتمدون على وضوح المراد كقولهم ان كان زيد فقيرا لكن
ليس ببخيل فالتقدير ان كان ان كان زيد فقيرا فلا عيب وانما يكون
عيبا اذا كان بخيلا لكنه ليس ببخيل فما ذكره مولانا حسن وفي حاشية تفسير
القاضي هنا ان غاية ما يقال في تصحيح امثال هذا التركيب ان الواو
زائدة كما في وكنت وما ينتهي الوعيد وان من حروف الزوائد ليس
كما ينبغي وقد يقال في توجيهه انه يكفي في التسمية بهذا الاسم للمضاعف
مطلقا تحقق سبب التسمية في بعض منه ومثل ذلك كثير شايع وربما

٣٨٥ مطلب في بيان ان الاستدراكية ولكن في خبر كل مبتدا اعقب بان الوصلية

وربما يلتزم بان المضاعف من الرباعي لا يسمى اصم كما ان المضاعف من
الثلاثي لا يسمى مطابقا قوله لحقه الابدال اعلم ان الابدال اما للتخفيف
او لمشاكلة الحروف وتقاربها في المخرج او في الصفات كالجهر والهمس
وغير ذلك قوله ان يجعل حرف موضع حرف آخر قال موضع حرف آخر
ولم يقل ان يجعل حرف عوضا عن حرف اخر احترازا عن جعل حرف عوضا
عن حرف في غير موضعه كهمزة ابن واسم وتاء عدة وزنة لانه لا يسمى
ذلك بدلا الا تجوزا وقولنا آخر احترز عن رد المحذوف في مثل اب واخ
وست فانك اذا نسبت اليها تقول ابوي واخوي وستي برد لامها
وجعلها في مكانها فيقصد بانه جعل حرف مكان حرف ولا يسمى ابدالا
لانه جعل حرف مكان حرف هو نفسه وبهذا القيد خرج نحو اخت وبنت
عن التعريف فانا وان قلنا التاء فيها عوض عن المحذوف لكنه ليس
بالحقيقة في مكانه فان المراد بكونه في مكانه ان يكون العوض فاء ان كان
الاصل فاء في جوه وعينا ان كان الاصل عينا كما في قال ولاما ان كان الاصل
لاما كما في ماء وزائدا الا على المعنى المقصود ان كان الاصل كذلك كما في
عالم بالهمزة في عالم بالالف ومعلوم ان التاء اخت وبنت ليست كذلك
فانه قيل هذا التعريف غير مانع لانه دخل مثل اظلم اصله اظتلم جعل الظاء
مكان تاء افتعل لارادة الادغام ولا يسمى ابدالا لان الظاء ليس من حروف
الابدال فوجب عليه ان يزيد قيد لا للادغام والجواب انه لما بين عقيبه
حروف الابدال علم ان المراد بحرف في قوله جعل حرف مكان حرف احدى
تلك الحروف ولك ان تقول تنوين حرف للعهد كما قيل في تنوين تسمع
في قولهم موانع الصرف تسمع وفي تنوين ضحى في قوله تعالى موعدكم يوم
الزينة وان يحشر الناس ضحى وفي تنوين دهما في قول البردة وفي تنوين
قوما في قوله عسى الايام ان يرجعن قوما وفي تنوين لام في قول المفتاح وقد
مايجدا القران وفي تنوين حاجب في قوله كمال ارتفاع شان حاجب الاقوال
قوله والحروف التي يجعل موضع حرف آخر اه وقال بعضهم حروف الابدال
ثلثة عشر يجمعها قولك استجده يوم طال وهذا وهم لانهم نقصوا
الصاد والزال وهما من حروف الابدال لقولهم صراط وزقر في صراط وعز

٣٨٦ مطلب في الابدال

وزادوا السين وهو ليس من حروف الابدال لقولهم مراط ولو اوردوا
اسمع اصله استمع ابدل السين من التاء اجيب بان الاراد ما لا يكون
للادغام والا لورد اذكروا اظلم اصلها اذتكروا اظتلم يعني يلزم ان يكون
جميع الحروف التي تبدل لارادة الادغام من حروف الابدال ويلزم منه
ان يكون جميع الحروف غير الصاد والشين والفاء والراء من حروف الابدال
لان جميع الحروف غير ضوى شفر تبدل للادغام والياء والواو والميم
وان كان من حروف ضوى شفر فهو من حروف الابدال قوله حروف
انصت يوم جد طاه ذل انصت امر منالانصات ويوم ظرفه وجد
مبتدا مضاف الى طاه وهو علم شخص وذل من الذال وهو خبر المبتدا
والظرف مضاف الى الجملة اى انصت في هذا اليوم قوله وكل منهما
يبدل من عدة حروف فالهمزة تبدل من حروف العلة ومن العين ومن
الهاء والنون يبدل من الواو ومن اللام والصاد يبدل من السين التي
بعدها عين اوهاء اوقاف اوطاء والتاء يبدل من الواو ومن الياء ومن
السين ومن الصاد والياء تبدل من الالف ومن الواو ومن الهمزة ومن حروف
التضعيف كما ذكر ومن النون ومن العين ومن الياء ومن السين ومن التاء
والواو يبدل من الالف ومن الهمزة والميم تبدل من الواو ومن اللام ومن
النون ومن الياء والجيم يبدل من الياء المشددة وغير المشددة والدال
يبدل من التاء والطاء يبدل من التاء والالف تبدل من الواو ومن الياء ومن
الهمزة ومن الهاء والهاء يبدل من الهمزة ومن الالف ومن التاء ومن الياء
والزاء تبدل من السين ومن الصاد الواقعتين قبل الدال ساكنتين واللام
تبدل من النون ومن الضاد والامثلة في المطولات فلفظة الكل للتكثير
دون الاحاطة وكمال التعميم صرح به المعروف بالبهلوان في شرح المفتاح
والشريف فيه في اول القصر واشار اليه ايضا في قول السكاكي والتقليب
يجري في كل فن وصرح ابن كمال باشا في تفسير قوله تعالى وجاءهم الموج من
كل مكان ان لفظة كل قد تكون للتكثير والمبالغة لا للاستغراق كما في هذه الاية
وفي حاشية شرح المفتاح في اول الفن الثاني ان لفظة كل في قوله في كل شجر نار
للتكثير لا للتصوير اذ لا نار في شجر العناب وصرح قطب الدين في حاشية الكشاف

مطلب ٣٨٧
حروف الابدال حروف انصت

مطلب ٣٨٨
في ان كلمة كل ليست نقضا في الاستغراق
بل يجيء للتكثير صرح به في شرح
المفتاح

الكشاف في آخر سورة آل عمران ان لفظة كل كثيرا ما تطلق على الاكثر كما يقال
فلان يقصده كل احد ويعلم كل شيء وصرح به في شرح المشارق في حديث
من سبح الله في دبر كل صلوة ان لفظة كل قد يراد بها التعميم لا الكل الاول
ولا المجموعي قوله يعني ان اصله اطلت اه اطلت الكتاب واطلته لغتان
جيدتان جاء بهما القرآن واستمليته الكتاب سألته ان يميله علي قوله
قلبت اللام الاخيرة ياء والابدال نوع من التغيير ولان الياء اقرب الحروف
الى اللام في المخرج قوله نحو تقضى البازي التقضيض النزول قال الجوهري
لم يستعملوا من التقضض تفعل الا مبدلا قالوا تقضى فاستثقلوا ثلث
ضادات فابدلوا من احديهن ياء كما قالوا تظنى من الظن وحببت بالخبر
واحببت به اى ابغضت واللماع نبت ناعم في اول ما يبدو ويقال الغت
الارض تلوح العاعا اذا انبتها فاذا اردت انك تناولتها قلت تلعبتها واصله
تلعغتها فكرهوا ثلث عينات فابدلوا الاخيرة ياء وقال ابو عمرو واللعاعة
الكلاء الخفيف رعى اولم يرع وبيدبيت الحجر فتيهده وهرجته فتدهرج
صهصهت اى قلت له صه اى اسكت قوله من السماء اه قال القاضي
في قوله تعالى لئن تمسنا الحسنى ايصال الشيء بالشيء بحيث تاثر الحاسة به
وقال الزمخشري في قوله يمسهم العذاب جعل العذاب ماسا كانه هو يفعل
بهم ما يريد من الالام وناقش الشارح فيه بان الممتنع من خواص الاجسام
انما يلاقي الجسمين من غير واسطة فهو اما ان يقدر الارادة او يقال اعتبر
بالفعل عن ارادته كما يعبر به عن مشارفته وعن القدرة عليه وكما يعبر
بالارادة عن الفعل واصل ذلك اقامة السبب مقامه وبالعكس
ليصح قوله فنلنا من نال ينال نيلا اصاب من باب فهم يفهم والسماء
على ما ذكر القاضي اسم جنس يقع على الواحد والمتعدد كالدينار والدرهم
وقيل جمع سماوة وقال صاحب عزر التفاسير السماء جمع سموات
وهي جمع سماوة كجرادة وجرادات وجراد وقال حسن الفناري المحشون
على ان السماء المظلة للارض مؤنثة لا غير ولهذا وجهوا منظر في قوله
تعالى السماء منفطر بوجوه منها انه بمعنى ذات انفطار وليس بمعنى اسم
الفاعل وجمعها سموات لا غير واما السماء بمعنى المطر فيذكر ويؤنث

مطلب ٣٨٩
في معرفة المد والسماء وكيفية
استعمالها

والاغلب التانيث والجمع في القلة على اسمية وفي الكثرة على سمى بوزن
فعول والجمع على سموات ثم قال فاحفظ هذا فلا تلتفت الى ما ذكره
الجوهري من ان السماء على المعنى الاول يذكر ويؤنث ويجمع على اسمية
وسموات وفي المختصر السماء كل ما علاك فاظلك ومنه قيل لسقف
البيت سماء وسميت سماء لانها سمت وعلت واحد بضمتين وثبلا
بفتح الثاء المثلثة اسماء جبل وبهوى من هوى يهوى كرمى يرمى هويا
بفتح الهاء وكسر الواو وتشديد الياء سقط وبضم الهاء القصد الى
الاعلا قوله فلان العتاق من المطايا اه قائله ابو زبيد الطائي يصف
اسدا يقصد صيدا يليهم وبات يكون بمعنى صار ولا قتران مضمون
الجملة بالليل بمعنى عرس قال الخليل البيتوتة دخولك في الليل وكونك
فيه بنوم وغيره الا يرى انك تقول بت ارعى النجوم معناه انظر اليها
ومن قال بت بمعنى غث فقد اخطا حكى ان رجلا سقيم الاعتقاد سمع
قوله عليه السلام لا يدري اين باتت يده فقال انا ادري اين باتت
يدي فنام ليلة الثانية واستيقظ كان يده في بئر الى الكوع
والادلج سار من اول الليل والاسم الدلج بفتحتين والدلجة كالجرعة و
الغرفة وادلج بتشديد الدال سار من اخره والاسم ايضا الدلجة
والدلجة وسرى يسري بالكسر سرى بالضم وسرى بالفتح واسرى
ايضا اي سار ليلا كان في كله او في بعضه وبالالف لغة الحجاز والدلج
على نص عليه في المحل والاساس سير الليل كله فما في شرح المفتاح الدلج
من ان الدلج هو السير في بعض الليل والسرى هو السير في كله ليس
بذاك والبصير ضد الضرير الذي هو ذاهب البصر وفعيل من بصريه
بصارة وبصيرا بمعنى علم والدهي جمع دجية وهي الظلمة والهادي
من الهداية بمعنى الرشاد ضد الغي بمعنى الضلال والخيبة ايضا
وعرف الهداية الزمخشري بالدلالة الموصلة الى المطلوب وعرفها
الامام الرازي بالدلالة على ما يوصل الى المطلوب او صل اليه بالفعل
او لا لكن الاستعمال في الدلالة الموصلة اكثر ولذا عرفوها المقبولة
من مشايخ اهل السنة بخلق الاهتداء واستدل الزمخشري في ان الكافر

مطلب ٣٩٠
في بات

مطلب ٣٩١
في ادلج

مطلب ٣٩٢
في الهداية

على ما قاله ابو حيوة ثلثة واعترض عليه الرازي ودفع اعتراضه
بعض الفضلا وبعضهم دفع دفعها الرازي في ايرادها جدوى لكونها
مدافعة ودعوى وغموس بالغين المعجمة والسين المهملة بمعنى
الشديد القوي وخلا يكون حرفا جارا للمستثنى فقيل في موضعه
نصب على تمام الكلام وقيل يتعلق بما قبله من فعل او شبهه على
قياس حرف الجر وقيل بحاله في موضع نصب ان كان موجبا وبدل
ان كان منفيا وصوب الاول صاحب المغني لانه لا يوصل معنى
الافعال الى الاسماء بل يزيل معناها عنها فاشبه في عدم التعدية
الحرف الزائد ولانه بمنزلة الا وهي غير متعلقة وعند بعض النحاة
وهو مصدر مضاف اذا جر ما بعده يكون فعلا متعديا ناصبا له
وان كان لازما في الاصل من خلا المكان لتضمنه معنى المجاوزة ولذا
استثنى به وان لم يكن نفيا ولا استثنى به الا اذا كان متصلا
وجاعله ضمير مستتر عائد الى مصدر الفعل المتقدم عليه او اسم جاعله
او البعض المفهوم من الاسم العام والجملة مستانفة او حالية وقد
محذوفة على خلاف في ذلك وما ظلا لا يكون بعده الا النصب
لان ما المصدرية تعين الفعلية وموضعه نصب على الحال
عند السيرافي كالمصدر الصريح في ارسلها العراك وقيل على الظرف
لنيابتها على الوقف وقال ابن خروف على الاستثناء كانتصاب غير
في قاموا غير زيد واجاز الجرمي الاخفش والكسائي والفارسي
وابن جني والمازني والربعي على زيادة ما ورد عليهم بان الحرف
لا يزاد اولا واجيب بانه من تتمة الاول وبان لا يزاد اولا في فعل
تعالى لما اقسم ورد عليهم بانهم ان قالوا بالقياس فقياسه لان
ما لا تزاد قبل الجار والمجرور بل بعده نحو عما قليل وفجاءة وان
قالوا بالسماع فشاذ لا يقاس عليه والعتاق بالكسر العين جمع عتيق
وهو الكريم والخيار من كل شيء والمطايا جمع مطية وهي الابل سميت
بها لانها مركب مطاياها اي ظهرها وقيل لانها تمطو في السير اي
تمد وهي تذكر وتؤنث اصلها مطيوة اجتمعت الواو والياء

سبقت احدیهما بالسکون فقلبت الواو یاء وادغمت قال فی لباب
التفاسیر هن ضمیر الجمع القلیل وهی وهاضمیر الجمع الکثیر وقال فی الکواشی
وربما عکسوه وذکر الشارح فی شرح الکشاف قال الفراء لقول العرب
فیما بین الثلثة الی العشرة فیهن وفیما جاوزها فیها یکنی عن جمع القلة
کما یکنی عن جماعة الاناث وعن جمع الکثرة کما یکنی عن الواحد المؤنث
وشوس جمع اشوس بالشین المعجمة المتقدمة والسین المهملة المتاخرة
هو المتکبر الذی ینظر بموخر عینه قوله فاکثر من ان یحصی قیل علیه ان
ما بعد من لا یصلح ان یکون مفضلا علیه اذ لیس مشارکا لما قبلها فی
المعنی اعنی الکثرة واجیب ان کلمة من متعلقة لما تضمنه اسم التفضیل
ای بتباعدة من الاحصاء ورد بان کلمة من اذا لم تکن تفضیلیة فقد
استعمل افعل التفضیل بدون الاشیاء الثلثة ولا شک ان التفضیل
مراد فالمعنی اکثر مما یمکن ان یحصی الا انه تسامح فی العبارة اعتمادا علی
ظهور المراد اذ ظهر بهذا الکلام المعنی المقصود وان اردت تصویر التقدیم
قیل اکثر من متعلق الاحصاء ورد الرد بان للمجیب ان یقول اسم التفضیل
فی معنی فعل مفید للزیادة وهو تباعد او تعالی او تیرقی ونحوها علی سبیل
المجاز فلا یلزم ما ذکره وبان ضمیر یحصی عائد الی الابدال قطعا فالقول
بان هذا الضمیر عائد الی ما لیس بمذکور مع القول بخلاف الموصوف
مع بعض الصلة مما لا وجه له وبهذا علم حال ما یقال فی الجواب من انه محمول
علی حذف المضاف ای ذی ان وفیه بعد وبان من التفضیل یحتمل ان یکون
حذوفا کما فی یعلم السر واخفی وقال محمد بن مسعود فی کتابه البدیع وان
الذی وان المصدریة یتعارضان فیقع الذی مصدریة علی ما قال به یونس
والفراء وابو علی الفارسی وارتضاه ابن عصفور وابن مالک وجعلوا منه
قوله تعالی ذلک الذی یبشر الله عباده وقوله تعالی وخضتم کالذی خاضوا
ویقوی ان بمعنی الذی کقولهم زید اعقل منه ان یکذب ای من الذی یکذب
فعلی هذا لا یرد شیء فیما ذکره فی امثاله ورد صاحب المغنی هذا القول
بانی لم اعرف قائلا به مردود بانه لا یلزم من عدم العلم بقائل قول عدم
قائله فیما مضی عدم صحته وقد وجه صاحب المغنی امثاله بان یکون

مطلب ٣٩٤
فی الفرق بین هن وهی وهاء

مطلب ٣٩٥
فی ان ما بعد من لا یصلح ان یکون مفضلا علیه

مطلب ٣٩٦
فی وقوع الذی مصدریة

مطلب ٣٩٧
فی وقوع ان بمعنی الذی

یکون فی الکلام تاویل علی تاویل فیاول ان والفعل بالمصدر ویاول المصدر
بالوصف کما فی قوله تعالی وما کان هذا القرآن ان یفتری ان التقدیر ما کان
مفتری وفی شرح الکشاف للشارح ان هذا قلیل جدا وانما کثر فی صیغة
المصدر وان کان بمعنی المفعول بواسطة کما قیل فی الحکم انه بمعنی المحکوم
علیه وبه وفی البرهان انه بمعنی برهن علیه وانفصال بمعنی منفصل علیه
وفی قوله تعالی ثم یعودون لما قالوا انه بمعنی یعودون للمقول فیهن
وهذا مجاز شایع لا یحتاج الی نقل فی امثاله بان افعل ضمن معنی ابعد
فمن المذکورة لیست جارة للمفضول بل متعلقه بافعل لما تضمنه من معنی
البعد لما فیه من المعنی الوضعی والمفضل علیه متروک ابدا مع هذا القصد
التعمیم وهذا قریب مما ذکر الزاد قوله رمز ففی الرمز معناه ما ذکره بعضهم
اشارة بخوجه او راس واصله التحرک ومنه الراموز للبحر وعلی ما ذکره
السکاکی ان تشیر الی قریب منک علی سبیل الخفیة کما فی تلویح الشارح وفی
شرح المفتاح للشریف حیث قال الاعلی وفق ما فی مختصر الصحاح الرمز
الاشارة بالشفة او الحاجب ونحوهما فخصاص الرمز بما لیس علی
ما ینبغی ثم ذکره السکاکی حیث قال وان کانت الکنایة ذات مسافة
قریبة مع نوع من الخفاء کان اطلاق اسم الرمز علیها مناسبا وان کانت
لا مع نوع الخفاء کان اطلاق اسم الایماء والاشارة علیها مناسبا
بنا فی ما فی حواشی المطول لحسن الفناری حیث قال الایماء الاشارة الخفیة
وقد یستعار للاشارة الخفیة مطلقا ویستعمل فیما یکون بجنس الکلام
وبما ذکره من اعتبار الخفاء فی الرمز عرفت ان قول الشارح رمز خفی اما
علی التجرید فی الاول او التنصیص فی الثانی قوله وکان الاولی ان یقال
اه فان قیل قد یعبر عن حرف التضعیف حرف علة کما فی صفادی
وثعالی وسادی والاصل صفادع وثعالب وسادس قلنا کلامنا فی
الافعال لکن کلامه فی تغییر السالم حیث قال قید الحروف بالاصلیة لیدخل
ما ابدل احد حروفه الصحیحة حرف علة اه یفید العموم قوله یقال ادغمت
اللجام الفرس الظاهر ان نصب الفرس بنزع الخافض یدل علیه قوله
ادغمت الثوب فی الوعاء قال بعضهم فی مثله ولنا قاعدة ان الاولی ان

مطلب ٣٩٨
فی الکلام تاویل علی تاویل

مطلب ٣٩٩
فی الرمز والایماء والاشارة

مطلب ٤٠٠
فی النصب بنزع الخافض

ان يحذف حرف الجر وينصب اقامة للنصب مقام الجر كما في الله لافعلن
والثانية ان الفعل اذا تعدى بحرف الجر ينزع الحرف ويتعدى بنفسه كما
في واختار موسى قومه وقال ابن التمجيد في شرح انوار التنزيل ان النصب
بعد نزع الخافض علامة المفعول به لان حروف الجر انما تدخل الاسماء
لافضاء معاني الافعال اليها فيكون تلك الاسماء مفاعيل لتلك الافعال
منصوبة المحل لعدم ظهور النصب فيها لفظا لضرورة وجود انا ر تلك
الحروف ولما حذف مانع ظهور نصبها المحلي عادت منصوبات على اللغوية
وقال مولانا حسن الفناري في حواشي التلويح الناصب في صورة
نزع الخافض هو الفعل المذكور فانه من جملة الامور التي يتعدى بها
الفعل القاصر كما صرح به في اللب فكانه يتعدى بعد اسقاط الجار لتضمن
معناه انتهى فاسناد النصب الى نزع الخافض اسناد الى الشرط يعني
يشترط وجوده لوجود المحلي ونزع لظهوره قوله من عبارات الكوفيين
اي المنسوبين الى الكوفة وهي في الاصل الرملة الحمراء وبها سميت الكوفة
قال النووي في تهذيب الاسماء الكوفة البلدة المعروفة ودار الفضل
واهله مصرها عمر بن الخطاب وسمي كوفة الجند لان جند كسرى كان
فيها قوله من عبارات البصريين اي المنسوبين الى البصرة وهي في الاصل
حجارة رخوة الى البياض ما هي وبها سميت البصرة وهي مثلثة الباء حكاها
الازهري وغيره افصحها الفتح والبصرتان البصرة والكوفة بناهما
عتبة بن غزوان في خلافة عمر سنة سبع عشرة ويقال لها قبة الاسلام
وخزانة العرب لم يعبد صنم قط بارضها وهي لقوم البلاد قبله ذكره في النجم
الوهاج قوله والغرض من الادغام الى قوله في غاية الثقل حتى لما فيه من
العود الى حرف بعد النطق به قال بعض الفضلاء التباعد المفرط بين الحرفين
يجعل اللفظ بهما بمنزلة الوثبة فلذلك اجيز الابدال والتقارب المفرط
يجعل اللفظ بهما بمنزلة الجلان المقيد وسبهه بعضهم بوضع العدم
ورفعها في موضع وبعضهم باعادة الحديث مرتين وكل ذلك مستكره
بل اذا كرر طعام واحد التذت النفس عنه وكرهته فكيف بما علية فيه
كلفة العمل اذا رجع اليه بعينه ولذلك صارت الحروف المتباعدة للمخارج

مطلب ٤٠١ الكوفة

مطلب ٤٠٢ البصرة

مطلب ٤٠٣ في التباعد المفرط والتقارب المفرط

المتباعدة اخف في التاليف واسهل بما قربت مخارجه قوله لا يقال ان قوله
ان تسكن ولو جعل ساكن ثلاثيا معلوما ويدرج رباعيا مجهولا لا سر شيئ
شيئ لان المعنى ح الادغام سكون الحرف الاول اعم من ان يكون ساكنا
باسكانك او ساكنا في نفسه وادراجه في الثاني قوله بالطريق الاولى
وقال علاء الدين البسطامي في حاشية المطول والاعتذار بالاولوية غير
معتبر في التعريفات قطعا كما قال الشارح في المطول والاعتذار بانه ترك
التقييد بقوله في الظاهر في تعريف الحقيقة مع كونه مرادا اعتمادا على انه
يفهم مما ذكره في تعريف المجاز اولا مما يلتفت اليه في التعريفات قوله

مطلب في ان الاعتذار بالاولوية غير معتبر في التعريفات قطعا

اعني مصدرا اشار الى ان نصب مصدرا الفعل محذوف ويجوز ان يكون
بالحالية على ما قرر من اجاز وقوع الحال من المضاف اليه مطلقا قوله
والضابط ان يجب في كل فعل اه فان قيل ينتقض هذا الضابط بنحو
قول وجئ واقتتل وتنزل وتباعد فان كلا منها فعل اجتمع فيه
حرفان متجانسان لم يقع بينهما فاصل والثاني متحرك واجيب عن
الاول بانه لو ادغم التبس بمجهول قول وعن الثاني بانه لو ادغم
يلزم ضم التاء في مضارعه وهو مرفوض وعن غيرهما بانه لو نقل حركته
الياء الى القاف وادغمت التاء في التاء استغنى بهمزة الوصل وبقاء
فعل الماضي من التفعيل ولو اسكن التاء الاولى من تتنزل وادغمت
في الثانية احتيج الى همزة الوصل ويقال فيلتبس انتزل فتلتبس بمضارع
نزل لاحتمال ان يكون الهمزة للاستفهام وكذا لو ادغم في تباعد فقيل
اتباعد التبس المضارع بالماضي لاحتمال الهمزة للاستفهام فان قيل
جواز الادغام فيها يستلزم الالتباس ووجوبه يستلزم جواز
الالتباس فينبغي ان لا يجوز كما لا يجب قلنا جوازه لا يستلزم الا جواز
الالتباس ووجوبه يستلزم وجوبه وهو اقبح وفيه نظر لانهم صرحوا
بان التبس في الفعل لا يمنع من الادغام لانه يرتفع في بعض الصور
باتصال الضمير المرفوع وفي البعض بالمضارع وفي البعض بصيغة
الامر مع انه لم يتحقق التبس في تنزل وتباعد لفظا والاولى ان يقال
على وفق المفصل وشرحه لابن الحاجب لم يجب الادغام في اقتتل

لان التاء الاولى من الثانية في حكم الانفصال لان تاء الافتعال لا يلزمها
وقوع تاء بعدها نحو اعترم فرمى بسببه بقوله بعت تلك ولم يجب
في تنزل وتباعد لانه لو ادغم احتيج الى همزة الوصل ولا يجوز ادخالها
على المضارع نص عليه في شرح الشافية قوله اذ لكثر ضبابها الضباب
جمع ضبابة وهي سحابة تفشى الارض كالدخان قوله اني اجود لاقوام
وان ضنوا ولقوله مهلا اعاذل قد جربت من خلقي في المختصر المهل
بفتحتين التؤدة وفي المغرب بالسكون التؤدة والرفق وبالتحريك
التقدم وقولهم مهلا يا رجل وكذا للاثنين والجمع والمؤنث بمعنى
اسهل وقيل انه منصوب على المصدر والهمزة حرف نداء وعاذل اسم
امراة اصلها عاذلة رخمت والتجربة الاختبار وفي المختصر المجرب
بفتح الراء الذي قد جربته الامور واحكمته فان كسرت الراء فاعلا الا
ان العرب تكلمت به بالفتح وقال ابن السيدة المجرب الذي اضر بعضه
والخلق بضم الخاء وسكون اللام وضمها السجية والطبيعة وا
واختلف في تفسير الخلق قال بعضهم لا يمكن لاحد تغييره ان خيرا او ان
شرا وقال بعضهم يمكن تغييره لما روى عنه عليه السلام حسنوا اخلاقكم
فلو لم يمكن لما امر به والاصل ان اصل الخلق لا يستطيع احد تغييره
واما توشيحه واكماله فقد يمكن ذكره في شرح البردة والجود السخاء
والاقوام جمع قوم وجمع الجمع اقاوم والقوم اسم لجماعة الرجال
خاصة فاللفظ مفرد بدليل انه يثنى ويجمع ويوحد الضمير العايد اليه ذكرا
في التلويح ولا يرد الصواهيات لان الدليل مجموع كونه مثنى ومجموعا ولا
رماحان رماحات لانه شاذ والدليل مجموع الامور الثلثة ويذكر
ويؤنث لان اسماء الجمع التي لا واحد لها من لفظها اذا كان للادميين
يذكر ويؤنث وربما يدخل فيه التاء بالتبع ذكر في المختصر وفي الجمل
القوم جماعة الرجال خاصة وواحد القوم امرئ وذكر صاحب
الكشاف في تفسير سورة الحجرات القوم الرجال خاصة لانهم القوام
بامور النساء وهو في الاصل جمع قائم كصوم وزوم جمع صائم وزائم

مطلب ٤٠٥
في الخلق

مطلب ٦ - ٤
القوم

وزائم وتسميته بالمصدر والشارح لغفوله عن هذا التفصيل قال
في التلويح والتحقيق ان القوم مصدر قام فوصف ثم غلب على الرجال
خاصة لقيامهم بامور النساء ذكره في الفائق وينبغي ان يكون
هذا تاويلا يقال لان قوما جمع قائم كصوم جمع صائم والافعل
ليس من ابنية الجمع تقول ضن الشيء يضن ضنا بالكسر وضنانة
بالفتح اذا بخل به من باب علم وقال الفراء هو لغة من باب حسب
قوله او ممتنع قد ذكرنا في اوائل الكتاب ان المراد بالامتناع في استعمالات
الادباء ما هو في مقابلة التحقق والوجود قوله والادغام جائز فان سهل
ان حرك الثاني وجب الادغام والا امتنع فلا يتصور الجواز حينئذ
التحريك جائز فكذا الادغام المتفرع عليه قوله لغة الحجازيين الى المنسوبين
الى الحجاز وهو مكة والمدينة واليمامة وقراها والطائف مع واديها
وهو درج من فرى مكة وحسمى فرى مدينة وفي الوسيط والنهاية للشاشة
في بعض الكتب تصحيف اليمامة بالتهامة قال ابن صلاح وهو غلط
لان تهامة لا يدخلها الالف واللام واليمامة يلزمها الالف واللام
وسمي الحجاز حجازا لانه حجز بين تهامة ونجد وقيل لاجتيازه بالحرات
وهي حرة واقم وحرة واقم وحرة ليلى بنواحي سليم وحرة النار وحرة وبرة
والحرة ارض ذات حجارة سود نخرة كانها احرقت بالنار وجمعها
حرار بالكسر وحران وحرون جمعوها بالواو والنون واليمامة مدينة بقرب
اليمن على اربع مراحل من مكة وعلى مرحلتين من الطائف قيل سميت باسم
جارية زرقاء كانت ترى الراكب من مسيرة ثلثة ايام وكانت تسكنها
في النجم الوهاج قوله ومن ثم حذف نون يك تشبيها بحروف العلة
قال بعضهم شبه بها في امتداد الصوت وقال الرضي النون مشابهة للواو
في الغنة وقيل تشبيها بالتنوين وقال آخرون حذف تخفيفا لكثرة الاستعمال
كما ذكر الشارح في بحث اللفيف المقرون حتى لا يجوز ان يحذف من نظائره
مثل لم يبن ولم يخن ولم يصن ونحوها ومعنى كثرة الاستعمال انهم يعبرون
بكان ويكون عن كل الافعال فيقولون كان زيد بقوم وكان زيد يجلس
ذكره في شرح المنظومة فان وصلت بساكن زدت النون ولا يجوز

مطلب ٤٠٧
الامتناع

مطلب ٤٠٨
الحجاز

مطلب
في حذف نون يك وقد مر شيء
نبذة من هذا

سيبويه سقوط النون عند ملاقات ساكن واجازه يونس وهو قليل
ذكره في شرح الالفية وقد مر في بحث المضارع والفضل الزيادة وكل عطية
لايلزم منه يعطى يقال له فضل وينحل بفضله على قومه ينبغي ان تستغني
عنه وينبغي ان يذم بقي ههنا فائدة وهي ان جملة منهم المبرد وابو علي الفارسي
وابن جني والجرجاني وابن برهان والشلوبين ذهبوا الى ان الفعل الناقص
لايدل على الحدث ولايكون له مصدر ولذا سموها ناقصا وجعل الخبر عوضا
عنه ولذا لايحذف ولايتعلق به الظرف والجار والمجرور ولايصلح صلة
للحرف المصدري ولايجيء منه الحال ولايدخل على خبره لام كي لدلالته على
المفعول خلافا للكوفيين وفي قوله تعالى وما كان الله ليذر المؤمنين الخبر
محذوف وقال ابن هشام في المغني والصحيح ان الافعال الناقصة كلها دالة
على الحدث الا ليس فيثبت الاحكام المذكورة فتسميتها ناقصة لعدم
تمامها بالمرفوع وقد نص الشارح واشار صاحب الكشاف في تفسير قوله
تعالى قذوقوا ما كنتم تكنزون حيث قال ودخال كونكم كانزين الى ان
كان الناقصة يصلح صلة لما المصدرية وان الكون يصلح مصدرا لها لا كما
وقع في بعض كتب النحو انه لا مصدر الا للتامة فلا وجه لما قال ابن
التمجيد في تفسير قوله تعالى كيف يكون للمشركين الاية من ان الافعال
الناقصة لايتعلق بها الجار ولما قاله ابو البقاء في قوله تعالى بما كانوا
يكذبون ان ما مصدرية وصلتها يكذبون وقد استدل لمبنى التعلق
لقوله تعالى كان للناس عجبا ان اوحينا لان اللام لايتعلق تعجبا لانه
مصدر موخر ولا باوحينا لفساد المعنى ولانه صلة لان واعترض عليه
بان المصدر الذي هو ان في التقدير حرف موصول وصلته لايمتنع التقديم
عليه وبانه يتوسع في الظرف مالا يتوسع في غيره وبانه يجوز تعلقه بمحذوف
هو حال منه تجبا على حد قوله لمية موحشا طلل قوله بنى تميم الابن من
البناء لانه مبنى ابيه ولذلك ينسب المصنوع الى الصانع فيقال
ابو الحرب وبنت فكر قوله وفيه نظر والجواب ان المراد بالادغام
الاسكان من ذكر الكل واراده الجزء من ذلك وذلك شايع فالمعنى ان
الادغام اى اسكان الاول موقوف على تحرك الثاني لالتقاء الساكنين

مطلب ٤٠٩
ذهب جماعة الى ان الفعل الناقص لايدل على الحدث

الساكنين وهذا مطوى وهو اى تحرك الثاني موقوف على الادغام اى على
اسكان الاول لئلا يتوالى الحركات فيلزم الدور فحاصله نفي الملزوم
وهو الادغام بنفي اللازم وهو الاسكان قوله لايندرج في الواحد الواو
فيه انه يندرج فيه الواحدة بطريق التغليب وبطريق الدلالة لان علة
جواز الادغام في الواحد عند دخول الجازم سكون اخره فالواحدة الفائتة
كذلك ولك ان تقول المراد منه فعل الواحد لفظه فيكون علما والعلم وان
بالصفة المشهرة سماه بها كما عرف في رب حاتم ولكل فرعون حيث قالوا
رب جواد ولكل جبار عادل قاهر فيكون المعنى الادغام فيما يسكن آخره
اذا دخل الجازم قوله لانه لايندرج فيه فعل الواحدة المخاطبة فيه ان
الاضافة للعهد والمعهود المفردات الخمس قوله اللهم الا ان يقال
اصله عند البصريين يا الله حذف ياء لنكتتين احدهما ان النداء انما يكون
في محل الغفلة والله تعالى متعال عن ذلك والثاني ان حقيقة النداء
طلب الاقبال وهو في حقه تعالى محال والميم في تشديد الميم هو انه
عوض عن حرفين او فيه تعويض للحرف بالكلية اذ الاول من حروف المعاني
والثاني من المباني واخرت الميم تبركا بالابتداء باسم الله تعالى وعند
الكوفيين اصله يا الله امنا بالخير اى اقصدنا فحذفت الهمزة بعد الضمير
وهو النداء فاتصلت الميم المشددة باسم الله تعالى فاشتبها وصارا
كلمة واحدة ولا يجوز الجمع بينهما الا لضرورة الشعر كقوله عفرت
او غدرت يا اللهم الكون الالف فيه للاطلاق وزاد حرفا من جنس
ما في اخر الكلمة وهي الميم لضرورة الشعر واختلف في جواز وضعه فعند سيبويه
لايجوز لان الميم كلمة برأسها فلو وصف بكون الميم فاصلة فقوله اللهم
مالك الملك تقديره عنده يا مالك الملك قال المطرزي يستعمل في الدعاء
وقد يجيء في جواب الاستفهام قبلا ونعم كثيرا من ذلك ما قالت من حديث
عمر بن سعد وقد اتاه رسول الله صلى الله عليه وسلم عمر وقال له كيف تركت
امير المؤمنين فقال صالحا وهو يقرأك السلام فقال ويحك لعله اكتأثر
نفسه قال اللهم لا يقال لعله فعل كذا قال اللهم لا في حديث لهويل وكان
المتكلم قصد اثبات الجواب مشفوعا بذكر الله تعالى وجل ليكون ابلغ

ورب يجوز ان يوصل بها كقولك الا عشرا وما علمك ان تفعل كذا سبحت او صليت يا اللهما ويجوز

واوقع وفي نفس السامع انجح ولعلم انه على تعيين ما يراده وبصيرة في اثباته قد
جعل نفسه في عرض من اقبل على الله تعالى ليجيب فيما سأله مثلا ولا شك ان
من حاله هذه لا يتكلم الا بما هو صدق ويقين وحق مبين وقد يوتى بها قبل الا
اذا كان المستثنى عزيزا نادرا او كان قصدهم بذلك الاستظهار بمشيئة الله تعالى
في اثبات كونه ووجوده ايذانا بانه بلغ في الندرة حد الشذوذ وهذا كثير
في كلام الفصحاء، او لنفي الاسم والخطاء الى اصل ينفي الكل او اثباته على الواقع
خلافه نحو ما جاءني او جاءني القوم الا لزيدا فمعناه لا تؤاخذني بارب
فان كلامي الاول غير تام بل يحتاج الى المستثنى او لتاكيد كلام عند مستمع
فكانه قال ايها المستمع اني ادعوا الله ليشهد على كلامي انه حق استثنائي
صدق قوله كبعض الشيء وعليه ولا يخلو عن تعسف والتعسف والاعتساف
والعسف الاخذ على غير الطريق قوله كبعض الشيء وعليه في المختصر عضه
وبه وعليه فقصره فيهما ليس على ما ينبغي وقول المفتاح ولا يعض فيه
بفرس قاطع منه قبيل يخرج في عراقيها يصلي يعني نزل المتعدي منزلة اللازم
للمبالغة نحو فلان يعطي ويمنع ثم عدى كما تعدى اللازم والفعل كما ينزل
منزلة اللازم يقطع النظر عن المفعول بلا واسطة كذلك ينزل منزلته
بقطع النظر عن المفعول بواسطة ذكره في شرح المفتاح الشريف قوله
الساكن اذا حرك حرك بالكسر اعلم ان الحركة والسكون بالمعنى المشهور
مختصان بالاجسام وان المراد بحركة الحرف كونه بحيث يمكن فيه ان تلفظ
باحدى الحركات الثلث وبسكونه كونه بحيث لا يمكن فيه ذلك ذكره
الشريف في شرح الكشاف قوله لما بين الكسر والسكون من التاخر يقال
تاخر زيد وعمرو اذا اخذ كل منهما صاحبه اخاله وفي باب التفاسير
والاخوة تستعمل في النسب وفي المشابهة والمشاركة في الشيء ووجه
التاخر ان الكسر لقلته يناسب العدم وهو السكون وقال الشريف
في شرح الكشاف الكسر اخت السكون في الخرج يعني وان الحرف
الساكن والمتحرك بالكسر قريبان في الاداء ورفع الالتباس بهما قوله
ولك ان تقول ان الكسرة التي لم يقر لمتابعة العين وقال صاحب

مطلب ٤١١ في الحركة والسكون

مطلب ٤١٢ في الاخوة والاخت

مطلب ٤١٣ في ان الكسر لقلته يناسب العدم

صاحب القواعد والفوائد العرب تتبع الحرف والحرف والكلم الكلمة
اما ما قبله لما بعده واما ما بعده لما قبله كما قرئ في قوله تعالى فلاقه
الثلث بكسر الهمزة اتباعا للام المكسورة قبلها والميم المكسورة
بعدها وقد قرئ ايضا الحمد لله شاذا بكسر الدال اتباعا لكسرة
اللام في لله والحمد لله ومن قبيل الاتباع الجر على الجوار كقول الشاعر
مجر ضب خرب خفض خرب اتباعا للضب وهو صفة لجحر وقال
القاضي في انوار التنزيل وهو كثير في القرآن والشعر وانما تاة
وضعوا بابا في ذلك وقال ابن هشام في معنى اللبيب القاعدة الثانية
ان الشيء يعطى حكم الشيء اذا جاوره ثم قال والذي عليه المحققون
ان خفض الجوار يكون في النعت قليلا وفي التاكيد نادرا ولا يكون
في العطف لان العاطف يمنع من التجاور ثم قال الكرماني وابن هشام
الخفض على الجوار وقاد ولا البيت المذكور وذكر ابن مالك في شرح
عمدة ان الواو ينفرد لجواز العطف على الجوار في الجر خاصة وجوزه
صاحب الكشاف وصاحب الغرائب والقاضي البيضاوي ثم قال
صاحب القواعد والفوائد وشرط الخفض على الجوار ان لا يقع
في محل الاشتباه كما يقال جاء غلام امراة وجارية رجل عاقلة على جار
رجل لان اثبات التاء وحذفها ينفي الالتباس ولو قيل جاء غلام
رجل عاقل بالجر صفة للغلام لم يجز لوقوعه في محل الاشتباه وما قيل
في رجلكم بالجر منه انه عطف على ايديكم خفض لمجاورة رؤوسكم رده ابو
عبيدة لوقوعه محل الاشتباه وقال صاحب الكشاف في تفسير سورة
البراءة وقرئ ورسوله بالجر لوقوعه في جوار المجرور وهو من المشركين
ورد عليه انه قد علم من قوله تعالى وامسحوا برؤوسكم وارجلكم وفي مواقع
من كتابه ان فائدة العطف على الجوار اكتساب المعطوف من المعطوف
عليه بعض معناه ولا يجوز ذلك ههنا ثم قال ابو عبيدة المسح يعم
المس والغسل جميعا فاما النسبة الى الراس مس والى الرجل غسل
كقوله تعالى ان الله وملائكته يصلون على النبي الاية فالصلوة من الله
تعالى رحمة ومن الملائكة استغفار ودليل تعين المسح بمعنى المسح

مطلب ٤١٤ من قبيل الاتباع الكسر على الجوار

في الرأس وبمعنى الغسل في الرجل فعطف النبي عليه السلام والصحابة والتابعين
رضوان الله عليهم اجمعين وقال صاحب مغني اللبيب الصواب عندي ان
الصلوة لغة بمعنى واحد وهو العطف وذا بالنسبة الى الله تعالى بالرحمة وللا
الملائكة الاستغفار والى الادميين دعاء بعضهم لبعض واما قيل من ان
قوله تعالى ان الله وملائكته يصلون في قراءة من رفع محمول عند البصريين
على الحذف من الاول لدلالة الثاني عليه والصلوة المذكور بمعنى الاستغفار
والمحذوف بمعنى الرحمة فبعيد من جهات الاولى اقتضاء الاشتراك والاصل
عدمه حتى ان قوما نفوه ثم المثبتون لم يقولون متى عارضه غيره مما يخالف
الاصل كالمجاز قدم عليه والثانية انا لا نعرف في العربية فعلا واحدا يختلف
معناه باختلاف المسند اليه اذا كان الاسناد حقيقيا والثالثة ان الرحمة
فعلها متعد والصلوة فعلها لازم ولا يحسن تفسير اللازم بالمتعدي والرابعة
انه لو قيل مكان صلى الله عليه وسلم انعكس المعنى وحق المترادفين صحة
حلول كل منهما محل الاخر واعترض عليها لدماميني بان ذلك معروف يقال
ارضا الرجل وارض الجرع فالاسناد حقيقي في الموضعين والفعل واحد و
اختلف معناه باختلاف المسند اليه لان معناه عند اسناده الى الرجل
ارعدا وزكم وعند اسناده الى الجزع معناه اكلت الارضة وهي دويبة تاكل
الخشب ومنه كناء بمثلثة وهمزة ان اسندته الى اللبن كان معناه ارتفع وعلى
الماء وصفار الخامة تحته وان اسندته الى النبت كان معناه طلع واخضر
وطال وان اسندته الى شيء من الماشية كان معناه سمن ومثله كثير ثم قال
هل يجب اقامة كل من المترادفين مكان الاخر فيه ثلثة مذاهب غير واجب
قال الامام وهو الحق وواجب بعضهم انه يصح مطلقا وهو اختيار ابن
الحاجب والثالث التفصيل وهو اختيار البيضاوي والهندي فان
كانا من لغة واحدة صح والا فلا قوله قولهم ارعوى يرعوي راعوا
بحواوي يدل عليه ارعوى عن القبيح اذا كف عنه وتقديرا فعول
ووزنه افعل وانما لم يدغم سكون الياء ولئلا يلزم ضم الواو وفي الصباح
او نقول انه اعل قبل النظر الى الادغام فانقلبت لاجل ياء ولو قوعها خامسة
في الماضي ولانكسار ما قبلها في المضارع فزال مقتضى الادغام وكذا في اعوى

مطلب ٤١٥
في ان حق المترادفين صحة
حلول كل منهما محل الاخر

في اعواوي وهو من الحوة وهي حمرة تضرب الى السواد واصل اعواوي
اعواو وكما ان اصل ارعوى ارعوو طرفت الواو وما قبلها ساكن مفتوح
فانقلبت ياء ثم قلبت الياء الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وجاز
الادغام والاظهار في مصدر اعواوى فمن قال اعويواء ولم يدغم
فلتناسب فعل ومن قال اعوياء وادغم فلانه اجتمعت الياء والواو
وسبقت احديهما بالسكون فقياسه الادغام قوله لانه الاصل
في حركة الساكن وذلك لانك اذا املكت نفسك وطبيعتها وحدت منها
انها لا تتوصل الى اللفظ بالساكن الثاني من الساكنين الا بكسرة خفيفة
خفيفة على الحرف الاول يحس بها عند الامتحان والتفقض كما في بكر
وبشر في الوقف واذا كان الكسر من سجيتها حركت بالكسر ليكون اللفظ
مطابقا للطبع فان حركت بغير الكسر فذلك لعارض واقتضى وجوب الكسر
او اختياره او جوازه كوجوب الضم في ميم الجمع اذا لم يكن بعد الهاء
التي يكون بعدها ياء او بعد كسرة نحوهم اليوم فمنهم من يضم ومنهم
من يكسر وفي نحو منذ لان اصله منذ فحرك على الاصل بالحركة الاصلية
وكاصباح الفتح في نحو الم الله وهو مذهب سيبويه والمسموع من كلامهم
واجاز الاخفش الكسر قياسا وقرا به عمرو بن عبيد الله لكن القراء لم يقبلوه
وجواز الضم اذا كان بعد الثاني من الساكنين ضمة اصلية في كلمة الساكن
الثاني في نحو قالت اخرج وقالت اغزى فان بعد الساكن الثاني وهو الجاء
والعين ضمة اصلية لان اصل اغزى اغزوى بخلاف ان اقرا لان ضمة
الراء غير اصلية لانها تابعة لضمة الاعراب وبخلاف قالت ارموا لان
ضم الميم غير اصلية وبخلاف ان الحكم لان ضمة الجاء وان كانت اصلية
لكنها ليست في كلمة الساكن الثاني وهو لام التعريف وكاختيار الضم
في نحو اخشوا القوم ومصطفوا الله ما كان الساكن الاول واو الجمع المفتوح
ما قبلها اسما كان او حرفا بخلاف نحو لو استقمنا ما لم يكن الواو واو
الجمع فان المختار فيها الكسر وكوجوب الفتح في نون من اللام نحو من الرجل
ويكسر على ضعف عكس من ابنك فان الاشهر فيه الكسر وكذا عن الرجل ويضم
فيه على ضعف وقد حكاه الاخفش وجاء في التقاء الساكنين الجائز النقر

مطلب ٤١٦
فان الكسر اصلا في التحريك الساكن

بتحريك الساكن الاول بحركة الساكن الثاني الذي يسكن للوقف من غير نقل حركته
في حال الرفع والجر ولم يجز في النصب الا على شذوذ وذهب من النقال الساكن
وان كان معتلا فاوجاز امره بتحريك الياء بضمة وجاء دابة وشابة بقلب
الالف همزة لبعد النهمزة عنها ونقل الضمة عليها مع ضم قبلها قوله
يعني ان الحاضر لان لفظ الامر عندنا لا طلاق يتصرف عندهم الى امر الحاضر قوله

مطلب ٤١٧
في المنزل والدار

ذم المنازل اه ذم من الذم ضد المدح والمنازل جمع منزل وهو المنهل بمعنى
الموضع الذي فيه الماء وعلى طريق السفار لان فيه ماء والدار والمنزلة
مثله والمرتبة وقد يقال المنزل اسم لما يشتمل على بيوت وصحن غير
مسقف واللوى اسم موضع والعيش بفتح العين في الحيوة واولئك
يشار به الى العقلاء كما اشار الله القاضي في تفسير قوله تعالى ان السمع
والبصر والفؤاد كل اولئك كان حيث قال فاجراها مجرى العقلاء لما كان
مسؤلا عن احوالها مشاهدة على صاحبها وان اولاء وان غلب في العقلاء
لكنه من حيث انه اسم جمع لذا وهو يعم القبيلتين جاء لغيرهم واستشهد
بهذا البيت وقال الكوشي اولئك غالب لمن يعقل والايام جمع يوم وهو
المدة من طلوع الشمس الى غروبها عرفا ومن طلوع الفجر الثاني الى غروبها

مطلب ٤١٨
في اولئك واولاء

شرعا والوقت لغة ليلا كان اونهارا طويلا كان او قصيرا ذكره في تفسير
الكواشي وقد يعبر عن الشدة باليوم في الاساس ومن المجاز ذكر في ايام
العرب كذا الى وقائعها وفي الحديث لا يحفر معنا الا من الحفر هو منا بالكاف
اراد وفق احد معنى البيت لا منزلة اللوى ولا عيش بعد عيشنا في تلك

مطلب ٤١٩
في اليوم والوقت

الايام التي مضين فيها قوله اعدد من الرحمن اه الفضل الزيادة وكل
عطية لا يلزم من يعطى يقال له فضل والنعمة اليد والصنيعة والمنة
وما انعم به عليك وكذا النعم بالضم والنعماء بالفتح والمد والانعيم يقال
فلان واسع النعمة اى المال كذا في المختصر ذكره في شرح المشكاة النعمة
الحالة الحسنة وبناء النعمة بناء الحالة التي يكون عليها الانسان كالجلسة
قال الامام الرازي النعمة عبارة عن المنفعة المعقولة على جهة الاحسان
الى الغير وفي حواشي شرح مجمع الجوامع النعمة تطلق على الشيء المنعم
وعلى الانعام الذي هو ايصاله على المنعم عليه وفي تفسير الكواشي الانعام

مطلب ٤٢٠
في الفضل والنعمة

الانعام ايصال الاحسان اليك سواء كان بشرط ان يكون ناطقا فلا يقال
انعم فلان على فرسه والقياس اذا ما هاك لكنه التفت من الخطاب
الى الغيبة والخير ضد الشر قال الراغب الخير ما يرغب فيه الكل كالعقل
مثلا والعدل والفضل والشيء النافع والشر ضده وقيل الخير ضربان
مطلق وهو ان يكون مرغوبا فيه بكل حال كالجنة ومقيد وهو ان يكون

مطلب ٤٢١
في الخير

خيرا لواحد وشرا للآخر وقال بعض العلماء لا يقال للمال خير
حتى يكون كثيرا قال الله تعالى وانه لحب الخير لشديد كذا في شرح التبيان
وذكر في شرح المنار الخير حصول الشيء لما من شانه ان يكون حاصلا
له اى بناسبه ويليق به والفرق بينه وبين الكمال الثاني فان

مطلب ٤٢٢
في الفرق بين الخير والكمال

الحاصل المناسب من حيث انه خارج من القوة الى الفعل كمال
ومن حيث انه مؤثر خير وفي شرح المنظومة الخير يستعمل بمعنى اكرم وافضل
وانفع الا انه لا يستعمل على وزن افعل وفي شرح المشارق في حديث
انهم لاخير منهم اتى بصيغة افعل مشتقا من خير مبالغة لان خيرا
كان مصدرا مقيدا للتفضيل والبيت من الطويل في صدر المصراع
الاول على فعلن والمصراع الثاني خارج عن الوزن قوله بها بالضمير
لزم وجه واحد يعني اذا اتصل بالمجزوم حال الادغام ضمير الغائبة
نحو ردها الفتح لان الهاء خفية فكان الالف وليت المدغم وما
قبل الالف يجب ان يكون مفتوحا او ضمير الغائب نحو رده وجب
الضم لان الهاء خفية قوله على الافصح انما قال على الافصح لان
ما قبل الواو لا يجب ان يكون مضموما قوله وروى رده بالكسر
سمع الاخفش ناسا من بني عقيل يقول ردة بالكسر فحينئذ تقلب الواو
ياء فلا يبقى الاستكراه لان حكم الهاء ان يكسر وتقلب الواو اذا
كان ما قبل الهاء مكسورا نحو به وغلامه وغلط ثعلب في جواز
الفتح في نحو رده لكونه ضعيفا لاسماع به واذا اتصل بالمجزوم حال
الادغام ساكن غير ضمير يجوز رد القوم يختار الكسر على الاكثر قياسا
على ارد والقوم واضرب القوم قلنا على الاكثر لان بني اسد يضمون
الفتح كما روى يونس قوله فعض الطرف انك من غير فلا كعبا بلغت

ولا كلا بفتح الفاء كانه حرك بالفتح قبل اتصاله بالالف فلما اتصل به
ترك على حاله ولم يسمع الضم فيه واما اذا كان الساكن ضميرا فيجيء
مع الالف الفتح ومع الواو والضم ومع الياء الكسر نحو رداردوا ردى
للمناسبة قوله ان تشمير الذيل لتحقيق اه اتى بنون العظمة لاظهار ملوكها
الذى هو نعمة من تعظيم الله تعالى له بتباهله للعلم امتثالا لقوله تعالى واما
بنعمة ربك فحدث او بنون المتكلم مع غيره تواضعا لان فيها ينبئ عنه
النون من اسناد الفعل اليه مع غيره اشارة الى احتقار نفسه عن
الاستقلال بحق تشمير الذيل رفعه وهو كناية عن التهيؤ او هى ذكر
اللازم وارادة الملزوم مع جواز ارادة اللازم او لفظ اريد به اللازم
معناه مع جواز ارادته او شبه التحقيق بالطريق الذى يسلك فيه استعارة
مكنية واثبات التشمير المناسب للطريق المشبه به استعارة تخييلية
قوله سميت بذلك لان من شانها اه وقيل لان التعليل لا يتلفظ الا بها
عند الاتيان فاضافوا هذه الحروف الى العلة لتلفظ العليل بها لان
من عادتهم اضافة الشيء الى الشيء بادنى ملابسة وقيل لان هذه الحروف
تدخل فى جميع انواع الكلمات كالعلة تدخل فى جميع الحيوانات قوله
اذ لا يجرى فيها ما يجرى فيها من التغييرات المطردة كالحذف والقلب
والاسكان وعدم البقاء على حال عند مجاورتها لما تضادها من الحركة
وقوله فى كثير يتعلق بيجرى الثانى قوله حرف مد ابدا اكتفى به عن ذكر اللين
لاستلزامه اياه قوله يطلقون على هذه الحروف المد واللين مطلقا
قال الحاربردى فهو اما محمول على هذا التفصيل او تسمية الشيء بما
يؤول اليه قوله وثانيه لما امتنع انضغط من ضغطه زحمه اى حائط ونحوه
ومنه ضغطة القبر بالفتح وبهمز بالضم الشدة والمشقة قوله ولانه
لما امتنع الى قوله محل قال الشريف الجرجانى فى حاشيته وقد وجدنا فى الحديث
دخول الفاء فى جواب لما هو الفعل الماضى لفظا او معنى بدون الفاء
فى جواب لما مع كونه ماضيا لكنه قليل وفى بعض الفصل الذى عقد لتقسيم النظر
الى الصحيح والفاسد من شرحه للمواقف ان جواب لما بالفاء قليل وهو
مشعر بالجواز وقال ابو المكارم الخراسانى فى شرح ديباجة مختصر الوقاية

والمتعارف فى جواب لما الفعل الماضى لفظا او معنى بدون
الفاء وقد تدخل الفاء على قلة لما فى لما معنى الشرط صرح به الرضى وعليه
ورد بعض الاحاديث وذهب بعض الى ان جواب لما فى قوله تعالى
فلما جاءكم كتاب من عند الله الاية هو قوله تعالى فلما جاءهم ما عرفوا
كفروا به وضعفه بعض الافاضل بان جواب لما لم يجئ فى فصيح الكلام
الا فعلا ماضيا بدون الفاء وقال حسن الفناري لا يجوز دخول الفاء
فى جواب لما الا اذا وقع عند ابن مالك اذا كان جملة اسمية والجمهور
منعوا وقوعها جواب لما وفى شرح اللباب للشهيدى جواب لما فعل
ماض او جملة اسمية مع اذا المفاجاة او مع الفاء وربما كان
ماضيا مقرونا بالفاء ويكون مضارعا قوله وفى الاسماء المتمكنة ؛
المتمكن هو الاسم المعرب عليه فى الاسمية فاذا انصرف مع ذلك فهو
المتمكن الامكن لان معنى الامكنة كون الاسم باقيا على اصله غير
مشابه للفعل والحرف والمبنى يسمى غير متمكن وقولهم فى الظرف انه
متمكن معناه يستعمل تارة اسما وتارة ظرفا وغير متمكن معناه لا يستعمل
فى موضع يصلح ظرفا الا ظرفا كقولك لقيته صباحا وموعده صباحا
بالنصب فيهما لا غير اذا اردت صباح يوم بعينه ولا علة للفرق
بينهما غير استعمال العرب كذلك قوله الاسماء الغير المتمكنة الى
اصلية اما الاسماء المبنية كمتى ومهما وكذا الاسماء الاعجمية كحالوت
وداود فلعدم استقاقها واما الحروف كعلى وعلى فلانها غير مشتقة
ولا متصرفة فلا يعرف لها الا اصل غير هذا الظاهر فلا يعدل عنه من غير
دليل قوله لكثرة ابحاثه واستعماله ولانا لواحد قبل المتعدد قوله
لمماثلته المصحح قيل المثال فى اللغة المشابهة فسمى به لان امره مثل
امر الاجوف فى الوزن نحو عد وزن وقيل المثال من المثول وهو
الانتصاب ومنه سمى به الامر طلبا لانتصابه امامه فسمى به
لانتصاب به حرف العلة فى الاول قوله فى امثال الحركات من الفتحة
والضمة والكسرة كوعد بفتح الواو ووعد بضمها ووجهة بكسرها
وما ذكره الشارح لا يظهر وجهه فى التمثيل لامتثال الحركات بل للصحة

وعدم الاعلال كما يشير اليه قوله بخلاف الاجوف قوله لما وقع فيه الياء
والكسرة فان قيل لم لم يحذف في يوعد مضارع لوعد مع وجود العلة قلنا
لانسلم وجودها لان اصله ياء وعد فالواو بين ضمة وكسرة ولان
الفتحة قبل الواو اخف منه قبلها لانها بعضها قوله ثم حملت
عليه اخواته وان لم يوجد علة الحذف لئلا يختلف بناء المضارع ويجري في
تصريفه على طريقة واحدة مع ما في الحذف من التخفيف قوله اعني الياء والنون
والهمزة والاولى ان يقول اعني الياء والهمزة والنون او الهمزة والنون
والياء قوله اي في باقي تصاريفه اشارة الى ان السائر بمعنى الباقي ويجيء
بمعنى الجميع ايضا على ما في الصحاح وشرح المفصل لابن الحاجب وقال صاحب
الفائق استعماله بمعنى الجميع من غلط العامة وقيل من قال انه بمعنى
الجميع واستعماله بمعنى الباقي غلط وقع في لغة العرب فقد غلط في
كل من مقامي كلامه وقيل سائر يوافق بقية في اخذت من المال بعضه
وتركت سائره لان المتروك بمنزلة البقية ويفارقها من حيث ان سائرا
لما كثر والبقية لما قل ولذا تقول اخذت من الكتاب ورقة وتركت سائره
وقول من قال الصحيح ان سائرا بمعنى الباقي قلا وكثرا لا شاهد له لانه
استعمل للاكثر والبقية بكلا القولين كما قال ابو علي وقد مر زيادة تفصيل
فيه قوله لما مر اشارة الى قوله لانه لما اه قوله الاصل وعدة فالتاء
عوض للوحدة للئلا يلزم الجمع بين العوض والمعوض عنه قوله وقيل الاصل
وعد فيرد على قول المصنف ومن مصدره الذي على فعلة حذف الواو
من وعد مع انه ليس على فعلة ولو قال ومن مصدره المكسور الفاء
لا يرد شيء قوله كما مر الكاف بمعنى المثل اي مثل حذف وعدة او للتعليل
اي لما مر من قوله للقلبها عليه مع اعتلال فعلها قال في المغني اثبت
كون الكاف للتعليل قوم ونفاه الاكثرون وقيد بعضهم جوازه بان
يكون الكاف مكفوفة بما والحق جوازه في المجردة منها في المقرونة بما
الكافة والمصدرية قوله الاخ ما المضارع منه على يفعل بكسر العين
يرد عليه وجهة على قول من يقول انها مصدر قوله والوجهة اسم المصدر
جواب سؤال مقدر تقديره انتم قلتم الواو تحذف من مصدر المعتل

وقيل سائر بمعنى الباقي ويجيء بمعنى الجميع وقد مر

المعتل الفاء الذي على فعلة ولم تحذف من الوجهة فاجاب بقوله والوجهة
اسم المصدر يعني ان الواو تحذف من المصادر والوجهة اسم المصدر
قال في الصحاح الوجه والوجهة بمعنى والهاء عوض عن الواو والاسم
الوجهة بكسر الواو وضمها وقيل اسم للجهة المتوجهة اليها قالوا والواو لا تحذف
من فعلة اذا كانت اسما نحو ولدة جمع ولد وهو النصيب والعبد وقد يجاب
بانها وان كانت مصدرا لكن ما حذفت الواو تنبيها على الاصل كالقود
واستحوذ على ما قاله الماذني وحكاه في الكافية وبعض حواشي تفسير النسفي
مع التلقي بالقبول فقادها للوحدة لئلا يجتمع العوض والمعوض عنه
قوله ويجوز ان يكون الضمير جواب ثان عن عدم الحذف في الوجهة لان
مضارعه ليس على يفعل بكسر العين قوله والاصل يوقن وقد حذفت
الواو كما في وعدة وقيل كسرت العين في المصدر وجوبا ان لم يفتح
العين في المضارع لاجل حرف الحلق لان الساكن اذا حرك حرك بالكسر
وليكون عين المصدر كعين الفعل الذي جعل المصدر تابعا له في الحذف
واما اذا فتحت العين لاجل حرف الحلق فيجوز ان يفتح العين في المصدر
حملا على الفعل لتوسيع سعة وان يبقى على الكسر نحو يئب يئبة قوله ففتحوا
الدال اتباعا لحركة اقرب المتحركات اليها وهي فتحة الياء ولانهم لما
كسروا والتزم ما فر منه في الساكن الاول وهو الكسر قوله قال عجبت لزيد
وليس له اب في المختصر عجب منه من باب طرب وتعجب واستعجب بمعنى فلان
لمولود بمعنى من كان سمعت له صراخا او بمعناه فد استعمل بهما لكون
مبداء الشيء علة له كما يقال دعاله واليه وندبه له واليه وناداه له واليه
وهداه للطريق واليه لان معنى انتهاء الغاية والاختصاص حاصلان
جميعا لان من انتهى الى شيء اختص به في شرح الحاسية الاستعجاب شدة
التعجب وقال الراغب التعجب حيرة تعرض لانسان بجهله بسبب الشيء
منه وحقيقة العجب كذا ظهر لي ظهورا لم اعرف سببه ويقال لما يرد
مثله عجب وللشيء الذي ينعجب منه عجيب وعجاب بالضم وعجاب
به وبالتشديد والاعجوبة بالضم مع كثرة فيها وجمع عجب وعجاب
وقيل عجيب جمع على عجايب واعجوبة على اعاجيب والولد يكون

واحدا وجمعا كولد بالضم والكسر عجت فعل فاعل المولود متعلق به وليس
حال من مولود لانه اراد به عيسى عليه السلام له ضرب ليس اب اسمه ذى ولد
عطف على مولودا اراد به آدم عليه السلام ضمير لم بلده راجع الى ذى ولد ابوان
فاعل بلده والجملة حال من ذى ولد وفى هذه القصيدة لغز كثيرة منها وذى
شامة سودا فى غر وجهة مجلحة لاينجلى بزمان ويكمل فى خمس وتسع شبابه
ويهرم فى سبع مضت وثمان الشامة هى الخال وجمعها شام اراد بذى
الشامة الى الاخر القرسودا تانيث اسود غر الوجه مابداء من الوضيئة
مجلحة بتقديم الجيم على الحاء المهملة بمعنى منكشفة ويروى مجللة بمعنى معظم
ذات عز وجلال والانجلاء الانكشاف والذهاب والزمان اسم
لقليل الوقت وكثيره والباء فى بزمان بمعنى فى كما فى قوله تعالى ولقد
نصركم الله ببدر وقد يفرق بين الوقت والمدة والزمان بان المدة مطلقة
امتداد حركة الفلك من مبداءها الى منتهيها والزمان مدة مقسومة
والوقت الزمان المفروض لامر ذكره فى انوار التنزيل وقد يقال
الوقت اكثر ما يستعمل فى الماضى ذكره فى النجم الوهاج والكمال التمام
وقد يفرق بينهما بان التمام يقابل بنقصان الاصل والكمال يقابل
نقصان الوصف بعد تمام الاصل والشباب والشبيبة خلاف
الشيب يعنى ان الغر فى اربع عشره ليلة يصير بدرا كاملا والهرم
كبر السن يعنى انه بعد مضى خمس عشرة ليلة يصير ناقصا وذى شامة
عطف على ذى ولد وسودا صفة شامة وفى غر وجهه حال من شامة
على قول من يجوز الحال من المضاف اليه مطلقا او صفتها ومجلحة
حال او بدل او فاعل ظرف لاينجلى صفة مجلحة او شامة بزمان ظرف
لاينجلى ويكمل مع فاعله هو شبابه حال من ذى شامة بتقدير مبتداء
فدخول الواو جائز وسمع بغير واو كقوله لم تواذونني وقد تعلمون
انى رسول الله وقولهم قمت واصك وجهه وقول الشاعر
نجوت وارهنهم مالكا وفى خمس ظرف يكمل ويسع عطف عليه ويهرم
عطف على يكمل وفى سبع مضت وثمان عطف عليه ومضت صفتها
وقد بينها المنظم قوله ويمكن ان يدفع بالعناية اى بارادة ان الفتحة

مطلب ٤٣٠
فى الفرق بين الوقت والمدة والزمان

مطلب ٤٣١
فى الفرق بين التمام والكمال

ان الفتحة فى نحو بطاء والسكون فى نحو لم يلده عارضان والمراد ازالة كسرة
بعد الواو بحركة او سكون اصلتين والقوم بتيامحون فى الملاءة اى
باستعمال الدفع فى مقام الرفع اذا تعلق به نكتة هى المبالغة فى ضعف
الاشكال كانه لم يثبت ذكره علاء الدين فى حاشية المطول والعناية
تخليص الشخص عن محنة توجهت اليه ذكره فى المرقاة شرح المرقات
قوله اى خاف الخوف توقع مكروه عن امارة مظنونة او معلومة
ضد الامن يستعمل فى الامور الدنيوية والدينية ذكره فى تفسير الكواشى
قوله وهو الاصل والفصيح قوله لانها اخف من الواو والياء
وظاهر كلام السيرافى يدل على ان قلب واو نحو يوجل الفا قياس
وان قل كما ذكره فى شرح الشافية قوله وليست هذه من لغة بنى اسد
اى ليست اللغة الرابعة من لغة بنى اسد لانهم وان كانوا يكسرون
حرف المضارعة فيما كان ماضيه مكسور العين ليدل على كسرة العين
الا انه مختص بغير الياء لثقل الكسرة على الياء فان قيل بنو اسد
يكسرون الياء فى نحو يئس كما قال قال فى شرح المراح وفى نحو يجل
كما صرح به فى الصحاح حيث قال بنو اسد يقولون انا ايجل
ونحو يجل وانت تيجل وانت تيجل وهو يجل كلها بالكسر قلنا
كسرهم الياء فيما ذكره ليس لان كسر الياء مطلقا لغتهم بل لتقوى
احدى التائين بالاخرى وقلب الواو ياء قوله واهل هذه اللغة
وهم قوم من بنى كليب قوله قال الشاعر فعدك الا اسمعينى اه
قولهم فعدك لا آتينك وقعدك لا آتينك وقعدك الله لا آتينك
مبنيان للعرب من المصادر التى استعملت منصوبة بفعل مضمر والمعنى
بصاحبك الذى هو صاحب كل نجوى ذكره فى الصحاح والاصل
ان لا ادغم النون فى اللام وان زائدة يدل عليها قولهم المذكور
على انه قد اختلف فى لزوم كون صلة الموصول الحرفى جملة خبرية
والاكثرون وان كانوا على جواز كونها امرا او نهيا لكن الفاضل
الرضى قال والاصح عدم جواز ذلك قيل وجهه كون ان المصدرية
مع الفعل فى تقدير المصدر والمصدر لا طلب فيه واعترض عليه بان

مطلب ٤٣٢
فى كون لفظ فعدك بمعنى الزم

مطلب ٤٣٣
فى اختلاف لزوم كون صلة الموصول الحرفى جملة خبرية

مطلب ٤٣٤ في السماع

الامر والنهي الموصولين بان المصدرية انما تقولان بمصدر ماخوذ من المادة التي تدل على الطلب فاذا قيل كتبت اليه بان قم او بان لا تقم كان معناه كتبت اليه بالامر بالقيام او بالنهي عنه وانما قالت الدلائيه بالصيغة فقط على ان فوات المعنى المذكور كفوات معنى المضي والاستقبال في الموصولة بالماضي والمضارع عند عند التقدير المذكور وان مصدرية ان المخففة من الثقيلة متفق عليها مع لزوم مثل ذلك فيها في نحو والخامسة ان غضب الله عليه ان لا يفهم الدعاء من المصدر الا اذا كان مفعولا مطلقا نحو سقيا ورعيا والاسماع من السمع يطلق على القوة السامعة وعلى محلها وعلى الادراك كالسمع قال في المختصر ويكون السمع واحدا وجمعا كقوله تعالى ختم الله على قلوبهم وعلى سمعهم لان في الاصل مصدر قولك سمع الشيء بالكسر سمعا وقد يجمع على اسماع وجمع اسماع اسامع وقال صاحب الكشاف في تفسير هذه الاية واما ما قيل من ان مدركات السمع واحدة وهي الصوت وان مدركات البصر انواع وكذا مدركات القلب ففيه ان دلالة وصلته على وحدة متعلقة لا يعلم من اي الدلالتين ورد الشريف بانها من الدلالة الالتزامية التي يكتفى فيها بما في لزوم كان ولو بحسب الاعتقاد واعتقادات البلغاء والشارح بان اعتبارات البلغاء دلالة رابعة كما في العادة طبيعة خامسة وقال ابن كمال باشا وعند البلغاء دلالة رابعة ينبني عليها كثير من اعتباراتهم مبنى تلك الدلالة عرفهم والمنسوب الى ذلك العرف منها الاعتبارات على نوعين احدهما ما يظهر وجهه كاعتبار التاكيد في رفع الشك وورد الانكار والثاني ما لا يظهر وجهه كاعتبار اللزوم في بعض المجازات المرسلة ادعاء واعتبار التضاد علاقة في بعض الاستعارات ثم قال هذه الدلالة التي عليها مدار اعتبارات البلغاء اوسع دائرة الدلالات الثلث المعتبرة في سائر العلوم لانها لفظية لا تتحقق الا بين اللفظ والمعنى وهذه الدلالة قد تكون معنوية تكون الدال والمدلول كليهما من قبيل المعاني والملائمة واللزوم والملائمة العزل

مطلب ٤٣٥ في معنى الفواد على الاختلاف

العزل والقلب يقال نكأت القرحة انكؤها اذا قشرتها بالفتح بالضم والفتح الجراح وقيل بالفتح الجراح وبالضم الم الجراح والفؤاد بفتح الفاء وفتح الهمزة وقرئ بفتح الفاء والواو والقلب على ما في المختصر وبالمن القلب على ما في شرح المشارق والظاهر من نص الكتاب والسنة ان محل الادراك هو القلب وكيفما ادراكه مجهولة وكونه عبارة عن الروح المسمى بالقوة العاقلة والنفس الناطقة على ما في التلويح لم يقم عليه شبهة فضلا عن الحجة ذكره في التوضيح المصحح وقد يطلق القلب على المضغة التي في الجانب الايسر والوجع والالم والمرض قال الجوهري وبنو اسد يقولون بيجع بكسر الياء ولا يقولون بعلم استثقالا للكسرة على الياء فلما اجتمعت الياء ان فوجبا ادغمنا لم تحمله المفردة فاما في بعض شروح المراح من ان بني اسد على العكس فيما كان الفاء واوا في غير يجل ففيه نظر وقوله لانكاني في نهى معطوف على الاتسمعني وهو جواب ايمين وقوله فنجعا جواب النهي اعني لانكاني والالف للاطلاق قوله قياس مثلث اسم فاعل من اثلاث الامر اثليبا بالاستقام واثلاث الطريق امتد واستوى قوله لان الاصل في كل كلمة ان تكتب بصورة لفظها بتقدير الابتداء بها والوقوف عليها وهذا اصل معتبر في الكتابة والاصل الغالب والراجح والدليل ولاجل هذا الاصل كتب نحو رزيدا وقرزيدا امرئ من ترى وتقي بالهاء في حال الوصل لانه اذا وقف عليها وقف بالهاء وكتب مثل هذا انت ومجيء ما جئت بالها وايضا ما اتصل بها الاستفهامية باسم حار لانه اذا وقف على حرفها وقف بالهاء بخلاف ما اذا اتصل ما الاستفهامية بحرف الجر نحو ختام والام وعلام فانها لا تكتب بالهاء لانه لا يجب الوقف عليها لحاجة بالهاء لشدة الاتصال بينهما فصارتا كشيء واحد ولكونهما كشيء واحد كتبت هذه الحروف معها بالفات مع كتبها قبل الاتصال بالياء لوقوع الالف في وسط الكلمة وكتبهم وعم في منه وعن هم بغير نون وكتب من مال وعن مال بنون فان قصدت في ما الاستفهامية عند اتصالها بحرف الجر الى الهاء كتب

مطلب ٤٣٦ فان الاصل في كل كلمة ان تكتب بصورة لفظها بتقدير الابتداء بها والوقف عليها وهذا اصل معتبر في الكتابة

واربعين الياء في حتى هو والى هو وعلى هو والنون من هو وعن هو ولاجل
الاصل المذكور كتبت انا زيد بالالف في حال الوصل لان الوقف عليه كذلك
ومنه قوله تعالى لكنا هو الله لان اصله لكن انا وكتب تاء التانيث في جمة
وقمحة بالهاء ومن وقف بالتاء كتب تاء بخلاف التاء في اخت وبنت وباب
قائمات وباب قامت هند فانها لا تكتب هاء بل تاء اذ الوقف عليها بالتاء
وكتب المنون المنصوب بالالف نحو رايت زيدا لان الوقف عليه بالف
مبدلة من التنوين والنون الغير المنصوب بحذف التنوين نحو هذا زيد
ومررت بزيد وكتب اذا بالالف على الاكثر لان الوقف عليه بالالف على
الاكثر وبعضهم يكتبها بالنون توهما بانها نون في الوقف وفي شرح الهادي
لا يبدل من نون اذن الف لانها من نفس الكلمة فهي كنون مؤمن وعثمان
ولدن وقد يوقف عليها بالالف تشبيها بالنون المخففة فحق لا يبعد
ان يكتب بالالف لكن الاولى ان يكتب بالنون ايضا فرقا بينهما وبين
اذا التي هي ظرف وكتب اخر با بالالف عوضا عن النون المخففة
الملحقة بالامر للواحد المذكر على الاكثر ومنهم من يكتبه بالنون حملا على
اضربن في امر الجمع المذكر وكان قياس اضربن للجمع المذكر اضربوا بواو
والف لانه اذا وقف عليه اسقط نون التاكيد وعاد المحذوف وقياس
اضربن للواحدة المخاطبة ان تكتب بياء لانك اذا وقفت عليه اسقطت
نون التاكيد ويرد الياء وقياس هل تضربن ان يكتب بواو ونون
لانك اذا وقفت عليه اسقطت نون التاكيد ورجعت الواو والنون
المحذوفتان وقياس هل تضربن للواحدة المخاطبة ان تكتب بياء ونون
لانه اذا وقفت عليه سقط نون التاكيد وعاد المحذوف وهو الياء والنون
ولكنهم كتبوها على لفظها لتغايرين هذا الاصيل وهو ان عند الوقف بحذف
نون التاكيد ويرد ما حذف لاجلها او لعدمها تبين قصد نون التاكيد
لان هذه الالفاظ بغير نون التاكيد ايضا كذلك وقد يجري اضربن للامر
الواحدة المخاطبة مجرى هل تضربن لان النون فيه نون حقيقة مثلها
والاكثر على ان كتبه بالالف لغوات الامرين المذكورين وكتب باب قاض
بغير ياء وكتب باب القاضي بالياء لان الاصح الوقف على قاض بغير الياء

الياء وعلى القاضي بالياء وكتب حرف الجر في نحو بزيد ولزيد وكزيد متصلا لانه
لا يوقف عليه مع كونه على حرف واحد وكتب نحو منك ومنكم وضربك وضربكم
متصلا لانه لابتداء به وبقي ههنا بحث وهو ان صاحب الكبير شرح الكافية
قال اذا دخل حرف الجر على ما الاستفهامية يلزم الغاها الحذف عند الوصل
نحو عم ومم وفيم ونقلب هاء عند الوقف لقول ابي ذويب قدمت الى
المدينة ولا اصلها صحيح بالبكاء الصحيح الجحيح اهلوا بالاحرام فقلت مه فقيل
هلك رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو ظاهر صاحب الكشاف في سورة يس
حيث تكلم على قوله تعالى بما غفر لي ان يكون ما استفهامية وقال الا
ان قولك بم غفر لي يطرح الالف اجود وان كان اثباتها جائزا مع
تصريحه في سورة الاعراف حيث تكلم في قوله تعالى فبما اغويتني بان اثبات
الف ما الاستفهامية اذا دخل عليه حرف الجر قليل شاذ قوله في الكتب
التعليقية التعليمية صفة كاشفة للتعليقية قوله فلا بأس به
هذه العبارات اكثر استعمالها في المباح وتركه اولى وقد تستعمل في
موضع كان الاتيان به مستحبا قوله كوجه اي صار شريفا يقال وجه
الرجل صار وجيها اي ذا جاه وقدر ووجه البلد اشرافه قال الامام
الرازي معنى الوجيه ذو الجاه والشرف والقدر يقال وجه فلان وجاهة
وهو وجيه اذا صار له منزلة رفيعة عند الناس والسلطان وقال
بعض اهل اللغة الوجيه الكريم لان اشرف اعضاء الانسان وجهه فجعل
الوجه استعارة عن الكمال والكرم قوله لكن يرد على المص جوابه
ان المراد بازالة الكسر ازالتها بحركة او سكون اصليين لاعارضين يدل عليه
كلام صاحب الكشاف في المفصل قوله وهو شاذ المراد بالشذوذ قلة
الاستعمال وهو مقبول على ان بعضهم من شراح الكشاف منع اقتضاء القلة
للشذوذ قوله واما تو اما ضي جميع قال علاء الدين البسطامي ومازعمت
النحويه من ان العرب اما تو اما ضيه ومصدر محمول على قلة الاستعمال
والا فالنبي صلى الله عليه وسلم افصح العرب وقد روي عنه عليه السلام
ابن عباس رضي الله عنهما انه عليه السلام قال لبنتهيين اقوام عن ودعهم
الجمعات وعن عروة مجاهد رضي الله عنهما انهما قرءا اما ودعك بالتخفيف

مطلب اذا دخل حرف الجر على ما الاستفهامية ٤٣٧

مطلب في استعمال كلمة لا بأس ٤٣٧

مطلب في لفظة وجه ٤٣٨

مطلب في حمل الاقل رتبة على قلة الاستعمال ٤٣٩

ولك ان تقول المراد بالاماتة قلة الاستعمال او عدمه لكن انما ذكر لم يعد مستعملا فان قيل قراءة ماود حكى بالتشديد يدل على ان مجرده مستعمل قلنا استعمال المزيد لا يستلزم استعمال المجرد كاعطى واحمر حيث لا يستعمل عطو ولا احمر

قوله ولا وادع وكذا لا يستعمل الزمان والمكان والالة والمصدر

قوله بيت شعرى عن خليلى اه ليت للتمنى وهو طلب حصول الشئ على سبيل المحبة المجردة وقيل ميل الى حصول المتمنى فلا يكون طلبا ولا مستدعا له لان العاقل لا يطلب ما لم يعلم استحالته وقيل الانسان كثيرا يحب المحال ويطلبه ويستعمل فى المحال العقلى والمحال العادى والممكن المستبعد بحيث لا يتوقع ولا يطمع فيه فان المتوقع يستعمل فيه لعل والمطموع فيه يستعمل فيه عسى فى الصحاح شعر بالشئ بالفتح يشعر شعرا بالكسر فطن له ومنه بيت شعرى وقول من قال فى شرح المفتاح ما ظن لمقتضى المقال ان فطن متعد بنفسه فنزل منزلة اللازم ثم عدى باللام ليس على ما ينبغى لان اللام صلة فطن والخليل الصديق والانثى خليلة واغتاله اذا اخذه من حيث لم يدر والحب بالضم فالكسر والمحبة ميل القلب من الحب بالفتح استعير لمحبة القلب ثم اشتق منه الحب لانه اصابها وسرخ فيها وقيل ميل النفس الى الشئ لكمال ادراك فيه بحيث يحملها على ما يقربه اليه وضعف الرازى قول المتكلمين فى معنى المحبة واثبت الزائدة بان كل شئ لو كان محبوبا لاجل امر آخر لتسلسل وهو صحيح لانا نعلم ان الكمال محبوب لذاته كما ان اللذة كذلك قال فى شرح المشارق اول المحبة الموافقة ثم الميل ثم الود ثم الهوى ثم الوله فالموافقة للطبع والميل للنفس والود للقلب والمحبة للفؤاد وهو باطن القلب والهوى غلبة المحبة والوله زيادة الهوى وقوله شعرى اسم ليت وخبره محذوف وجوبا لوجود شرط وهو قيام الجملة الاستفهامية مقامه كما قال ابن الحاجب والتقدير ليت علمى حاصل الجواب هذا السؤال وعن خليلى يتعلق بمضمر تقديره ليت علم حاصل بكذا باحثا او مستخبرا عن خليلى قوله اذا ما استحمت ارضه من سمائه اى عرق فيها الارض الجواهر وبالسماء ما علاها ويقال للفرس الجواد انه

مطلب ٤٤٠
فى معنى التمنى واستعمالاته

مطلب ٤٤١
فى لفظ الحب ومعناه

مطلب ٤٤٢
فى مراتب المحبة

انه لدوم مصدوق بالفتح اى صادق الجلة والجرى كانه ذو صدق فيما يعدك والبيت لخفاف بن نوبة يصف فرسا يقول اذا ابتلت صوافه عن عرق اعاليه جرى وهو متروك لا تضرب ولا تزجر وتصدقك فيما يعدك البلوغ الى الغاية قوله وفى جعل موضوع من ضرورة الشعر بحث هذا مبنى على ما ذهب اليه ابن مالك من ان الضرورة الشعرية عبارة عما لا مندوحة للشاعر عنه ورده الرماصنى فى شرح المغنى بان هذا يقتضى عدم تحقيق الضرورة دائما او غالبا لان الشعراء قادرون على تغير التراكيب والاتيان بالاساليب المختلفة فلا يتحقق تركيب مفيد لا مندوحة لهم عنه ثم قال والمختار فى تفسير الضرورة عندهم ان يقال هى عالم يرد الا فى الشعر سواء كان للشاعر عنه مندوحة اولا قوله ولما كان هنا مظنة سؤال مظنة الشئ موضعه الذى يظن كونه فيه واطلاق لفظ السؤال على الاعتراض فى العرف باعتبار ان فيه معنى الاستفسار قوله وهو البركة هو النماء والزيادة قال الراغب البركة صدر البعير وبرك البعير القى بركه واعتبر منه اللزوم وسمى محبس الماء بركة والبركة ثبوت الخير الالهى فى الشئ وسمى بذلك لثبوت الخير فيه بثبوت الماء فى البركة ولما كان الخير الالهى يصدر على وجه لا يحس ولا يحصى قيل لكل ما يشاهد منه زيادة غير محسة هو مبارك وفيه بركة قوله من اليسر يعنى انه يقال يمن الرجل مبنى للمفعول قوله ميمونا اى مباركا قوله من اليسر يعنى انه مصدر يسر يقال يسرته اذا فرته واشتقاقه من اليسر لان فيه اظهار المال الغير يسر وسروله او هو ماخوذ من اليسار لان فيه سلبا ليسار الغير وتحصيلا ليساره وقيل يكنى عن القمار بالميسر واصل الميسر موضع يجر به الجزور والياسر الجازر وكان للعرب عشرة اقداح سبعة ازلاما واقلا فائنتة منها لا انصباء لها وهى المسبح والسفيح والوغد وسبعة لها انصباء اولها القذ وله نصيب واحد والثانى التوام وله نصيبان ثم الرقيب وله ثلثة انصباء ثم الحلس وله اربعة ثم النافس وله خمس ثم المسبل وله ستة ثم المعلى وله سبعة وهو اعلاها وكانوا يهبون اليسار والجود فى الجاهلية

مطلب ٤٤٣
فى اطلاق لفظ السؤال على الاعتراض فى العرف

مطلب
فى اشتقاق الميسر

عند شدة الزمان يخرجون مزورا ويحرونها ويجعلون منه الافداح العشرة
في خريطه ويضعون تلك الخريطة على يد عدل ثم يحركها هذا العدل ويدخل
يده في الخريطة ويخرج باسم رجل قدحا منها فمن خرج له قدح من ذوات
الانصباء اخذ النصيب المضاف الى ذلك القدح ومن خرج له قدح مما لا نصيب له
لم ياخذ شيئا بل غرم ثمن الجزور وكلفه وكانوا يوافقون تلك الانصباء الى
الفقراء ولا ياكلون منها وكانوا يفتخرون بذلك ويذمون من يدخل فيه
ويسمونه البرم قوله وهو قمار العرب بالازلام القمار المقامرة وتقامروا
لعبوا القمار وقماره قمرة من باب ضرب عليه في لعب القمار وهو من باب نصر
فاخره في القمار فغلبه والازلام جمع زلم بفتحتين وزلم بضم الزاء وفتح
اللام وهو سهم لا ريش له ولا نصل اي الحديد قوله اجحاف اجحف بتقدم الجيم
على الحاء يقال جحف به اذا ذهب به وتفسير الاجحاف بالاضرار تفسير
باللازم قوله لان المحذوف في حكم الثابت فان قيل لما كانت الهمزة
المحذوفة الكائنة في حكم الثابت مانعة عن سقوط الواو مع انها لم
تكن مانعة عن قلب الياء واوا في غلنا لانه على تقدير سقوط الواو يلزم النقل
بالخروج من الضمة الى الكسرة قوله قياس مطرد يقال اطرد الشيء تبع بعضه
بعضا وجرى واطرد الامر اي استقام قوله اتعدا اي قبل الوعد ووعد
بالشر فالقصر قصور قوله وفيه نظر اه والجواب ان الياء المنقلبة عن
الواو وان كانت عارضة لكن لا تحذف عند عدم حذف همزة الوصل
في الدرج بل تقلب ياء نحو واتعد بخلاف الياء المنقلبة عن الهمزة لانها
عارضة غير مستمرة لحذفها عند حذف همزة الوصل في الدرج قوله اصح
رواية لانه يعلم من قوله وفي افتعل منهما اتعدان الواو والياء تقلبتا
تاء وتدغم التاء ان المنقلبتان فلا احتياج الى التطويل بان لا اختفاء
لغير المحل مطلوب قوله لغة اخرى هي لغة اهل الحجاز قوله ولذا حمل
جارالله قول الشاعر واتصلت بمثل ضوء الفرقد اولها قامت
بها ينشهد كل منشد نشر الضالة بالفتح ينشدها بالضم نشدة ونشدانا
بكسر النون وسكون الشين فيهما اي طلبها والمنشد اسم مكان منه
والضوء بفتح الضاد وضمها الضياء والفرقد بفتح الفاء كوكب معروف فيقال

مطلب ٤٤٥
في القمار

مطلب ٤٤٦
في الاجحاف

قيل نصف بقرة وحشية تطلب ولدها تقول قامت فعل مع فاعل ينشد
حال من فاعل قامت كل منشد كلام اضافي لظرف ينشد واتصلت عطف
على قامت وبمثل ضوء الفرقد كلام اضافي محل مفعول اتصلت قوله
في اسم المفعول ويحتمل ان يكون اسم المكان والزمان والمكان والمصدر
الميمي فلا يحتاج الى لفظة فيه قوله فلانه منتف من المثال الواوي قطعا منصوب
على المصدر اي انتفاء قطعا بمعنى ذا قطع او قطعيا او قطع قطعا او
الحال من ضمير منتف اي مقطوعا او على التمييز بحسب القطع قوله من وجد يجد
بالضم فحذف الواو من يجد في قياس لغتهم لثقل الواو مع ضم ما بعدها
او حذف على طريق الاتباع ليعد في الحذف للاعلال على طريق القياس ومادة
وجد متحد الماضي والمضارع مختلف المصادر بحسب المعاني يقال في المعنى
موجدة بكسر الجيم وفي المطلوب وجودا بضم الواو وفي الضالة وجدانا
بكسر الواو وسكون الجيم وفي الحب وجدا بفتح الواو وفي المال وجدا
وفي الغنى جدة بكسر الجيم وتخفيف الدال المفتوحة على الاشهر وقال
في المكتوب وجادة وهي مولدة ذكره ابن الحجر في فتح الباري شرح البخاري
قوله وهو ضعيف لخروجه عن القياس واستعمال الفصحا قوله لئلا
ينجزم بالجيم والزاء المعجمة والخاء المعجمة والراء المهملة بمعنى
الانقطاع والمراد عدم الاطراد الكلية قوله ويعبر الكلية عن وضعها
جدا بمعنى قطعا فاعرابه كاعراب قطعا على ما ذكر وقد يكون بمعنى المبالغة
في الاجتهاد كقولهم فلان محسن جدا فانتصابه على المصدر باعلال العين
قوله على ثلثة احرف اذا اخبرت عن نفسك في الثلاثي المجرد ويستغنى
بذي الثلثة تبعا له او لانه على ثلثة احرف بالنظر الى الاصل ولما كان المتكلم
مقدما على غيره اعتبر في ضمير رتبة على ثلثة احرف وان كان المخاطب كذلك
او اشرف واجل من المخاطب لانه مفيد والمخاطب مستفيد ومرتبة
المفيد اشرف وبهذا سقط ما قيل انه لو قال على ثلثة احرف بالمتكلم بل
المخاطب كذلك قوله فعل الماضي للمتكلم لشدة اتصال الضمير المرفوع المتصل
فكان او في عدم انفصاله من كونه على ثلثة احرف بالفعل خصوصا المعتل
فكانه حرف من حروفه قوله وباع البيع في اللغة تمليك الشيء بالشيء

مطلب ٤٤٧
في كون مادة وجد يجيء لمعنى
والمضارع مختلفة ومتحد الماضي
المصادر بحسب المعنى

مطلب ٤٤٨
في كون الجزم والحرم بمعنى الانقطاع

مطلب ٤٤٩
في اعراب لفظ جدا كاعراب لفظ
قطعا

مطلب ٤٥٠
في بيان البيع

كالشراء تملك الشيء بالشيء وهما من الاضداد وخص البدلين بالمال
وبدل التمليك بالمبادلة ثم قال وهو من الاضداد فقد اخطأ اما في
التخصيص فلانه لا يناسب التحديد اللغوي فان مالية البدلين غير لازمة
في مفهوم البيع لغة على ما نص عليه في المحيط ولا التحديد الشرعي لان
ماليتها غير كافية في تحقق مفهومه الشرعي كما عرفوه في الفروع واما
في التبديل فلان المبادلة تصدق على الشراء صدق الخاص على العام
فلا يتحقق التضاد بينهما فلا يكون من الاضداد ذكر ابن كمال باشا وذكر
في شرح المختصر للابي المكارم البيع كالشراء في اخراج الثمن عنه وبه خص
الاتباع ويتعدى البيع الى المفعول الثاني بنفسه وبمن يقال باعه
اياه ومنه وانما عدي بمن لحمله على الشراء كما عدي الرضا بعلى لحمله
له على التحنب المتضمن معنى الاحالة قال الله تعالى وحبب اليكم الايمان
وكره اليكم الكفر اليه اشار الرضي وكان تعدية القرب بمن من هذا القبيل
بان حمل على معنى البعد وذكر في نجم الوهاج قيل سمي البيع بيعا لان البائع
يمد باعه الى المشتري حالة العقد وضعف بان البيع من ذوات الياء
والبائع واوي كقول بعته ابوعه بوعا وفي هذا التضعيف نظر فان
بعض المتاخرين حكى جوازا شتقاق الواوي من اليائي وبالعكس

قوله وعلمنا به بالاستقراء اتى بالباء في به لانه يقال علمه وعلم به قال
الله تعالى الم يعلم بان الله يرى او ضمنه معنى الاحاطة فاتى بصلتها.
وقد يقال ان تعدية الفعل بنفسه وبالحرف لا يكون الا باعتبار معنيين
اما بان اللفظ موضوع لهما فيلزم الاشتراك او لاحدهما والاخر
بالتضمن فيلزم المجاز واعتباره اولى فتعديته بنفسه باعتبار الموضوع
له وبالباء وباعتبار تضمن معنى الاحاطة وههنا فائدة مهمة وهي ان
اللفظ اذا دار بين الحقيقة والمجاز فالحقيقة اولى واذا دار بين كونه
منقولا وكونه باقيا على الحقيقة اللغوية فالثاني اولى واذا تعارض المجاز
والاشتراك فالمجاز اولى على الصحيح كما ذكروا واذا تعارض النقل والاشتراك
فالجمهور على الترجيح النقل واذا تعارض المجاز والاضمار ففيه مذاهب
تقديم المجاز لكثرته قاله الرازي في المعالم وتقديم الاضمار وتاويلها قاله

مطلب ٤٥١
في تعدية البيع بلفظة من كتعدية الرضا بلفظة على

مطلب ٤٥٢
في تعدية العلم بالباء

مطلب ٤٥٣
في ان اللفظ اذا دار بين الحقيقة والمجاز فالحقيقة اولى

مطلب ٤٥٤
في تعارض المجاز والاشتراك والاشتراك او تعارض النقل والاشتراك او تعارض المجاز والاضمار

قاله الرازي في المحصول وتبعه البيضاوي واذا تعارض النقل والاضمار فمقتضى
كلام المصنف جريان الخلاف فيه والمعروف تقديم الاضمار والتخصيص اولى
من المجاز والنقل وما يحتمل الفهم اليقيني دون الظني التخصيص والمجاز
والنقل والاضمار والاشتراك كذا في شرح جمع الجوامع قوله صيد البعير
وانما صحت الياء فيه لصحتها في اصله لتدل عليه وهو صيد بالتشديد
وكذا اعور لان عور واعور معناهما واحد وانما حذفت منه الزوائد
للتخفيف ولولا ذلك لقلت صاد وعار والدليل على انه افعل مجيئه
على هذا في الالوان والعيوب نحو اسود واحمر وانما قالوا عور وعوج
للتخفيف وكذا قياس عمي وان لم يسمع ذكره في الصحاح قوله والصيد
بالتحريك مصدر الاصيد بفتح الهمزة والياء وهو الذي يرفع رأسه
كبرا ومنه قيل للملك اصيد واصله في البعير يكون به داء في رأسه فيرفع
ويقال انما قيل للملك اصيد لانه لا يلتفت يمينا وشمالا وكذا الذي لا يميل
الالتفات مزداء قوله لتدل الضمة على الواو والكسرة على الياء يشير الى
ان دلالة مفعول له فان قلت قد شرط النحاة لنصبه المقارنة في الوجود
بان لا يتقدم المفعول عليه تاخرا ولا كما ذكره صدر الافاضل والشيخ عز
الدين والسخاوي في شرح المفصل او بان يكون اول زمان الفعل آخر
زمانه او بالعكس على ما ذكره القاضي في شرح الضوء وكونه فعلا للفاعل
الفعل المعلل الذي هو نقل قلت في مثل هذا وههنا وجد الشرط الاول
لا الثاني لان الدلالة للضمة والكسرة كما صرح به لا الفاعل الفعل المعلل
الذي هو نقل قلت في مثل هذا يقط الفعل والمفعول كما قيل في قوله
تعالى يريكم البرق خوفا وطمعا يجعلكم ترون او رائين او ارادة خوف
وطمع والاخافة والاطماع على ان الرضي قال والذي يقوى في ظني انه
لا يشترط كونه فعلا للفاعل الفعل المعلل كما ذهب اليه بعضهم وقال
لم ينص على الاشتراط احد من المتقدمين فسقط ما قيل من انه يجب لنصبه
شرط اخر وهو ان يكون من افعال القلوب لا من افعال الجوارح كالاكل
والقتل فلا يقال ظلمته قتلا ولا لمته اكلا ويجوز ان يكون اشارة
الى رد نصب دلالة لعدم شرط قوله لم يغير اعن حالهما اصلا واصلا

مطلب ٤٥٥
في بيان شرط نصب المفعول له

مطلب
في اعراب لفظ اصلا

مصدر مؤكد لانتفاء التغير او حال اى انتفى التغير انتفاء كليا واتفى ملتبسا كالكلية ووجه المناسبة ان الشئ اذا اخذ مع اصله كان الكل وكذا حكم كلية زاما قوله وفائده يظهر بادنى تامل فى سياق الكلام لان قوله ولم يغير فعل جعل مقابلا لقوله نقل فعلم ان المراد بقوله ولم يغير لم ينقل لام يرجع الى الاصل حتى يحترز به عن التغير الاصلى لانها يرجعان الى اصلها عند زوال الضمر المذكور والسياق بالباء الموحدة ما قبل الشئ وبالمثناة التحتية امم وقيل قرينة السياق امر يؤخذ من الكلام المسوق لبيان المقصود سواء كان سابقا على اللفظ الدال على خصوص المقصود اه متاخرا وقد يعبر عنها بدلالة السياق ايضا وقيل استعمال السياق بالمثناة فى المتاخر اكثر واما السباق بالموحدة فهى دلالة التركيب على معنى يسبق الى الفهم منه مع احتمال ارادة غيره ذكره فى حاشية جمع الجوامع قوله وليس بشئ لان التردد الذى ذكره بقوله ان اراد بعدم التغير عدم النقل الى باب اخر اه وارد عليه قوله وقد سمع لى بقال سنح له اى فى كذا اذا عرض من باب خضع قوله فليتامل الامر بالتامل لان ما سنح له لا يخلو عن شئ لان الاصل فى التقييد الادخال او الاخراج قوله فى هذا السلك هو اخص من الخيط واعم من السمط لان الخيط كما يطلق على ما ينظم فيه اللؤلؤ وغيره كذلك يطلق على ما يخاط به الثوب والسلك مخصوص بالاول نص عليه فى المحال والسمط ضبط ما دام فيه الجوهر كذا فى حاشية الكشاف فقول المختصر السلك بالكسر الخيط وكذا قوله الخيط السلك ليس بذاك واعلم ان مذهب النقل اى نقل فعل من الواوى الى فعل ومن اليائى الى فعل هو مذهب الاكثرين وعند بعض المتاخرين ان الضم والكسر مختص فيه بالاصالة وصاحب المراح ايضا ذكر ان اصل قلن قولن فقلبت الواو الفا ثم حذفت لاجتماع الساكنين فصار قلن ثم ضم القاف حتى يدل على الواو المحذوفة وصاحب الاساس ايضا قال ما قاله ثم قال وما قيل من انه نقل فعل الواوى الى فعل المضموم واليائى الى فعل المكسور فاسد صورة لعدم الدليل اذ الدلالة على الواو المحذوفة

مطلب ٤٥٧
فى الفرق بين السياق والسياق

مطلب ٤٥٨
فى الفرق بين السلك والخيط والسمط

المحذوفة تحصل بما ذكرا نفا ومعنى الاختلاف معنى اليائين قوله هذا الاسهام ان تخوان تقصد تنجو بكسر فاء الفعل نحو الضمة اشتقاق الاسهام من الشم كانك اشممت الكسرة رايحة الضم ومعنى ان تخوان تقصد ومعنى نحو الضمة جانب الضمة قوله فقيل اليا ومن املت الشئ اماله اذا عدلت به الى الجهة التى هو فيها من مال يميل ميلا اذا انحرف عن القصد اى ابعدت وعرف هذا الاسهام بعضهم بتهيئة الشفتين للتلفظ بالضم من غير لفظ به ثم قال ولا يدركه الا البصر وفيه نظر لان الاسهام الذى لا يدركه الا البصر هو الاسهام فى الوقف الذى هو ضم الشفتين بعد اسكان الحرف من غير صوت وهنا ضم الشفتين فى حال التصويت قوله منصوب على المصدر اى اماله قليلا ولم يقل قليلة لانه يجوز ان يستوى فى قليل وكثير وقريب وبعيد بين المذكر والمؤنث لورودها على زنة المصادر التى هى التفعيل والتنهيق ذكره صاحب الكشاف فى سورة هود فى تفسير قوله تعالى وما قوم لوط منكم ببعيد ونحو ان يقدر اماله على مذهب اليه سيبويه من جواز حذف التاء فى مثله وان لم يضف قوله وبهذا مراد النحاة والقراء باتفاق يعنى فيما وقع الاسهام فى غير اخر الكلمة قوله لاضم الشفتين فقط فاء فقط وكذا فحسب عاطفة لا زائدة لتحسين اللفظ كما زعمه ابن هشام على ما صرح به فى حواشيه على شرح التسهيل حيث قال ولم نسمع منهم فقط الا مقرونا بالفاء وهى زائدة لازمة ولا جزائية كما اختاره الشارح حيث قال فى شرح قول التلخيص ويوصف بهما الاخيران فقط بعد ان قال اذا وصف بهما الاخيران فانه عن وصف الاول بهما وانما قدرنا الشرط تصحيحا للفاء ذكر ابن كمال باشا فى حاشية شرح المفتاح والمذكور فى قوله فقط من اسماء الافعال انته وكثيرا ما يصدر بالفاء ترتيبا للفظه وكانه جزاء شرط محذوف اى اذا وصفت بهما الاخيرين فقط فانته عن وصف الاول بهما قوله مع كسر الفاء وسر اخالصا وكسرا مصدر للمصدر المعرف نحو اعجبنى ضربك زيدا شديدا قوله كما فى الوقف الاشمام فى الوقف على اخر الكلمة بعد اسكان الحرف المضموم الموقوف

مطلب ٤٥٩
فى الاشمام

مطلب ٤٦٠
فى الامالة

مطلب ٤٦١
فى نصب قليلا

مطلب ٤٦٢
فاء فقط وفحسب

عليه بهو ان يضم الشفتين فقط مثلا اذا اردت ان تشم فى وقف
نستعين تسكن النون و تضم شفتيك بعد اسكانها من غير حركة قا
قوله كتاء التانيث فى الفعل مثال لما وضعت على السكون و قيد بقوله
فى الفعل لوضعها على الحركة بالاسم قوله فلينا مثل امر بالتامل لانه منهم
من يقول دعانا و يعطى حركة التا حكم الاصلية وان كانت موضوعة
على السكون قوله الزياده جائت متعدية الى مفعولين نحو زاده
الله تعالى خيرا والازدياد بمعناها الا انه يستعمل متعديا الى مفعولين
ذكره فى شرح الكشاف للشارح قوله وما وقع فى الاصطلاح غير متعدية
الخ قصره اصطلاحهم عليه لقوله للحرف الزائد دون المزيد و تكلفه
فى التوجيه ليس على ما ينبغى لعدم الاطراد فيه قوله والا فيحتمل ان
والا يكن كذلك فهو يحتمل فيصير جمله اسمية فيا تى بالفاء على انهم
قالوا اذا كان مضارعا مثبتا غير مقترن باحد الاربعة اى السين و سوف
وان وما يجوز بالفاء و تركه اما جواز الفاء فلانه قبل اداة الشرط
كان خالصا للاستقبال فلم يوثر الاداة فيه تاثيرا ظاهرا كما فى فعلت
ولم افعل فاحتاج الى مزيد ربط بينهما بالفاء و اما تركه فلتاثير الاداة
فيه لانه كان صالحا للحال والاستقبال فصرفت الاداة الى الاستقبال
قوله على تقدير حذف حرف الجر اى المزيد فيه قد نص الامام المرزوقى
ان حذف الجار والمجرور فى الصلة تصحيحا لامر العائد خطا وكلا لا يجوز
فى الصلة لا يجوز فى الصفة وذهب الكسائى وجمع من النحاة الى ان
هذا الحذف لا يجوز الا ان يعتبر التدريج فى الحذف حتى مروا بانه يجوز
حذف الجار اولا ثم حذف العائد ثانيا وذهب بعضهم الى انه لا يجوز الا
الا ان يعتبر حذف الجار والمجرور معا وذهب جمهورهم مثل سيبويه والاخفش
واتباعهما الى انه يجوز الامران ذكره فى حاشية المطول لعلاء الدين
البطامى قوله وقد يحذف نحو قوله واقام الصلوة تمثيله به لشرذ
ان الحذف فى حال الاضافة كما ذهب اليه الفراء ومذهب سيبويه جوازه
مطلقا لان التعويض من الامور الجائزة عنده قوله وهذا عكس سائر
الابواب فان فى سائر الابواب يتبع المزيد المجرد ههنا يتبع المجرد المزيد

مطلب ٤٦٣
فى معنى كلمة زاد متعديا
الى مفعولين

مطلب ٤٦٤
فى جواز حذف الجار والمجرور
فى الصلة تصحيحا لامر العائد
خطا

للمزيد قوله ومنهم من لا يلحق الاصل يقال لحمه والحمه اذا ابصره بنظر
خفيف والمقصود لا يلتفت الاصل بل يجعل كل بناء اصلا فى نفسه
فما وجد فيه سبب الاعلال اعله وما لم يوجد لم يعل والاولى فى
مثل هذا التركيب ان يجعل مضمون الجار والمجرور مبتدا اعلى معنى و بعض
العرب من اقصف لكذا وما لا استبعاد فى وقوع الظرف بتا و نائل
معناه مبتداء وقد يقع الظرف موقع مبتداء كقوله تعالى ومنا دون
ذلك وقد اختار الشارح جعل المقدم مبتداء والمؤخر خبرا فى مثل
هذا المقام واصر عليه وهذا ادخل فى القبول على ما صرح به الفحول اكره
فى حاشية المطول لعلاء الدين البسطامى قوله اعار واستاد قيل
هما مما لم يوجد فى كلامهم بل صرح الجوهرى بعدم اعلاله حيث قال فتحت
الواو فى اعور بسكون ما قبلها وفيه نظر لانه استقراء على النفى وقول
الجوهرى على اللغة المشهورة قوله قال الشاعر اعارت عينه ام هى
تعار البيت لابن احمر اوله تسائل يا ابن احمر منذراه تسائل فعل والهاء
ضمير الحية وياء فى يا ابن احمر بمعنى عن كما فى قوله تعالى سال سائل
بعذاب واقع متعلق بسائل ومنذراه مفعول لسائل وضمير المنصوب
راجع الى ابن احمر والهمزة فى اعارت للاستفهام وهو فعل فاعله
عينه وام متصلة عاطفة جملة ام لم تعار او هو مجزوم الفه بدلة
فى الوقف عن النون الخفيفة وقيل بالحركت الراء للشعر عادت
الالف المحذوفة لالتقاء الساكنين والفه للاطلاق وفيه تعسف
وقال فى الاقليد لقوله اعارت وصه عندى وهو انه اسند الفعل
الى العين بخلاف قولهم عور الرجل فيت اسند الى الرجل لان الجزء
منه والعيب المضاف الى الكل اعار تبة منه العيب المضاف الى الجزء
فكانه نزل النقصان منزلة العدم حتى كان عار ليس منه افعال العيوب
فلذا الحق قوله ونحو غيلت واغيمت اه اغيلت المراة اذا سقيت
ولدها الغيل وهو بالفتح اللبن الذى يكون للمراة حال الحمل فهى مغيل
واغالت ايضا ولدها فهى مغيل واغال فلان ولده اذا غشى امه وهى
ترضعه واغيمت السماء واغامت وتغيمت كلها بمعنى اى صارت

مطلب ٤٦٥
فى جعل مضمون الجار والمجرور
مبتداء معنى

ذات حجاب واغيم القوم اصابهم غطش وحر الخوف وغيم والهبتة اى
جعلته طيبا واصوشت الصيد واحتوشته اذا جئته من حواليه لتصرفه الى الحبالة
وهى التى يصاد بها قال فى الصحاح وانما ظهرت فيه الواو كما ظهرت فى اجتور
اى صار بعضهم جار بعض وانما فتحت فى اجتوروا لانه فى معنى الابدال منه اذ يخرج
على الاصل لسكون ماقبله وهو تجاوروا قبنى عليه ولو لم يكن معناهما واحدا
لاعلت عللت واطولت الشئ اذا قلته طويل واحولت الدار واحالت
اى عليها حول فحول ومحيل قوله وكذا سائر تصاريفها يعنى اذا لم يعل
فعل لم يقل منصرفاته من المضارع واسم الفاعل واسم المفعول والمصدر
والزمان والمكان قوله وعليه قول امرأ القيس فتلك حبلى ■
مثل كلمة تسوية واعم الالفاظ الموضوعة للمشابهة وقدم تفصيلها
جمعها حبالى وحبالیات بفتح الحاء والباء واللام فيهما طرق من باب
دخل فهو طارق اذا جاء ليلا وضع الصبى امه بالكسر رضاعا بالفتح
ولغة اهل نجد من باب دخل فهو طارق ضرب وارضعت امه وامرأة
مرضع اى لها ولد ترضعه فاوصفتها بارضاع الولد قلت مرضعة والباء
شغل من لهى عن الشئ لهيا بالضم والتشديد ولهيانا بضم اللام وسرها
سلاعنه وترك ذكره وانشد عنه والتمايم جمع تميمة وهو عوذة تعلق
الانسان للحفظ فى الحديث من علق تميمة فلا اتم الله له وقيل هى خرزة بفتح
الحاء والراء المهملة تعلق هزارا، معجمة واما المعازات اذا كتب فيها القرآن
واسماء الله تعالى فلا باس فيها ومحول اسم فاعل من احول الصبى اى اتى عليه
حول الفاء بمعنى مثلك مجرور به متعلق بطرقت وقيل طرقت صفة مثل بحذف
الضمير اى طرقتها وصلى صفة مثل لعدم تعرفه بالاضافة وقيل عطف بيان
لكاف الخطاب فى مثلك ومرضع عطف على حبلى فالهيتها عطف على
طرقت وعن تمايم متعلق بالهيتها ومحول صفة ذى وفى وصف تلك بالنسا
بالجبل والارضاع وفى وصف الصبى بكونه ذى تمايم وذى حول وفى جمع
تمايم اشارة الى كمال جهل النساء اليه قوله وروى الاصمعى مفعول اسم مفعول
من اخيلت المراة ولدها اذا اسقته الغيل قوله ونحو استحوذ اى استولى يجب
واستصوب اى وجد الشئ صوابا وصار صوابا واستوجب اى طلب

مطلب ٤٦٦
فى المعازات اذا كتب فيها القرآن واسماء الله تعالى فلا باس بها

طلب جوابا واستوثق الحمل اى صار ناقة وهو مثل يضرب لرجل يكون فى
مديك او صفة شئ ثم يخلطه بغيره وينتقل اليه واصله ان طرفة بن
العبد كان عند بعض الملوك والمسيب بن علس ينشده شعرا فى وصف
جمل ثم حوله الى نعت ناقة فقال طرفة قد استنوق الجمل قوله وفيه نظر لانه
اسم المصدر كما مر يعنى فى تفسير التحويل وقدم جوابه هناك قوله اى جميع
تصاريفه اشارة الى ان سائر بمعنى الجميع وقدم تفصيله قوله وغيرذلك
من الزمان والمكان والالة قوله يعتل عنه بالهمزة فقول الفقهاء يابع
بغير همز لحن قوله ويكتب الهمزة بصورة الياء ونقط هذه الهمزة كما
نقطها الحريرى فى الرسالة الرقطاء وهى التى اصدى حروف كل كلمة منها
منقوطة والغير المنقوطة فى نحو ناكل صيف قال ناصل يديه فاصر خطاؤه
وحكى ان ابا على الفارسى دخل درب صاحب خط واحد من المشترين بمعرفة
العلوم العربية زائرا له فاذا بين يديه جزء فيه مكتوب لفظ قائل منقوطا
بنقطتين من تحت فقال له ابو على هذا خط من قال خطى فالتفت الى
صاحبه كالمغضب وقال قد اضعنا خطوتنا فى زيارته وخرج من ساعته
وفى شرح المقصود المسمى بالمطلوب هذا اى كون النقط خطا فى الهمزة
المكسورة المقلوبة من الواو ولا من الياء فرقا بين الواوى واليائى قوله
لان الهمزة المتحركة الساكن ما قبلها يكتب بحرف حركتها اعلم ان الهمزة
فى الاول يكتب على صورة الالف فى كل الاحوال وفى الوسط اذا كانت ساكنة
على وفق حركة ما قبلها كراس ولوم وديب واذا كانت متحركة وسكن ما قبلها
على وفق حركة نفسها نحو يسال وبلوم ولبئس وقيل تحذف الهمزة قبل
التخفيف ان كان تخفيفها بالنقل كمسئلة او الادغام كسود قبل بحذف
الهمزة المفتوحة فقط والاكثر على حذف المفتوحة بعد الالف كسال
وقيل بحذف فى الجميع سواء كانت مفتوحة اولا وسواء كانت المفتوحة
بعد الالف اولا واذا تحرك ما قبلها ايضا فيكتب على تخفف به كموجل بالواو
وفئة بالياء لان تخفيفهما بان يجعل كذلك وسال بالالف ولوم بالواو
وبئس بالياء ورؤس بالواو لان تخفيفها بان يجعل بين بين المشهور
وجاء فى نحو سيل ومقرئ كما كانت الهمزة مكسورة وما قبلها مضموم

مطلب ٤٦٧
فى اصل وضع استنوق الجمل قاله طرفة بن العبد

مطلب ٤٦٨
فى حكاية تجيبة فى خطاء الكتابة

مطلب ٤٦٩
فيما يتعلق بكتابة الهمزة على التفصيل

الواو لعكس كتبها بحرف حركتها او بحرف حركة ماقبلها لان في تخفيفها اخلافا
في ان يجعل بين المشهور وغير المشهور وفي الاخر اذا كان ماقبلها ساكنا الاكثر
على صورة نحو خف بالفتح وذف بالكسر ويرى بالضم ومثل الهمزة هو مثل
احدى حروف اللين والمكتوب في ضبوده فاوبر ليست علامة الهمزة
ليعلم ان هناك همزة في اللفظ فتلفظ وكتابة نحو البطوء والوطئ والهيئة
بالواو والياء ليست على قانون علم الخط بل من جهل الكاتب بصورة
الخط بل من جهل الكاتب بصورة الخط واذا كانت متحركة تكتب بحرف
حركة ماقبلها سواء كانت الهمزة ساكنة او متحركة مفتوحة او مضمومة
او مكسورة كقراء ويقرئ ويردؤ ولم يقرأ ولم يقرئ ولم يردؤ واذا كانت
المتطرفة بحيث لا توقف عليها لاتصال غيرها بها من ضمير متصل او تاء التانيث
صارت كالوسط ممن كتبها في الوسط بصورة كتبها ههنا كذلك ومثل
اسقط نحو جزاك وجزؤك وجزئك وجزك ماكان الاول منه مضموما نحو
رداك وردوك وردئك وردك ماكان الاول منه مكسورا ونحو يقرؤه ويقرئه
ماكان الهمزة فيه مضمومة وماقبلها مفتوح او مكسور الاتي نحو مقروؤه
ويروءه فانهم كتبوه بحذفها وفي الاول المتصل به غيره لايكون كالوسط
فيكتب بالالف نحو ياحد ولاحد بخلاف لئلا لكثرة استعماله اولكرابهة
صورته وبخلاف لئن لكثرته وكل همزة بعدها حرف مد كصورتها بحذف
نحو خطاء في النصب فانه يكتب بالف واحدة فيه ومستهزؤن بواو واحدة
ومستهزئين بياء واحدة وقد يكتب بيائين بخلاف قراء ويقرآن حيث
يكتب بالفين للبس وبخلاف مستهزئين في المثنى لعدم المد لفتح ماقبل
الياء وبخلاف نحو رداى حيث يكتب بيائين في الاكثر لان الياء الاولى
للتانيث في الصورة اولان اصل ياء المتكلم الفتح فكانه لم يجتمع الهمزة مع
حرف مد بخلاف نحو صاى حيث يكتب بيائين في الاكثر للمغايرة والتشديد
الذي يذهب بالمد وبخلاف نحو لم يقرئي للواحدة المخاطبة خوفا لاجتماع
يكتب بيائين للمغايرة واللبس بتقرئي مضارع قرئ قوله لان حروف
العلة كثيرا ما تحذف نصب كثيرا على الظرف لانه صفة الحين او على المصدر
لانه صفته والتاكيد معنى الكثرة والعامل مايليه على ما ذكر في الكشاف

٤٧٠ معلق في نصب كثيرا ما

الكشاف في قوله تعالى قليلا ما تشكرون اي حينا كثيرا او حذفا كثيرا بحذف
قوله على شفا جرف هار قال الراغب شفاء البراء والنهر شفيره وطرفه
ويقرب به المثل في القرب من الهلكة والشفر هو الهلاك اي حصل على
شفا جرف وتثنيته شفوان والشفاء من المرض مفاواة شفاء السلامة
وصار اسما للبرء والجرف بضم الجيم والراء ما جرفه السيل من جرف
الوادي وصفر اصله فيقي واهيا والهار الهائر وهو المتصدع
الذي اشفى واشرف على الهدم والسقوط قوله وزنه فعل بفتح
الفاء وكسر العين ومنه سكون العين وقال قلبت الفا على مذهب
يونس كقال في قول فقد اخطاء قوله شاكه في شاكه من الشوكة
وشاك الرجل يشاك شوكا ظهر شوكته وحدته قوله قال في المفصل
وربما يحذف العين فيقال شاكه هذه المخالفة بين كلامي صاحب
الكشاف في شاكه وقد خالف كلامه في هار ايضا حيث ذكرها في
بحث المصغر من المفصل فيما حذف منه حرف اصلا لا يرد في التصغير
وقد قال ابن الحاجب في شرحه ولا يجوز ان يكون هار فعلا لان
الزمخشري اثبته محذوفا منه حرف اصلي ولا يمكن ان يكون معلوما
لان حكم مثل قاض ان تكون الياء فيه كالثابتة اذ حذفها عارض
كقولك رايت قويضيا فوجب ان يكون فاعلا حذفت عينه فاذكر
في بعض هو اخفى الكشاف منه انه مقلوب ليس بذاك كما ذكره الطيبي
في شرح الشافية قوله اي بضيع العين موضع اللام اه بهذا هو
القلب المكاني وهو نقل حرف هار باعن عارضة من الحركة والسكون
مكان حرف آخر وكل واحد منهما معروض لعارض الآخر قوله لرفضهم
مفعلا في كلامهم الا مكرما ومعونا على الافصح لانه جاء مهلك بضم اللام
مصدر هلك وميسر بضم السين بمعنى السعة والغنيمة وقراءة بعضهم
فنظرة الى ميسرة بضم السين والاضافة وذكر ابن القطاع انه جاء
ما درك بضم اللام بمعنى الرسالة على ان القراءة جعلها احسن لكونه
ومعونة على احد تمر وتمرة وانعالم يجعل معون على وزن المفعول بمعنى
المصدر لئلا يلزم كثرة التغيير وحذف الواو ونقل الحركة بخلاف ما

مطلب ٤٧٢
في تذكر معنى

اذا جعل مفعلا حيث لا يلزم فيه الانتقال الحركة **قوله** تذكر بيضات
وهيجه وتذكر الشيئ واذكره بمعنى ذكر بلسانه وبقلبه ذكر وذكرة و
وذكرى ويقال اجعله منك على اذكر بضم الدال وكسرها بمعنى وقيل
بالضم ما بالقلب خاصة وهو ضد النسيان وبالكسر يعم ما بالقلب
وباللسان جميعا والبيضات جمع بيضة وهيجه حرك شوقه وكذا
هايجه والرذاذ بفتح الراء المهملة والذال المعجمة المطر الضعيف
والدجن بفتح الدال المهملة وسكون الجيم الباس الغيم السماء والسحاب
والمطر الكثير يقال يوم دجن بالوصف والاضافة ومغيوم بسم
مفعول بمعنى ذى غيم فاعل بذكر ضمير الظليم وهو الذكر من النعام الجنس
النعامة بيضات مفعوله وفاعله هيجه ضمير المذكر ويوم زذاذ
مفعول فيه لتذكر او فاعل هيجه والجملة معطوفة على جملة تذكر وعليه
ظرف فاعله الدجن لاعتماده او الدجن مبتداء والظرف خبره والجملة
صفة يوم زذاذ ومغيوم صفة اخرى له الا ان الاولى تقدم المفرد
على الجملة وقدما وتاخيره كقوله تعالى وهذا كتاب انزلناه مبارك
وكذا الوصف بالجملة الفعلية اولى من الوصف بالجملة الاسمية وبالفعل
الماضى اولى من المستقبل وفى وقوعه صفة خلاف نحو مررت برجل يصيد
غدا ذكره فى الشرح الكبير للكافية **قوله** قد كان قومك يحسبونك سيدا
ساد قومه سيادة وسودا بالفتح فهو سيدهم اى كبيرهم وزنه فعيل
والجمع سادة واذا اردت الاستقبال قلت سائد قومه وستسود قومه
بالتنوين وخال الشيئ ظنه خيلا او خيلة ومخيلة وصيلولة ويقول
فى مستقبله اخال بالكسر فى الهمز وهو الافصح وبنو اسد يقولون
اخال بالفتح وهو القياس وعانه اصابه بعينه فهو عائن وذاك معين
على النقص ومعيون على التمام اى مصاب بالعين وفى الحديث العين
حق اى اصابتها حق وقيل وجه اصابة العين ان الناظر اذا نظر الى
شئ واستحسنه ولم يرجع الى الله تعالى والى رويته صنيعه قد يحدث
الله فى المنظور علة الجناية نظر فى اغفلة ابتلاء لعباده ليقول الحق
انه من الله تعالى وغيره من غيره فيوخذ الله الناظر لكونه سببا وجهها

مطلب ٤٧٣
في وجه اصابة العين

وجهها بعض بان العائن ينبعث من عينه قوة سمية عند تتصل
بالمعيون فيهلك او يفسد كما قيل مثل ذلك فى بعض الحيات كذا فى شرح
المشارق وذكر فى فتح المنان قال الزهرى يوتى الرجل العائن بقدح
فيدخل فيه كفه فيه فيتمضمض ثم يمجه فى القدح ويغسل وجهه فى القدح
ثم يغسل يده اليسرى فيصب على ركبته اليمنى فى القدح ثم يدخل يده
اليمنى فيصب على ركبته اليسرى ثم يغسل داخلة ازاره ويوضع القدح
فى الارض ثم يصب على راس المعيون من خلفه صبة واحدة وقيل
الصغار اسرع من الكبار وقد يعين الرجل نفسه وبغير ارادته بل بطبعه
ومما يدفع به العين اللهم بارك عليه وقول ما شاء الله لا قوة الا
بالله ورقية جبرئيل عليه السلام التى رواها مسلم فى صحيحه بسم الله
ارقيك من كل شئ يوذيك من كل شر كل نفس او عين حاسد الله يشفيك
بسم الله ارقيك وتسميم النونة كما ذكره فى شرح السنة ان عثمان

مطلب ٤٧٣
في تسميم النونة

رضى الله عنه راى صبيا مليحا فقال وسموا نونته لئلا تصيبه العين يعنى
سودوا الحفرة فى ذقن الصبى والاكثار منه قراءة المعوذتين وفاتحة
الكتاب واية الكرسى وههنا تعويذات ورقى كثيرة تطلب من فتح الجن
فى تفسير سورة يوسف **قوله** وتسك بكسر الميم من الطيب فارسى
معرب وكانت العرب تسميه المشموم **قوله** وضعف قول
معوول قال الجوهرى فى الصحاح وابن الانبارى فى الزهرة ليس
باتى مفعول من ذوات الثلاثة من ثبات الواو بالتهم الاخرفان
ثوب مصوون ومسك مدووف ثم قال الجوهرى وفى النحويين
من يقيس على ذلك ويقول قول معوول وفرس مقوود قياسا
مطردا **قوله** اهـ وقد لا يكون ذكر فى مغنى اللبيب ان قد الحرفية مختصة
بالفعل المتصرف الخبرى المثبت المجرد عن الجازم والناصب وحرف
التنفيس وهى معه كالجزء فلا ينفصل منه بشئ اللهم الا بالقسم
قوله اذا اخبرت عن نفسك فان قيل ليس التخصيص كونه خاصا
على اربعة بالاخبار وجه قلنا قد ذكر وجهه فى الاجوف **قوله** ورحى
قيل اصل رحى رحو لقولهم رحون فحى يكتب بالالف **قوله** بنى الالف

والتنوين لان التنوين نون ساكنة تتبع حركة الاخر لاكنون حين
فانها قبل الحركة فاذا صار الحاء اخرا اتبع حركته وياتي وليست بعارضة
بحرف كالحركة بل هي مستقلة ربدت علامة للتمكن والعلامة لاتحذف
وبما ذكرنا سقط ما قيل هي نون ساكنة عارضة للحرف فاذا حذف
المعوض كيف يبقى العارض لكن التزموا بمثل هذا المصنف ليسلم
كلامهم قوله والمنقلبة من الياء يكتب بصورة الياء هذا في الاخر
وفي غيره يكتب بصورة الالف منقلبة عن الواو والياء نحو باع تعلم
ان ما في اخره الف ان كان حرفا يكتب الجميع بصورة الالف
الا بلى وعلى وحتى وان كان اسما مبنية فكذا تكتب الجميع بالالف الا
الى ومتى ولدى وان كان اسماء معربة زائدة على الثلثة فصاعدا
فلا ينظر الى اصلها ويكتب جميعها بالياء لاغير لان الواو تقلب الى
الياء فيها الا فيما قبل الالف يا ومن نحو العلى والدنيا كراهة الجمع بين
اليائين الا في نحو حيي رمي علمين للفرق وان كانت الاسماء المعربة
ثلاثية نظرا الى اصلها الذي انقلبت منه الالف وان نظر باء كتب بالياء
كما قال الشارح تنبيها على اصلها وليدل على جواز امالتها وان كان واوا
كعصا كتبت بالالف والفعل الثلاثي ينظر الى اصله وما زاد فاليا ء الا لغير
كالاسم ويجوز ان يكتب الجمع بالالف على اللفظ وعلى كتبه بالياء فان كان
منونا فالمختار انه يكتب بالياء ايضا وهو قياس المبرد وقياس المازني
انه يكتب بالالف وما سواه بياء ويعرف الياء من الواو والتثنية
نحو فتيان وعصوان وبالجمع نحو الفتيان والفتوات وبالمرة نحو
رمية وغزوة وبالنوع نحو رمية وغزوة وبرد الفعل الى فعل نحو
رميت وغزوت وبالمضارع نحو يرمي ويغزو ويكون الفاء واوا نحو
وعى لانه ليس في كلامهم ما فاؤه ولامه واوا الا الواو على وجه يكون
العين واوا نحو شوى فانه ليس في كلامهم ما عينه ولامه واوا الا
ما شذ نحو القصوى والفتوى فان جهل كون الالف من الواو واليا
بان لم يكن عينه شيء مما ذكر فان املت فالياء نحو متى والا فالالف

مطلب ٤٧٤
في الكلمة التي في اخرها الف
او واو او ياء وقاعدة
كتابتها

فالالف وكتبوا الذي باليا كقولهم لديك وكلا باليا والالف لاصقا لها
قوله ولو في صورة وهي غزوا فانه اذا حذف الالف المنقلبة من
الواو وهو لاجتماع الساكنين بقي غزا فالتبس بالمفرد قوله واشترى
الاشتراء والشراء بالقصر والمد والقصر اشهر كالاتباع والبيع من الاضداد
لغة يقع على فعل المشتري والبايع الان في عرف الفقهاء اختص
الاول بالمشتري والاخر بالبايع فما في شرح المنظومة من ان البيع
والشراء اذا استعملا ثلاثتهن يكونان بمعنى البيع واذا استعملا منه
فاسيئين يكونان بمعنى الشراء ليس على ما ينبغي وذكر في تفسير القاضي
اصل الاشتراء بذل الثمن لتحصيل ما يطلب من الاعيان فان كان
احد العوضين نقدا تعين من حيث انه ثمن لا يطلب لعينه ان يكون
ثمنا وبذله اشتراء والاقاي العوضين تصورته بصورة الثمن فبازاله
مشتر وآخذه بائع ولذا عدت الكلمتان من الاضداد ثم استعير
للاعراض عن الشيء طمعا في غيره حكي ان الرشيد سال اليزيدي و
الكسائي عن قصر الشراء ومده فقال الكسائي مقصور لاغير وقال
اليزيدي يقصر ويمد فقال له الكسائي من اين لك هذا فقال من المثل
السائر للفقر بالجرة عام هذا بها ولا بالامة عام شرائها فقال الكسائي
ما ظننت اصرابجهل مثل هذا فقال اليزيدي ما ظننت اصرا يفتري بين
يدي امير المؤمنين ذكره في عقد القلائد وقال ابن الانباري في ترجمة
اليزيدي هو ابو محمد يحيى بن المبرة المقري صاحب ابي عمرو بن العلاء
البصري وانما قيل له اليزيدي لانه صحب يزيد بن منصور خال المهدي
يؤدب ولده فنسب اليه ثم اتصل بالرشيد فجعله مؤدبا للمامون
وكان الكسائي مؤدب اخيه الامين وحكي انه تكلم اليزيدي مع
الكسائي بين يدي الرشيد فظهر كلامه على الكسائي فرمى فلتسوته
بالغلتة فقال الرشيد لادب الكسائي مع انقطاعه اصابنا
منه غلبتك مع سوء ادبك قوله واذا تقرر بهذا فنقول اشارة الى
ان فنقول جواب شرط محذوف لكن في دخول الفاء بحث جوابه
يعرف مما ذكرنا سابقا قوله رضي وطئ تقول تقلب الكسرة فتحة

مطلب ٤٧٥
الشراء والاشتراء والبيع
والابتياع

مطلب
في كتابة لدى باليا ء

مطلب ٤٧٦
في ترجمة اليزيدي ونسبته

والياء الفا لانفتاحها بعد الكسرة قبل الياء قوله اصله رضوانا من الرضوان
بكسر الراء وضمها بمعنى الرضاء والمرضاة مثله كذا في المختصر وفي شرح الكشاف
للطيبي الرضوان الرضاء الكثير ولما كان لاعظم الرضاء رضاء الله تعالى خص
لفظ الرضوان في القرآن بما كان منه قوله تعالى يقال رضي به وعنه وعليه
بمعنى قوله سرو اي صار سيدا في المختصر صار سريا وجمع السري سراة
وهو جمع عزيز ان يجعل فعيل على فعلة ولا يعرف غيره وفي الصحاح مثله سيادة
لان تقدير سيد فعيل وجمع على فعلة كانهم جمعوا سائدا مثل قائد وقادة
وقالوا جمعت العرب الجيد والسيد على جياد وسيائد بالهمز على
غير قياس لان جمع فعيل فياعل بلا همز قوله لا يخلو عن حزازة هي وجع
في القلب من غيظ ونحوه والمراد بها ما يدعو القلب وينفر عنه
الطبع قوله فانه ان ضم فكيف يضم والجواب ان ما في هذا الشرط محذوف
وهو ابقى لدلالة ابقى الاول قوله يدل على انه لم ينقل ضمة الياء اه
والجواب ان معنى قوله اتى الضمة بقرينة قوله فقلت حركة الياء قوله
لان معمول الشرط لا يتقدم عليه والجواب ان هذا من قبيل الاستخدام
في الظرف كتقدم معمول المصدر ومعمول ما بعد ما النافية اذا كان
ظرفا مع حكمهم بامتناعه فان في الظروف تجري توسعات كثيرة لا تجري
في غيرها او من قبيل الاضمار والتفسير قوله وكذا معمول ما بعد فاء
الجزاء فيه انه صرح في الضوء وحاشية القاضي بان فاء الجزاء لا يمنع
عمل ما بعدها في الظرف قبلها قوله فالتوجيه ان يقال تقديره ان الاصل
اتصالا اه هذا لا يخلو عن حزازة لان لفظ اتصالا ان لم يكن سهوا
لا طائل تحته ولانه جعل صحة ما التوجيه سببا لاندراج الاعتراض
وليس كذلك بل اندفاعهما بقوله المراد بقوله ان انكسراه وبقوله
انه لم يقل وان انضماه ولعله الى هذا اشار بقوله وهذا موضع تامل
قوله والالف فيه ان الالف ساكنة ابدا ولا يقبل الحركة فاسكانها
تحصيل الحاصل الا ان يقال انه من عطف الجملة على الجملة بتقدير شيء
قوله فكما تحذف الحركة فكذا بهذه الحروف الفا دفي فكما للتفريع لا في
للتشبيه وما كافة لها عن الدخول في المفرد فسقط ما قاله صاحب المستوفى

مطلب ٤٧٧
في استعمال رضي بالباء وعن وعليه

مطلب ٤٧٨
في ان معمول الشرط لا يتقدم عليه

مطلب ٤٧٩
لفظ فكما

المستوفى من ان الحاق لا يكف بما واصل الكلام ان يقال فتحذف هذه
الحروف كما تحذف الحركة الا ان عدم المشبه به فصار مقاربا لالغاء
التفريع وكرر كذا للتاكيد وقد يكرر لطول الكلام كما ذكره الشارح
والشريف في شرح الكشاف وزيد الفاء في كذا لان المشبه به المقدم
ينزل منزلة الشرط وقيل اذا حذف هذه فقد حذف تلك وقال
الشارح في شرح الكشاف حذف الفاء زائدة وهذا التكرير والزيادة
في التراكيب شايع والحكم بان الكاف في كما مرفوع المحل على الابتداء
وكلمة ما موصولة ولذا دخلت الفاء في الخبر بالحمل على اللفظ كما في موضع
المصدر ليحذف الثاني المقدر ويجوز ان يكون الكاف مرفوع المحل
على الابتداء وما مصدرية والخبر هذه الحروف بتقدير المضاف
قوله هجوت زربان اه الهجاء ضد المدح في الاساس ومن المجاز فلان
يهجو فلانا هجوا وهجاء بكسر الهاء وتهجاء بفتح التاء يعد معائبه
فهو مهجي ولا تقل منهجية بان اسم رجل معتذرا اسم فاعل وهو
عبارة عن نجوا الذئب من قولهم اعتذرت المنازل درست اخذا
من قولهم اعتذرت المياه اي انقطعت كانه يجعل الغدر سببا لقطع
لقطع الذئب ذكره الشارح في شرح الكشاف تبع منه الوداع بمعنى
التركه هجوت فعل فاعله تاء الخطاب ومفعوله زربان كلام اضافي
متعلق غير منصرف وجئت مع فاعله التاء عطف عليه معتذرا حال
من تاء وجئت من هجوت زربان كلام اضافي متعلق بمعتذرا لم تهجو جملة
فعلية ضربكانك المقدر اي كانك لم تهج جئت اعتذرت منه وانت
جملة فعلية عطف على لم تهجو ومفعول الفعلين محذوف اي لم تهجو
ولم تدعه اي الهجو اذ قد هجوت في الواقع وعلى هذه اللغة كتبت
الالف بعد واو الجمع فيما لم يتصل به الضمير بين واو الجمع وواو
العطف في مثل صفر وتكلم زيد ومنهم من كتب الالف في مثل شاربوا
الخمر وزائرو زيد كما في الفعل ومنهم من حذف الالف في الجميع
وان لزم الالتباس لندوره وزواله بالقرائن وكذا زادوا في ناتية
الفارق بينها وبين منه والحقوا المثنى بها بخلاف الجمع وزادوا

مطلب ٤٨٠
في الهجاء والهجو

مطلب ٤٨١
في كتابة الالف بعد واو جمع
الفاعل

في اولك واما فرقا بينه وبين ايمك واجرى او لاطعمه اولاه عليه وزادوا
في اولى مال واوا فرقا بينه وبين الى واجرى اولوعليه قوله الم يأتك
والانباء تنمى اه الهمزة للاستفهام وحقيقته طلب الفهم للمتكلم بالكلام
ولذا لايكون منه تعالى طلب حقيقته فقول بهاء الدين السبكى استحالة
الاستفهام منه تعالى اذا كان طلب الفهم معروفا الى المتكلم بالكلام الا فهام
واما اذا كان معروفا الى غيره ممن يطلب فعومه فلا كما فى قوله تعالى انت قلت
للناس اتخذونى واحى الهين الاية فهو استفهام حقيقى طلب به اقرار
عيسى عليه السلام فى ذلك المشهد العظيم بانه لم يقله ليحصل فهم
النصارى ذلك فيتقرر عندهم كذبهم ليس على ما ينبغى على ان الفا
صرح فى المطول بان الهمزة فى الاية للتقرير وقد يستعمل للتهكم نحو
اصلاتك تامرك ان نترك ما يعبد ابائنا واللامر نحو اسلموا
اى اسلموا او للتعجب نحو الم تر الى ربك كيف مد الظل او للاستبطاء
نحو الم يئن للذين امنوا وللتنبيه على الضلالة نحو فاين تذهبون
وللوعيد كقولك لمن نسى الادب الم اؤدب فلانا اذا علمت ذلك
وللتسوية بعد سواء وما ابالى وما ادرى وليت شعرى وللانكار
التوبيخى على معنى لم كان هذا الشئ فى الماضى او على معنى لم يكن
فى الحال او الاستقبال او الابطالى على معنى لم يكن فى الماضى او على
معنى ليس فى الحال او لايكون فى الاستقبال فاحفظ هذا والانبا
جمع نبا بمعنى الخبر يقال نبا ونبأ بالتشديد وانبا اى اخبر ومنه
النبى لانه انبأ عن الله تعالى وهو فعيل بمعنى الفاعل تركوا همزته كالذرية
والبرية والخابية الا ان اهل مكة يهمزون الاربعة والنماء والزيادة يقال
نمى المال بالكسر نماء وبالفتح والمد بنوا نموا بالضم والتشديد والملاقاة
المصادفة يقال لقيته ولاقيته اذا صادفته استقبلته قربا منه واللبون
من الشاة والابل ذات اللبن عزيزة كانت او بكة والعزيزة لبنة بفتح
اللام وكسر الباء وبنو زياد هم آل ربيع بن زياد والعبشمى واخواته
فاعل يأتيك لبون بنى زياد على حذف المضاف اى خبرها والانبا بمعنى
جملة وقعت حالا من فاعل يأتيك فاعل لاقت ضمير لبون ومفعوله محذوف

مطلب ٤٨٣
فى همزة الاستفهام وحقيقتها

محذوف وهو هو ضمير راجع الى ما اى لاقيته ويجوز ان يكون فاعل
يأتيك ما والباء زائدة فى المرفوع ويكون لبون فاعل لاقت والمفعول
محذوف قوله وتضحك منه شيخة عبشمية اه قال الراغب الضحك
انبساط الوجه وتكشر الاسنان من سرور النفس لظهور الاسنان
عنده سمى مقدمات الاسنان الضواحك ويستعمل فى السرور المجرد
نحو سفرة ضاحكة وفى السخرية نحو كنتم منهم يضحكون وفى التعجب
المجرد نحو وامرأته قائمة فضحكت وضحكها كان للتعجب انتهى وقد
يقال الفهقهة ما كان مسموعا له وجيرانه بدت اسنانه ولا يتبسم
ما لم يكن مسموعا والضحك ما كان مسموعا له دون جيرانه يقال
ضحك به وضحك منه بمعنى والشيخة ام قبيلة والعشمية نسبة الى عبد شمس
وهذا من باب البخت فى النسب فانهم ياخذون اسمين فيجعلون
منهما اسما واحدا فينسبون اليه وقد مر امثاله كان لم اصلها بالتشديد
وترى من رؤية البصر وقبل بعد والاسر من الاسار وهو القد
بالكسر فيهما سمى الاسير بذلك لانهم كانوا يشدونه بالقد ثم سمى
كل اخيذ اسيرا وان لم يشد به يقال اسرت اسرا واسارا بالكسر فهو
اسير وماسور والجمع اسرى واسارى ويقال هذا لك باسره اى بقده
ثم استعمل فى معنى بكله لظهور المناسبة كما يقال برمته واصله ان رجلا
دفع الى رجل بعيرا بحبل فى عنقه فقيل ذلك لكل من دفع شيئا بجملته
ويمانيا اصله بمعنى هذه احدى يا لى النسبة وعوضت بالالف
فلا يجتمعان قال سيبويه وبعضهم يقول يمانى بالتشديد فاعل
تضحك وشيخة ومن متعلق بتضحك وعبشمية صفة شيخة واسم
كان ضمير شيخة ضمره جعل لم ترى فاعله ضمير شيخة قبل ظرف ترى سيرا
مفعوله يمانيا صفته والاستشهاد فى الاثبات الثلثة هو ان الشاعر
اثبت الواو فى تهجوا والياء فى تاتيك والالف فى لم ترى اثباتا شاذا
ويمكن ان يقال هذه الحروف كانت حذفت حركتها للجزم اجراء للعلل
مجرى الصحيح او يقال الحروف حذفت للجزم والحروف الموجودة الان
للاشباع والضرورة قوله فما سودتنى عامر عن وراثة الخ سودتنى

مطلب ٤٨٣
فى الضحك والقهقهة والتبسم

مطلب ٤٨٤
فى معنى الاسير وبمعنى باسره

مطلب ٤٨٥
فى اليمانى

من السيادة عامرا سم قبيلة فاعله وعن في وراثة للتعليل كما في قوله
تعالى وما كان استغفار ابراهيم لابيه الا عن موعدة متعلق بسوءتني
اي فعل بمعنى منع فاعله الدا سموفعل متكلم من السمو وهو العلو
وهو الارتفاع مفعول اي بام متعلق بابى وللاب عطف عليه لان
لان في ابى معنى النفي كما في قوله تعالى غير المغضوب عليهم ولا الضالين
بمعنى ما جعلتني قبيلة عامر سيدا لاجل كوني وارثا للسيادة بلا استحقاق
بل كنت سيدا عن استحقاق وخصال في يصلح للسيادة **قوله**
ويحتمل ان يكون ان غير عاملة تشبيها لها بما المصدرية كما يكون ما عاملة
حملا لها على ان وسمي هذا تعارض اللفظين ولذلك امثلة احدها
هذه والثاني اعطاء غير حكم الا في الاستثناء بها واعطاء الاحكم غير
في الوصف بها والثالث اعطاء حكم ان الشرطية حكم لو في الاهمال
واعطاء حكم ان في الجزم والرابع اعطاء اذا حكم متى في الجزم بها والحمل
عملا على اذا والخامس اعطاء لم حكم لن في عمل النصب واعطاء لن
حكم لم في الجزم والسادس اعطاء ما النافية حكم ليس في الاعمال وهو لغة
اهل الحجاز واعطاء ليس حكم ما في الاهمال عند التقاء عن النفي بالا
وهو لغة بني تميم والسابع اعطاء عسى حكم لعل في العمل واعطاء
لعل حكم عسى في اقتران خبرها بان والثامن اعطاء الفاعل للباب
المفعول وحكم عسى عند امن اللبس والتاسع اعطاء الحسن الوجه
حكم الضارب الرجل في النصب واعطاء الضارب الرجل حكم الحسن
الوجه الجر والعاشر منعهم افعل التفضيل ان يرفع الظاهر تشبيها
لافعل في التعجب وزنا واصلا وافادة للمبالغة واجازتهم تصغيرا
افعل في التعجب ورفعه الظاهر تشبيها له بافعل التفضيل فيما ذكرنا
والامثلة في ذم معنى اللبيب **قوله** وفي قول الشاعر ان تقران احج
وصدره يا صاحبي فدت نفسي نفوسكما حيث ماكنتما لقيتما رشدا
ان تحل حاجة في محلها وتصنعا نعمة عندي بها وبدا قال الاخفش
الشاعر مثل لابن وتامر اي صاحب شعر وسمي شاعرا لفطنته والصاحب
كما يطلق على الموافق يطلق على المخالف ايضا كما وقع فيما كتب

مطلب ٤٨٦
في تعارض اللفظين ومنه اعطاء غير حكم الا والا لم ولو حكم ان

مطلب ٤٨٧
في الشاعر

كتب معاوية الى ملك الروم نقله في الفائق يا صاحبي خطاب تخليلية
او من قبيل خطاب العرب للواحد خطاب الاثنين وقد تفصيله
وفدت منه الفداء نفسي فاعله ونفوسكما من قبيل قوله تعالى فقد
صغت قلوبكما مفعوله والعرب يجعل الاثنين على لفظ الجمع اذا كانا
متصلين ولم يقولوا في المنفصلين افراسهما ولا على انهما وقد جاء
صغارحالهما وصيغ للمكان وقد يستعمل للزمان والغالب كونه
في محل نصب على الظرفية او الجر بمن وقد يجر بغيرها وقد يقع مفعولا
وتمييزا ويلزم اضافته الى الجملة وندرت الى المفرد واندر منها اضافته
الى جملة محذوفة وقال ابو الفتح في كتاب التمام ومنه اضافته الى
المفرد اعربه وقال ابو سعيد بني على بنائه وهو الاشهر واذا اتصلت
ما الكافة صار للمجاز وجزم الفعلين كما هنا واللقاء المصادفة
والرشد بمعنى الحق والصواب ضد الغي مفعول لقيتما وان تحملا
مفعول فعل مقدر وهو اسالا او بتقدير اللام مفعول له للقيتما او
فدت وحاجة مفعول ولي بسكون الياء وجاز فتحها ان لم يوجد مانع
ولي صفة حاجة وخف الشيء يخف بالكسر خفة صار خفيفا والمحل بوزن
المجلس بمعنى الحمل او احد محامل الحاج فاعل خف والجملة صفة
حاجة يقال صنع اليه معروفا وصنع به صنيعا قبيحا اي فعل والتصنع
تكلف حسن والسمت وقولهم الفاعل الصانع كناية عن اوصاف
ذميمة كالسارق والزاني الا ان صاحب المفتاح كنى به عن الصفات
الحميدة استعمالا له على الاصل فان اختصاصه بالذم طارئ والنعمة اليد
والصنيعة والمنة وما انعم به عليك مفعول لصنعا والجملة عطف على
تحملا وعندي صفة نعمة وضميرها للحاجة واليد بمعنى النعمة عطف
على نعمة من قبيل عطف احد المترادفين على الآخر ان كانت حقيقة فيها
كما قيل كقوله والغي قولها كذبا ومينا وفائدته تقرير المعنى في الذهن
كالتاكيد وما وقع لبعضهم من ان ذلك تطويل لا فائدة له غير مسلم
وقيل هي المجازية المخصوصة يستعمل في النعمة مجازا مرسلا من قبيل
اطلاق اسم ما هو بمنزلة العلة الفاعلية او الصورية على المعلول

مطلب ٤٨٨
حيث

مطلب ٤٨٩
في النعمة

مطلب ٤٩٠
في اليد

مطلب ٤٩١
في عطف احد المترادفين

وجمعها الايدى وجمع الايدى الايادى وما قيل ان اليد بمعنى الجارحة
يجمع على الايدى وبمعنى النعمة على الايادى يرد عليه ان اصل يد يدى
وما كان على وزن فعل لم يجمع على افاعل وبعض العرب يقول فى الجمع
الايد بحذف الياء فاذهب اليه الجوهرى من ان الايد فى قوله تعالى
والسماء بنيناها بايد جمع يد ليس على ما ينبغى اذ لا اعرف احدا من ائمة اللغة
والتفسير ذهب اليه بل هى مصدر بمعنى القوة من اد يئد ادا اذ قوى
ثم الشايع استعمال الايادى فى النعم والايدى فى الاعضاء نقله صدر
الافاضل فى فرم السقط عن ابى عمرو بن العلاء ثم قال وقوع الجمع
للحقيقة وجمع الجمع للمجاز ونظيره بيوت وبيوتات وقال الاخفش
قد يعكس وفى شرح الشريف للمفتاح ان الايادى حقيقة عرفية فى
النعم وان كانت فى الاصل مجازا فيها وقوله ان تقراء فى محل النصب بدل
من نعمة او حاجة او الرفع خبر مبتدا محذوف هو ضمير النعمة او الحاجة
والجملة صفة احديهما وعلى اسماء وهى حبيبة متعلق بتقران وتكلما
بمعنى تقضيا عطف عليه واصله تكلمان حذف النون بان مقدرة
ومنى متعلق بكلا الفعلين على طريق التنازع وكذا السلام فضميرها
على تلك الطريقة وان لا تشعرا من الاشعار بمعنى الاعلام عطف على
الفعلين واحدا مفعوله قوله قاليت لا ارثى اه اليت فعل متكلم
من الى يولى ايلاء بمعنى حلف قال ابن هشام فى مغنى وقول الفقهاء الى
من امراته غلط او قعهم فيه عدم فهم لتعلق فى قوله تعالى للذين يؤلون
من نسائهم وقال القاضى فى الاية تعديته بعلى ولكن لما ضمن معنى
القسم معنى البعد عدى بمن لا يقال البعد ليس بمعنى من بل معنى
عن لان معنى من ابتداء الغاية لا يخلو عن بعد اشئ المبتداء عن
المبتداء منه ولك ان تقول تعديته بمن فى قولهم ايضا باعتبار
ما فيه من الامتناع من الوطى والمحظ بخطى والمقسم به محذوف
كانه قال اليت بالله وارثى فعل متكلم من رثى له اى رق ورحم جواب
القسم ولها متعلق بارثى ضميره للناقة ومن فى قوله من كلا له تعالى
خفف من كثرة المشى على وزن علم للتعليل كما فى قوله تعالى مما خطيئاتهم

مطلب ٤٩٢
فى الايلاء

خطيئاتهم اغرقوا متعلق بارثى والكلالة التعب والاعياء ولا من خفى
عطف على من كلا له يقال حفى من كثرة المشى على وزن علم اى رقت
وجرحت قدمه او حافره والمصدر حفى بالقصر وحفى غاية لا ارثى بلاق
من الملاقات بمعنى المصادفة فاعله ضمير الناقة مفعوله محمدا والمراد به
رسولنا صلى الله عليه وسلم وهو اسم مفعول من التحميد اى كل الانبياء
محمدوه وقيل ان الله تعالى سماه محمدا واحمد فاراد بمحمد ان الله تعالى
يحمده كثيرا وسماه احمد كانه قال كل الانبياء حمدونى وانت احمدهم لى
وقال ابن العربى لله تعالى الف اسم ولنبيه محمد صلى الله عليه وسلم
الف اسم قوله سوا نون جاءت النساء سوى اذا كان بمعنى الغير
او ظرف مكان على خلاف فى ذلك يمد مع الفتح ويقصر مع الضم
ويجوز الوجهان مع الكسر ويقع صفة واستثناء كغير وهو عند
الزجاج وابن مالك كغير فى المعنى والتصرف تقول جائنى سواك
على الفاعلية ورايت سواك بالنصب على المفعولية وما جائنى احد
سواك بالنصب والرفع وهو الارجح عند سيبويه والجمهور انها ظرف
مكان ملازم للنصب لا يخرج عنه الا فى الضرورة وعند الكوفيين جاءت
انها ترد بالوجهين ورد على نفى ظرفيتها بوقوعها صلة قالوا جائنى
الذى سواك واجيب بتقدير سواء خبر لهو محذوفا او حالا لبيت يفسر
اولا يمنع الخبرية قولهم سواك بالمد والفتح لجواز ان يقال انها بنيت
لاضافتها الى المبنى كما فى غيرها كذا فى المغنى واعلم انه اذا اضيف اسم
معرب الى مبنى بنى على الفتح عند قوم وترك معربا عند قوم كقوله تعالى
ومن خزى يومئذ قرى بفتح الميم وكسرها وقوله تعالى الحق مثل ما انكم تنطقون
بالفتح والضم وقوله تعالى يوم ينفع الصادقين وقرى بالفتح والضم
وقوله عليه السلام كيوم ولدته امه نقل بفتح الميم وخفضه والاصل
فى الفعل البناء وكذا اذا اضيف مثل او نحو الى مبنى فى طريق
المثال كقول النحاة الكلمات اسم مثل زيد وفعل مثل ضرب وحرف
نحو من وكقول الفقيه بجر الربوا فى الادوية المطعومة مثل
السقمونيات فان الاضافة هيهنا غير مقصودة كذا فى الكتاب المسمى

مطلب ٤٩٣
فى لفظ محمد عليه السلام

مطلب ٤٩٤
فى سوى ومثل ونحو
واضافتها

مطلب ٤٩٥ في معنى لاطائل تحته

بالقواعد والفوائد في النحو قوله هذا لاطائل تحته لانه ذكر الحازم والصاحب
قبل هذا ولك ان تقول اعادهما لئلا يتوهم اختصاص الحكم بالصحيح
يقال هذا امر لاطائل تحته فيه اذا لم يكن فيه غناء ومزية يقال ذلك
في التذكير والتانيث ولا يتكلم الا في الجحد قوله كما مر انفا يقال لادنى
الالتباس المثنى بالمفرد لان المثنى لما حذف نونه بالناصب بقي لنا رضى
مطلب ٤٩٦ في لعط انفا

قوله كما مر آنفا يقال قال كذا آنفا وسالفا وفي القاموس قال انفا
كصاحب وكتف وقرئ بهما اي حد ساعة اي في اول وقت يقرب منا
قوله كهدى من الاهداء يقال اهدى له واليه وبناجي من المناجات
وهي المكالمة على سبيل الخفية ويرتجى من الارتجاء وهو ضد اليائس
يقال رجاه وترجاه وارتجاه ورجاه ترجية كله بمعنى ويستدعى من
الاستدعاء وهو الطلب يقال دعاه واستدعاه صاح به ودعوت
مطلب ٤٩٧ في الاعلال

الله وعليه قوله لئلا يلزم اجتماع اعلالين قال ابن الحاجب الاعلال
تغيير حرف العلة للتخفيف ويجعل بالقلب والحذف والاسكان اي
لا يخلو الاعلال عن احدها فاجتماع الاعلالين ليس بمستكره مطلقا
لجواز الجمع بين الاسكان والابدال كيقال وبين الاسكان والحذف
كمقول وبين الابدالين كيدعى فان الالف فيه بدلة من الياء وكذا
من الواو وبين الابدال والحذف كقلن وبين الحذفين كقلن من قل قه حذفت
الفاء واللام وانما لا يجوز الجمع بتغيير مخصوص وهو الجمع بين الابدالين
والحذفين وابدال وحذف بعدان يكون احدها في موضع والاخر في
موضع طلبا سبيل التعاقب كما في جاء اصله ملوه قلبت الواو والفا ثم قلبت
الهاء همزة كذا في شرح المراح وفيه ان حذف الياء في قه ليس للاعلال
بل لبناء الامر وان قلب الهاء همزة ليس باعلال قوله فان امتنع اجتماع
الاعلالين الخ قيل اجتماع الاعلالين انما لا يجوز اذا كان من جنس واحد
واذا كانا متواليين بحيث لا يكون بينهما فاصل ولم يكونا في محل واحد
فخرج بالقيد الاول نحو يقال وبالثاني نحو قيم وبالثالث نحو يدعى واعتمدا
في ترك هذه القيود على لفظ الاجتماع ولفظ الاعلالين فانه حكم
حالي ليس تعريف فلا يكون قولهم اجتماع الاعلالين ممتنع كلا في غير

في غير واويه فعليك بالرويه وقال السيرافي الاعلال الذي يقتضا من
جمعه بهذا ان يسكن العين واللام جميعا منه جهة الاعلال وقال ابو علي
المكروه منه ان يكون الاعلال على التوالي اما اذا لم يكن على التوالي كما
تقول في يمن الله منه الله بحذف الفاء ثم تقول بعد استهلاكه منه
مطلب ٤٩٨ في تمطى

الدم الله فليس بمكروه كذا في شرح الشافية وفيه نظر قوله مصدر
التمطي والمختار التمطي التخير ومد اليدين في المشي وقيل اصله التمطط
التمطط قلبت احدى الطاءات ياء كما قالوا التظني والتقضي في التظنن
في التظنن والتقضض ومنه قوله تعالى ثم ذهب الى اهله يتمطى
قوله من الصبوة بمعنى الميل وسمي الصبي صبيا لميله الى ما لا يعنيه
قوله ويتفلسى يقال فلساه فتفلسى وتفلسن وتفلس اذا سبه
مطلب ٤٩٩ النار وما هي

الفلنسوة فلبسها قوله ولا يعاد في فعل جامعة الذكور والواحدة ملحقة
اي لا يقال ارضيون ولا ارضيين بل قيل ارضون وارضين لعوض
حركتي الواو والياء فلم يرتفع التقاء الساكنين قوله جعل راضي
بضم الياء على حكاية راضوا ولذا لم يقل راضيا وان كان مفعول
جعل وكانه قدمه في البيان مع تاخيره في الذكر اهتماما به لكونه ذا الاصلين
قوله قال قائلهم نستوقد النبل الخ البيت من الحماسة وهو لبعض بني طي
اوله نحن جنبا بني جرية في نار من اخرب حمة الفرم لنستوقد النبل
بالتخصيص اهـ بسام الحبس ضد التخلية وبنو جرية حي من طي مفعول
وجرية بنت سبيع بن عمرو من حمر اتهم في نار جعلق بجنا في الكشاف
النار جوهر لطيف مضيء حار محرق من تاريتورا اذا نفران فيها حركة
واضطراب والنور مشتق منها وقال الراغب النار والنور هما مشتق
من الاخر من حيث انه قلما ينفك احدهما عن الاخر واعترض على تعريف
النار بان الاضاءة لا تعتبر في حقيقتها وكذا الاحراق وانه لا يتناول
النار الاصلية التي هي كرة الاثير لانها شفافة لا لون لها والضوء
ملون فانه مرئي وان قوله لطيف حار مستغنى عنه وان الجوهر الماخوذ
في التعريف اخفى من النار واجاب السرازي والشريف بانه لا ينفك
فان مجموع ما ذكره معتبر يطلق عليه لفظ النار في متعارف اللغة ورد الكل

الدين بان اعتبار هذا المجموع عند الوضع غير محقق ثم قال والحق ان
النادر لا يحتاج الى التعريف فاذكره بيان ما يطلق عليه لفظ النار في
متعارف اللغة لا تعريف للنار وقوله من الحرب وهي مؤنثة صفة نار
وحمة الفرم بمعنى كثير الاشتعال صفة الحرب والفرم جمع الضرمة وهي
السفعة والنسجة في طرفها نار وتستوقد من الوقود وهو مطلع
النار وارتفاع لهبها واللام للطلب او للتاكيد حال من فاعل سنا
والنبل السهام العربية مؤنثة لا واحد لها من لفظها جمعوها على نبال
وانبال مفعول تستوقد والحفيض وهو القرار من الارض عند منقطع
الجبل متعلق به ونصطاد فعل متكلم من الاصطياد عطف عليه
نفوسا مفعوله ونبت فعل ماض من النبات والقائم مقام الفاعل
ضمير نفوسا صفة لها وعلا الكرم متعلق بنبت وهو ضد اللوم وقد
مر تفصيله جعل خروج النار من حجر عند صدمة النبل استيقادا وانبعد
سريانا في الرمية حتى يصل الى حفيض الجبل واسفله فيخرج النار
منه لشدة رميها وتصديها نفوسا نبت على الكرم اى فعل الموصوف
قوله فيمن يقول رجل ورجلة يعني ان التاء للفرق بين المذكر والمؤنث
في الصفة وهو الكثير الشايع وقد يكون للفرق بينها في الاسم وهو
قليل قوله في عيشة راضية هذا من قبيل الاسناد المجازي لوجهين
ان الرضا صفة الراضي فحقيقة الكلام رضي الرجل عيشته فاسند
الفعل الى المفعول به من غير ان يبنى له فحصل انه رضيت عيشته
وهو معنى كونه مجازا ثم سبك من الفعل المبني للفاعل اسم الفاعل
فقيل عيشة راضية فقد جعل المفعول فاعلا قوله كما في المصباح
كقيام عياذ وقيم واختيار وانقياد وحال حولا كالقود شاذ خلافا
لاوذ لواذا وقام قواما مما لم يجعل فعله باعل الا قوله كما في الجمع كعبا
جمع عبيد اصله جيود وديار جمع دار اصله دور ورديم جمع ديمة اصله
دومة وشد طوال جمع طويل وصح رواء جمع ريان كراهة اعلالين
ونواء جمع ناء وهو السمين من الابل الصحة عين مفرده وقلبت
في رياض وثياب لوقوعها عينا في الجمع مكسورا ما قبلها ساكنة

في الواحد

في الواحد بعدها الف لانه حرف صحيح بخلاف عودة جمع عود وهو المسن
من الابل وكوزة جمع كوز لعدم الالف بعدها وبخلاف خوان لانه معتل وبخلاف
طوال جمع طويل لتحركها في الواحد وثيرة جمع ثورشا في لعدم الالف بعدها
وقوله فحمدوة بفتح القاف واليم وسكون الحاء المهملة وضم الدال المهملة وفتح الراء وتاء التانيث
وقوله لا تكون الواو كالمظروفة وفيه انها وان لم يكن كذلك لكنها وقعت خامسة
فالقياس قلبها ياء كما قال الشارح بعيد هذا ولا يبعد عندي وقوله وليس علينا
الان نقول الاصل غوازي بالتنوين اى عند سيبويه في وجه فلما حذفت الضمة
التي كانت على الياء وجعل التنوين الذي كان للصرف عوضا او حذف
التنوين ايضا ثم عوض تنوين آخر وفي وجه آخر اصله غوازي بغير تنوين
استثقلت الضمة على الياء فحذفت ثم حذفت الياء اكتفاء بالكسرة لانهم حذفوها
في المفرد مع خفته اكتفاء بالكسر كالكبير المتعال ففي الجمع اولى فجيئ بالتنوين
فهو عند سيبويه تنوين عوض عن الياء او حركتها وعند المبرد عن الحركة وعند
الفارسي بالصرف وهو الاضعف وتوابعه للتمكن قوله واعلم ان هذا الاعلال انما
هو حال الرفع والجر قال الكسائي وابو زيد في حال الجر بفتح الياء لكونه غير منصرف
وجره بالفتح لخفته وعليه ورد بيت الفرزدق فلو كان عبد الله مولى هجوته
ولكن عبد الله مولى موالي قوله تنقل في المفعول من الواو الى الياء اقول قوله
قياسي قال في حاشية شرح المفتاح لابن كمال پاشا علم من كلام الشيخ في الاثر
الاعجاز ان المطرد في عرفهم ينتظم غالب الوقوع قوله وفي كلام المصنف نظر
الخ اقول قوله كما تقدم اى في شرح الاجوف في قول المصنف ويصح نحو قول
وقاول قوله ويقضي وطرا وهو الحاجة ولا يبنى منه فعل قوله نحن اليوم وقد يعبر
عن الشدة باليوم يقال يوم اليوم كما يقال ليل الليل وقوله والى في الاعلال
نحو صيدة وهو اسم رجل ولم يدغم كما ادغم حي وميت لانه اسم موضوع للاعلى
وجه الفعل كذا في الصحاح قوله ديوان بكسر الدال وقد يفتح فارسي معرب و
سبب تسميته ديوانا وجهان احدهما ان كسرى اطلع يوما على كتاب ديوانه
فرأهم يحيدون مع انفسهم فقال ديوانت اى مجانين ثم حذفت التاء للكثرة
الاستعمال والثاني ان الديوان بالفارسية اسم الشيطان فسمي الكتاب
باسمهم لحذقهم بالامور ودقة فهم على الحيل والخفي وسمي به الخزانة التي

السنيا طيما كم

مطلب ٥٠٠ في النبل

مطلب ٥٠١ في كون عيشة راضية من قبيل الاسناد المجازي

قوله فان قلت انهم يقلبون الواو الخ اقول تامل

مطلب ٥٠٢ في اعلال شذ غوازي واعوال تنوينه

مطلب ٥٠٣ في اعلال شذ غوازي واعوال تنوينه

مطلب ٥٠٤ في تعريف المطرد

مطلب ٥٠٥ في لفظ ديوان وسبب تسميته به

فيها الصكوك والسجلات والجريدة ويقال لها الدفتر ويروى ان عمر
رضي الله تعالى عنه اول من دون الدواوين للولاة والقضاة قوله اسيول
وحبيول فانه لايجب القلب بل يجوز وهو الاكثر نظرا الى مجرد الاجتماع
وجاز تركه لعروضه لانه حصل بسبب ياء التصغير وهي غير لازمة مع
انها في محل التغيير ومع ان الواو قوية لتحركها قبل الاجتماع بخلاف
نحو عجايز في تصغير عجوز فانه يجب القلب فيه لان الاجتماع وان كان
عارضا في غير الطرف الا ان الواو قبل الاجتماع ساكنة ضعيفة وبخلاف عرية
في تصغير عروة فان الاجتماع وان كان عارضا الا انه في محل التغيير قوله
لايقال اذا اجتمعا الخ مهملة وهي لاتجب ان تصدق كلية لانا نقول
قواعد العلم الخ يشير الى ان اذا كان ولو في الشرطية المتصلة للاهمال
كاما واو في المنفصلة وقد يقال ان افادة الدلالة على تبعيض القضايا
المفيدة بجزئية الحكم في بعض الصور على قياس لفظة قد فان قلت ماسور
الكلية والجزئية فيها قلت سور الموجبة الكلية في المتصلة كلما وسورها وفي
وفي المنفصلة دائما وسور السالبة الكلية فيهما ليس البتة وسور الموجبة
الجزئية فيهما قد يكون وسور السالبة الجزئية فيهما قد لايكون او بادخال
حرف السلب على سور الايجاب الكلي قوله قواعد العلوم يجب ان يكون الخ
بهذا الوجوب في العلوم العقلية مسلم وفي العلوم العربية لو سلم فقد شاع
التخصيص بالمثال والمقام كما يشير اليه قوله لقد علمت عرسي مليكة فاعلم
علمت عرسي وهي الزوجة وربما يسمى الذكر والانثى عرسين مليكة اسم زوجته
بدل او عطف بيان لعرسي انثى اي ان مع اسمها وانما خير الفصل لاموضع له
على الاصح وبه سماه البصرية لكونه فصلا بين كون مابعده خبرا او صفة وسماه
الكوفية حفظا على الكونه حافظا لمابعده حتى لايسقط عن الخبرية كالواو
في البيت الحافظ للسقف من السقوط فالغرض منه في الاصل فصل الخبر عن الصفة
فالقياس ان لايجيء الا حيث التبس الخبر بالصفة لكن اتسع فيه وجاء حيث
لاالتباس بدونه ايضا طردا للباب على ماذكره السيد عبد الله او التوكيد والفصل
ثم جاء لمجرد التوكيد في لابيس فيه كاللام للحال والتوكيد وقد جاء لمجرد التوكيد
في قوله ستأتي السوف يعطيك على ماذكره شارح الهادي وقد اشترط فيما قبله

صفحه ٥٠٦
في كون لفظ اذا كان ولو واو

صفحه ٥٠٧
في سور الكلية والجزئية

صفحه ٥٠٨
في خبر الفصل

اما ان كون مبتداء في الحال او في الاصل واجاز الاخفش والكسائي
وقوعه بين الحال وصاحبها نحو جاء في زيد هو ضاحكا وكونه معرفة والشرط
فيما بعده ايضا اما ان كونه خبرا في الحال او في الاصل وكونه كالمعرفة في
عدم قبول لام التعريف فلما وجه لما قاله القاضي في تفسير سورة الرعد
حيث قال في قوله تعالى واولئك اصحاب النار هم فيها خالدون وتوسيط الفصل
للتخصيص الخلود بالكفار لعدم شرطه اللهم الا ان يقال ان قوله تعالى خالدون
خبر بعد خبر لاولئك وان كونه كالمعرفة ليس بشرط على ما اشار اليه
الشريف الجرجاني في حاشية التصديقات حيث قال لفظة هو في زيد هو عالم
لاتكون رابطة لدلالته على زيد وبرجوعه اليه بل هو ضمير الفصل والعماد مع
ان مابعده وهو عالم ليس كالمعرفة وفيه تأمل وشرطه في نفسه ان يكون
صيغته صيغة مرفوع منفصل وان يكون على وفق من يجري فصلا له وقوله
الليث فيما ان ومعديا من عدا اعليه بمعنى ظلم حال من الليث والعامل ما في ان
من معنى الفعل وعليه قائم مقام فاعل معديا ضميره راجع الى الليث وعاديا
عطف عليه وان مع جملتها في موضع مفعول علمت على مذهب سيبويه قوله
وفي فعول من الواوي عدو والاصل عدو والخ اقول قوله عدو وعداوة
فاعل للمبالغة من العداوة والعدوان بضم العين والعداء بالفتح والمد وهما
تجاوز الحد في الظلم وانما ادخل التاء في قولهم بعدت عدوة الله تشبيها
بصديقة لان الشيء قد يبنى على ضده ويقال القوم اعداء وعدى بكسر
العين وعداة بضمها بمعنى وقال ثعلب العدى الاعداء الذين تعاملهم
والعدى الاعداء الذين لاتعاملهم ذكره في شرح ديوان المتنبي قوله اي فاجرة
تبغي الرجال قوله ابن جني هو بسكون الياء وتخفيفا كنية الامام ابي الفتح عثمان
بن جني ونقل عن سيبويه انه معرب كني وليس الياء فيه للنسبة ذكره الدماميني
قوله من مثل الامام لفظة مثل مقحمة للتعظيم كما في قول الممتاع مثل بشار
وقولك مثلك لايبخل قوله لو كان فعيلا لوجب ان يقال بغية وجوز القاضي
كونه فعيلا حيث قال او فعيل بمعنى فاعل فلم تلحقه التاء لانه للمبالغة والمنسبة
كطالق وحائض والقطب كونه للمبالغة بان نفي الابلغ لايستلزم النفي مطلقا واجيب
بانه من باب نفي المقيد وقيده وقال الطيبي عن محي السنة كل ما كان معدولا

صفحه ٥٠٩
في لفظ اعدو

صفحه ٩٦٠
في لفظ ابن جني

عن وجهه ووزنه كان مصدرا عن اخواته كقوله تعالى وما كانت امك بغيا اسقط الهاء لانها كانت مصروفة عن باغية قال صاحب الكشف لم يقل بغية وعاية للفواصل ولك ان تقول لم يقل بغية لانه مصدر او بزنته كما قال القائل في قوله تعالى اخلصوا نجيا وحده لانه مصدر او بزنته وكما قالوا في قوله تعالى من يحيي العظام وهي رميم ولم يقل رميمة لانه اراد المصدر كما في قوله تعالى ان رحمة الله قريب من المحسنين قال صاحب الكشاف في سورة هود في قوله تعالى وما هي من الظالمين ببعيد ويجوز ان يسوى في بعيد وقريب وقليل وكثير بين المذكر والمؤنث لورودها على زنة المصادر التي هي الصهيل والنهيق وقدم في هذا وجوه من التاويل **قوله** فان قلت الواو في عدو رابعة الخ اقول قوله واليا اخف المفضل عليه اذا علم وكان افعل خبرا جاز استعماله بلا احد الاشياء الثلاثة كما في قلة اكبر وقول الشاعر

مطلب ٥٦٢ في لفظ الصبي

وعاتم اعزوا طول **قوله** وهو من الصبوة وهو الميل الى الجهل والغي سمي الصبي بوميله الى ما لا يعنيه او من الصبي بكسر الصاد وفتح الباء والقصر وهو العشق ومنه يقال تصابى ويقال صبي صبا وكسمع سمعا اذا لعب مع الصبيان **قوله** والثلاثي المزيد فيه بقلب واوه ياء الخ اقول قوله ولم يكن ما قبلها مضموما احتراز عن نحو يغزو وفيه انهم قلبوا ياء التعطي من الواو لرفضهم الواو المنظرفة المضموم ما قبلها الا ان يقال ما ذكر في الفعل **قوله** والاصل اعطو من العطو وهو الاخذ قيل لم يسمع ما فيه من الثلاثي المجرد وقيل المفعول الاول محذوف اي آخذا ان معنى اعطيت زيدا درهما اخذ زيد درهما مني **قوله** والاصل استرشو من الرشوة بكسر الراء وضمها يقال استرشاه في حكمه طلب الرشوة فيه ورشاه اي اعطاه الرشوة والراشي هو المعطي والمرتشي هو الآخذ والرائش هو الواسطة بينهما **قوله** لا محالة بفتح الميم اي لا بد **قوله** لا وقوع في النقل على بناء المجهول والقائم مقام الفاعل ضمير اللفظ او المتلفظ والثقل كالصعب ضد الخفة وبكسر الثاء وسكون القاف واحد الاثقال وبالفتحتين متاع المسافر **قوله** وكانهم اعتمدوا على ايراد هذا البحث في المعتل فسقط الاعتراض نحو استقوم واستحوذ واعشوشب واجتوره وتجاور **قوله** او على انه لا اعتداد بالمد فسقط نحو مدعو وهدد **قوله** فلتشرع الفاء فصيحة واللام يحتمل لام الابتداء ولام الامر وقد مر وجه وصلها على صيغة المتكلم **قوله** فنقول النوع الرابع المعتل العين واللام الخ اقول قوله

اما اللفيف

مطلب ٥٦٥ في لفظ قبائل وشتى

اما اللفيف فلاجتماع حرفي العلة فيه وقد يقال هو ما خوذ من اللف بمعنى الخلط فسمي به لان فيه خلط الحرف الصحيح بحرفي العلة من طعام لفيف اذا كان مخلوطا من جنسين **قوله** من قبائل شتى جمع قبيلة واحدة قبائل العرب وهم بنو اب واحد وسميت بها لان القبائل تقابلت عليها وشق جمع شتيت بمعنى المتفرق وقد فسره الشارح في المطول بالمختلف **قوله** والقسمة تقتضي ان يكون هذا النوع اربعة اقسام احدها ان يكون العين واللام واوين كقوود وثانيها ان يكون ناقصا يائيا كحيي

مطلب مبحث اللفيف المقرون

وثالثها ان يكون العين واوا واللام ياء ورابعها ان يكون العين ياء واللام واوا وهذا القسم لم يجيء في الكلام قال الاندلسي في المحصل علم ذلك باستقراء بنية الفعل والاسم **قوله** واما جاء في هذا النوع يفعل بالكسر حال كون العين واوا فيه نظر لانه لا يعلم ان مجيء يفعل بالكسر مقصور فيما اذا كان العين واو واما اذا كان يفعل بالفتح فقد يكون العين واو وبالعكس وليس كذلك لما مر من انه لم يجيء ما يكون العين واللام واوا قال سيبويه ليس في الكلام ما عينه ياء ولامه واوا فان كان في هذا النوع من الاعتلال لان الياء اخف والنطق بها اسهل من النطق بالواو لكون المتكلم قويا في الابتداء ضعيفا في الانتهاء فبدلوا بالاثقل وعقبوا بالاخف الضعيف تنزلا على حال المتكلم ولا يخفى ما فيه من الاعتلال قال ابن الحاجب ويعرف الياء من الواو بكون العين واوا نحو عشوش لانه لم يجيء عين ولام واوين الا ما شذ من نحو القوى والصوى وانت خبير بما فيه من المخالفة لما نقلناه اولا وفي بعض شروح المفصل ما يشير الى هذا حيث قال ولو بنيت من عاين وعاور لقلت عوين كالقوة والقوة لقلت قوى وهوي بقلب الواو والثانية ياء لانكسار ما قبلها ويمكن ان يجاب عن النقل بان مراد الشارح انه انما جاء في هذا النوع يفعل بالكسر حال كون العين فقط واوا واما اذا كان اللام ايضا واوا كما اجازه ابن الحاجب فلا يبقى من يفعل بالكسر بل من يفعل بالفتح نحو قوى يقوى **قوله** فجميع ما عرفته في مرمى يرمي فاعرفه بعينه فاء فجميع فصيحة داخلة في جواب اما في الحقيقة وهو اعرفه فاعرفه المذكور بالفاء يفسره وتكرير الفاء للتاكيد كما في قوله فاذا هلكت فعند ذلك فاجزعي فاجزعي جواب اذا وعنده معمول فاجزعي فيكون التقدير فاجزعي وقوله تعالى فبذلك فلتفرحوا **قوله** وتقول قوله يقوى قوة والاصل قووا الخ اقول قوله ونظيره الجق والتق الجق بفتح الجيم الخرقة وشدة

مطلب ٥٦٦ في لفظ الجق والتق

الوجد من غشق او حزن تقول منه جوى الرجل بالكسر فهو جوٍ والجو الهواء
الفضاء وهو ما بين السماء والارض ويحتمل ان يكون بالحاء المهملة المضمومة جمع الاحوى
وهو الاسود والتوى هلاك المال يقال توى المال بالكسر يتوى توًا ويحتمل ان يكون
بالياء بنقطة تحتانية وهو جلد ولد البعير المملوء بالتبن فاعتبر اجتماع الواوين
في الجو والتوا لادغام ورد الفحة فلم يعل كما اعتبر في القوة والصوة وهو العلم
في الطريق قوله وروى يروى ريا اصله رويا ولم يقلب الخ اقول قوله ولان فعل
مكسور العين فرع فعل مفتوح العين لان الاصل في الثلاثي فعل بفتح العين لخفة
وكثرة معانيه لانه لا يجيء غير فعل بمعنى من المعاني الا وقد يجيء فعل لهذا المعنى
قوله ولما لم يكن اسم الفاعل من روى مثل من سوى الخ اقول قوله ولما لم يكن اسم الفاعل
من روى مثل النفي في الكلام كثيرا ما يتوجه الى القيد نحو لم يأتك القوم اجمعون
معناه نفي الاجتماع لا الجمع وقد يتوجه الى الفعل فقط بلا اعتبار لنفي القيد او اثباته
كقوله تعالى ولم يصروا على ما فعلوا وهم يعلمون اذ لم يصروا عالمين يعني ان
عدم الاصرار متحقق البتة مع قطع النظر عن الاتصاف بالعلم وعدمه وقد يتوجه
الى القيد والمقيد جميعا كقوله تعالى وما للظالمين من حميم ولا شفيع يطاع اي
لا شفاعة ولا اطاعة ولا غير ذلك والمراد ههنا المعنى الثاني او الاخير فلا يرد
انا اول الكلام يدل على عدم المثل وقوله بل يبنى على عدم اسم الفاعل وقد يقال
اذا كان في الكلام قيد فكثيرا ما يتوجه الاثبات او النفي اليه ويكون هناك
اثبات القيد او نفيه وقد لا يتوجه ويكون هناك قيد للاثبات او النفي وقد
ذكر الشارح في مواضع من كتبه ان في الاول يعتبر القيد اولا ثم الاثبات
او النفي وفي الثاني بعكس ولا ريب في اطراده وكليته ويجعل القيد متأخرا على
كل حال من جهة المعنى كما انه متأخر من جهة اللفظ فيقال القيد اما للنفي او المنفي
وكذا الاثبات قوله الصفة المشبهة باسم الفاعل معنى لانها لمن قام به الفعل ولفظا
لانها تثنى وتجمع وتذكر وتؤنث كاسم الفاعل قوله لان المعنى لا يستقيم الا عليها
فان قيل هذا يقتضي كون نحو مؤمن وكافر وواجب وآثم وباق وضامر في فرس
ضامر وعالم في الله عالم وخالد وثابت وراسخ وسمين وحاذق وطامث مما يدل
على الدوام والثبوت ان لا يكون اسم فاعل اجيب بان ما ذكر بمعنى الحدوث بحسب
الوضع والدوام والثبوت عارض قوله لان صيغة الفاعل تدل على الحدوث فيبحث

لانه

مطلب ٥٦٧
في وجه النفي في الكلام اذا قيد
وغيره

مطلب ٥٦٨
في دلالة صيغة فاعل على
الحدوث

لانه صرح في بحث الحمد واوائل المقدمة من حاشية المطول لحسن الفناري
وعلاء الدين البسطامي ان اسم الفاعل المقدر في الظرف بمعنى الثبوت كما
وراجعة الفعل تكفي للعمل في الظرف وصرح الشارح في اواخر الباب الثالث
من المطول ان اسم الفاعل المقدر كما صل في زيد في الدار للثبوت وقال

مطلب ٥٦٩
في دلالة الصفة المشبهة على
الثبوت

في بعض شروح الشمسية والصفة المشبهة من فعل المتعدي مكسور العين
يجيء على فاعل نحو حمده فهو حامد وصحبه فهو صاحب وركبه فهو راكب قال الشريف
في شرحه للمفتاح والاسم كعالم مثلا يدل على ثبوت العلم لمن حكم به عليه وليس
فيه تعرض لاقترانه بزمان وعدوله فيه وزاد في حاشية المطول قوله اصلا
سواء كان على سبيل التجدد والتقضي او لا نعم لما كان اسم الفاعل جاريا
على الفعل جاز ان يقصد به الحدوث بمعونة القرائن كما في قوله تعالى وضائق
به صدرك الآية بمعنى ضيق ويجوز ان يقصد به الدوام ايضا في مقام المدح
والمبالغة ثم قال على وفق المفتاح الاصل في الاسم صفة كان كعالم اي كان
صفة كغلام الدلالة على الثبوت واما الدلالة على التجدد فامر عارض في الصفات
وقال في حاشية المطول فان قلت قد ذكر ابن الحاجب ان اسم الفاعل لا يدل
على الحدوث دون الصفة المشبهة قلت قد صرح في المفتاح بان نحو عالم يستفاد
منه الثبوت عرفيا لكون اصل الاسم صفة او غيرها الدلالة على الثبوت وقال
الشيخ عبد القاهر لا تعرض في زيد منطلق لاكثر من اثبات الانطلاق فعلا له
كما في زيد طويل وعمر وقصير وجعل الميداني الصفة المشبهة مندرجة في اسم
الفاعل واما فرق بين حاسن وحسن وضائق وضيق فقد يوجه بان اسم
الفاعل لما كان جاريا في اللفظ على الفعل جاز ان يقصد به الحدوث بمعونة
القرائن دون الصفة المشبهة اذ لا يقصد بها وضعا الا مجرد الثبوت اذ الدوام
معه بمقتضى المقام وقد يتخلف للجمع بين الكلامين بان من قال يدل على الحدوث
اراد به ثبوتا مطلقا ومن قال يدل على الثبوت اراد به ثبوتا مقيدا والتجدد والتقضي
بقرينة ايراده مقابلا له وهو اخص منه ونفي الاخص لا ينافي ثبوت الاعم

التجدد بيان

قوله والصفة المشبهة مع الثبوت على ما ذكره الشريف في شرحه للمفتاح
وحاشيته للمطول حيث قال الصفة المشبهة لا يقصد بها الا مجرد الثبوت وضعا
والدوام بمقتضى المقام وقال صاحب الكشاف في المفصل وهي تدل على معنى

ثابت فان قصد الحدوث قيل هو حاسن الآن او غدا وكالازم وطائل ومنه قولهم
تقالى وضائق به صدرك وفي بعض شروح المراح او ضعها على الاطلاق لا
الحدوث والاستمرار وعدت عند اهل هذا الفن من اسم الفاعل وكذا افعل
التفضيل قوله والمعنى في هذا على الثبوت لا الحدوث لا يخفى عليك ان مثل هذا
الثبوت يوجد في كثير من صيغ اسم الفاعل على ان بعضهم اشار الى ان صيغة الصفة
المشبهة مقتضاة للمعنى في قانونهم وقولهم اذا قصد الحدوث قيل هو حاسن
الآن او غدا وقولهم اذا اشتق الصفة المشبهة من فعل متعد يجعل لازما
بمنزلة الفعل الغريزي فينقل الى فعل بضم العين ثم تشتق منه على ما ذكره
صاحب اللباب في الفائق في فقير ورحيم ورفيع يقتضي خلافه قوله فان
لو اشتغل بتفصيل ذلك لطول الكلام اقول قوله لو اشتغل الخ فان قيل
قد صرحوا بان لو للشرط في الماضي فيلزم المعنى في جميعها قلنا وقد تدخل
على المضارع لقصد استمرار الفعل كقوله تعالى لو تطيعكم في كثير من الامر لعنتم
او لتنزيل المضارع منزلة الماضي لصدوره عن لا فلاف في اخباره والاستحضار
الصورة كقوله تعالى ولو ترى اذ وقفوا على النار وجواب لو محذوف اى لرأيت
امرا فظيعا على ما ذكره الشارح او لترى على ما ذكره حسن الحناري وقد تدخل
على المضارع للدلالة على ان الفعل من الغطاعة بحيث يحق ان يعبر عنه بلفظ
الماضي لكونه مما يدل على الوقوع في الجملة كما تقول لعبدك اصابتني صوادث لو تبقى
الى الآن لما بقي مني اثر وقد تستعمل كان في المستقبل على قصد وهو مذهب المبرد
المشهور لانها لانتفاء الثاني لانتفاء الاول وقد تستعمل على قصد لزوم الثاني
للاول مع انتفاء اللازم ليستدل به على انتفاء الملزوم كقوله تعالى لو كان فيهما
آلهة الا الله لفسدتا فان لو ههنا تدل على لزوم الفساد لتعدد الآلهة وعلى
ان الفساد منتف فيعلم من ذلك انتفاء التعدد ومن هذا قول ابن الحاجب ان لو
لانتفاء الاول لانتفاء الثاني وهو خطأ عكس المشهور ولم يدر ان ما ذكره معنى
يقصد في مقام الاستدلال بانتفاء اللازم المعلوم على انتفاء الملزوم المجهول وان
المعنى المشهور بيان سببية احد انتفاءين معلومين للآخر بحسب الواقع فلا تعلق
هناك استدلال فانك اذا قلت لو جئتني لاكرمتك لم تقصد ان مقام المخاطب
انتفاء المجيء من انتفاء الاكرام كيف وكلا الانتفاءين معلوم له بل قصدت اعلامه

ملك ٥٧٠
في كون لو للشرط في الماضي
ودخوله على المضارع
لوجود شيء

بان انتفاء الاكرام مستند الى انتفاء المجيء ولما استحال ثالث وهو ان يقصد
بيان استمرار شيء فيربط ذلك بما بعد التقييدين عنه كقولك لو اهانني لاكرمته
لبيان استمرار وجود الاكرام فانه اذا استلزم الاهانة الاكرام فكيف لا يستلزم الا
كرام الاكرام وقد يستعمل لمطلق الربط كان لم تعلق الربط فيكون جوابا للسؤال
بتحقق او متوهم وقع فيه ربط فتقطعه انت لاعتقادك بطلان ذلك الربط ذكره
الدماميني وقد يكون للتمني والعرض نحو لو تنزل عندنا فتصيب خيرا وللتقليل
وهو فا مصدر يا كان ولكن لا ينصب وزعم بعضهم ان الجزم بلو مطرد على لغة
واجازه جماعة في الشعر وجوابه مضارع منفي بلم او ماض مثبت مقرون باللام
غالبا او منفي بما يجرد عن اللام غالبا وقد يكون جوابه الماضي المقرون بقد وهو
غريب وجملة اسمية مقرونة باللام او الفاء وبعضهم حمل هذا على التشبيه بان
او على تقدير الجواب قوله ونقول في فعل مكسور العين مما الحرفان فيه الخ اقول
قوله الحرفان فيه يا آن كمي فيه اشارة الى رد من قال ان عين فعل ياء ولامه
واو قلبت ياء لتطرفها وانكسار ما قبلها بانه لم يوجد في كلام العرب ما عينه
ياء ولامه واو رد بانه شهادة نفي لا تسمع قوله ويجوز حمي بالادغام لاجتماع
المثلين وهذه اي المكسورة الخ اقول قوله على لغة من يميل الالف الى الواو قال صاحب
غاية الاماني واما كتبت بالواو للاشعار بالاصل كهدى وسدى بالياء وما قاله صاحب
الكشاف والقاضي كتب بالواو على لفظ المفخم ليس بشيء ان لم يقر أبه احد فكيف
يوضع الرسم باتفاق العلماء على شيء لا وجود له وتغليظ ورش لامه ليس لامالة
الالف نحو مخرج الواو بل لان الصاد من الحروف المستعلية فغلظ اللام لتقارب
الصاد كما فخم في ظلموا وطال وكذا ما قال الضعفاء آباؤه وقبل الهمزة على لفظ
من يفخم الالف قبل الهمزة فميلها الى الواو ونظيره على آبي اسرائيل ليس بشيء لما
ذكر بل رسمت فيها وفي نظائرها لما قال ابو عمرو الداني صاحب التيسير في
المقنع وهو كتاب في علم الرسم من انه على مراد الايصال والتسهيل يعني ان قياس تخفيفها
في الوصل بالتسهيل والوقف بالروم كالواو فرسمت عليه ثم قال وجائت
الالف بعدها ما قاله ابو عمرو ولما تطرفت الواو اشبهت واو الجمع في ان الحقت
بها وفيه نظر ثم التفخيم يطلق على ضد الترقيق وهو التغليظ وعلى ما يقابل الامالة
وعلى امالة الالف نحو مخرج الواو وهو المراد ههنا قوله والربوا قال الكرماني

ملك ٥٧١
في ان كتاب الصلوة والزكوة
بالواو والمفخم هم

ملك ٥٧٢
في التفخيم

ملك ٥٧٣
في الربوا في ثبوت كتابة
المصاحف بحذف واحد على الاحرف
السبعة

الربا مقصورة مذ ربا يربو اذا ازداد وتكتب بالالف واجاز الكوفيون كتبه باليا
بسبب الكسرة في اوله وقد يكتب في المصحف بالواو ثم يعتبر به عن كل مدة كثيرة
والزمان يقع على المدة القليلة والكثيرة ذكره الراغب وذكر صاحب الكشاف
في الفائق ان معنى قوله عليه السلام لا تسبوا الدهر فان الدهر هو الله ان الجالب
للحوادث هو الله لا غيره ومعنى ان الله هو الدهر انه هو الجالب للحوادث لا غيره
الجالب وهذا خلاف ما ذكره صاحب المفتاح من ان المنطلق زيد وزيد المنطلق كلاهما
يفيد قصر الانطلاق على زيد وقيل الدهر الثاني مصدر بمعنى الفاعل ومعناه ان
الله هو الدهر اي المتصرف المدبر المفيض للحوادث وقال الراغب والاظهر ان معناه
ان الله فاعل ما يضاف الى الدهر من الخير والشر والمسرة والمساءة فاذا سبيتم
الذي تعتقدون انه فاعل فقد سببتموه تعالى وفيه انه لا يلزم من هذا اتحاد المعنى
لان السبب غير السبب ذكره في شرح التبيان والاعصر جمع العصر هو والدهر
بمعنى الزمان والمعاني كما فاتتهم من بني كهمس اعطوا حياة بعد موتهم زمانا
كثيرا قوله والاحراي من يجي الخ اقول قوله على سبيل الاحتياط هو ان يجي البعير
وغيره من غير علة قوله ونظيره حذف النون من يكون وقيل حذفها للتشبيه بحروف
العلة في امتداد الصوت او في الغنة او بالتنوين وقد مر تفصيله قوله قال
سيبويه في الستحي حذفت الياء لالتقاء الساكنين الخ توضيح اعلاله ان الستحي
اصله استحي قلبت الياء الثانية الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار الستحيا ثم نقل
فتحة الياء الاولى الى الحاء وقلبت الفا لانها متحركة في الاصل وما قبلها مفتوحة
في الحال فالتقى الفان ساكنان فحذفت العين فصار الستحى قوله قلت فينبغي
لانه كما نقلت حركة الياء اي في قول المازني لان الياء في استحى حذفت لالتقاء
الساكنين وقوله لم تحذف الياء لالتقاء الساكنين والالرددها اذا قالوا هو
يستحي قلنا وكذلك حذفت من يستحي لالتقاء الساكنين لان الاصل يستحيي استثقلت
الضمة على الياء الثانية ونقلت كسرة الياء الاولى الى الحاء فالتقى ياآن ساكنتان
فحذفت الاولى لالتقاء الساكنين وجوابه انه لم يجز ان تعل الياء الاولى قبل
الياء الثانية وتحذف للتخفيف لالتقاء الساكنين بان تنقل كسرة الياء الاولى الى
الحاء وتحذف تخفيفا ثم تحذف حركة الثانية فيصير يستحي وكذا في استحى تنقل حركة
الياء الاولى الى الحاء ثم تقلب الفا لعلة المذكورة فيصير استحاى ثم تحذف الالف

للتخفيف

ص ٥٧٤
في معنى الدهر

ص ٥٧٥
في انواع الصوت بحسب
انواع الحروف

ص ٥٧٦
في الاحتباط

فيصير استحى ثم تقلب الياء الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فيصير استحى
فثبت ان الياء حذفت للتخفيف لالتقاء الساكنين فان قيل كلامه مبني على تقدير
توهم حذف الياء الثانية قلنا وعليه ايضا ليس الحذف لالتقاء الساكنين فتأمل قوله
وفي كلام سيبويه ايضا نظر لانه يوهم وانما قال لانه يحتمل ان يكون المراد
بالياء في قوله حذفت الياء لالتقاء الساكنين الياء الاولى وحينئذ ينبغي ان يقول
لانها تقلب الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها الا انه اعادها توضيحا للمضمر
المضمر توضيحا قوله النوع الخامس من الانواع السبعة المعتل الام والفاء اي
هو الذي فاؤه ولامه حرف علة الخ اقول قوله الا لفظة واو يبنى عند البرد فان
الواو عنده من واو وياء وواو وعند سيبويه والاخفش من ثلاث واوات وادغمت
التاء في لفظة للوحدة قوله واما حال الوصل فتقول قه ويكتب في الاصل ايضا بالهاء
لان الوقف عليه بها وقد عرفت ان الاصل في كل كلمة ان يكتب بصورة لفظها بتقدير
الابتداء بها والوقف عليها قوله النوع الخامس من الانواع السبعة المعتل الفاء واللامين
وهو ما يكون الخ اقول قوله كيين بلا تنوين لانه غير منصرف للعلمية والتانيث
المعنوي قوله ووبل وشلوبيح ووبس قال سيبويه ويح كلمة زجر لمن اشرف
على الهلكة وويل لمن وقع فيها وقال الخليل ويح يقال لمن وقع في هلكة لا يستحقها
فيترحم لها عليه ويرثي له وويل لمن يستحقها وقال بعضهم ويح كلمة ترحم ووبس
تصغير ابؤس اقل منها في ذلك وقال الفراء ويح ووبس بمعنى ويل روى عن علي رضي الله
عنه ويح باب رحمة وويل باب عذاب وقيل الويل والويلة شدة من العذاب اكثر
الناس على ان هذا دعاء منها عليه وزعم بعضهم انه دعاء منه له في معرض الدعاء
عليه والعرب تفعل ذلك صرفا لعين الكلام عن المدعو عليه ومنه قولهم قاتله
الله ما افصحه قوله وويل ايضا كلمة عذاب واسم لصوت من اصابه المعية قوله
ولا يبنى منه اي من هذا النوع وفي بعض النسخ وقع منها اي هذه الاسئلة وما جاء
في الشعر كقوله عفى ذال ولا واع ولا واس ابو هند فشاذ وقول القاضي في
تفسير سورة المسد وويل في الاصل مصدر منصوب بفعل يدل على بناء الفعل منه
ايضا وقوله في قوله تعالى فويل للذين يكتبون الكتاب انه في الاصل مصدر لا فعل له يدل
على عدم البناء قوله النوع السابع من الانواع السبعة المعتل الفاء والعين واللام الخ
اقول قوله والقسمة تقتضي ان تكون تسعة اقسام الاول ان يكون الفاء والعين

ص ٥٧٧
في انواع المعتل العين والفاء
واللام

ص ٥٧٨
في بيان ويح وويس

ص ٥٧٩
في لفظ القاموس من الجمع الشاذة

ص ٥٨٠
مبحث النوع السابع وهو معتل الفاء
والعين واللام

والثالث والثاني ان يكون ياء والثالث ان يكون الفاء والرابع ان يكون
الفاء واوا والعين واللام ياء والخامس ان يكون الفاء ياء والعين واللام واوا والسادس
ان يكون الفاء واللام ياء والعين واوا والسابع ان يكون الفاء واللام واوا والعين
ياء والثامن ان يكون الفاء والعين واوا واللام ياء واتاسع ان يكون الفاء والعين ياء
واللام واوا هكذا ى و و ى ى ى ١١١ ى ى ى ى و ى ى ى ى و ى ى ى ى و ى ى ى ى
والظاهر انه ان اعتبرت الالف تزيد الاقسام على التسعة وان
لم تعتبر لا تزيد على الثمانية وكان حكمها بالتسعة لاجل نظره الى ضرب الثلاثة في الثلاثة قوله
وهاوية يغير الفها في التلفظ واما كتب الهاء على تقدير الوقف كما هو
قاعدة الخط قوله ويجعلون لامه همزة على غير القياس لعدم تطرفها بعد الف
زائدة قوله فصل بيان المهموز وهو الذي احد حروفه الاصول همزة ولفظ مهموز
يشعر بذلك الخ اقول قوله والاولى ان يقال حكم المهموز واما كان هذا اولى لان
عبارة المتن تدل على ان حكم المهموز حكم الصحيح في التصرف واحتمال الحركات لا حكم
المضاعف والمثال والاجوف الخ وعبارته تشمل الجميع فلذا قال والاولى قوله
حرف شديد وهو ما ينحصر مخرج صوته عند اسكانه في مخرجه فلا يجري صوته ولذا سميت
مجهورة لانه لما انحصر في مخرجه فلم يجر اشتد وامتنع عن قبوله اللين والشدة القوة
قوله بالقلب والحذف وغيرهما وهو بين بين وهذان قسمان مشهوران وهو ما يكون
بين الهمزة وبين حرف حركتها كما تقول سئل بين الهمزة والياء وغير مشهور وهو ما
يكون بينها وبين حرف حركة ما قبلها كما تقول سؤال بين الهمزة والواو ثم همزة بين
بين عند الكوفيين ساكنة وعند البصريين متحركة حركة خفية خفيفة تجيء بها لخفي
الساكن ولذا لا تقع الا حيث يجوز فيه وقوع الساكن غالبا فلا تقع في اول الكلام
قوله واستقصاء ولذا اي انتهاؤه وابلاغه الى الغاية والنهاية قوله فانه باب
الباب ما يتوصل منه الى الشيء والنوع قال صاحب الكشاف انما بدأ بالمضعف
في كل فن من كتبهم ابوابا موشحة العدور بالتراجم لان القارئ اذا ختم بابا من
الكتاب ثم افتد في آخر كان انشط له واهش لعطفه وابعث على الدرس والتحصيل
بخلاف ما لو استمر على الكتاب بطوله ومثله المسافر اذا علم انه قطع ميلا او طوى
فرسخا او انتهى الى رأس بريد نشط عند ذلك ونشط للسير ومن ثم كان القرآن
سورا وجزأه القراء اسباعا وعشورا واخماسا واجزاءا قوله طويل الذيل

ص ٥٨١ فصل في بيان المهموز

ص ٥٨٢ في بيان بين بين

ص ٥٨٣ استقصاء

ص ٥٨٤ في بيان الباب

ممتد السبيل الطريق يذكر ويؤنث وهي كناية عن كثرة الابحاث
وفيها استعارة مكنية وتخييلية وترشيحية قوله اذا تقرر ان حكمه حكم
الصحيح تعقول اما ثانيا ملخص بعبارة الخ اقول قوله روما اي طلبا قوله
وثانيهما ساكنة جملة حالية اقول وللنحاة في الجملة الاسمية الواقعة حالا
اختلافات فجوز بعضهم ترك الواو في الاسمية مطلقا وبعضهم اذا كانت
في تأويل مفرد بحيث يفهم منها معنى ذلك المفرد بلا ملاحظة لتفاصيل
اجزائها نحو قوه الى فيّ اي مشافها وبعضهم لبعض عدوا ي متعادين و
بعضهم اذا كان ضمير ذي الحال في صدر الجملة وبعضهم جوز فقده اذا
كانت واقعة بعد حال مفردة كالمثال المذكور في الشرح وبعضهم اذا
كانت مصدرة بحرف ينبئ على التشبيه نحو كأن وبعضهم اوجب في نحو
جاء في زيد وهو يسرع قوله والله يبقيك لنا سالما قال الراغب البقاء
ثبات الشيء على الحالة الاولى وسالما اسم فاعل من السلامة وهي التعري عن
الافات الظاهرة والباطنة والبر وبالفتح نوع من الثياب والتبجيل
هو التعظيم والمعنى مشتملا عليك التبجيل والتعظيم اشتمال البرد على صاحبه
او حال كونه التبجيل والتعظيم بردين لك ملابسين لك والحالان يجوز
ان يكونا من الاحوال المترادفة وهي ان تكون احوال متعددة صاحبها واحد
كالكاف في يبقيك ههنا والاحوال المتداخلة وهي ان يكون صاحب الحال
المتأخرة الاسم الذي يشتمل عليه الحال السابقة مثل ان يجعل قوله برداك
تبجيل حالا من الضمير في سالما ولك ان تقول يحتمل ان يكون قوله في كلمة جملة
ظرفية مقدرة بالفعل على ما هو الاصح وترك الواو لان الظرف اذا كان
عاملا في ذي الحال يكون بغير واو البتة لاختراطه في سلك المفرد كما ذكره
في الضوء وان قال الشريف في شرح المفتاح وجحان الترك اظهر فترك الواو لا
لكونها عقيب حال غير جملة بل لبعض ما قدمناه قبيل هذا قوله فان كان حركة
ما قبلها تنقلب بحرف العلة وهو الالف الخ اقول قوله وريم هو ظبي ابيض
خالص البياض يسكن الرمل قوله يا هاؤما انت بهمزتين اولاهما لام اسم الفاعل من
هدئ بمعنى نضج وثانيهما فاء والاصل من تأثر بنائي مجهة ثم زاد مماثلة بمعنى تقاون
وهمزة الوصل قد سقطت في الدرج قوله فلها احكام اخر لا تليق بهذا الكتاب

ص ٥٨٥ في جملة التي وقعت حالا الاسمية التي وقعت حالا

ص ٥٨٦ في ان احوال المترادفة والمتداخلة

ص ٥٨٧ في التقاء الهمزتين في كلمة واحدة

اذا التقى الهمزتان في كلمة واحدة وتحركت الثانية مع سكون الاولى ولم تكن في موضع اللام كسأل على فعال من سأل تبدل الثانية واوا ان كانت في موضع اللام قلبت ياء وان تحركتا وصلا قال النحاة وجب قلب الثانية ياء وان انكسر ما قبلها او انكسرت نحو جائ اصله على مذهب الخليل جاء ي واو ياء اصلها القرب أئمة بكسر الثانية وان لم تكسر الثانية وانما انكسر ما قبلها وجب قلب الثانية واوا نحو اويدم في تصغير آدم اصله ادئم واو ادم اصله أأدم وقد صح التسهيل عن القراء بجعل الثانية بين بين وتخفيف الهمزتين في كلمة والتزم في باب اكرم حذف الثانية وحملت عليه اخواته قوله بل نقلت حركة اليم اليها لوقوع المثلين وهما الميمان بعدها وارادة الادغام قوله وقد قلبت ياء فقيل ايمة في الكواشي زعم بعضهم ان النحاة لا يجيزون اجتماع همزتين في ائمة للثقل وفيه نظر لصحة نقلها عن النبي عليه السلام بالتواتر فيجب لذلك ان يجعل لغة العرب استعملت على الاصل وهو اقيس وان ثقل وزعم ايضا ان من قرأ بهمزتين محققتين يلزمه ان يقرأ أأدم بهمزتين محققتين وهذا لا يلزم لان القراءة سنة متبعة فلا يعمل الا ما نقل وزعم الزمخشري ان التصريح بالياء ليس بقراءة وما صرح بالياء فهي لا حن محرف وفيه نظر لان اكثر القراء يقرؤن بهمزة بعدها ياء مكسورة كسرة خفيفة ولان الزجاج قال في ائمة عند النحاة لغة واحدة بهمزة وياء والقراء يقرؤن بهمزة وياء وبهمزتين واعتمد عليه الطيبي بان معنى قوله ليس بقراءة ان احدا من القراء السبعة لم يقرأ بها وهو كذلك كما نقلناه عن صاحب التيسير وقال الشارح في شرح الكشاف ما ذكره الزمخشري خلاف ما ذكره النحاة واختاره في المفصل وقال ابو شامة رأى النحاة ابدال الهمزة ياء في ائمة نص عليه ابو علي في الحجة ثم قال لم يوافق الزمخشري النحاة واختار مذهب القراء والكشاف وما في المفصل فهي حكاية قول النحاة قوله اذا عرفت هذا فنقول اذا قلبت الثانية فان كانت الهمزة الاولى الخ اقول قوله بل هو وهم محض والجواب ان قول المصنف لقوة الثانية همزة عند الوصل اذا انفتح ما قبلها لا يستلزم عدم القوة عند غيره لعدم الحصر غاية انه بين قوة الثانية عند الفتح وترك الصورتين الباقيتين اختصارا ولا يكون قوله

اذا انفتح

اذا انفتح قيدا حترازيا قوله يا قطام اعلى مثل هذا ان قطام اسم امرأة مبني على الكسر عند اهل الحجاز قوله لانكون مفتوحة الا في مواضع معدودة معينة فيه ان معدودة وان استعملت في القلة وفتح همزة الوصل ليس الا في لام التعريف وايمن والقلة تقصد حتى على الواحد والاثنين الا ان لفظة مواضع جمع كثرة لا تثنى ولا تجمع الا ما فوق العشرة الا ان يقال هذا على ما قيل من ان الاثنين اقل ما يطلق عليه الجمع مطلقا عند جماعة ومنهم صاحب الكشاف عند بعضهم قوله حذفت الهمزة في خذ وكل ومر على غير القياس يعني ان القياس يقتضي ان يكون الامر تأخذ وتأكل وتأمر او خذ او كل وامر الخ اقول قوله وامر اهملك بالصلاة اهل الرجل زوجته عند الامام الاعظم فقوله تعالى وامر بالصلاة واعترض عليه بانه لم يرد في الآية الزوجة خاصة لانه تعالى قال قبل قصص موسى الاجل الى قوله لاهله امكثوا الا يرى انه خاطبهم بخطاب الجمع وفيه نظر لانه سبحانه خاطب المرأة الواحدة بخطاب جماعة الذكور يقول الرجل عن اهله فعلوا كذا مبالغة في سترها فيعدل عن الافراد والتأنيث الى الجمع والتذكير فيبعد عن الغير فلما عرف بتبين ومنه هذه الآية ذكره في شرح المغني قوله فرأس التمثال اي بمعنى رأسه في المغرب التمثال ما تصنعه وتصوره مشبها بخلق الله تعالى من ذوات الروح والصورة عام وكان التمثال في شريعة من قبلنا مباحا وبعد خاتم الانبياء عليه السلام في عهد عمر رضي الله تعالى عنه وكان على فضه اسدان وبينهما ثعلب يلحسانه وذلك ان بخت نصر لما اخذ في تتبع الصبيان وقتلهم حملت ام اسحاق بيوسف عليه السلام فخافت ان يجيء فتقتل فحملته في تابوت ووضعته في غيضة رجاء ان يجيء من فيضان الله سبحانه اسدا يحفظه وتبوة تربيه ففعلت ذلك فلما كبر صور ذلك في خاتم حتى لا ينسى نعمة الله تعالى عليه قوله وسيأتي ستر اي بستر عيوب المسلمين ومعنى رأس الثلب بفتح الثاء المثلثة العقور كما يقال فلان اعقر كذا وكذا رأسا وعقلا ويقال امرئ حسن ما دام رأسك سالما وذكر الرأس لان كلمة رأس التمثال او المراد القتل بضرب رأسه لكونه اكمل قوله وأزر اي عاون يأزر وهذا يعني كضرب يضرب فلا فرق والتخفيف على القياس المذكور والامر منه ائزر اين اصله ائزر قلبت الثانية ياء انتهى اقول قوله وفي قراءة السبعة سأل سائل الخ قال ابن مالك ليس سأل

سقط في ان الحلف الرجل في وجهه عند الامام الاعظم

سقط في التقاء الساكنين في بيان نقش الخاتم وتربية اسد عليه السلام بالاسدين ثم قصته

في قراءة من قرأ سال سائل بعذاب واقع تخفيفا من سأل وانما هو مثل هاب وهاب معتل العين مراد ف سأل مهموز العين لانهم يقولون سلت تسال نحو هبت تهاب وقال ابو البقاء سال يسال مثل خاف يخاف ومصدره المسالة وهو واوى قوله قلت لان سل اكثر استعمالا من هجر في اجأر من الجؤار يعني الخوار يقال جأر الثور اذا صاح ورف في ارؤف من الرأفة وهي الرحمة على ما في المجمل واشد الرحمة على ما في الصحاح واجتماع الرؤف مع الرحيم في مواضع كثيرة من القرآن العظيم مع اطراد تقديم الاول على الثاني بيعدها فالانسب لمنظم القرآن ما نقله الرازي من القفال من ان الرأفة مبالغة في رحمة مخصوصة هي رفع المكروه وان الرحمة الفتح فذكر الرحمة بعدها لتكون اعم واشمل فقول القاضي في سورة البقرة تقديم الرأفة على الرحيم مع ان الاول ابلغ محافظة على الفواصل لا يخلو عن قصور الا يرى ان قوله في سورة النحل فان ربكم لرؤف رحيم مع ان الفواصل هناك نونية على ان رعاية جانب المعنى اهم وفي بعض الكتب حكي الاخفش عن بعض العرب اسل في سل فلا يرد السؤال قوله واب ان رجع يؤوب وساء يسوء كما ان يصون الخ اقول قوله وساء يسوء لازم وقد يقال سؤته فسيء مثل سرته فسر ويقال هو رجل سوء بلا اضافة ورجل السوء بالاضافة كاضافة حمار سوء ورجل صدق في افادة المبالغة حيث اريد ان الصدق احاطه فصار الرجل مبنيا به كانه اصل له ولا يقال رجل السوء بالضم في الكشاف هي كالكره والكره والضعف والضعف من سألت ان المفتوح غلب في ان يضاف اليه ما يراد ذمه من كل شيء فالسوء بالضم جار مجرى الشر الذي هو نقيض الخير وقيل بالفتح مصدر وبالضم البلاء والمكروه والدمار والهلاك وقيل بالضم اسم مصدر قوله النذر وهو ما يقدح به النار من العود والحديد والجمع زناد وفي بعض شروح المقامات ان زناد مفرد مثل حمار وفي الكشاف هي التي تقدح بها الاعراب واكثر ما من المرخ والعفار وفي امثالهم في كل شجر نار واستجد المرخ والعفار يقطع الرجل منهما غصنين العفار هي الانثى والمرخ هو الذكر فتقدح النار باذن الله تعالى وهو ذكر مخالف لقول الجوهري والعفار الزند وهو الاعلى والمرخ الزندة وهي الاسفل ويوافقه قول الميداني في مجمع الامثال والزند الاعلى يكون من العفار

مطلب
في الجدب والخوف

مطلب
في معنى الرأفة

مطلب
في السوء والسوء

مطلب
في النذر والمرخ والعفار

والاسفل من المرخ ولفظة كل في قوله في كل شجر نار للتكثير لا للتعميم اذ لا نار في شجر العناب قال في الكشاف وعن ابن عباس رضي الله عنهما ليس من شجرة الا فيها نار الا العناب فالوا ولذلك يتخذ منه مدفة العصارين قوله كما في الجمة التشبيه في قلب الثمن ياء مع قطع النظر عن كسر ما قبلها او كسرها قوله ويرجح قول الخليل قيل المرجح ابو علي الفارسي وهو نشأ بشيراز من قرية يقال لها فسا ويقال له ابو علي الفسوي احد الاكابر المشهورين في العربية سيما في صنعة الاعراب وهو امام في العربية وكلا مه حجة يتمسك به صاحب الكشاف وغيره دخل بغداد واقام بها مدة ودخل الاهواز وحلب وغيرها من البلاد وله مصنفات كثيرة // الشيرازيات والبغداديات والحلبيات والاهوازيات وكتاب الشعر وكتاب الحجة والتذكرة والاغفال والايضاح قوله وفي الوقف فقد اشارة الى ان ت وقف اجزان يكتبا بالهاء وانما كانا في الوصل لان معنى الكتابة على الوقف ولكن لا يفصح الهاء قوله راوى يأوي اياوا وتا على فعول واوا على فعال بالكسر اي كذا اي انضم اليه راوى له اي رحمة وتحقيقه رجع اليه بقلبه ذكره الطيبي والمأوى كل مكان يأوي اليه شيء ليلا او نهارا قوله وناى اي بعد ينأي كرمى يرمي وعليك بالتدبر الخ اقول قوله وعليك بالتدبر هو اسم فعل اذا تعدى بنفسه كانا بمعنى الزم واذا تعدى بالباء كان بمعنى التمسك لان الباء في المفعول تقوي تعلقه كما ظنه الرضي وكان القياس ان لا يقال للجار والمجرور اسم الفعل لانه لم يكن اسما فقط بخلاف رويد فانه اسم في اصله لكنهم طردوا هذا الاسم في كل لفظة منقولة الى معنى الفعل اشار اليه الرضي والتدبر يقرن القلب بالنظر في العواقب والتفكر يقرنه بالنظر في الدلائل قوله وكذا قياس يرأى اي قياس يرى ان يكون كيناى الخ اقول قوله الم تر حالا قيت الخ لفظ الم ت تقريبا اي حمل المخاطب على الاقرار بما دخله النفي والتعجيب اي حمل المخاطب على التعجب يستعمل فيما تقدم الرؤية وفيما لم تتقدم لانه جرى مجرى المثل في معنى التعجب والرؤية تحتمل البصرية ذكره صاحب الكشاف وما موصولة وتاء لاقيت خطاب لاعصر والدهر منصوب على انه معطوف على ما او على انه مفعول معه واعصر منادى حذف حرف النداء منه ومن شرطية ويتمل بمعنى حين يستمتع ويعيش طويلا مجزوم بما يقال ملاك الله حبيبك تحلة اي متعك به واعانك

مطلب
في استعلاء عليك

مطلب
في التدبر والتفكر

مطلب
في معنى الم تر

مطلب
في ترجمة ابي علي الفارسي الفسوي

مطلب
في تعلق نار في شجر العناب

معد طويلا ويرد جزاء الشرط بجزوم به ويسمع ايضا بجزوم بالعطف عليه
والاستشهاد انه همز يرد قوله وكقوله اري عينيّ مالم ترأياه الخ الترهات
بالضم الطرق الصغار غير الجادة تتشعب عنها والواحدة ترهة بتشديد الراء
وفتحها فارسي معرب ثم استعيرت في الباطل اري مضارع متكلم وحده من اريه
يريه عينيّ مفعوله الاول مالم ترأياه مفعوله الثاني كلاما مبتدأ خبره عالم
بالترهات متعلق به والجملة استيناف وعالم من العلم بمعنى المعرفة فلا يتعدى
الى مفعولين وما استشهد بين النحاة من امتناع الاقتصار في افعال القلوب على
احد المفعولين فقد قيل المراد به الترك بحيث لا ينوى ولا يقدر وقيل المنع مذهب
سيبويه واجازه الاخفش وذكر صاحب الكشاف في سورة النور جواز الحذف
فيما اذا كان الفاعل والمفعول لان شيئا واحدا في المعنى اعلم ان كلا وكلتا مفردان
لفظا مثنيان معنى مضافان ابدا لفظا ومعنى الى كلمة واحدة معرفة دالة
على اثنين بالحقيقة والتنصيص بخواحد حتى او كلا هي او بالحقيقة والاشتراك
نحو كلانا فان لا مشتركة بين الاثنين والجماعة او بالمجاز كقوله ان للخير
وللشر مدى ٭ وكلا ذلك وجه وقبل ما فان ذلك حقيقة في الواحد واشير
بها الى المثنى على معنى وكلا ما ذكر وقولنا كلمة واحدة احتراز من قوله كلا اني
وخليلي واجدي عضدا فانه ضرورة نادرة واجاز ابن الانباري اضافتها
الى المفرد بشرط تكريرها نحو كلاي وكلاك محسنان واجاز الكوفيون اضافتها
الى النكرة المختصة نحو كلا رجلين عندك محسنان ويجوز مراعاة لفظ كلا
وكلتا في الافراد نحو كلتا الجنتين آتت اكلها ومراعاة معناهما وهو قليل و
قد سئل ابن هشام صاحب المغني عن قول القائل رئيد وعمر وكلاهما قائم
وكلاهما قائمان ايهما الصواب فكتب ان قدر كلاهما تأكيدا فقائمان لانه
خبر عن زيد وعمرو وان قدر مبتدأ فالوجهان والمختار الافراد قوله وقد
حذف الشاعر الهمزة من ما خيفه فقال صاح هل ريت الخ الضرع للكل ذات
ظلف اوخف وقرى بمعنى جمع ٭ منه القرية للمكان الذي يجمع الخلق والحلاب
بالكسر قيل جمع محلبة وهي ما يحلب فيه ويروى في العلاب جمع علبة بالضم
وهي محلب من جلد وقوله صاح منادى حذف حرف نداءه ورخم على سبيل
الشذوذ وذلك اصله يا صاحبي وقد قالوا المضاف لا يرخم وريت خطاب

مطلب
في الترهات

مطلب
في عدم تقدم علم الى مفعولين
اذا كان بمعنى عرف

مطلب
في كلا وكلتا

مطلب
في كون قرى بمعنى جمع
و في تخريج صاح

لصاح

لصاع وسمعت عطف براع مفعول لها على سبيل التنازع لكن في عمل سمعت
يحتاج الى تقدير مضاف اي خبر راع والباء زائدة او باعتبار تقضي معنى الا
عاطة ور وصفة راع في الضرع متعلق برد وما قرئي مفعول رد في الحلاب متعلق
بقرى قوله فاذا مرت سنه اي بيت الاحزن ترى الخ اقول قوله في عبارته عزاه
الى قوله لا بد من تقدير قد ليصح) قال ابن هشام في المغني جوز الخشني ومن
تبعه كون فا فنفجرت فاء الجواب اي فان ضربت فقد انفجرت ورده ان
ذلك يقتضي تقدم الانفجار على الضرب مثل ان يسرق فقد سرق الخ لم من
قبل الا انه قيل المراد فقد حكمنا بترتب الانفجار على ضربك وفيه بحث لان
ما ذكره في الاستثناء لا يفيد في دفع الاعتراض من جهة ان معنى كلامه ان
الماضي بعد تحقق معنى فلا يصح ان يكون جوابا لشرط مستقبل ويمكن ايجابه
عن اصل الاعتراض بان حرف الشرط في ان ضربت خلصت الماضي الداخل عليه
قد التحقيقية للاستقبال ٭ فائدة قد في تحقق ترتب الانفجار على الضرب
نعم يحتاج الى التأويل في قوله تعالى ان يسرق فقد سرق الخ لم من قبل لا يجرد
وقوع الجزاء ماضيا بعد بل لان السرقة المنسوبة الى الخ كانت متقدمة
في نفس الامر على السرقة المنسوبة الى الخ يوسف عليه السلام كما يدل عليه
لفظة من قيل على ان لنا ان نقدر حكمنا قبل قد والمعنى ان ضربت نحكم بانه
انفجرت فلا يلزم وقوع الجزاء ماضيا بعد ذكره عن العناري وفيه
بحث قال الشريف في شرح المفتاح الفاء الجزائية لا تدخل على الماضي المتصرف
الا بتقدير قد واضمارها ضعيف وقال الشارح في شرح الكشاف في تفسير قوله
تعالى فانفجرت في حذف قد بعض نقصان ووجه النقصان والضعف في حذفها
واضمارها عند عدم قيام قرينة دالة عليها وفاء الفصيحة لا تطلح قرينة لها
لان امرها بنتظم بالعطف كما بالشرط فلا نقصان ولا ضعف في حذفها
واضمارها عند قيام قرينة دالة عليها كما اذا كان الشرط والجزاء مذكورين
صريحا كما في قوله تعالى ان كان قميصه قد من قبل صدقت ٭ في قوله تعالى
وان كان قميصه قد من دبر فكذبت ولنقول ابن الخطيب عن هذا الفرق
اورد النقض على الآيتين على ما قاله الشارحان قوله وبناء افعل منه اس
من رأى مخالف للاضافة يعني كما لا يبنى مخالفا اضافة الخ اقول قوله وذلك

مطلب
في توجيه فاء فانفجرت للجزاء

مطلب
في اختلاف لفظ مرى

مرى بالفتح والتنوين وانما كتب بالياء لكون اصل الالف المحذوفة ياء وهو قياس المبرد وهو المختار وقياس المازني ان يكتب بالالف وقياس سيبويه ان يكتب بالالف في النصب وبالياء في الرفع والجر قوله وتقول في الامر بناء على الاصل المرفوض وهو تؤارى حذف حرف المضارعة واللام فبقي ارالخ اقول قوله وقول من قال اترن من أترن خطأ في فتح الباري شرح البخاري انكر النحاة الادغام حتى قال صاحب المحصل انه خطأ لكن نقل عنه انه مذهب الكوفيين وحكاه الصغاني في بحر البحرين وقال ابن مالك انه مقصور على السماع ومنه قرأة ابن محيصن فليؤد الذي اتمن بالتشديد قوله واما اتخذ فليس من اخذ قال الجوهري الاتخاذ افتعال من الاخذ الا انهم ادغم بعد قلب الهمزة الثانية ياء وقلب الياء تاء ثم لما كثر استعمالهم على لفظ الافتعال توهموا ان التاء اصلية فبنوا منه تخذ يتخذ قوله مد فصل في بناء اسم الزمان والمكان وهو اسم وضع لزمان او مكان باعتبار وقوع الفعل فيه مطلق من غير تقييد الخ اقول قوله فصل في بيان اسم الزمان والمكان اعلم ان الفصول والابواب والمقدمات المذكورة في الكتب يراد بها الالفاظ والعبارات المخصوصة وبيان مدلولات تلك الالفاظ ظروف لها وهذا توسع شائع ولا ينافيه ما اشتهر ايضا من كون الالفاظ اوعية والمعاني لانفس المعاني لان المعاني لما كانت مأخوذة من الالفاظ مستفادة منها كما يؤخذ المظروف من الظرف جعلت الالفاظ ظروفا لانفس المعاني ثم ان بيان المعاني قد يكون بالالفاظ وقد يكون بغيرها فصار بيان المعاني كظرف محيط بالالفاظ فظروف الالفاظ انفس المعاني وظروفها بيان المعاني فلا منافاة قوله باعتبار وقوع الفعل فيه مطلقا من غير تقييد يعني بشخص او بزمان فاذا قلت مخرج فمعناه موضع الخروج المطلق او زمان الخروج المطلق ومن ثم لم يجعلوا اسم الزمان والمكان في معقول ولا ظرف فلا تقول معقل زيد ولا مخرج اليوم لئلا يخرج عن الاطلاق الى التقييد كذا في شرح الرضي قيل للجاربردي هذا عند المتقدمين والمتأخرون من النحاة جوزوا اعمال الزمان والمكان في الظرف وعللوه بان الظرف يكفيه رائحة الفعل ذكره علاء الدين البسطامي في حاشية المطول وفيه بحث لان تقييده بالاطلاق منقوض بالصفات

مطلب
في ابن السكيت

مطلب
في حذف الالف من اسماء الاعجمية

مطلب
في تعديد اعمال اسمي الزمان والمكان في الظروف

الجارية على الفعل لانهم صرحوا بان الصفات موضوعة للذات مبهمة باعتبار معنى معين يقوم بها فيتركب مدلولها من ذات مبهمة لم يلاحظ معها خصوصية اصلا من صفة معينة فيصح اطلاقها على كل متصف بتلك الصفة وذلك المعنى المعتبر فيها يسمى مشتقا للاطلاق ويلزم ذكر الموصوف لفظا او تقديرا تعيينا للذات التي قام بها المعنى قوله اسمي الزمان والمكان الاولى توحيد الاسم للاشعار بوحدة صيغتهما قوله لرفضوهم مفعلا في الكلام الا مكرما ومعونا وقد ذكرنا انه جاء مهلك ومبيد ومآلك بضم العين قوله ولما كان مظنة اعتراض هناك بانا نجد اسم اذا من يفعل بالفتح والضم على مفعل بالكسر اشار الى جوابه بقوله وشذ المسجد الخ قوله وشذ المسجد وهو اسم البيت للعبادة مسجد فيه اولا قال سيبويه واما موضع السجود فالمسجد بالفتح لا غير ومنه المنخر بكسر الخاء واما منخر بكسر الميم والخاء فرع على منخر بفتح الميم والخاء وهو ثقب الانف من التخير وهو الصوت بالانف كمنتن بكسر الميم والتاء فرع على منتن بضم الميم وكسر التاء وهذه الرائحة الكريهة ولا ثالث لهما قوله ومنه مفرق الرأس لوسط الرأس لانه موضع فرق الشعر قوله ومنه مسقط الرأس اي موضع سقوط الولد من الام قوله من يحيز مفتوح العين وفي الصحاح بالضم قوله والمسكن وهو لغة اهل الحجاز وحكى الفتح في المنسك ايضا في المختصر قوله ابن السكيت اسمه يعقوب ومتى اطلق يعقوب في كتب اللغة يراد به ابن السكيت قال ابن الانباري ما رأى من العلماء باهل اللغة وقال المبرد ما رأيت للبغداديين كتابا في اللغة خيرا من اصلاح المنطق ليعقوب بن اسحق السكيت وههنا فائدة ذكرها في تهذيب النووي قال ابن قتيبة يحذف الالف من الاسماء الاعجمية كابراهيم واسماعيل واسحق واسرائيل وسليمان وهرون وسائر الاسماء الاعجمية الكثيرة الاستعمال وما لا يكثر استعماله منها كهاروت وماروت وطالوت وجالوت وقارون فلا يحذف الالف في شيء منها ولا يحذف من داود وان كان كثير الاستعمال لحذف احدى الواوين منه وما كان على فاعل كصالح ومالك وخالد يجوز اثبات الفها وحذفها ان كثر استعماله والا فلا يحذف كسالم وجابر وحاتم وحامد وما كثر استعماله وتدخله الالف واللام يكتب بغير الالف مع الالف واللام فان

فنهما اثبت الالف نقول قال الحرث وقال حارث ولا يحذف الالف
من عمران وعيوز هذ فيها واثباتها في مروان ومعاوية وعثمان وسفيان
قوله فان المعتل الفاء مكسور عينه ابدا وقيده في بعض شروح الثانية
بالواو والذي حذف واوه في المضارع ولم يكن لامه حرف علة ثم قال
لانه لو كان يائيا لكان بمنزلة الصحيح وهذا يوافق ما ذكره ابن عصفور
في المقرب ثم قال لانه لو لم يحذف الواو منه لكان بمنزلة الصحيح كالوجل
وفيه فيه ما ذكر في مطلوب المقصود من كون الوجل والوسم بالفتح من
علم وحسن وفائدة قوله ولم يكن لامه حرف علة الاشارة الى ان المعتل
الفاء واللام كالناقص كما ذكره صاحب المقصود وقال صاحب المقرب
المعتل الفاء الواوي المضاعف حكمه حكم المضاعف قوله قال الثاني عن
على ما رواه الكشاف في صبح العين ركود الخ العين جمع العيان وهي الحديدة
تكون في آلة العذان اي آلة الثور يا للحرث او السقر التي تحرث وهو فعل
فنقلوا الى الياء اخف من الواو وركود من ركد الماء ركودا اسكن
وكل ثابت في مكان مهور اكد والاوشاز جمع وشز بالتحريك وهو المكان
المرتفع وجمع الجميع اواشين وسنخ الشئ رسوخا ثبت وكاثابت راسخ
والموحل بالحاء المهملة من الوحل وهو الطين الرقيق واللام مقدرة
في ان ولا مقدرة بعد فاء اي اصبح الحد آلة ثابتة على المواضع المرتفعة
لان لا يرسخن في الموضع ذي الطين الرقيق في الصحاح ومختصره وبعض
شروح المفصل الوحل بالفتح المصدر وبالكسر المكان ولا دليل في البيت
على انه يسمع موحلا بالفتح للموضع وكلام الجوهري في هذا البيت محتمل
قال صاحب الكشاف وقد يجعل المصدر هنا لسعة الكلام فيقال كان
ذلك مقدم الحاج اي وقت قدومهم فالاستشهاد به على ان الوحل
اسم مكان ليس بمجيد كذا قيل وفيه تعسف لا يخفى ثم مذهب الجمهور
كون الزمان مقدرا في المصادر وعند ابي علي الفارسي ان المصادر تقع
في الزمان فيجعل سعة الكلام زمانا على طريق حذف المضاف قوله واويا
كان اويا ثنيا واو يا خبي كان والمراد التسوية بين الواوي واليائي وتقديم
خبي كان في مثل هذا الموضع واجب لانه لو لم يقدم الخبر لم يعلم منه التسوية

ط في وجوب تقديم خبر كان في مقام التسوية

بل

بل لا بد من التصريح بلفظ سواء ذكره الشريف في شرح المفتاح قوله
وروى ماوى الابل وماق العين قال الاندلسي ذكر الفراء ماوى الابل
وذكر غيره ماق العين قال البيراني وذلك غلط عندي لان الميم اصلية
وفي الصحاح موق العين طرفها مما يلي الانف واللحاظ طرفها الذي يلي الاذن
والجمع اماق وآماق مثل ابار وآبار وماق العين لغة في موق العين وهو
فعلى وليس بمفعل لان الميم من نفس الكلمة وانما زيدت في آخره الياء
للالحاق ولم يجيء له نظير يلحق به لان فعلى بكسر اللام نادر لا اضت
فالحق بمفعل فلهذا اجمعوه على ماق على التوهم وقال ابن السكيت ليس
في ذوات الاربع مفعل بكسر العين الا حرفان ماق العين وماوى الابل
قال الفراء سمعتهما والكلام كله مفعل بالفتح نحو رميته مرمى ودعوته
مدعى وغزوته مغزي وظاهر هذا القول ان لم يأول على ما ذكرناه و
هو الالحاق بمفعل غلط لان الميم اصلية على ما عرفت انتهى كلامه فايراد
ماق العين من هذا القبيل منظور فيه الا ان يحتمل على ما ذكره ابن السكيت
وهو ايضا غلط لو لم يأول على ما عرفت قوله فلم يعلم ان المعتل الفاء واللام
كيف حكمه الخ نفي العلم وتردد مع تصريح اعلم العلماء ابي حنيفة في كتابه
المسمى بالمقصود ان اللفيف المقرون كالمعتل الفاء وما قيل ليس للامام
كتاب مصنف فهو كلام المعتزلة وقال الامام صدر الائمة بلغت مسائل
ابي حنيفة رحمه الله خمسمائة الف مسئلة مع ما اودع في كتبه من المسائل الغامضة
المبنية على ضنيات النحو واسرار العربية ودقائق الحساب وذكر الخطيب
الخوارزمي انه وضع ثلاثة آلاف وثمانين الف مسئلة وقيل ستين الف
مسئلة ذكره في الانتصار وذكر في العناية شرح الهداية قيل ما وضعه
اصحابنا من المسائل الفقهية هو الف الف ومائة الف وسبعون الف وتسعة
مسئلة وذكر في شرح البزدوي للامام الارزنجاني ان الامام صنف
كتاب العالم والمتعلم وكتاب الرسالة وهو كتاب بعثه الى عثمان البستي
من اصحابه وكتاب الفقه الاكبر وكتاب المقصود في الصرف قوله وفي
كلام المفتاح ايضا ايماء الى ذلك حيث قال واسم الزمان من الثلاثي المجرد
على مفعل بسكون الفاء وفتح العين في المنقوص البتة وبكسر العين منه في المثال

ط في بعض مسائل ابي حنيفة في الف مسئلة

ط في مصنفات الامام الاعظم

وفي غيره ايضا ان كان من باب يضرب والا فتحت تم كلامه اراد بباب يضرب
باب الصحيح ولذا لم يقل من يفعل فبقي قوله والا فتحت شاملا للمعتلات باسرها
غير المذكور يا ومن جملتها المعتل الفاء واللام فيكون اسم الزمان مفتوح العين
منه قال صاحب المظهر المعتل الفاء مفعل بفتح الميم وكسر العين ابدا والمعتل اللام
بفتح الميم والعين ابدا واللفيف المفروق كالمعتل الفاء واللفيف المقرون
كالمعتل اللام وقال صاحب الاساس اسم الزمان والمكان من المقرون قيل
بهو كالمثال وقيل بهو كالناقص قوله وقد تدخل على بعضها تاء التانيث اما التانيث
امّا للمبالغة الخ اقول قوله اما للمبالغة ليدل على ان لها شانا في انفسها قال
بعض الفضلاء وتحقيق كون التاء في الوصف مثل علامة للمبالغة ما اشار
اليه صاحب الكشف من ان التاء تقتضي ان يقدر موصوفة بجماعة وحمله على
الواحد مع تقدير الموصوف بجماعة مبني على عدم الواحد جماعة مبالغة كانه
لكثرة علومه جماعة فسمي التاء مبالغة تسمية بالاثر وقطعا للمسافة
وتصريحا للمقصود ونظيره استعمال الجمع في الواحد للتفخيم فالتاء في
التحقيق لتانيث الموصوف قوله جائزة قارورة وشذ بها اي في كونها غير
جارية على الفعل فان القارورة في اللغة لغة المائعات لكنها خصت بالزجاجة
المخصوصة والدبران خص من بين ما يوصف بالدبور بالمنزل الرابع للقمر
قوله فنحو ذلك لم يذهب به مذهب الفعل اي لم يجعلوا هذه الاسماء متصلة بالفعل
ومشتقة منه لثبوت معرفتها بالتامل انها موضوعة هكذا ابتداء لها صدور
الفعل في زمان او مكان قوله وجعل فرق صيغته من صيغة الجاري على
الفعل دليلا على اختلاف معناه اي على ان المراد من صيغة المفعول الدوام والثبوت
دون التجدد والحدوث كما انها مراد ان من صيغة الجاري عليه فتامل قوله
قال نجم الجامل والنوى وهو للحجاج اول هذه القصيدة اطربا دانت قنسرين
والدهر بالانسان دواري الهمزة للاستفهام وطربا مصدر طرب بالكسر
وهو صفة تعيب الانسان لشدة حزن او سرور يعتري القلب طربا دانت
قنسرين وهو الشيخ الفاني والدهر الزمان او الابد والانسان من الانس
عند البصريين والنسيان عند الكوفيين وفي سبب تسمية الانسان به
ثلاثة اقوال الاول قول ابن عباس رضي الله تعالى عنه انما سمي به لانه

عهد الله

في كون التاء في الوصف للمبالغة

في الطرب

في اشتقاق الانسان

عهد الله تعالى اليه فنسي والثاني قول بعضهم انه سمي به لظهوره وادراك البرايا
من انست كذا ابصرت الثالث قول قوم سمي به لانه يستانس به ويقال لما خلق الله
تعالى آدم عليه انس بزوجته فسمي انسانا والدواري الدهريد وربالانسان
احوالا وفيه مبالغة من جهة تشديد الواو والاتيان بياء النسبة ولا فعل له
الا الدوران وهذا نسبة الى فعل فعوله والدهر دواري يحتاج الى التجريد
في الثاني والمحرنجم المجتمع والجامل بالجيم القطيع من الابل مع رعاتها والنوى
صغيرة صول الفياء لانه يدخله ماء المطر والجمع نوي على فعول واصله نووي
بعين انتظرها الفرج حال كونك شيخا وحال دنيتك دوران الزمان وانت
ترى ديار الاحباء خربة خالية بعيث خلا مجتمع الابل وموضع خيام الاحباء
ومجالسهم عن اهلها قوله واذا اكثر الشئ بالمكان قيل فيه مفعلة اقول ادخال
التاء للمبالغة للدلالة على الكثرة او ارادة البقعة قوله لكن توجيهها هذا
التوجيه لو صح لم يصب الحكم بالسهو بحزه قوله ولما كان هنا بحث يناسب
اسم المكان اشار اليه بقوله واذا اكثر الشئ بالمكان الخ اقول قوله عائشة رضي
الله عنها بالهمزة قوله كجعفر شئ وعضه فوط الجرشي العجوز الكبيرة والاقل
عجوزة والعامة تقوله والجمع عجائز وكالعضه فوط الغطاية الذكر وهي دويبة
اكبر من الوزغة يقال لها بالفارسية كرباس قوله ومما يناسب هذا المقام اسم
الالة فنقول واما اسم الالة الخ اقول على محلب وهو اسم لما يستقاد
به في الحلب وان كان بالحقيقة اسم لما يحلب فيه ومكسحة اسم لما يكنس
به الثلج وغيره ومفتاح اسم لما يفتح به قال صاحب المفتاح وعندي ان مفعالا
هو الاصل وما سواه منقوص منه بعوض كمكسحة او بغير عوض كمئقت
لكن كثرة الاستعمال وكثرة التفرع بالزيادة تشهد ان الاصل مفعل وما
عداه متفرع منها بزيادة ومصفاة اسم لما يصفى به اللبن وغيره وقيل هي
آلة متخذة من الخشب يطرح بها الثلج قوله وفي الواعر قاة بكسر الميم الخ
اقول قوله مطهرة وهي الاداوة في الصحاح والفتح اولى قوله ومصفاة
وهي بالفتح موضع الشرب وسماكسرها جعلها كالآلة لسقي الديك قوله
فجعله اي جعل اسم الموضع مخالفا لاسم الآلة قوله ولما قال ان صيغ الآلة
هذه المذكورات وقد جاءت اسماء الآلات الخ قوله قوله ولما قال الى قوله

في معنى الدواري

في لفظ المطهرة والمصفاة

فى لفظ السعوط

فان ورد فعول الفاء فى جواب لما غير جائز او قليل وقد مر تفصيله قوله السعوط
وهو بالفتح وآخر يجب فى الالف قوله وهو مضمضة فى الصحاح هى بكسر الميم وبفتح
الراء وفى شرح الهادى انه مشهور وقال ابن درستويه هذه الكلمات لو كسرت
على الاصل جاز قوله وفيه نظر والجواب ان الشئ وذ عند غير سيبويه قوله وقال
سيبويه لم يذهبوا بها مذهب الفعل يعنى لم يجعلوا هذه الاسماء منقولة بالنقل
ومشتقة منه كالمعصوم العين من اسمى المكان والزمان لان الاسم المشتق من
الفعل لم يجئ على مفعل بضم الميم والعين بل هى اسماء موضوعة لهذه الاشياء كسائر
الجوامد فلا يقال مد بمن الاثلاثة التى جعلت للمد من ولو جعل المد بمن فى دعاء
غيره لم يسم مدبمنا وكذا غيره وهذا مثل الكلمات التى على وزن المفعل ولبس
المراد به المفعول وهى اربع كلمات المغفور والمغتسل والمطهر وكلاهما بالعين المهملة
وهما مثل الصبغ يقع على الشحم فيه حلاوة وثلاثة المزود وهو ايضا بالعين
المعجمة نوع من الكمأة والرابعة المعلوق بالعين المهملة وهى مثل المعلاق
وهو ما يتعلق به الشئ قال ابو سعيد لا نظير لهذه الاربعة قوله تنبيه
على كيفية بناء المرة وهى المصدر الذى قصد به الى الواحد من مرات الفعل باعتبار
حقيقة الفعل لا باعتبار خصوصية نوع المرة اقول قوله على فعلة بالفتح
قال فى شرح المفصل وقد يكون بناء المرة من الثلاثى
المجرد لا على فعلة ولا على المصدر المعروف بل على بناء آخر كقولهم عزا
عزاوة وقضى قضاة لان مصدرهما الفعل والقضاء والفعلة منهما العزوة
والقضية قوله وفيه نظر لجواز ان يكون اصلهما عزوة وقضية
على وزن فعلة بفتح الفاء وسكون العين نقلت حركة الواو والياء
الى ما قبلهما فقلبتا الفا لتحركهما فى الاصل وانفتاح ما قبلهما
الآن الا ان يقال انهما بلا اعلال من الاوزان المختصة بالمعتلات
كما قيل فى قضاة وامثالها كبغاة وحفاة ورناة وسعاة وعزاة
وعزاة قوله والمرة مما زاد الخ اذا كان للفعل مصدران احدهما اشهر
فى الاستعمال من الآخر فالمرة انما تبنى من الاشهر تقول كذب تكذيبة ولا
تقول كذابة قوله تاء التانيث الموقوف عليها هاء يعنى اذا كانت فى آخر
الاسم المفرد ولم تكن عوضا على الاكثر للفرق بينه وبين تاء التانيث

في مد صوته

في بيان تاء التانيث الموقوف عليها

الفعلية

فى لفظ الطعم والطعم

الفعلية وقد ذهبت فى الوقف الحركة التى كان بها التمييز ولم تقلب
حرفا آخر دون الهاء لانها اشبه شئ بالالف لجيئها للتانيث
ولاقتضائها فتح ما قبلها فلم يعكس لانه لو قيل ضربه
فى ضربت لالتبس بضمير المفعول وقيدنا بالمفرد لان فى الجمع
يوقف عليها بالتاء وما روى قطرب عن طى انهم يقولون
كيف البنون والبناه وكيف الاخوة والاخواة بابدال تاء الجمع هاء
فى الوقف فضعيف ويقولنا ولم تكن عوضا لانها لو كانت عوضا كانت
بنت واخت يوقف عليها بالتاء ويقولنا على الاكثر لان بعض العرب
تقف عليها بالتاء ومنه قوله عليه السلام والرجت والوقف
عليها بالهاء فى نحو العصا بات ضعيف وبيهات ان جعل مفردا
ويقف عليها بالهاء والابدال تاء وشله فى احتمال الوجهين استاصل
الله عرقاتهم وعرقاتهم بفتح التاء وكسرها قوله من الطعم
هو بفتح الطاء ما يؤدى به الذوق وبضمها الطعام ذكره
فى المختصر وقال فى شرح البزدوى ذكر فى
المغرب وغيره ان الطعم بالفتح والضم
مصدر طعم الشئ اى اكل وذاق
الا ان المفتوح هو المشهور بين
المصدر من الفقهاء
ثم بعون ملك
المنان

شهر
رمضان

Süleymaniy- U [illegible]
Kısm. Hace Mahmud Ef.
Yeni Kayıt No 6059
Eski Kayıt No